

٦٦٦

شرح الوقفية

عبيد الله بن  
فاج الشريعة







٢١٧٤  
ج . ص

حل المواضع المتعلقة من وقاية الرواية في مسائل الهداية

تأليف عبيد الله بن مسعود ، صد ر الشريعة لأصغر

( - ٧٤٧ هـ ) . بخط حسن بن محمد بن أحمد ( ؟ )

الشافعي سنة ٩٥٥ هـ .

٦٦٦

١٤٧ ق ٢٥ س ٢٧ × ١٨ سم

نسخة جيدة ، خطها نسخ دقيق ، رؤوس الفقر والرموز

بالحمرة ، طبع .

دار الكتب المصرية ١ : ١٨ ، أوقاف بغداد ١ : ٧٢

١ - المذهب الحنفي ، فقد المذهب الإسلامية

أ - صد ر الشريعة لأصغر ، عبيد الله بن مسعود

- ٧٤٧ هـ . يد النسخة - تاريخ النسخ .



ور ان خلق من الوبارسل الله من ربه  
 الى بغداد للتعليم وانفقوا على حيين  
 درهما فلما رجع قال له ما علمت  
 قال تعلمت هذه المسئلة  
 ان زمان الفيل من الطير  
 في حق صاحبة العشرة  
 ومن لطيف فيجادو  
 العشرة فقال  
 والله ما صنعت  
 سرك

فان ادرك الامام في اخر ركعة من زوان الرابع فانه يقوم  
 ويصلي ركعة بالفاتحة والسورة ثم يقعد ويقوم ويصلي  
 ركعة بالفاتحة والسورة ولا يقعد ثم يقوم ويصلي  
 ركعة مع الفاتحة وحده ثم يقعد ويسلم وبهذا قولها  
 وعند ان جند رجع بعد سلام الامام يصلي ركعتين  
 بالفاتحة والسورة ويقعد ثم يقوم ويصلي ركعة  
 بالفاتحة وحدها ثم يقعد ويسلم تقل من المحيط

يا حافظ يا كافي

العظمة يستعمل في الذات والصفات  
 والجلال يستعمل في الاضافات  
 فاضافة العظمة الى الجلال من قبيل  
 اضافة العام الى الخاص

١٢٠٠٠٠ ١٥٠٠

ينبغي لكل طالب العلم ان يكتب بهذه الحروف في ظهر  
 الكتب لان الله جل جلاله جعل كل شيء  
 خصائص وخصائص هذه الحروف ان  
 يجعل طالب العلم من هذا وصرفا  
 على كل شيء قد تقل من الزرع  
 العصف

عز الشرح

الوقاي

الله افندي

واملاكم واغلو ملا احمد

واملاكم واغلو ملا

علي افندي

هذا كتاب شرح الوقاي

ملا احمد الله

واملاكم واغلو ملا احمد

واملاكم واغلو ملا احمد

واملاكم واغلو ملا احمد



مكتبة  
فصل

كتاب الطهارة	كتاب الصلوة	كتاب الزكاة	كتاب الصوم
كتاب الحج	كتاب النكاح	كتاب الرضاع	كتاب الطلاق
كتاب العتاق	كتاب الايمان	كتاب الجود	كتاب السرقة
كتاب الكفاية	كتاب اللقيط	كتاب اللقيط	كتاب الابق
كتاب المفقود	كتاب الشريعة	كتاب الوقف	كتاب البيع
كتاب الصرف	كتاب الكفالة	كتاب الحوالة	كتاب القفا
كتاب الشهادة	كتاب الوكالة	كتاب الدعوى	كتاب الاقرار
كتاب الصلح	كتاب المضاربة	كتاب الوديعة	كتاب العار
كتاب الحصة	كتاب الاجارة	كتاب المكاتب	كتاب الولاية
كتاب الاكرام	كتاب الحجر	كتاب المأذون	كتاب الغيبة
كتاب الشفعة	كتاب القسم	كتاب الميراث	كتاب المساقاة
كتاب الديار	كتاب الاضحية	كتاب الكراهية	كتاب اصحاب
كتاب الاشربة	كتاب الصيد	كتاب الهبة	كتاب الخيارات
كتاب الديارات	كتاب المعاقلة	كتاب الصايا	كتاب الخي

مكتبة  
فصل

مكتبة  
فصل

مكتبة  
فصل

مكتبة  
فصل



برتول سوفد العاك المدوق  
ارامهم رالي الحضر

1/10/06  
2196/01/07

، کتاب شرح الوقایہ

مولانا عبداللہ صدیق

الشرعية نور الله

علي مذهبا للامم

حنيف النعمان

رضی اللہ

عن

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ مُحَمَّدًا وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ،

قد وقف هذا على النسخة الشريفة على من امر الله  
ابتغاء مرضاة الله وجعل قوليتك أجعفر بن الياس  
لا يمنع المستفيد من ولا يباع ولا يبدل وجهه  
الوجه فمن بدله بعد ما سمع أو انما أشهد على  
الذين يبدلون ان الله سميع العليم

القاضي يونس بن عبد الحميد

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	شرح الوصايا
اسم المؤلف	عبد الله بن عبد الوهاب
تاريخ النسخ	٩٥٥
عدد الأوراق	١٤٧
ملاحظات	نقح عن نسخة
رقم	٦٦٦
القياس	٢٨ × ١٧







باب  
نظام

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله  
أبو عبد الله الطاهر بن أبي عبد الله

کذا لم یسل

علا القليل



واعلم ان قوله اليما يطهر يجب ان يكون متعلقا بقوله ما خرج لا بقوله سال فانه اذا قصد وخرج دم كثير كالحيث  
لم ينل طهر الجرح فانه لا شك في الانتفاض عند ما مع انه لم ينل اليما موضع الحمة حكم التطهير بل يخرج اليما موضع الحمة  
التطهير ثم سال فالجواب انه انما لا يخرج من السيلين وغيره اليما يطهر ان كان نجسا **م** والى عطف  
على قوله ما خرج فاراد ان ينصل انواعه لان الحكم يختلف فيه فقال **م** وتارة ان ما يولي الجرح حتى ان كان البرز والكر  
لا ينقض وما ذكر حكم المساواة علم حكم الغلبة بالطريق الاول فقالوا **م** انما لا ينقض الدم لان الدم لا ينقض الوضوء وانما  
ينقض الوضوء ثم عطف على قوله ما قاله **م** او مرة وطعنا او ما اوردنا ان لا انهم لا يلحقوا اصلا **م** سواء كان زالا من  
الرأس او صاعدا من تحت الجوف وسواء كان قليلا او كثيرا لانه لا يمتد لغيره لا يستلزمه النجاسة **م** ونقض صاعدا من  
عند ابي يوسف فكرنا ان الرأس لا ينقض عنه ايضا وهو يعتبر اتحادا في المجلس وعقد في السبب لجمع ما قاله قليلا  
قليلا **م** وقوله وهو يعتبر الضمير يرجع الى يوسف رحمه الله وهذا استدلاله صورته اذا قاله قليلا قليلا لا يوجب  
جمع ينل ملائمة فابو يوسف يعتبر اتحاد المجلس اذ كان في مجلس واحد يجمع فيكون ناقضا ويعتبر مجرما انما  
اتحاد السبب وهو الغيبان فان كان غيبا واحد يجمع فحصل الرتبة صور اتحاد المجلس والضمان فيجمع اتفاقا  
واختلافا فاما في الجمع اتفاقا واتحاد المجلس مع اختلاف الغيبان فيجمع عند ابي يوسف خلافا لمحمد واختلاف المجلس مع اتحاد  
الغيبان فيجمع عند محمد خلافا لابي يوسف **م** وما ليس بجرح ليس بجرح **م** كسر الجرح فيلزم من اتفاقه جرحا  
اتفاقا نجسا **م** فالدم اذا لم ينل من رأس الجرح طاهر وكذا الذي القليل وعن محمد في غير رواية الامواله نجس  
لانه لا اثر للسيلان في النجاسة فاذا كان السيلان نجسا فغير السيلان يكون نجسا **م** واما قوله تعالى قل لا اجد  
فيما اوحى الي محمدا على طاع الي قوله او دما مسفوحا فغير المسفوح لا يكون نجسا فلا يكون نجسا والدم الذي  
لم ينل من رأس الجرح دم غير مسفوح فلا يكون نجسا **م** فان قيل هذا فيما يوكل حمة اما فيما لا يوكل حمة كالادي  
فغير المسفوح حرام ايضا فلا يمكن الاستدلال على طهارته قلت لما حكم بحمة المسفوح بغير المسفوح على اصله  
وهو انما فيلزم منه الطهارة سواء كان فيما يوكل حمة او لا لاطلاق التجرى من حمة غير المسفوح في الايدي وما  
على حمة حمة لا يوجب نجاسة اذ هذه الحمة للكرامة لا للنجاسة فغير المسفوح في الايدي يكون على طهارته الاصلية  
مع كونه نجسا **م** والفرق بين المسفوح وغيره سبب على حمة عابضة وهو ان غير المسفوح دم انتقل من العروق  
وانتقل عن النجاسات وحصله هضم اخر في الاعضاء وصار مستقيما **م** لان يصير عضوا فاحط بطبيعته العضو  
فاعطاه الدم حكمه بخلاف دم العروق فاذا سال عن رأس الجرح علم انه دم انتقل من العروق وفي هذه الساعة  
وهو الدم النجس اما اذا لم ينل من دم العضو هذا في الدم **م** اما في القليل فهو الماء الذي كان في اعالي  
المعدة وهي ليست محل النجاسة حكمه حكم الريق **م** ونوم مضطجع ومتكى ومنه الى ما لو قيل لا يقطر لغيره **م**

ابي

القي

اي لا ينقض الوضوء يوم غير ما ذكره وهو اليوم قائما او قاعدا او راكعا او ساجدا في الصلاة وغيره **م**  
والاغماء والجنون **م** اي على ايكيفية كانا ويدخل في الاعا السكر وحده هذا ان يدخل في سببته تحرك فهو الصحيح  
وكذا في البهر حتى لو حلف انه سكران بغير هذا المد **م** وتهمته بصل بالغ يركع ويجوز ان لا ينقض الوضوء  
تهمته الصبي وشرطه ان يكون في صلاة ذات ركوع وسجود حتى لو قنوته في صلاة الجنازة او سجدة التلاوة  
لا ينقض الوضوء بل يطل ما قنوته فيه ولم يشرط ما ذكر لان انتقاض الوضوء بغير الحديث على خلاف القياس  
فيقتصر على ما يورده ثوبا لتهمته انما انتقض اذا كان يقطنه حتى لو نام في الصلاة على يمينه فقتنوته لا  
تنقض الوضوء **م** وعند الشافعي لا ينقض الوضوء بالفققة وحده ما ان يكون سموعا لغيره **م** والصل ان  
يكون سموعا لا لغيره وهو يطل الصلاة دون الوضوء **م** والحشم ان لا يكون سموعا اصلا وهو لا  
يطل سببا **م** والمباشرة الفاحشة الا عند مجرمة الله **م** وهو ان يمس بدنه بدن المرأة بمحرم وان شئ  
الله وتماز الزوجان **م** ودودة خرجت من جرح دبر لا التي خرجت من جرح **م** لا تطاير **م** وما عليها من النجاسة  
قليلة **م** واما الخاجة من الدبر فينقض لان خروج القليل منه ناقض ومن الاحليل لا ينهاه جرح من جرح  
ومن قبل المرأة فيها اختلاف المشايخ **م** ولم سقط منه من جرح **م** لاسر المرأة والذكر خلافا لابي ولفرض  
الفصل المضمضة والاستنشاق **م** وما استنشق عند الشافعي ولما ان الدم دخل في وجهه وخارج وجهه  
جثا عند طباق الدم وانتفاحه وحكا في ابتلاع الصائم الريق **م** ودخول شيء في فم فجعل داخل في الوضوء فاما  
في الغسل لان الوارد فيه صبغة المبالغة وهي طهر وادى الوضوء غسل الوجه وكذلك الألف **م** واذا انقض  
وتدبر في اسنانه طعام فلا بأس به **م** وغسل البدن **م** جميع طاهر البدن حتى لو بقي العجز في الظفر فاعسل لا  
يجزى ويخرج من عجزا وهو متولد من هناك وكذا الطير لان الماء يندفعه وكذا الصبغ والحناء فاحاصل الغلبة  
في هذا الجرح فاذا ادهى من الماء فلم يصلح جرحي **م** واما ثقب القدر فان كان القدر في غلبة على طنه ان الماء لا  
يصل من غير تحريك فلا بد منه وان لم يكن القدر في غلبة على طنه ان الماء يصل من غير تحريك لا يتكلف وان  
غلبانه لا يصل الا يتكلف يتكلف **م** وان انضم الثقب بعد جرحه وصار كالانارة على الماء يدخل وان  
غسل لا يدخل من الماء ولا يتكلف ادخال شيء سوى الماء من ثقب او جرح **م** وان كان في اصبع خاتم صبيح  
تحريكه ليصل الماء تحته **م** ويح على الألف ادخال الماء داخل القلفة وان ترك البول لا ولم يخرج منها شيء  
الوضوء هذا عند بعض المشايخ فلما حكم الظاهر من كل وجه **م** وعند البعض لا يجب ايضا الا في الغسل  
مع انه ينقض الوضوء اذا ترك البول اليه فلما حكم الباطن في الغسل وحكم الظاهر في انتقاض الوضوء لادكم  
وستنه ان يصل بدنه وفجره ويرتج ان كان **م** اي ان كان الجرح في النجاسة **م** على بدنه ثم نوصا الا حليته

ن  
والتبسم

الغسل



استندنا متصل به فصل اعضا الوضوء الا جليده ثم ينفض الماء على كل يد ثم يمسح برأسه لاني  
 مكانه **س** اذ كان مكان الفصل جميع الماء المستعمل حتى اذا غسل على لوح او حجر يغسل الرجل هناك وليس على المرأة  
 تنفض صغيرتها ولا يمسحها اذ اكل اكلها من خبز المرأة لقوله عليه السلام يكفيك اذا لمع الماء اصول شعرك ويجب على  
 الرجل ينفضه **س** وقيل اذا كان الرجل يمسح برأسه على عاتقه والاشراك لا يجب والاحوط ان يجنبه ولا يمسح بها  
 بعض شيا خائلا وابتها وتغصن ما ذكره الصنع عدم وجوبه وهذا اذا كانت متوضعا اما اذا كانت متوضعة  
 جليها الماء الى انما تدعوك في الخبة لعدم الجرح **س** وموجه ان لا يمسح في يده وشهوة عند الاتصال حتى  
 لو انزل لاشهوة لا يجب الفصل عند انقطاع الشهوة بشرط عند الاتصال عند في صفة ومحمد رحمه الله  
 وقتل الخرج عند في يوسف رحمه الله حتى لو اتصل من مكانه بشهوة واخذ من العضو حتى كنت شهوة فخرج بلا  
 شهوة يجب الفصل عند انقطاعه **س** وان غتسل قبل ان يبول فخرج ببقية النبي يجب غسل ما رعدا لا غتسل  
 ولو في يوم لا فرق في هذا بين الرجل والمرأة **س** وروي عن محمد في غير رواية اصول اذا ذكرت الاحتلام والازالة  
 والتلذذ ولم تربلا كان عليها الغسل قال سمر الجعفة الحلواني لا يوجد بهذه الرواية **س** وعينه حسنة في قبل  
 او بر على الناعل والمنعول به ورؤيته المستيقظ المذي والميتي وان لم يحلم **س** اما في المذي فلا حمله لكونه  
 متبارقا بحالة البدن وفيه خلاف في يوسف **س** وانقطاع الخيض والنفس لقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يظهروا  
 عاقره الشديد **س** ولما كان الانقطاع سببا للفصل فاذا انقطع الحيض والنفس شرأست ليلزمها الاحتلام  
 اذ لا ينقطع كانت كافية **س** وفي غير ما توفى بالبراع غذا **س** ومتى سلمت لم يوجد السبب وهو الانقطاع خلاف ما  
 اذا اجبت الكافة شرأست حيث يجب عليها الفصل للجناية لان الجناية امر مستمر فيكون جبا بعد الاسلام والانقطاع  
 غير مستمر فانه قائم لا يطيح به بلا ازال **س** ومن الجمعة والعيد والاحرام وعرفة **س** فصل الجمعة شر لصلاته اجمع  
 هو الصحيح **س** وقيل لليوم **س** ولو اغتسل بعد صلاة الجمعة لا يجوز على السنة على الصحيح **س** ويجوز الوضوء ما البها والارض  
 كالطرو والعين **س** واما ما التمس فان كان اياها حيث يتقاطر جوز والالام وان تغير بطول الملك او غير ذلك اوصافه  
**س** الطعم واللون والريح **س** في ظاهره كالأرب والاشان والصابون والزعفران **س** انما عده هذه الاشياء ليعلم  
 ان الحكم يختلف بان كان المخلوط من جنس الارض كالأرب او شياء يتعدى بخلطه التطهير كالاشان والضادون  
 او شياء كالأعفران **س** وعند في يوسف ان كان المخلوط شيا بقصد به التطهير يجوز الوضوء به ان يغلب على المأخوذ  
 يروى طبعه وهو الرقة **س** وان كان شيا فيه لا يقصد به التطهير ففي رواية يشرط لعدم جواز الوضوء به غلبته  
 على الماء وفي رواية لا يشرط **س** وما ليس من جنس الارض فيه خلاف للشافعي **س** وما جاز فيه حتى لم يراؤه اي  
 طعمه اولونه او ريحه **س** اختلفوا في جد جاري فالحمد الذي في ذلك جرح ما يذهب ببقية او ورق فاذا استد النهر

ليس

من فوق **س** وبقية الماء جري مع ضعف جوزه الوضوء هو ما جاز وكل ما ضعيف الجريان اذ انضمام يجب  
 ان يجلس حيث لا تستعمل غسلاته او يكسب من غير مقدار ما يذهب غسلاته وان كان جوف صغير يدخل فيه  
 الماء شارب **س** وخرج من جانب يجوز الوضوء في جميع جوانبه وعليه الفتوى من غير تفصيل ينزل تكون ارقا في رجم  
 او قل يجوز ولا يجوز واعلم انه اذا انزل الماء فان علم ان منه من الخاسة لا يجوز ولا يجوز جلا على ان تنسه  
 لطول الملك **س** واداسد كبر عن النهر ويجري الماء فقه ان كان ما لا في الملك اقل مما لا فيه يجوز الوضوء في الاصل  
 والام **س** وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله هذا ادركت شيئا **س** وعن علي بن يوسف لا بأس بالوضوء اذا لم يتغير احد  
 اوصافه **س** **وبما مات في حيوان ما في الماء كالماء والصيد** **س** بالمرءة والام **س** ما في الماء لو لم يولد  
 كان بولده في غير الماء **س** ومن يعبد في الماء ينسد لما بولته فيه **س** **وما ليس له دم سايل كالنمل والذباب** **س** لان  
 النمل هو الدم المسفوح كما ذكرنا **س** ويجوز وقوع الذباب في الطعام وفيه خلاف للشافعي **س** **ولا ما اعتصر**  
 الرواية بقصر ما **س** **في حيوان ما في الماء كالماء والصيد** **س** بالمرءة والام **س** ما في الماء لو لم يولد  
 ان يخرج من طبع الماء وموارفة والسيلان **س** **او بالطين كاللبن** **س** **والخمر** **س** نظير ما اعتصر من النمل والذباب  
 فمر الجوارس يعتصر من الشجر وشرايط النعاج ونحوه يعتصر من الشجر **س** **وما بالطين كاللبن** **س** نظير ما اعتصر من النمل والذباب  
 والمرق نظير ما غلب عليه غير الطين **س** **واما الذي تغير بكثره الاوراق الواقعة فيه حتى اذا وقع في الكيف**  
 نظير فيه لو ان الاوراق لا يجوز به الوضوء لانه كالماء **س** **ولا ما راكده في الماء اذا كان غليظا** **س**  
**تجبر ارضه بالرق في حكمه** **س** **الماء الجاري** **س** فان كانت الخاسة سرية لا يتوضأ من موضع الخاسة بل من جانب اخر  
 وان كانت مرسية بيته يتوضأ من جميع الجوانب **س** وكذا من يوقع غسالته **س** قال يحيى للسنة رحمه الله التقدير بعرفة  
 في عنقه لا يرحع الاصل شرعي يعتمد عليه **س** **اقول اصل المسئلة ان التقدير العظيم الذي لا يتحرك احد طرفيه**  
 يتحرك الطرف الاخر اذ اوقع الخاسة في احد جوانبه جاز الوضوء في اقطاب اخر شرع قد رعدا بعد في عشر واما  
 قد ربح ما على قوله عليه السلام من جوفه فله حوله النهر **س** **اقول** **س** **فان كان من كل جانب عنقه فله** **س**  
 انه اذا اراد اخل اخرج من جوفه بغير لينع لا ينجس الماء به **س** وينقص الماء في البئر الاولى وان اراد ان يخرج بئر  
 في جوفه ما بالوعة ينجس ايضا سواية الخامة الى البئر الاول **س** **وتنجس ما به** **س** **ولا يمنع فيما ورأ الحريم** **س** وهو عن في  
 عشر فعلم ان النزع اعتبر العصور في العشر في عدم سريته الخامة حتى لو كانت الخامة تسري حكم بالمنع ثم الماخرون  
 وسواهم على الناس وجوز الوضوء في جميع جوانبه **س** **ولا ما استعمل لينة او رقع حدث** **س** **اعلم ان في الماء المنقول**  
 اختلافات الاوليه انه بائني يصير مستعلا **س** **فقداني** **س** **وسمعت** **س** **رحمة الله** **س** **واي يوسف رحمه الله** **س** **اعلم ان في الماء المنقول**  
 وايضا في القربة **س** **فان توضع المحرث وضوءا غير متوضعا** **س** **ولو توضع غير المحرث وضوءا متوضعا** **س**

الفرق بين

في عنقه اذ رجع

وقه فيه جرح

العذر

اذ رجع



















فكرة عند بعض الناجي وفي المعاني لا يكره  
وساير الادعية والادكار لا بأس بها

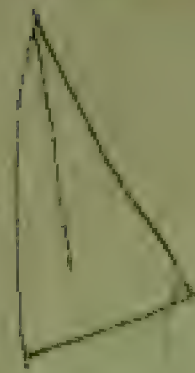
والتي فيه وحال العتلة. وبلاسته ما فوق الارض ومن يمتد حتى يشار الدم اي موضع الفرج فقطم ولا تقرا القرآن بحجب  
وانفسا سوا كازانية او مائة منها عند الكرخي وهو المختار وعند الطحاوي كل ما دون الارض هذا اذا قصد القراءة فان لم يقصد  
فان لم يقصد الله للعلم به بل العلمين فلا بأس ويجوز النهي بالقرآن. والمعلقة اذا احضت فعلا الكرخي تعلم كلة  
وتقطع بين الكلتين. وعند الطحاوي نصفه بانه ينقطع ثم تعلم النصف الاخر. واما دعا العتلة فيمكنه قراءة التوراة  
والانجيل بخلاف الحديث متعارف قوله وانكره ولا يكره هو لا يكره الجاهل واللب والنساء والحديث ثم يحضوا الاغلاف  
مخاف وكرة المشر الكرم في نفسه عنده واما كاهنة المعصاة اذا كان موضوعا على الجحيت كالتسكوتية فعند ليوسف  
يجوز. وعند محمد لا يجوز ولا يكره ما فيه سورة. والادوية عليها اثره القرآن. واما قال سورة لان العادة ككاتب سورة  
الاحكام ونحوه على الدوام. وكل من قطع دمه لا يكره الحضيض والتفاسير قبل العسل دون من قطع لاقية منه. ولا يكره  
الذكر وهو ان تقطع الحضيض لاقية عشرة. وانفسا لا يكره من البروتين. الا اذا اضيق وقت يسع العسل والتحرية كجمل وطير  
وان لم تقطع لاقية الوقت الذي يمكن فيه من الغسل تمام حقيقة الغسل في كل الوقت واعلم انه اذا انقطع  
الدم لاقية عشرة ايام بعد ما بقي لاقية ايام او اكثره فان كان الانتطاع فيما دون العادة يجب ان يؤخر الغسل الى اخر وقت  
الصلاة فاذا اخاف ان الوقت اغتسلت وصليت والمراة اخر الوقت المسج دون وقت الصلاة. وان كان الانتطاع على راس  
عادتها او اكثره كانت مسئلة فتؤخر الغسل بطريق الاستحباب. وان انقطع لاقية ثلثة ايام امرت بالصلاة الى اخر  
الوقت فاذا اخاف ان الوقت توشط وصليت. ثم في الصورة المذكورة اذا عاد الدم في العدة بطل الحكم بظهارها ما سكره  
كانت او بعد العدة فاذا انقطع اخره اذا كرر فمضي العدة يحكم بظهارها ويجعلها الاغتسال وقد ذكرنا العدة التي  
عادتها ان تري يوما دما ويوما طهر هكذا الى عشرة ايام فاذا ارادت الدم تترك الصلاة والصوم. فاذا ظهرت  
في اليوم الثاني توجبات وصليت. ثم في اليوم الثالث تترك الصلاة والصوم. ثم في اليوم الرابع اغتسلت وصليت  
هكذا الى العشرة. واقل الظاهر خمسة عشر يوما واحدا لا كره الاغتسال العادة فان اكثر الظاهر عدت خمسة عشر يوما  
في تقديره ولا يصح انه قد تيسر منه اشهر الا ساقه لان العادة نقصان طهر غير كامل من طهر كامل واقل منه اقل  
سنة اشهر فانه قصر عن هذا يعني وهو الساعة صورة منه راعى دما وسنة اشهر طهر اشهر الدم تنقضي عنده  
بسبعة اشهر الا ان ساعات الاحتياج الى ذلك حضيض كل حضيض عشرة ايام. والى ثلاثة اشهر كل طهر سنة اشهر الا  
ساعة وما نقص من اقل الحضيض الى الدم الناقص من الثلاثة. او زاد على اكثر من العشرة. ثم او اكثر الناس وهو  
اربعون يوما او على عدة عرفت حضيض وجاوز العشرة او نفا من طهر الى عشرين. ثم اذا كانت العادة في الحضيض في  
سبعة اشهر او اكثر من يومها خمسة ايام بعد السبعة استحاضة. واذا كانت العادة في النفاس وهي لا تزيد على ثمانية  
مثلا في الدم حسيه يوما فالعزوز التي بعد الثلاثين استحاضة هكذا حكم المعقاة ثم اراد ان يبرح المبتدأة

البصيرة  
وحل  
سبحنا حق

فقال

فقال او على عشرة حضيض من بلغت استحاضة او على اربعين نفاسا المبتدأة التي بلغت استحاضة حضيضها من كل غير  
عشرة ايام وما زاد عليها استحاضة فيكون طهر ما عدا ريوما. واما النفاس فاذا مر للامه فيه عادة فنفاسها  
اربعون يوما والرايد عليها استحاضة لا يمنع فقوله من بلغت بالجر عطف بيان لعنه وقوله نفاسها بالجر عطف  
بيان لاربعين. واورت حامل فواستحاضه من الدم الذي تراه الحمل ليس بحضيض بل هو استحاضة فقوله وما  
نقصت وقوله فهو استحاضة خبره ثم ينكح الاستحاضة فقال لا يمنع من طهره وهو استحاضة فقوله وما  
عليه وقت فرض الادوية حدثه من كل حدث الذي ينكح من استحاضة او عاف او نحوها يتوضا الوقت كل فرض من  
احترار راعى قول الساجي فان عده يتوضا لكل فرض ويصلي به النوافل بتبعته الفرض ويصلي به ما سافر فرض  
ونيل ونقصه خروج الوقت لا دخوله. واحترار راعى قوله من فرض الله فان الناقص عنده دخول الوقت وعن ابي  
رحم الله فان الناقص عنده كلاما فيصلي من وضوء الزوال الى اخر وقت الطهر خلافا لابي يوسف وزفراته  
في كل النقص دخول الوقت الى الخروج. ولا بد من وضوء قبل طهر من وضوء قبل طهر من وضوء قبل طهر من وضوء قبل طهر  
بعد طهر الفجر خلافا لفرقائه. وهذا الناقص عنده وعند ابي يوسف وهو الخروج لا عذر في الناقص عنده الدخول  
ولم يحصل. وانفسا دم يعقب الولد واحد لاقية. والكره اربعون يوما خلافا للساجي اذ كره ستون يوما عنده  
وهو لاقية التوسير من الاول خلافا لمحمد التومان ولدان من بطر واحد لا يكونين ولا دما اقل مدة الحمل وهو  
ستة اشهر. وانفسا العدة من الاخير اجماعا وسقط يرى بعض خلته ولد سقط مبتدأ يرى منه واخبره  
فصير يري نفاسا والامة ام الولد وينتفع المعلق بالولد. اذ اقاله ان ولدت ولدا فانت طالق تطلق خروج  
سقط ظهري بعض خلته تنقضي العدة به. اذ اطلقه زوجها تنقضي عدها بخروج هذا البقطة **باب**  
**الاحاس** يطهر بدنه المصلي وثوبه ومكانه عن حجر مري يزوال عينه وان بقي اربعي زواله بالمال تنقضي قوله  
يزوال عينه. وبكل ما يبع طاهر من كل حجر ونحوه وعالم يمس عطف على قوله عن حجر مري يمسله فلا وعينه  
في كل مرة ان امكن يشترط ان بالغ في العصر في المرة الثالثة بقدر قوته. والايضل ويترك لغيره القدر  
ثم ويمهله. وخبره عن يجرم بالذك بالارض وجوز ابو يوسف في طهره في رطب ذي جرم. اذ ابا الف  
وبه يعني وعلا جرمه بالاعل فقطسك يطهر الحنف عا لاجرمه كالبول بالاعل فقطم وعن النبي يمسله  
سوا كان رطبا او باثام او فرك يابسه. هذا اذا كان راس الذكر طاهرا مان بال. ولم يجاوز البول عن راس جرم  
او تجاوز واستحي ولا فرق بين البول والبدن في طهر الرواة في رواة الحق عن جرمه الله لا يطهر  
البدن العزك. والسيف ونحوه بالمخ والساق يري الماعليه ليلة والارض والاجر المرفوس باليدس وذباب  
الامر للصلاة لا التيسر. يجوز الصلاة عليها ولا يجوز التيسر بها. وهذا الحضيض المغرب هو بيت من نصيب





والمراد به هنا السنة التي تكون على السطح من القصب **م** ونحوه وكلاهما في الأرض لتختص بحرفه هو المختار  
وما قطع منها يفسله لا غير **م** لما ذكر نظير الخاسات شرح في نعيم على الغليظة والحقيقة وبيان ما هو  
عقوبتها فقال **م** وقد ادرهم من نحن غلطكم ويول كولد دم ونحوه وحاجة ويول حار وهرة وفالام  
وروث ونحوه وما روى ربع ثوب مخاف كولد فرس وما اكل لحمه ونحوه لا ياكل عقو وان اذلام قيل  
المراد ربع الثوب ربع اذني ثوب تجوز فيه الصلاة وقيل الموضع الذي اصام كالليل والنورس وقد روي ابو يوسف  
يقتضي فيهم ويعتبر زول الدرم بقدره يقال في الكيف وساقته بقدره في الرضو المراد من عرض  
الكف تغش الكف وهو داخل بنامل الاصابع **م** ودم العلك ليس بنحو ولعاب البعل والحار لا ينحط طاهرا **م** لانه  
مشكول فالطاهر لا يزل طاهرا **م** بالشك وبول السبع مثله زول الاربع ليس بشي وما ورد على بنحس بنحس ككسبه **م** كان  
الناحس عكبه وهو ورود الناحس على المام لاراد قدر وملح كان حار **م** لا يكون شيئا **م** وفي ما روى الله  
خلو للناحس ويصا على ثوب بطنه **م** يعني اذ لم يكن الثوب مضرا **م** وعلى طرف بساط طرف اخره بنحو  
احدهما بنحو الاخر ولا يراى انا قال هذا احتراز عن قوله قال انا بنحو الصلاة على الطرق الافراد التي تحرك احد الطرفين  
بنحو الطرف الاخر **م** وفي ثوب طرفه ندوه ثوب بنحس كف فيه لا لا يقطري او عصر **م** اي طرفه  
المدون بحيث لا يقطر الماء او عصر **م** وضع **م** رطبا على ما بين بطرفيه سرفين وبسبب ونحو طرفه من نفسه  
وعلى طرفه ولا يراى **م** لا يسترط الذي في غلطه من الثوب **م** كخطة اليل حره ونحوه متصل او قصب  
بعضها في ظهره **م** اي **م** اعلم انه اذا ذهب بعضها او قصبه الحظه يكون كل واحد من السبب طاهرا اذ لا ينجس كل  
واحد من السبب ان يكون الخاسات في القسم الاخر فغير هذا الاحتمال في الطهارة مكان لفرو **م** الاستحاج  
من كل حدث **م** خارج من احد السبلين **م** غير النوم والريح **م** فان قلت ان هذا يحدث بالخارج من احد السبلين  
فاستغنا النعم مستدرك وان لم يقيد به في كل حدث غير النوم والريح يكون الاستحاجه فليس في  
الفصد ونحوه وليس كذلك فان هذا يحدث بالخارج من السبلين واستغنا النعم غير مستدرك **م** ان  
من هذا السبل ان النوم انما يفسد لانه ينظمه الخرج من السبلين **م** بنحوه يخرج حتى يسه لا عدد  
**م** ليس فيه مسو عن اخلافا للناحس يدير بالجر الاول وقبله بالي ودير بالاك صيفا وقبل  
الاول الاول ودير بالي والاك شاة الا يدار الذباب الى جانب الدر والاقبال صده **م** في المص  
اقبالا وادبالا لغة في التسمية وفي الصيف يدير بالجر الاول وقبله بالي الى التسمية الحصة في الصيف  
مدلة فلا قبل احتراز عن كونها ثم قبل ثم يدير بتالفة في الشظيف في الساعه مدلات فيقبل الاول  
للا امالا المص في التسمية ثم يدير ثم يقبل للمبالغة فاما قيد بالاجر لان المراد تبرر الاول لا بالبلان

والمراد به هنا السنة التي تكون على السطح من القصب **م** ونحوه وكلاهما في الأرض لتختص بحرفه هو المختار  
وما قطع منها يفسله لا غير **م** لما ذكر نظير الخاسات شرح في نعيم على الغليظة والحقيقة وبيان ما هو  
عقوبتها فقال **م** وقد ادرهم من نحن غلطكم ويول كولد دم ونحوه وحاجة ويول حار وهرة وفالام  
وروث ونحوه وما روى ربع ثوب مخاف كولد فرس وما اكل لحمه ونحوه لا ياكل عقو وان اذلام قيل  
المراد ربع الثوب ربع اذني ثوب تجوز فيه الصلاة وقيل الموضع الذي اصام كالليل والنورس وقد روي ابو يوسف  
يقتضي فيهم ويعتبر زول الدرم بقدره يقال في الكيف وساقته بقدره في الرضو المراد من عرض  
الكف تغش الكف وهو داخل بنامل الاصابع **م** ودور العلك ليس بنحو ولعاب البعل والحار لا ينحس طاهر **م** لانه  
مشكول فالظاهر لا يزل طهارته بالشك وبول السبع مثله زول الاربع ليس بشي وما ورد على بنحس بنحس ككسبه **م** كان  
الناحس عكبه وهو ورود الناحس على المام لاراد قدر وملح كان حار **م** لا يكون شي منها بنحس وفيه ما روي الدار  
خلو للناحس ويصا على ثوب بطنته بنحس يعني اذ لم يكن الثوب مضرا **م** وعلى طرف بساط طرف اخره بنحس نحد  
احدها بنحو الاخر ولا يراى انا قال هذا احتراز عن قوله قال انما تجوز الصلاة على الطرق الافراد التي تتحرك احد الطرفين  
تتحرك الطرف الاخر **م** وفي ثوب طرفه ندوه ثوب بنحس كف فيه لا لا يقطري او عصر **م** اي طرفه  
المدون بحيث لا يقطر الماء او عصر وضع **م** رطبا على ما بين بطرفه سر من وبس ونحو طرفه من نفسه  
وعلى طرفه ولا يراى **م** لا يسترط الذي في غلطه من الثوب **م** كخطبة اليعلى حره ونحوه متصل او قصب  
بعضها في ظهره **م** اي **م** اعلم انه اذا ذهب بعضها او قصبه الحظه يكون كل واحد من السنين طاهرا اذ لا ينجس كل  
واحد من السنين ان يكون الخاسات في القسم الاخر فغير هذا الاحتمال في الطهارة مكان لفرو **م** الاستحاج  
من كل حدث **م** خارج من احد السيلين **م** غير النوم والريح **م** فان قلت ان هذا يحدث بالخروج من احد السيلين  
فاستدنا النوم مستدرك وان لم يقيد به في كل حدث غير النوم والريح يكون الاستحاجه فليس في  
الفصد ونحوه وليس كذلك فان هذا يحدث بالخارج من السيلين واستدنا النوم غير مستدرك كما  
من هذا القيد لان النوم انما يفسد لانه ينظم الخرج من السيلين **م** بنحوه يخرج حتى يسه لا عدد  
**م** ليس فيه مسو عن اخلافا للناحس يدير بالجر الاول وقبله بالي ودير بالاك صيفا وقبل  
الاول الاول ودير بالي والاك شاة الا يدار الذباب الى جانب الدبر والاقبال صده ثم في المص  
اقبالا وادبالا لغة في التسمية وفي الصيف يدير بالجر الاول وقبله بالي الى التسمية الحصة في الصيف  
مدلة فلا قبل احتراز عن كونها ثم قبل ثم يدير بتالفة في الشظيف في الساعه مدلات فيقبل الاول  
للا احوال المص في التسمية ثم يدير ثم يقبل للمبالغة فانما يقيد بالاجر لان المراه تدير بالاول والابد لا يلائم



الفساد بالغروب لا تقصد وفي الجهر كل وقت كامل الا ان المشر لا يقيد قبل الطلوع فوجب كمالا فاذا اشرقت  
الفساد بالطلوع تقصد لانه لم يرها كما يجب فان قيل هذا تعليل في بعض النسخ وهو قوله عليه السلام من ادرك  
ركعة من الجهر قبل الطلوع فقد ادرك ركعة من الجهر ومن ادرك ركعة من العصر فقد ادرك ركعة من العصر فلو لم اذبح التعارض بين هذا  
الحديث وبين الحديث الوارد في الصلاة في اوقات الملك رجعت الى القياس كما هو حكم التعارض في  
القياس يرجح هذا الحديث في صلاة العصر وحديث النبي في صلاة الجهر واما سائر الصلاة فلا يجوز في الاوقات الثلاث  
لحديث النبي اذ لا يعارض لحديث النبي فيهما وكره النفل اذ اخرج الامام الحنفية الحققة وبعد الصبح الاسبغ والاسنة وبعد  
اداء العصر الى اذان المغرب ومع الفوات وصلاة الجفارة وسجدة الملائكة في هذا بعد الصبح وبعاد العصر  
الى اذان المغرب لكنها تترك في الاول وهو ما اذ اخرج الامام الحنفية ولا يجمع فوات في وقت لا يجمع وفيه  
خلافا للشافعي ومن طهرت في وقت عصر او غصا صليهما فقط خلافا للشافعي فان عنده من طهرت في وقت العصر  
صليت الظهر ايضا ومن طهرت في وقت العشاء صلي المغرب ايضا فان وقت الظهر والعصر عنه كوقت واحد وكذا  
وقت المغرب والعشاء ولهذا يجوز الجمع عنده في السفر ومن هو افرض في اخر وقته ينصيه لانه خاصت فيه  
شرعي اذ المجمع الصبي واسلم الكافر في اخر الوقت ولم يبق من الوقت الا قدر التحول بحسب عليه قضا صلوة  
ذلك الوقت خلافا لغيره ومن طهرت في اخر الوقت لا يحسب عليه قضا صلوة ذلك الوقت خلافا للشافعي  
**باب الاذان** هو سنة للفرايض يجب في فيها من هو سنة للفرايض المحض والجمعة واليسر سني  
النوافل بقوله في وقتها احترام اذان قبل الوقت وعمره اذ ان بعد الوقت لاجل الاذان فاما الاذان بعد  
الوقت للقسا فهو سنون ايضا ولا ير استكالا لانه في وقت القضا ولا يضر كونه بعد وقت اذان لانه ليس  
للاذان للقسا في وقته قال عليه السلام فليصلها اذ اذكرها فان ذلك وقتها وعند اي يوسف والشافعي  
يجوز للفجر في النصف الاخير من الليل فيعاد لو اذ قبله ويؤذن عالما لا فوات ليناك النوافل من ركعة المغرب  
الذي بعد المغرب من مستقبل القبلة واسبغها في اذنية يسر لانه في ركعة من ركعة لا يجمع في ركعة  
القرآن طرب وترجم ما حذر من الحان العاني فلا ينقص شيئا من حروفه ولا يزيد في النيام حرفا وكذا لا يزيد  
ولا ينقص من كفيات الحروف والحركات والسكنات والمدات وغير ذلك لتحسين الصوت فاما مجرد تحسين الصوت  
بلاغير لفظه فاجتنب والرجوع في النباهة من ركعة بغيرها فمما يرفع الصوت بهما يجوز وجهه في الجملة  
بسمه وتيسر وتيسر من ان لم يكن التحويل مع النباهة في مكانة من الملائكة ان كان المذبح بحيث انه لو حوّل  
مع نباهة قدسية لا يحصل الا لعلام فحينئذ يستدبر فيها فخرج راسه من الكوة اليمنى ويقول حي على الصلاة لله  
يذهب على الكوة اليسرى ويخرج راسه ويقول حي على الصلاة ويقول بعد فلاح الفجر الصلاة خير من النوم من بيت

والافان

عائ

والافانته وبلغه خلافا للشافعي فالافانته عنده فرادي الا قد قاتل صلوة من لكن يحذر فيها ويقول  
بعد فلاحها قد قاتل الصلاة من تركه ولا يستكمل فيها من لا يستكمل في اذان الاذان ولا في اذان الافانته من وكس  
المسافر وثبوت الصلوة كلها من الثبوت هو الا لعلام بعد الاعلام ويجلس بينهما الا في المغرب ويؤذن  
للقائمتين ويقسم شر اذ اصلي قائمتين واحدة من وكذا لا في الفوات شر اذ اصلي فوات كثير من ولكل من  
البواقي بايها اوتيا وجاز اذان الحرف وكره اقامته ولم يعاد او كره اذ الجنب واقامته ولا تقام بل  
هو لانه لم يبرح ترك اقامته لانها لعلام الحاضر فيكون الواحدة والاذان لعلام الغائب فيجوز سماع  
البعض دون البعض فكل من يقيد كاذن المرة والمجنون والشكران من تركه ويستحب عادته ويأتي بها  
المسافر والمصلي في المسجد او في بيت في مصر وكره تركها للاول لا للمالك من تركه تركها اي ترك كل واحد  
منهما للمسافر والمصلي في المسجد جماعة واما ترك واحد منهما فلم يكره فقولنا اما المصلي في المسجد فانه يكره  
له ترك واحد منهما واما المسافر فيجوز له الاحتفاء بالافانته والمصلي في بيته في مصر ان ترك كلاهما يجوز لول  
ابن سريج رحمه الله عنه اذ ان الى كنيته وهذا اذ اذن واقم في بيته واما في القرى فان كان فيها مسجد فيه  
اذان واقامة فحكم المصلي فيها كما في المصلي في بيته بكنيته اذ ان المسجد واقامته وان لم يكن فيها مسجد كان في بيته  
في بيته حكمه حكم المسافر ويقوم الامام والقوم عند حي الصلاة وشرع عند قاتل الصلاة **باب**  
**شروط الصلاة** هي طهر من الطهارة من حيث طهر من الطهارة الحسية والحسنة الحسية من  
وئجه وسكاته وسنة عورته واستقبال القبلة والنية والعزم للرجل تحت ستره الى تحت كعبته والامنة  
بشدة مع طهرها وبطهه والحق بدها الا الوجه والكف والقدم وكشف راسه ساقا وبطنه ومخبرها  
وشرع ترك راسها ورجلها وكفها وسفرها والرجل يجمع شر الحاصل ان كشف راسه وهو عورة ينع جواز  
الصلاة فالرأس عورة والشعر الثابت بالعضو والذكر عضو والامانة عضو الحرام وعدم من الشعر عورة وكسر  
يعد فان صلي عاريا ورجل عورة طهر من عورة وفي اقل من ربعة افضل صلاة فيه ومن عدم ثوبا فيصلي عاريا جاز واما  
موسنابذ وبه خائف الاستقبال حقة قدره فان جهلها وعدم من راسه تحرى ولم يعد اخطا  
فان علم به صليها او تحول راسه الى اخرى استدار من ان علم بالخطا في الصلاة او تحول عليه ظنه الى جهة اخرى  
وهو في الصلاة استدارم وان شرع بالتحول يجر وان اصاب من لانه قبلته جهة تحرى ولم يجردهم وان تحرى كانت  
جهة بلا علم حال امانتهم وهم خلفه جاز لم يعلم حاله او تقدمه ترك صلي قوم في ليله مظلمة بالجماعة وتحروا  
القبلة وتحول توجه كل واحد الى جهة تحرى ولم يعلم واحد ان الامام الى جهة توجهه لكن يعلم كل واحد ان الامام  
ليس خلفه جازت صلاتهم اما ان علم احد في الصلاة الى جهة توجهه امام ومع ذلك خالفه لا يجوز صلاته



وكذا اذا علم ان الامام خلفه وقوله ومن خلفه فيه مسائل ان كلنا فيما اذا لم يعلم احد من الامام الى جهة توجهه  
 فكيف يعلم ان خلفه الامام والمراد منه انه يعلم ان الامام امامه وهذا اعم من ان يكون هو خلف الامام لانه اذا  
 كان الامام قد علم ان يكون وجهه الى وجه الامام او الى جهة او الى ظهره وانما يكون هو خلف الامام اذا  
 كان وجهه الى ظهر الامام وح يكون جهة توجه الامام معلومة وكلامنا ليس في هذا وعبارة المختصر جهة  
 امامه اذا علم انه ليس خلفه بل علم مخالفة اي اذا علم ان الامام ليس خلفه ويصلي بقلبه صلاته بتوحيدها هذا  
 بعد النبي والقصد مع لفظه افضل ويكفي للنزل والنزوح وسائر السنن فيه مطلق الصلاة وللغرض شرط  
 تعيينه لانيه عدد ركعاته وللتعدي بنية صلاته واقتدائه **باب صفات الصلوة**  
 فرضها التوبة وهي قول الله اكبر وما يقوم مقامه وهو شرط عندنا لقوله تعالى وذكر اسم ربك فصلي وعند  
 الشافعي ركرك وامارفع اليدين في سجدة والقراءة والقيام والركوع والسجود والجمعة والانفاس اخر يجوز عند  
 في حصة الاكل بالانف عند عدم العذر خلافا لما والفتوى على نفولهم والفقهاء اخرجوا قدر التمسك  
 والخروج بصفحة وواجباتها قراءة الفاتحة وضم سورة ورعاية الترتيب فيما تكرر في الهداية مراعاة  
 الترتيب فيما شرع بذكر افعالها وذكر في حواشي الهداية نقلنا المبوط كالسجدة فانه لو قام الى الثانية بعد  
 ما سجد سجدة واحدة قبل ان يسجد الاخرى يقضيها ويكون القيام بعقل لانه لم يترك الا الواجب اقول قوله  
 فيما تكرر ليس قيدا بوجوب في كل عمادة فان مراعاة الترتيب في الاركان التي لا تكرر في ركعة واحدة كالركوع  
 والسجود واجب ايضا على ما ياتي في باب سجود المهنون بحججه الموهوب بتقديم ركبة اخرى واورد والتظهير  
 بتقديم الركبة الركوع قبل القراءة وسجدة المهنون لا يجب الا ترك الواجب فعلم ان الترتيب بين الركوع والقراءة  
 واجب انهما غير مكررين في ركعة واحدة وقد قال في الخبره اما تقدم الركبة نحو ان يركع قبل ان  
 يقرأ • فلان مراعاة الترتيب واجبة عند صاحبنا الثلاثة خلافا لغيرهم فانها فرض عنده فعلم ان رعاية  
 الترتيب واجب مطلقا فلا حاجة الى قوله فيما تكرر فلهذا لم اذكره في المختصر ويحظر سبيلي ان المراءى تكرر  
 ما تكرر في الصلاة احترازا عما لا تكرر في الصلاة على سبيل التوضيح وهو تكبير الافتتاح والتعدي  
 الحيزه فان مراعاة الترتيب في ذلك فرض والتعدي الاول والتشهدان ذكر في الخبره ان التعدي  
 الاول سنة والثانية واجبة وفي التمهيد الهداية قراءة التمهيد في التعدي الاول سنة وفي الثانية اجبة  
 لكن المصنف لم يحدد هذا بهما لان قوله عليه السلام لان يسمع قل التحيات لله لا يوجب الفرق في  
 قراء التمهيد في الاول والثانية بوجوب الوجوب في كليهما وما كانت القراءة في التعدي الاول واجبة  
 كاللغة التعدي الاول ايضا واجبة لاسم وللفظ للسلام خلافا لما في فانه فرض عنده م وقسوت لا  
 ور

وتر وتكبيرات العيدين وتعين الاولين للقراءة وتعين الاركان خلافا للشافعي وابي يوسف فانه  
 فرض عندها وهو الاطمان في الركوع وكذا في السجود وقدر بقدر تسمية ولما لا طمانين الركوع  
 والسجود وتعين السجدين والجهر والخفا فيما جهر ويحيى وسرورها او يدب عليه ما عدا الفرضين  
 والواجبات امامته وامامته وب وعند الشافعي لا فرق بين التمسك وبين الواجب على ما عرف في اصول  
 الفقه فعند افعال الصلاة اما فرائض وسنن ومسححات اذا اراد النزوع كبر حاذفا بعد رفع يديه  
 من المراءى بالخلف ان لا ياتي بالمدي في هذه الله ولا في الاكبر غير مفرج امامه ولا ضام بل يتركها على حالها  
 من مراءى امامه يسمي اذنيه والمراءى ترفع حذائيك وان بدلت اليك يالله اجل واعظم والرحمن اكبر  
 اولا الله الله او بالفارسية او قرا عاجلها او فرج وسماها جاز وبالله المأثم اغفر لي فالحاصل انه يجوز ان يركع  
 بدل بذكر ما يركع على مجرد العظم ولا يشرع بالرفع ووضع يديه على حاله تحت سترته كالقفوت وملاة  
 الجنازة ويركع في قومة الركوع ويكر تكبيرات العيدين فالحاصل ان كل قيام فيه ذكر مستوف في هذه الوضع  
 والقيام ليس كذلك ففيه اذ يركع من يركع ولا يركع من اراد بالثنا سبحانك اللهم الى اخره والنوم قرائة  
 في وجهته وهي بعد التمسك ويتعدي للقراءة لا للثنا المختار ان التعدي مع القراءة لا مع الثنا فيقول  
 السهو ولا المولم ساعلى الزمبوق بقرا ولا يني فيقول والموت يركع ولا يقرأ فلا يوقع وامام جعله  
 بقا للثنا فالحكم عند على عكس ما ذكره ويؤخر عن تكبيرات العيدين لان التكبيرات بعد الثنا فيقول  
 يكون التعدي متصلة بالقراءة لا بالثنا وسجلنا الفاتحة والسورة في السنا والتعدي والتسمية  
 خلافا للشافعي في التسمية بنا على انه من الفاتحة عنده لاحدنا وكثير من الاحاديث الصحاح وورد في  
 عليه السلام والخلفا يفتخرون بالهداية رب العالمين ثم يقرأون من بعد ذلك الصالحين سر الكون ثم  
 يكبر للركوع خافضا ويعقد يديه على ركبتيه مرفعا اصابعه باسبغ ظهره غير رافع ولا تكتس راسه في سج  
 ثلثا وهو اذناه ثم يسمع من يركع بقوله سمع الله من خيرة م رافع راسه ويصلي في الامام والتعدي المولم والمفت  
 جمع بينهما ويقوم مستويا ثم يكبر ويسجد فيضع ركبتيه اولاه يركع ثم وجهه يركع ويدبره حذائيه  
 فاما اصابعه مبدية بصوبه فافيا بطنه من يركع يركعها اصابع رجليه نحو القبلة ويسجد فيه ثلثا فاذا سجد  
 على كور عاتقه او فاضل ثوبه او سجدة وتسجد وجهه جاز وان لم تستقر لا وكذا الوجد للزحام على ظهر من يصلي  
 صلاته لاسر لا يصليها من يركع لا يصلي صلاته وهو اما ان لا يصلي اصلا او يصلي ولكن لا يصلي صلاته  
 والمراءى تحفص وتلويحها بغيرها ويرفع مكبل ويجلس بطنها ويكر سجدة سطينا ويكر ويرفع راسه  
 اولاه يركع ثم ركبتيه ويقوم مستويا بالاعتماد على الارض ولا تقود رقبته خلاف الشافعي ونسجد

الفرع







الحرمة. بل يكفي ذكر الشك في الإدا. فان الامام اذا سبقه الحدث واستخف اخرا فاقدي رجل بالخليفة  
 فالشك في الإدا انما ينشأ من الذي اقدي بالخليفة وبين الامام الاول وكل من اقدي به باعتباره اماما  
 فيما يروونه وهو الخليفة. ولا شك فيهم في الحرمة لان المقدي بالخليفة يفي بحرمته على حرمة الخليفة.  
 والامام الاول. ومن اقدي به لم ينشأ عن حرمة على حرمة الخليفة فلم يوجد بينهم الشك بحرمته ومنع  
 ذلك لو كان له من احد الطائفتين ما من المقدي بالامام الاول. او المقدي بالخليفة في الطائفة  
 الاخرى ففسد الصلاة باعتباره الشك في الإدا لا الحرمة. ولو قبل الشك في الحرمة ثابتة بقول الشك في  
 الإدا لم توجد بدور الشك في الحرمة. والشك في الحرمة قد توجد بدور الشك في الإدا كما في المسوق. فلا إمام  
 يلا ذكر الشك في الحرمة هذا اذا انوي الامام امانة المرأة اما اذا لم ينو لم يصح اقتداء المرأة بما على نفسه الصلاة  
 لانها لم تقرا بنا على اقراره الامام قراه ولم يكن كذلك فثبت بغيره. وعلم من هذه المسئلة ان المرأة اذا  
 اقتدت بالامام محاذية لرجل لا يصح اقتداؤها الا ان ينوي الامام امانة. اما اذا لم يقتد محاذية لرجل  
 يشترط فيه الامام فيه روايتان. فيما يقاري واي واستخف في الاقرين ايضا فثبت لكل اي امر  
 قاريا وامبا فسدت صلاة الكل اما صلاة القاري فلانه ترك القراءة مع القدرة عليها واما صلاة الالمين  
 فلا يما لما رغبنا في الجماعة بحيث ان يقدي بالقاري ليكون قراه قراه فثبت القارة التقديرية مع القدرة عليها  
 ولو استخف القاري في الاخيرين لما فسد لكل خلافا لفرقان فرض القراءة فرادي في الاولين فلما جاز  
 القراءة في جميع الصلاة تحقها او يفديا ولم يوجد ما الحدث في الصلاة بصل  
 سبعة حدث توضح انهم خلافا للشافعي ولو بعد التمسك خلافا لما فانه اذا قد قدر التمسك بصلاته هذه  
 في حقيقته لانهم لا يخرج بصغره فرضه والاستيناف افضل لما ذكره الحكماء لاجل انهم لا يجمع المصلين  
 فصل حكم كل واحد من الامام والمنفرد والمقدي فقالهم والامام بحر احرار كانه هذا تفسير الاستخلاف  
 ثم يتوضا ويتم ثم اعيد اي ان شائهم حيث توضا وان شائهم يعود الى مكان الاول وانما اخر لان في الاول  
 قلة الشئ وفي الثاني اداء الصلاة في مكان واحد فيصير الى امامهم وكذا المنفرد ان شائهم حيث توضا وان شائهم  
 ان فرغ امامه يستعمل بقوله ويتم ثم اعيد والصغير في امام يرجع الى الامام وامامه هو الذي استخلفه  
 فار الخليفة امام للامام الاول والقوم والاعاد اي لم يفرغ امامه وهو الخليفة يعود الى الامام ويتم خلف  
 خليفة وكذا المقدي في ان فرغ امامه يتم ثم اعيد وان لم يفرغ يعود ولو جاز واعني عليه او احكم  
 نام في الصلاة نوما لا يتقصر وضوءه فاحتمل اوجهه او احب هذا او احب بول كبر او شج فقال او طرأ له احد  
 فخرج من المسجد وادار المصروف خارج ثم ظهر ظهر بطلت ولو لم يخرج او جاز ومن علم ان هذه الحوادث جاز

نارح

باب  
اجابا

نارح فلم يكن معنى ما فرج به الضر وهو قوله عليه السلام من اورد عرف في صلاته فليصرف وليتوضا لصبر  
 على صلاة ما لم يتعلم ولو احدث عذرا بعد التمسك وعمل ما يما في حاله الخروج بصغره ويطلبها بعده  
 اي بعد التمسك عند اي حقيقه رويته التمسك ما وزع الماسخ عنه بغيره وانما قال بغيره لانه لو عمل  
هناك عملا كبيرا ثم صلاته وبغيره مسج. وتعلم الاي سورة فيك القاري ثوبا وقدره الموي على الاركان  
 وتذكر فاستند اليه لصاحب البيت وتقدم القاري امبا وطلوعه كافي في الحجر ودخول وقت العصر في الجمعة  
 وزوال العذر العذور وسقوط الحيرة عن سبب الخلاف في هذه المسائل لا تتغيره بغيره جيقه وصاحبه بين  
 على الخروج بصغره فرضه لا عذرا وكذا شبهة الامام وحده عدا صلوته المبوق بصل يطلب بعد  
 التمسك صلاة المبوق لوقوعه في خلال الصلاة لا لانه وخرج من المسجد ان اكتم الامام بعد التمسك لا  
 بطل صلاة المبوق لان الظاهر كالسلام منه للصلاة امام حصر عن القراءة فاستخف مع اي عذرا فيه  
 خلافا لها وهذا اذا يقرب اليها ما يحوز به الصلاة واذا اقتصد صلاة لا الاستخلاف على كبر في حاله  
 الصروق كقديمه سبقا كقديم الامام سبقوا فاحدث الامام وجها فانه ينبغي ان يقدم مديرا  
 لا سبقا ومع ذلك ان قدم سبقا يصح قيم صلاة الامام ولا يقدم مديرا ليس لهم وجها فانه يضره  
 المنا في الاول لا عند مراعاة القدم اي من التمسك صلاة الامام لو وجد من ساق الصلاة كالتمسك  
 والكلام والخروج من المسجد بصلاته وصلاة الامام الاول كانه وجدي خلاصتها الا عند فراغ  
 الامام الاول بان توضا وادرك خليفته حيث لم يفته شي وانتم صلاة خلف خليفته ولا يفسد صلاة القاري لانه  
 قد تطلعتهم من سبب او جرحا فحدث او ذكر سجدة فيجوز ما بعد ما حدث فيه ان يفي بها وما ذكرها فيه بركا  
 من احدث في ركوعه او سجدة وتوضا وبني فلا بد من بعد الركوع والسجود الذي احدث فيه وان ذكر في ركوع  
 او سجدة انه ترك سجدة في الركعة الاولى فصاها ما يجب عليه اعادة الركوع والسجود الذي ذكر فيه ان  
 عاد يكون سجدة ان الامام واحدا فحدث فالرجل امام بلانية ان كان اهلا والاقبل بصلاته اي ان  
ام واحدا فحدث الامام فان كان الموتر رجلا يصير اماما من غير ان ينوي الامام امانة لان البنية  
 للتعين وهما تعين واركانا سواه او صبي قبل بصلته الامام لان المرأة والصبي صار اماما  
 له لنفسه وفيه لا يفسد لانه لم يوجد في الاستخلاف وفي صورة الرجل انما يصير اماما لنفسه وصلا  
 وهما لم يصلح فلم يصير اماما والامام اماما كان كمن المقدي في بلا امام فقد صلاته  
باب ما يفسد الصلاة وما يكره يفسدها الكلام ولو سبق او في يوم  
 والسلام عذرا فقيدها العذر ان السلام هو غير يفسد لانه من الاذكار ففي غير العذر يفسد كذا وفي

لصبر



الجود كلاما وردة لم يقبل الرد بالعموم ويحظر بالي انه انما اطلق لانه مفسد كما كان وما كان لان الرد  
 السلام ليس من الجود كما بل هو كلام ويحظر بالي انه انما اطلق لانه مفسد كما كان وما كان لان الرد  
 ويظهر بصوت من وجع او مصيبة وتحتج بلا عذر وتحتج بلا عذر وتحتج بلا عذر وتحتج بلا عذر  
 بالجهل وعيب الشبهة او التعليل وتحتج على غير امامه وانما قال على غير امامه لان منحه على امامه لا يقصد  
 قال بعض المشايخ اذا قرأ امامه مقدرا ما جوزه الصلوة او اتفق على اية اخرى ففتح تصد صلاها الفاتح وان  
 اخذ الامام منه تصد صلاها الامام ايضا ويعفونهم قالوا لا تصد بشي من ذلك وسعت ان تصوي على ذلك  
 وقرآنه من صحيف ويحج على غير الدعا ما يبال من الناس نحو اللهم زدني فضلا واعطني الف دينار  
 ونحو ذلك من واكله وشربه وكل عمل كثير اخلف المشايخ في تفسير العمل الكثير ففصل هو ما يحتاج الى العمل  
 اليدين وقيل ما يعلم باطرق ان عامله غير يصلح وعامة المشايخ على هذا وقيل ما يستلزمه المصل قال الامام  
 الحسين هذا قريب الى مذهبه خفيه فان اياه التفويض الى الراي المستلزم من جوار ركنه ثم شرع صلي  
 كاملا ان شرع في الاخرى والا اتم الاول صلى ان صلى ركعة من صلاه ثم شرع اي نوى وجده التحريم من غير  
 رفع اليدين فان شرع في الصلاه الاخرى بنم هذه الاخرى ولا يجب فيها الركعة التي صلاها وان شرع  
 في الصلاه الاولى فالركعة التي صلاها سحوية فيتم الاولى ولا يفسد ما كاه من ركعة الجنب والارواح والاعمال  
 القليل وهو ضد الكثير على اختلاف الاقوال ويرور احد ويأتم ان شرع سجدة على الارض لا حائل  
 اي المجدد من الالفاظ التي على النعل والكبر ويجوز فيها الفتح على القياس فالفتحة اذا قالوا يا الفتح  
 ارادوا وضع السجدة وان قالوا ارادوا المعنى المذكور لم يور فانهم لم يجدوا الكسر وهو خلاف  
 القياس الذي المعنى المذكور ففي المعنى الاول استمر واما القياس والمراد من المجدد هنا موضع السجدة فان  
 المرو في موضع السجدة يوجب الاتم وفي تفسير موضع السجدة تفصيل فاعلم ان الصلاه اركان في المجدد  
 الصغيرة فالمراد امام المصلي حيث كان وجب الاتم لان المجدد المصلي مكان واحد فاما المصلي حيث كان في كل  
 موضع سجدة واركات في المجدد الكبير وفي القصر فعند بعض المشايخ ان شرع في موضع السجدة بانم والافلا  
 وعند البعض الموضع الذي يقع عليه النظرة اكان المصلي ناظرا في موضع سجدة له حكم موضع السجدة فيانم  
 بالمرو في ذلك الموضع اذ اعرفه فان هذا المصلي على الدكان ويمر الاخر امامه تحمله كان لا شك انه  
 لم يحر في موضع سجدة حقيقة فلا بانم على الرواية الاولى اما على الثانية فالمرحح لكان ان في موضع  
 النظرة انظر في موضع السجدة فيجوز ان يراى بعض اعضا المار بعض اعضا المصلي بانم والافلا فلما  
 قال مروا في اعضا المعصا لو كان على كان ساجدا بالرواية الثانية ويغير امامه في الصلوة

بقدر

كان

بقدره راجع وغلظ اصبع يقره على اجزائه ولا توضع ولا تحظر يدك بالانسيخ او بالامارة لهما الزعم  
 ستره او سرية وينها وكفى شتم الامام وجاز تركها عند عدم المرور والطريق وكذا سدل الثوب  
 في الغربة وان يرسله من غير ان يضم طابيه وقيل ان يلقه على راسه ويخيه على سلكه ويقم طرفه  
 وكفه وهو ان يضم اطرافه انما التراب ونحوه وعينهم بحدة وعفص شعره هو جمع الشعر على الرأس  
 وقيل لوجه وادخل اطرافه في اصوله وفرقه امامه وهو ان يغمرها او يدها حتى يصوت وانما  
 وهو ان يظرب يده ويتر مع رقعته واما النظر لوضعيه لاي الغنى فلا يكرهه وقيل ان يلقى السجدة لا  
 مرة وتحضر في وضع اليد على الحامزة وتطير يده وافتاوه وهو التقوى على السب ناصبا ركنه  
 وانما ان يركب راسه وتربعه بلا عذر ويقام الامام في طاق المجدد في الحرب بان يكون الحجاب كبيرا فيقوم  
 فيه وحده او على كان وعلى الارض وهو اي يقوم الامام في الارض والقوم على الدكان والقيام  
 خلفه صف وجده فرجه وصورة ساي صوت حيوان امامه او بخلافه ساي على اجزائه م اوفي  
 السقف او بعلقه فوق راسه فان كانت خلفه او تحت قدميه لا يكرهه م وصلاته حاسر راسه للتكامل والتميز  
 لها ليس المراد بالتميز لاهانه فانها كغيرها من المراتب رعايتها ومخافته حدودها لالملة في ثياب  
 البذلة وهي ما يلبس في البيت ولا يذهب بها الى الكبرياء وسبع جهته من التراب والنظر الى السماء والحي  
 على كور عمامته وعدا لاي والتسبيح فيها وليس ثوب ذي صورة والوطي والبول والتخل فوق سجدة وعلق  
 بانه لا يفسد بالجر والساج وما الذهب وقيامه فيه ساجدا في طاعة وصلاته الى طرفة فاعده يتحدث وعلى  
 بساط ذي صورة لا يسجد عليها وصورة صغيرة لا تبرز والنظر ولما لا يخرى حيوان وحيوان يحوي راسه وقيل  
 حبه او عترب فيها والبول فوق ريت فيه مسجد م ماز اعد للصلاه وجعله محراب وانما قلنا هذا لانه لم  
 يعط له حكم المسجد **باب الوتر والنوافل** الوتر ثلاث ركعات واجب هذا عند ابي حنيفة  
 رحمه الله اما عندهما وعند الشافعي رحمه الله هو سنة بسلام اي بسلام واحد خلافا لابي حنيفة وقيل ركوع المائتين  
 خلافا للشافعي قال القسطنطيني بعد الركوع يكبر ركعتيه ثم يركع في ركعتيه ثم يركع في ركعتيه ثم يركع في ركعتيه  
 الوتر عنده في النصف الاخير من رمضان فقطم دون غيره خلافا للشافعي في الحرم ويقرا في كل ركعة من  
 الفاتحة وسورة وتبع الفات بعد ركوع الوتر لا الفات في الحرم لا يتبعه المقدي بل يركع والاصح انه  
 يركع قائما ومن قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب والعشاء ركعتان وقبل الظهر ركعة وبعد العشاء ركعتان  
 الاربع قبل العصر والعشاء وبعد ركعة من الركعتين على اربع بتسليمه لغيره او على اربع لغيره او على اربع لغيره  
 وفرض القراءة في ركعتي الفرض وكل الوتر والنفل ولزم انما نفل شرع فيه قصدا اخر الزايع الشرع طحا كما اذا

هذا ما عدي الدافع والواجب  
 على استقامته ولم يذكره سوى  
 وقت وتركه في وقت



كتاب  
الصلوة

فرضه لم يصل فرض الظهر فشرع فيه فذكر انه قد ملأها وصار ما شرع فيه نفلا لا يجب اقامته حتى لو نقصه لاحد  
القضاء ولو عند الطلوع والمغرب. ونفي ركعتين لو نقص في الشفع الاول والثاني من غير شرع في اربع ركعات  
من الفل وانهما في الشفع الاول بنفي الشفع الاول الثاني خلا لا يبيح يوسف لانه لم يشرع في الشفع  
الثاني وان تعد على الركعتين وقام الى المائتين وافسد بقضي الشفع الاخير فقط لان الاول قد تم والاشباع  
على ان كل شفع من الفل صلاة على حدة كما لو ترك قراءته شفعه او الاول والثاني او احدي الثاني او احدي الاول  
او الاول واحدي الثاني لا غير. فبقي ركعتين ليس في غير هذه الصورة. واربعة لو ترك في احدي كل شفع  
او في الثاني واحدي الاول فاعلم ان الاصل عندنا في حقه ان ترك القراءه في ركعتين من الشفع الاول في ركعتي الشفع  
الاول يبطل المحرمه حتى لا يصح بنا الشفع الثاني على الشفع الاول وفي ركعة واحدة لا يبطل بقراءة واحدة  
بنا الشفع الثاني على الشفع الاول وعند محمد الترك في ركعة واحدة يبطل التحمية ايضا حتى لا يصح بنا الثاني  
وعند ابي يوسف لا يبطل التحمية اصلا بل يجب قراءه الاول فقط فيصح بنا الشفع الثاني سواء ترك  
القراءة في ركعة من الشفع الاول او في ركعتيه اذ عرفت هذا فاعلم ان المسائل غايه لان ترك القراءة اما تستمر  
على شفع واحد وهذا في اربع صور وهي ما قال في المتن الاول والثاني واحدي الثاني واحدي الاول وفي  
هذه الاربعة قضا الركعتين بالاجماع. واما غير مستعمل بل يوجد في الركعتين لبعض وهذا ايضا في اربع ما يند  
لانه اما ان يكون الترك في كل الاول مع كل الثاني وهو ما قال في المتن كما لو ترك قراءه شفعيه او مع بعض الثاني وهو  
ما قال في المتن الاول مع احدي الثاني وفي هاتين المسيلين قضا الركعتين عند ابي حنيم ومحمد بطال  
التحريم عندهما لا يصح الشروع في الشفع الثاني فعليه قضا الشفع الاول فقط وعند ابي يوسف قضا الاربعة ثم  
مع الشروع في الشفع الثاني وقراءه التحميم بترك القراءة فيقضي اربعاً واما ان يكون الترك في ركعة من الشفع  
الاول مع كل الثاني او مع ركعة منه وهو ما قال في المتن واربعة لو ترك في احدي كل شفع او في الثاني واحدي الاول  
واغاب بقضي الاول ربيع عند ابي حنيم وابي يوسف بقا التحميم عندهما اما عند ابي حنيم فلا ترك القراءة في ركعة  
من الشفع الاول والتحميم لا يبطل عنده. واما عند ابي يوسف فلا التحميم لا يبطل بالترك اصلا وقد اشد  
الشعوب بالترك القراءة فيقضي اربعاً عند ابي حنيم فيما ترك في احدي الاول مع الثاني او بعضه اي ركعة من  
الشفع الاول مع كل الثاني او بعضه اي ركعة منه وعند ابي يوسف في اربع ما يند يوجد الترك في الشفع وفي  
الثاني ركعتين. وهو سنة سائل عند ابي حنيم واربعة عند ابي يوسف. وعند محمد ركعتين في الكل ولا  
قضا لو شهدوا ولا شفع نقص من الركعات من الفل وقد عدل الركعتين بترك الشهود ثم نقص لاشنا  
عليه لانه لم يشرع في الشفع الثاني فلم يحل عليه. او شرع فلما انه عليه هذه المسئلة وان ثبت ما سبق وهو

قوله

قوله ولزم انما يفرض شرع فيه قصدا فصار صحيحا. ولم يتعد في وسطه. اذ اصيل اربع ركعات من  
الفل ولم يتعد في وسطه كان ينبغي ان يفسد الشفع الاول ويجب قضاؤه لان كل شفع من الفل صلاة  
ومع ذلك لا يفسد الشفع الاول قياسا على الفرض ويتفضل فاعدا مع قدره قيامه ابتداء وكره بقا الاخير  
سلك ان قدر على القيام بخوارق الشفع الاول فاعدا. وان شرع في الشفع فاعدا كره ان يتعد فيه مع قدره على  
القيام فاراد بحال الاستحالة الشروع وبحال البقاء حال وجوده الذي بعد الشروع. وراهما موافقا  
خارج المصالحا غير القبله. انما قال خارج المصالحا بقول عمر رضي الله عنه رآته رسول الله عليه السلام  
يصل على حمار وهو متوجه الى خير بوي ابا وما كان هذا الفعل مخالفا للقياس اقتصار على موده. فلو  
اقتضه راجعا لشره لبي وبني وبكس فسد. لانه الاول يؤديه اكل مما وجد عليه. وفي الثاني اعتد التوبة  
بوجه للركوع والنجوى فلا يجوز ادائه بالاعمال من الاربعة عشر وركعة بعد العشاء قبل التور وبعد خمس  
تروحات لكل رويحة تسليمات وجبته بعدها قد تروحة. والسنة فيها الحميم مرة ولا يترك لكل النجوم  
ولا يوتر جماعة خارج رمضان. وانما كانت تراوح سنة لانه واطبع عليها اختلاف الراشدين والبنو عليه  
السلام بين العذبة ترك المواظبة ومخالفة ان يكتب علينا. **فصل** عند الكسوف يصلي امانا  
الجمعة بالناس ركعتين كالفصل. اي على هيئة النافلة بلا اذان واقامة وعندنا في كل ركعة ركوع واحد  
وعند الشافعي ركوعان. فخصما مطولا لقراءته فيهما وبعد هاتين ركعتي الشفعين لا يخطب وان لم يحضر  
اي امانا الجمعة. ما لو افرادي كالحسوف والجماعة في الاستسقاء ولا يخطبوا ولا يصلوا وحدا ما جاز وهو دعاء  
واستغفار ويستقبل بها القبلة بلا قلب راء. وحضور ذي **باب** ادراك الركعة  
من شرع في فرض فاقبعت ان لم يجز للركعة الاولى او سجدة وهو في غير الراعي وفيه ضم اليها احري قطع  
واقدي. **باب** من شرع في فرض فاقبعت فاقبعت هذا الفرض والضمير في اقيمت يرجع الى الاقامة كما يقال  
ضرب ضرب. فان لم يجز للركعة الاولى قطع وامدي وان سجدة فان كان في غير الراعي فكذلك لانه ان لم يقطع  
وصلي ركعة اخرى ثم صلاته في الثاني ويوجد لا كركعة في الثاني والاكثر حكم الكل فيقوته الجماعة اولاً  
يصير شفعاً ركعتين بعد العروب في المغرب. والقطع وان كان بطلا لا للعمل وهو مني لقوله تعالى  
ولا تبطلوا اعمالكم فالابطال لعدم الاكمال لا يكون ابطلا لا للعمل وان كان في البراءة يضم ركعة اخرى.  
حتى يصير ركعتان نافله ثم يقطع ويقدر بقوله وضم اليها حال من قوله او فيه تقديره او سجدة للركعة  
الاولى وهو حامل في الراعي وقد ضم الى الركعة الاولى ركعة اخرى فقطع وامدي حتى لو لم يضم اليها  
احري لا يقطع بل يضم. فاذا ضم قطع واقدي. وان صلي لا امانه. **باب** من شرع في فرض فاقبعت

ركعة



باب المني

والله اعلم



فانه لا يلزم من بطلان الفرضية بطلان اصل الصلاة عند اوجبه و اويوف خلافا لما قلنا بوضعه  
بالنكاح الموقوف لانه ان صد كل واحد منها لوجوب رعاية الترتيب فانه في الترتيب وهذا باطل فقلنا  
بالوقوف حتى يظهر ان رعاية الترتيب كانت الكثير فلا يجوز في القليل **باب سجود**  
**التمجيد** بعد سلام واحد سجدة واحدة وسلام اذ اقدم ركعا واخره او ركع او غير واحد او  
تركها ما ركع قبل الفراه . وياخذ القيام الى المأله بزيادة على السجدة . روي عن حنيفة ان من زاد  
على السجدة الاولى ركعا فليجعله سجدة التمجيد . وقيل لا يجزئ عليه سجدة التمجيد بقوله الله عز وجل على سجدة  
واحدة المعصية بعد ما يودى فيه ركع . وركوعين والركعة فليجعله ركعة . وقيل  
كل هذه بولها ترك الواجب ولا يجزئ به الموت بل به ما به ان يجزئ والا فلا والمسبوق بسجدة مع امام ثم  
ينبغي ان يجزئ عن الفقرة الاولى وهو اليه اقرب ما ولا هو والا فامر وسجد لله . وان سجد عن الفقرة عاد  
ما لم يقبله بالسجدة الخامسة وسجد لله . وان قيد بحول ففرضه فلا وضعت سادته انما قال انما لان  
نقل لم يسرع فيه قصدا فلم يجز عليه اقامته . وان قصد الاخرة فشرع ما به ما لم يجز له الحاشية في سلم  
وان سجد لها ثم فرضه وضعت سادته وسجد لله . والركعتان قبل . ولا قضا لو قطع ولا ينوب عن سنة  
الظهر . فان قلت لم قال قبل هذه المسئلة وضعت سادته انما . وقال في هذه المسئلة وضعت سادته ولم يقل  
انما سمع ان الركعتين قبل في صورتين بحيث لو قطع لاقضا فيكون في هذه المسئلة وضعت سادته انما . وترى بقصد المسئلة  
قلبت السادته في هذه المسئلة اكثر من وضعت السادته في تلك المسئلة مع انه لو قطع لاقضا عليه في المسئلة وذلك  
لان فرضه تم في هذه المسئلة لكن تاخير السلام بحسب مقتضى سجدة التمجيد وهو هاتين الركعتين فحجوه السجدة والركعة  
نقصان الفرض واجب في هاتين الركعتين ولو قطع هاتين الركعتين بان لا يسجد لله بولزم ترك الواجب ولو جلس  
على الركعة وسجد لله خلاف تلك المسئلة فان الفرضية قد بطلت فاذا ذكرنا من تدارك نقصان الفرض غير موجود  
هنا على اصل الصلاة باطل عند محمد فليعلم انه ان ضم اليه هاتين الركعتين هاتين الركعتين في هذه المسئلة فليعلم انه  
لم يقل انما . وانما قال لا ينوب عن سنة الظهر لان النبي عليه السلام واجب عليه بالتخفيف بسدته . ومن  
افترى فيهما صلاتها واذا قصد قضاها . لانه شرع قصدا . وعند محمد بطلانها ولو اريد لا يتقضي كما ان  
الامام لا يتقضي . تنقل ركعتين وهي وسجد لا يفي . لان سجود التمجيد في خلاص الصلاة فان بقي مع اي ركعة  
هذه التمجيد نافله من غير ان يسجد التمجيد . سلام من عليه التمجيد يخرج عنها بوقفا فيصيح الاقضاء ويبطل  
وضوءه بالتمتته . وبصير فرضه اربعة ايام ان يسجد بعده والا فلا . اي خروج المصل الذي عليه سجدة  
الله وان سلم في اخر صلاته قبل ان يسجد لله يخرج من الصلاة خروجا موقفا فيسقط عنه ان يسجد لله بعد ذلك

بسلام

السلام بسلام بانه لم يخرج عن الصلاة . وان لم يسجد بل رفض الصلاة بسلام بانه قد كان خرج عنها حتى ان سلم ثم افترى  
به انسان فشرع لله بول كور الاقضاء صحيحا . ولو لم يسجد بل رفض الصلاة لم يصح الاقضاء . واذا سلم بشر  
فقد عزم سجدة لله بسلام ويبطل وضوءه اذ التمتته وجدت في خلاص الصلاة . ولو لم يسجد بل رفض لم يبطل  
وضوءه . ولو سلم بشر بول لا فاقامة ثم يسجد لله بسلام هذا الفرض اربعة ايام لانه لا فاقامة وجدت بعد الصلاة .  
سجد لم يمتنع القطع بطلانته . حتى يكون تحريمه باقية كما في شك اوله انه لم صلى استأنف وان كرر اخذ  
ما غلب على طئه . لانه اذا ذكر ان في الاستئناف خروج . وان لم يغلب اخذ الاقل . وقعد في كل موضع طئه  
اخر صلاته . غير انك انه صلى ثلاث ركعات او اربع ركعات ولم يغلب على طئه اخذها الاقل وهو  
الملك . لكن يتقدم بغير ركعة اخرى . وانما يتقدم لانه يكثر ان يكون اخر صلاته والقعدة الاخرة فرض  
وقوله طئه اخر صلاته ليس المراد بالظن ترجيح احد الطرفين لان المعروف انه لم يغلب احد الطرفين على الاخر  
**باب صلاة المريض ان تعذر القيام لم يضر حدث قبل الصلاة او فيها قيل**  
فاعذر ركع وسجد وان تعذر سجد اي الركوع والسجدة . او يبرأه قاعدا وجعل سجوده اخفض من  
ركوعه ولا يرفع اليه شي السجدة . وان تعذر الركوع او يسترلينا وجلاه الى القبلة او مضجعا ووجهه  
اليها . والاولى . وان تعذر الاياما احرث . ولا يوي بعينه وحاجبيه وقلبه . وان تعذر الركوع .  
والسجدة لا القيام فقد او ما وهو افضل من الاياما قاعدا . لان المقود اقرب من السجود وهو المقصود لانه  
غاية التقطع . وموم مع في الصلاة استأنف . استأنف وقاعد رجع . ويسجد مع فيها في قاعدا اصل قاعدا  
في كل جاز لا عذر مع . والقيام افضل وفي الموطأ لا لا بعد رجلا وانما عليه يوما وليلة يضيئ ما فات  
وان زاد ساعة لا . هذا عند ابي حنيفة وابي يوسف واما عند محمد فالمعتبر الاوقات اي ان استوعب وقت صلاة  
سقط . وقوله وان زاد ساعة اي زمانا لا ما يعرفه المبحور . وعبارته المختصر هكذا وان تعذر رافع اليه  
او يبرأه قاعدا ان قدر وما معه فهو واجب وجعل سجوده اخفض من ركوعه ولا يرفع شي لسجد عليه والا فعلى  
جنبه متوجها او ظهره كذا في الاياما بالراس فان تعذر احرث . وموم مع الى اخره اي ان تعذر  
الركوع والسجدة في القيام او يبرأه قاعدا ان قدر على المقعود ولا معه اي لا مع القيام ان تعذر الركوع والسجدة .  
والقيام فالايما قاعدا . وقوله والا فعلى جنبه اي ان لم يقدر على المقعود او ما على جنبه متوجها الى  
القبلة او على ظهره متوجها . بان يكون رجلاه الى القبلة وقوله والايما يستأ بالراس خيرة .  
**سجدة التلاوة** هو سجود بين كلمتين بشرط الصلاة بلا رفع يد وتهدد وسلام وفيها سجدة التلاوة  
وحجب على تلاوة من اربع عشرة آية اخر الاعراف والرد والخل وبن اسرائيل ومريم واولي الخ اخرها



من الثانية وهو قوله تعالى وأركعوا واحدًا واثنيًا فإنه لا سجدة عندنا خلافاً للشافعي في كل موضع من القرآن قرن  
الركوع بالسجدة يراد به السجدة والفرق بين السجدة والركعة والركعة وضوء السجدة والركعة وضوء السجدة  
وعند الشافعي أربع عشرة أيضاً في موضع سجدة ليس سجدة وفي الحج عنه سجدتان واختلاف في موضع السجدة  
في سجدة فخذ على رضي الله عنه قوله أن كنتم آياه تعبدون وبه أخذ الشافعي وعن ابن عمر رضي الله  
عنهما قوله وهم لا يسمون فأخذ بها احتياطاً فإن خير السجدة جائز لا يقدح في أو سجدتها وإن لم يقصد ركعة  
السمع لا إلا ما سجد المومنين معه وإن لم يسمع وإن لم يسمع لم يسجد أصلاً أي لا في الصلاة ولا بعدها وكذا  
السمع إذا جرى سمع المصلي من ليس معه سجدة بعدها ولو سجد فيها أعادها الصلاة سمعها من أمامه ولم يدخل  
معه أو دخل في ركعة أخرى سجدة فيها فإن دخل في تلك الركعة أن كان في الدخول قبل سجدة الإمام سجدة معه ولا  
لا يسجد والسجدة الصلاة لا يقضي خارجاً سجدة التلاوة التي محلها الصلاة لا يقضي خارجاً وأما ذلك  
محلهما الصلاة ولم أقل التي وجبت في الصلاة احترازاً عما وجبت في الصلاة ومحلهما إذا كان خارج الصلاة كما  
إذا سمع المصلي من ليس معه أو سمع المصلي من أمامه وأقضى به في ركعة أخرى تلاها ثم شرع في صلاة  
وأعاد ركعتي سجدة وإن تلاها وسجد ثم شرع فيها وأعاد سجدة أخرى لأن في الصورة الأولى غير الصلاة  
صارت بها الصلاة وإن لم يتجدد المجلس وفي الصورة الثانية لما سجد قبل الصلاة لا يقع عما وجبت في الصلاة  
فقط وفي لفظ المختصر وإن عاد في مجلس أو صلاة كفت سجدة أن قرأ في غير الصلاة ثم أعادها في الصلاة ونظم  
من تحصيل المعاد يكون في الصلاة أن لا يقرأ في غير الصلاة سجدة سجدة سجدة ولا فرق بين  
ما قرأ من ثم سجدة أو قرأها وسجد ثم قرأها في ذلك المجلس فعلي هذا أن كررها في ركعة واحدة يفي بسجدة واحدة  
سجد ثم أعاد أو أعاد ثم سجد وإن كررها في ركعة أخرى هكذا إذا أعاد أي يوفى خلافاً لما روي عنهما الله  
في آية السجدة أو المجلس لا أي قرأ في مجلس واحد وآية واحدة مرة مجلس لا يفي بسجدة واحدة وأما  
التوب والاعتقاد من التوب أن يعتزل الجناح في الأرض حبات يتوي في كل ركعة التوب  
في ذهابه ويحسب أن مجلسه تبدل بالاستئصال من مكان إلى مكان وتجدد في أي على السامع لو تبدل  
مجلس السامع والذليل لا في عكسه أي لا بسجدة أخرى على السامع أن تبدل مجلس المأبى دون السامع وأعلم أن  
المجلس ههنا تبدل بالشروع في أمر آخر وبالأقل من مكان إلى مكان لا يتجدد حكمه وأما زوال البيت والسجدة  
ففي حكم المكان واحد بدلالة صحة الأقدام وأعضاء الحجج واحدة مكنته بحلقه في ظاهر الرواية وفي رواية  
النوادر مكان واحد والظاهر لا يتبدل المجلس بخلافه فإنه في القيام ثم دليل لأعراض وكذا ترك  
السجدة أي ركعة السجدة وقراء باقي السورة لأنه يشبه الاستئصال فلا مكنته أي لا يكره قراء آية السجدة

تبدل

وترك

وترك باقي السورة ونذكر في السورة أو آية قلها الله تعالى وتوهم الفضيل واستحسن أفعالها عن  
السامع لا يحل السامع **باب** المسافر من قصد بيت أو وسط ليلة أيام وليلاتها وفارق  
بيت ليلة واعتبر في الوسط للبيت ليلة والراح والراح والراح والراح والراح والراح والراح والراح والراح  
كالقصر في الصلاة والافطار في الصوم وأما كراهية السفر في دخول مكة من حلق حتى يدخل بقوله تدوم أو يتر  
أمانة نصف شهر ليلة أو قرية منها من الرخص قصر فيه الراعي فقصر إن نوى أن نصف شهر أو نوى مدتها  
في ليلة الإقامة وهو نصف شهر من موضع يدخل ليلة أو ما حرم وجده عند أو بعد ذلك مكانه وكذا عسكر وظل  
الرحيل أو حاصراً فيها أو أهل الخبيزة أو في غير مصر ونوى الإقامة مدتها من قصر الجماعة المذكورة وإن  
نوى الإقامة نصف شهر لم يصير واستقيم سنة الإقامة لا أهل البصرة ونوى في الأصح لا يقصر أهل البصرة  
نوى الإقامة نصف شهر في حرمهم لأن سنة الإقامة تقع منهم في القصر فإن الإقامة أصل لا يبطل استقامهم من مر على  
مر على هذا الموضع وقيل لا سنة إقامة فإن الإقامة لا تقع إلا في الأمان أو القرى ولفظ المختصر وبصرفه إذا نوى  
خارجاً إلى بلاد الحرب أو البقي محاصراً طال مكنته لآية أي قصر الراعي على أن نوى الإقامة بصرفه إذا نوى  
أي من أهل الجباة أو الخبيمة فإنه لا يقصر فأنية الإقامة في محاربا أو أجمعته أما غير أهل الجباة أو الخبيمة فأنية الإقامة في محاربا أو أجمعته  
لا يصح فعمل من قصر أهل البقي في الأمان أو القرى إذا كان في الصحراء أو بلاد الحرب عطف على قوله بغيره إذا نوى الإقامة  
جداً في الإقامة في محاربا أو الإقامة في القصر وحكم الغاية مخالفة حكم الغاية فيكون حكم عدم القصر ثم قوله لا يدر الحرب محاصراً  
نوى ذلك النبي فيكون حكمه القصر بقصره أو نوى إقامة نصف شهر في الحرب محاصراً وقوله طال مكنته لآية لأنه من  
قوله لا يدر الحرب حكم القصر طال مكنته أي يقصر من طال مكنته في ليلة أو قرية بليلة المكنت فلواتهم سابق وقد  
المأواه من وضو وأما لأجل السلام وشبهه عدم قبول صدقة الله تعالى وما زاد من ذلك لم يقدر بطل فرضه  
لأنه لا ينفذ وهي فرض عليه مسافراً من يقسم ثم في الوقت ويعد له يومه أي إذا أقدم في الوقت تغير فرضه  
أربع السعة وبعد الوقت لا يتغير فرضه أصلاً وفي علمه أي أمانة المسافر للمقيم قصر المسافر وأتم المقيم وقوله  
بدا المواصلة في سفره ويبطل الوطأ أصلاً لا السفر ووطأ الإقامة مثله والسفر الأصلي والوطن  
الأصل هو المكان ووطأ الإقامة موضع نوى الاستقرار خمسة عشر يوماً أو أكثر من غير أن يجده مسكناً فإن كان  
الإنسان ووطأ اليوم أحد موضعاً آخر ووطأ أصلاً أو كان بينهما مدة السفر ولم يكن بطل الوطأ أصلاً ولو دخل لا يصير  
بقية الإقامة لا مكنته لا يبطل الوطأ أصلاً بالسفر حتى لو قدم المسافر الوطأ الأصلي يصير بقية الحجج والركوع أو  
وطأ الإقامة فإنه يبطل بوطأ الإقامة فإنه إذا كان له ووطأ الإقامة ثم أخذ موضعاً آخر ووطأ الإقامة وليس بينهما مدة سفر  
لم يمتنع الموضع الأول ووطأ الإقامة حتى لو دخله لا يصير بقية الإقامة الباقية وكذا إذا سافر عنه وكذا إذا سافر إلى وطنه







وتقصر ولقائه. واستحسن المتأخرون العامة. ولها دمع وازار وخار ولقائه وخرقة تربط بها رايها  
وكفايته له ازار ولقائه. ولها ثوبان وخار من الثوبين الارز واللحاف. **مرتبطة اللقائه** ثم الارز  
عليها ثم يقصر الميت ويوضع على الارز ثم يلف يسار ازاره ثم يلبس ثم اللقائه كذلك وهي تلبس الدرع  
ويجمل شوها طفر من صديدها فوقه ثم الحار فوقه تحت اللقائه. وبعد اللقائه خيف اثنائه وصلاحه ففر  
كفايته **مرتبطة** اذ يدى البعض سقط عن الباقي وان لم يود واحدا ثم الجميع. وهي ان يكون رافعا يديه ثم لا  
يرفع بعدها خلافا للشافعي. ويكبر ويضع على النبي عليه السلام ثم يكبر ويضع. ثم يكبر ويسلم  
ولا فراه فيها خلافا للشافعي ولا يمسك. ويقول في الصبي بعد النسيئة. اللهم اجعله لنا فرطا اللهم  
اجعله لنا ذرا. اللهم اجعله لنا شاة. **مرتبطة** اجزائه من اهل الفارط والفرط من تقدم الوارث  
كذا في المعز المستمع الذي يعطي الشاة والدعالي غير هذه. اللهم لفرطنا وميتنا وسأهدنا وعائنا  
وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا واسنانا. اللهم من اجبتنا من امة على الاسلام. ومن توفيتنا من امة على الايمان  
وانما فادى الاول الاسلام. وفي الثاني الايمان لان الاسلام والايمان وانما تميز فالاسلام نقي عن الايمان  
فكان دعا في حال الخير بالاسلام والايقاده. واما عند الوفاة فقد دعا بالتوفي على الايمان وهو التصديق.  
والاجراء. واما الايقاد وهو العمل بغير موجب في حال الوفاة بعده. ويقوم المصلي عند مصدر الميت.  
والاخر الامانة المملكان ثم القاضي ثم امام المي ثم الولي على ترتيب العصبات. ولا ناس راد في الامام.  
فان صلى غيرهم بعد الوفاة. ولا يصلي غيره بعده. ومن لم يصل عليه فدفن على قبره ما لم يظن انه  
تسحق. وقد قدر ثلاثة ايام. ولم يخرج انما استصان الاستحسان هو الدليل الذي يكون في مقابلة القباك  
الحلي الذي يتواله الايمان. والقياس هنا ان يجوز ان لا يصلا لعدم الاركان بل هو دعا والاستحسان هنا  
هو صلوة من وجه لوجود القبول. فلا يترك القيام من غير عذر اخطا. وكهت في سجود الجماعة ان كان الميت فيه  
وان كان طارجه اختلف المشايخ. **مرتبطة** اذ عليه الكراهة عند البعض يوم تلو المصحف. فان كان  
الميت خارجا لا يكره عندهم. وعند البعض المجدل من الصلاة الحرة فالميت وان كان خارجا يكره عندهم ايضا.  
ومن قبله ومات سمي وغسل وصلي عليه الاستسمل والا ادخ في خرقه ولم يصل عليه وغسل وهو المختار. وفي ظاهر  
الرواية انه لا يصل والمختار هو الاول. **مرتبطة** ان سمي بلا احدا بويه او مع احدها فاسلم عاقلا او احميا  
عليه والا فلا. فانه سمي بلا احدا بويه يكون سمي اذ لا دار فصيل عليه. وان سمي مع احدا بويه فيجوز ان يكون سمي  
لدار. فانه اسلم هو فاكالا عاقل فاسلامه صحيح. فصيل عليه. وان اسلم احدا بويه يكون سمي اذ لا دار  
فصيل عليه والا فلا. **مرتبطة** ان سمي مع احدا بويه. ولم يسلم احدا بويه ولا هو عاقل فاصح عليه فهذا يشمل ما اذا

لم يسلم احدا او اسلم وهو غير عاقل. **مرتبطة** كفو مات بصله ولية المسلم غسل الشخص. **مرتبطة** يصيب الماء على الوجه الذي  
يغسل الجاسات. **مرتبطة** لا يغسل المسلم بالداة بالوصف وبالمباين. **مرتبطة** ويلبسه في خرقه. ويجفر جفونه ويلبسه فيها  
ومن في حل الجارة اربعة وان تضع مقدمها ثم يوحها على يمينك عيك. ثم يوحها على يسارك. **مرتبطة** ويسرعونها  
اجبا. **مرتبطة** يكون قبل وضعها. **مرتبطة** والمشي عليها. **مرتبطة** ويجفر القبر ويجدد ويدفنه بما يلي القبلة. ويقول واضعه بسم الله  
وعلى الله تولا. **مرتبطة** ويوجه الى القبلة. **مرتبطة** ويجعل القدر على القدر. **مرتبطة** لا يمشي على القبر. **مرتبطة** ويسوي اللبن  
والنسيب. **مرتبطة** ويجعلها بويه لاقية. **مرتبطة** لا يمشي على قبرها بويه عنددها. **مرتبطة** ويكره الاجر والحب. **مرتبطة** ويجعل التراب  
في القبر ولا يسطع. **باب التصدق** هو كل ما يراعى قبل جديده ظله. ولم يجبه مال او وجد.  
بما يحكي في المعركة. **مرتبطة** فالظاهر احتراز عن وجوبه القتل بالحب والحيض والنساء. **مرتبطة** احتراز عن الصبي بالحد  
احتراز عن القتل بالقتل. **مرتبطة** فالظاهر احتراز عن المتصدق او قضاؤه. ولم يجبه مال الاحتراز عن قضاؤه مال والمراة  
ان المال لا يجبه هذا القتل. **مرتبطة** فالظاهر احتراز عن جديده ظله. **مرتبطة** لا يكون الا ان المال او وجب فانه لم يجبه.  
يفسر القتل وقوله او جديده. **مرتبطة** فان قصد بشاركا في المعركة فهو شهيد. **مرتبطة** فالظاهر ان اهل الحرب قتلوه وقتلوه  
شهيدا. **مرتبطة** في قوله. **مرتبطة** وانما شرط الجارة في المعركة ليدل على انه قبل الامت جفنته. **مرتبطة** فاحاصل ان الشهيد  
قتل جديده. **مرتبطة** ولم يجبه مال ومن وجد بشاركا في المعركة سوا قتل جديده ام لا. **مرتبطة** هذا التعريف نظره وهو انه لا  
يشمل اذ اقله المكون او اهل البني وقطاع الطريق بغير الحديده. **مرتبطة** فاحصل شهيد باي اليد قتلوه فالتعريف  
الحل المجرم ما قلته في المختصر ومن سلم طاهر بالغ قتل ظله. **مرتبطة** او يجبه مال ولم يرث من غير ذلك الحديده والجدار في  
المعركة فيمثل قتل المثلين. **مرتبطة** اهل البني وقطاع الطريق باي اليد قتلوه. **مرتبطة** ويشمل الميت الجرح في المعركة لانه سلم بقتول ظله  
ولم يجبه ماله. **مرتبطة** واما مقتول غير هولاء وهو سلم قتله سلم غير باع. **مرتبطة** وغير طالع. **مرتبطة** وسلم قتله ذي فانه اعلم بول  
شهيدا عند جديده ظله. **مرتبطة** فالظاهر انه لم يجبه مال علم انه مقتول جديده. **مرتبطة** لانه لو قتل بغير الحديده لوجب  
المال عند لا لدية واجبه عنده في القتل المقتول. **مرتبطة** واما عندها فلا احتياج الى ذكر الحديده لان المقتول بالقتل شهيد  
عندها ولم يجبه ماله الا الواجب قصاص عندها. **مرتبطة** واما قوله لم يرث فيمنه فانه لم يرث من غيره غير ثوبه. **مرتبطة** في غير  
ثوبه بغير الميت كالغزو والحشود والقتل والفساد والخلف. **مرتبطة** ويزاد ويقصر ليم كنهه. **مرتبطة** لم يزل يبعه ما يكون  
من جمل الكثر فالارز ونحوه زاده وواو من السهم حله ينقص ولا يصلح ويصلح عليه ويدفع منه في الصبي  
وجبت وحاف ونساء. **مرتبطة** ومن وجد قتيلا يصبر ولم يعلم فانه. **مرتبطة** فانه اذا لم يعلم فانه غل وساعلم انه قتله وقع بالحد  
او بالعصا الكبرى او الصغير لان الواجب لدية والقسمته. **مرتبطة** هله اذ كره في الدخيل. **مرتبطة** ولم يذكر انه وجد في موضع حب  
القسمته او لا قول المراد انه وجد في موضع حب القسمته اما اذا وجد في موضع لا يحل القسمه كالشارع والجامع فان علم ان







وجب وقال الحنفية على العكس فعند أبي يوسف لا بد من شراء وعند محمد لا بد من الاداء الالبابية فثبت به او  
يعزل قدر ما وجب. ومصدقته بكل مال بلائيه سقط وبعضه لا عند أبي يوسف شي اي انه انصدق بجميع  
ماله بلائيه الزكوة تسقط الزكاة. وان تصدق بعض ماله زكاة المودي عند محمد فلا لا في يوسف حتى لو  
كان له ما ينامهم. فصدقته بما فيهم سقط عند محمد لماله المودة وعند أبي يوسف لا سقط عنه زكاة شي  
اخلا **باب في الاموال** نصاب الابل خمس والبقر ثلاثون والغنم اربعون شاة  
ففي كل خمس من الابل بح او عراب شاة ثم في خمس وعشرين بنت مخاض ثم في ست وثلاثين بنت لبون ثم في ست  
واربعين حقة ثم في احدى وثلاثين جذعة ثم في ست وسبعين بنت لبون. ثم في احدى وعشرين حقتان في مائة  
وعشرين ثم في كل خمس شاة ثم في مائة وعشرين بنت مخاض وحقتان في مائة وخمسين ثلاث حقتان ثم  
تستأنف ففي كل خمس شاة ثم في خمس وعشرين بنت مخاض ثم في ست وثلاثين بنت لبون ثم في مائة وستة وتسعين  
حقاق لا يابس ثم تستأنف اند في الحصيل بعد المائة والخمسين اعلم انه قد ذكرنا شيئا من احوالها  
بعد المائة والعشرين والاخر بعد المائة والخمسين فبعد المائة استأنف شيئا فاما ما ذكر بعد المائة  
والخمسين حتى تحب كل خمس حقة وفي ثلاثين بقرا او حاقق تسبع او تسعة ثم في اربعين مرسا وتسعة  
س التسع الذي تم عليه الحول والبيعة اثنا عشر والسن الذي تم عليه الحولان والسنه. وفيما زاد يحسب بال  
سنتين وفيها نصف ما في الابلين ثم في كل ايتين تسبع. ففي كل اربعين سنة اي في سنة يتبعان ثم في سبعين  
تسبع وسنة ثم في مائة تسنان. ثم في تسعين ثلاثا تسبع. ثم في مائة يتبعان سنة ثم في مائة وعشرة تسبع  
وتسنان ثم في مائة وعشرين تسبع او ثلاث تسنان هذا الى غير النجاسة. وفي كل اربعين شاة او عرابا شاة ثم  
في مائة احدى وعشرين شاة. وفي مائة واحدة ثلاث شاة ثم في اربع مائة اربع شاة ثم في كل مائة شاة وكا  
شي في بعل وحمار وليس للتجارة ولا في عوامل وحوامل وعلوف القوامل التي اعترت للحمال كما في الارض  
والحوامل التي اعترت للحمال والعلوف التي تنقطع العلقة ويصعد السالمية. ولا في حمل وخصيل وحوامل الابقا  
الكبير ولا في ذكور الخيل مفردة. ولذا في اياتها في رواية. وفي كل فرس من المختلط بالذكور سائمة دينار واربعة  
عشر قيمته نصيبا. وازاد في القيم في الزكاة والكفارة. والعشق الدر ولا ياخذ المصد والالسط  
فان لم يجد الزكوة اوجب احدا ادى مع الفضل او الاعلى ويرد الفضل ويضم المستاد ويطول في حكمه الى نصيب  
مرجسته. اي اذا كان له ما ينامهم حال عليه الحول وقد حصل في وسط الحول مائة درهم يضم المائة الى المائتين  
وقوله في حكمه ان حكم المستاد وهو وجه الزكوة يعني بعين في المستاد والحول الذي مر على الاصل ويقل  
ان يجمع حكمه الى الحول. والزكوة في النصاب لا العفو فانه اذا ملك خمس وثلاثين من الابل فالواجب هو

بنت مخاض

بنت مخاض اقله في خمس وعشرين من الابل المجموع حتى لو ملك عن بعد الحول كان الواجب عليه. وهلاك النصاب بعد الحول يقط  
الواجب. وهلاك البعض حصته. ويصرف الهلاك الى العفو ولا يتم الى نصيبه ثم وتم الى زينة فيبقى  
شاة لو هلك بعد الحول عشرون من ستمين شاة. او واحد من ستمين الابل ويحب بنت مخاض لو هلك خمسة عشر  
من اربعين بنتا. يصرف الهلاك الى العفو ولا فان لم يجاوز الهلاك العفو فالواجب عليه حاله كالمائتين  
الاوليين وهما هلاك عشرين شاة. وواحد من ستمين الابل واجاوز الهلاك العفو كما اذا هلك خمسة عشر  
من اربعين بنتا فالاربعة تصرف الى العفو. ثم احد عشر يصرف الى النصاب ازيد الى العفو وهو مائة خمسة  
وعشرين بنتا. ولا يصرف بنت مخاض ولا بقول الهلاك يصرف النصاب والعفو حتى يقول الواجب في  
اربعتين بنتا. وقد هلك خمسة عشر من اربعين بنتا وخمسة وعشرين بنتا. ولا يقول ايضا  
ان الهلاك الذي جاوز العفو يصرف الى مجموع النصاب حتى يقول صرف اربع الى العفو ثم يصرف احد عشر الى مجموع  
بنت وثلاثين كان الواجب ست وثلاثين بنتا. وقد هلك احد عشر بنتا وخمسة وعشرون بنتا الواجب ثلثا بنتا لبون  
وبربع تسع بنتا لبون. واما قوله ثم وشطرا انتهى فلم يذكره في المتن الا بقوله لو هلك من اربعين بنتا عشرون  
فاربعة تصرف الى العفو واحد عشر الى نصاب العفو وخمسة الى نصاب. بهذا النصاب حتى يبقى اربع شاة.  
وقوله اذا هلك خمسة وعشرون او ثلاثون وخمسة وثلاثون. والسائمة هي المكنتة بالزمن في اكثر الحول.  
الزمن اكثر الكثرة. اخذ البعثة زكاة السوام والعش والحراج يعني ان يعيدوا حية ان لم يصرف في حقة لا  
الحراج. اعلم ان ولاية اخذ الحراج للامام. وكذا اخذ الزكوة في الاثوال الظاهرة وهي عشر الحراج وزكاة  
السوام وزكاة اموال النخار ما استخرجت حياطة العاشر فان اخذ البعثة او سلاطين ثمانية الحراج فلا  
اعادة على المالك لان مصرف الحراج المقاتلة وهم من المقاتلة لانهم يجازون الكفار وان اخذوا الزكاة  
المقدرة فان صرحوا الى صارت ما وهي مصرف الزكاة. فلا اعادة على الهلاك وان لم يصرفوا الى صارت ما.  
فعلمهم الاعادة حقيقة اي يودونها اليه يستحق فيما بينهم وبين الله تعالى وانما قال ان يعيدوا حية لانهم  
عن قول بعض المشايخ انه لا اعادة عليهم لانهم لما سلطوا على المسلمين فحكم الامام ضروره ولهذا يصح  
منهم تقبيل القضاة. وامانة الجمع والاعباد ونحو ذلك في الجواب عن امانيت بالضرورة فيقدره  
يعني بمصلحة القضاة. وامانة ما هو من تجار الاسلام ضروره بخلاف الزكوة فان الاصل فيها الاداء خفية  
وقال الله تعالى وان تحفوها وتوتوها انفقوا هو خير لكم وعن قول بعض المشايخ انه اذا نوى بالدفع  
اليهم الصدق عليه سقط عنه لانهم بما عليهم من التبعات فقروا والشيخ الامام ابو منصور المازندراني  
صديق هذا فانه قال لا بد من اتمام التصديق عليه. وايضا لاحقا في ان الزكاة عبادة محضة كالصلاة فلا



تتأدى الابالية الحاصلة لله تعالى ولم يوجد ثم اعلم ان العبادة المذكورة في الهداية هذه. والركاء مصر فها  
 الفقرة. ولا يصرفونها اليهم. وفي الاوى ان دفع المصدق عليهم سقط عنه وكذا دفع هل يفرم بها  
 الاسقوط الركوع من المطلق نظرا له وقد خرج عنه وهذا الرواية دالة على انه يجوز الخواص واهل الجور  
 ان يخذوا الركوع ويصرفوها اليهم ولا يصرفونها اليهم بغير اذن من اهل الجور الذي ادرك في  
 الامانة رجا اخر كيف عكس هذه الرواية من سوغ لولا ان هذا هو احد العصور والركوات بالصفة المعلقة  
 بل فرض عليهم. وحكم بغير من اكله. والصفة المعلقة ان يحصر الاعوان في احد خارج من الارض اضعا فامضاغة  
 فيعفو على الملأ للقيم ويأخذوها حيا ويصرفوها كما هو عادة اهل الاسراف والارباب ولا ي  
 في الاصل العبدى وعلى المرأة ما على الرجل منهم. على كسر الامر او قبله. والنسبة اليها تعالى بفتح اللام  
 استأنا بتولى السريرين وربما قالوا بالسرير في الصحاح بنو علقم من سركى العرب طالعهم عمرى  
 الله عنه بالخربة فابوا والوا اعطى الصدقة مصلحة فصولها على ذلك فقال عمر بنى الله عنه هذه خير لكم فيها  
 ما شئتم فلما جرى الصلح على ضعف ركوع المسلمين لا يؤخذ من صياهم. ويؤخذ من سواهم كالمسلمين مع ان  
 الجزية لا توضع على النصارى بعد الحول ولا كرسية. وتنص على نصاب. والاصل في هذا ان مال النصارى  
 سبيل وجوب الركاء. والحول شرط لوجوبه. فاذا وجد السبب يصح الاداء مع انه لم يجب فاد اوجد  
 النصاب يصح الاداء قبل الحول. وكذا اذا كان له نصاب واحد كما في درهم مثلا يودي اكثر من نصاب واحد  
 حتى اذا ملكه لاكثر بعد الاداء اجله ما ادى من قبل ان يملك نصابا اصلا لم يصح الاداء. وهو للذهب عشرون  
 مثقالا. وللفضة مائتا درهم كل عشرة منها سبعة مثاقيل. اعلم ان هذا الوزن يسمى وزن سبعة وهو يكون  
 الدرهم سبعة اجزاء من الجرام التي يكون المقياس عشرة منها اى يكون نصف مثقال وخمس من مثقال فيكون عشرة دراهم  
 بوزن سبعة مثاقيل والمقياس عروى قيراطا. والدرهم اربعة عشر قيراطا. والقياس خمس شعيرات  
 وفي جملة غيره وعرض تجارة قيمة نصاب من احد ما يتقربا بالانفع للفقراء من عشرة. ان كان المقياس  
 بالدرهم انفع للفقراء قدم عروض التجارة بالدرهم وان كان بالدينار انفع قدمت بها في كل خمس راكيل  
 النصاب بحسبه. اعلم ان الركاء لا تجب في الكسور عدا الا اذا بلغ خمس النصاب فاذا اراد على ما ياتي درهم  
 اربعون درهما راد في الركوع درهم. واذا اراد ما نون رها راد درهمان. ولا شئ في الاقل. وورق  
 على قيمته وما على عشر يقوم ونقصان النصاب في الحول هدر. اى لو كان في اول الحول عروى دينار لم  
 نقص في انا الحول ثم في اخر الحول يجب الركوع. وينضم الذهب الى الفضة والعروض اليها بالقيمة  
 وهذا عند أبي حنيفة. واما عندهما فيضم الذهب والفضة بالاجزاء حتى اذا كان له عشرة دنانير ومائة

بجته  
 ونحوه



وتسعون درهما قيمته عشرة لغيره. واما اذا كان له عشرة دنانير ومائة درهم يحسب نفاهم  
 واما عندهما للضم بالاجزاء. واما عند أبي حنيفة فاية درهم اذا كانت قيمته عشرة دنانير فظاهر وان كانت اكثر  
 من قيمته مائة درهم ضرورة فيحسب اعتبارا وخرج نصاب الفضة من حيث القيمة. **باب العاشر**  
 ومن نصب على الطريق اخذ صدقه التجارة. وصدق مع اليهم من انكرهم تمام الحول والخراج عن الدين  
 او ادعى اياه الى فقير في مصر في غير السواهم. حتى اذا ادعى الاداء الى فقير في مصر في السواهم لا يصدق اذ ليس  
 له في السواهم الاداء الى الفقير بل اخذ منه السلطان ويصرفه الى مصر فيهم او عاشر اخر وجد في السنة  
 اى اذا ادعى اياه الى عاشر اخر والحال ان عاشر اخر موجود في هذه السنة بلا اخراج البراء اى لا يشترط ان  
 يخرج البراء من الاجر بل يصدق مع اليهم. وما صدق فيه المسلم صدق فيه الذي لا الحزب الا في قوله  
 لاحته هي امر ولده. ان ادعى الحزب في هذه الامة امر ولدي يصدق ولا يخذ منه شيئا. واخذ من علم  
 ربع عشر ومن ادعى ضعفه ومن الحزب في عشران بلغ ماله نصابا ولم يعلم قدر ما اخذنا. اعلم يعلم  
 قدر ما اخذنا اهل الحرب اذ امرنا جريا عليهم. وان علم اخذ منه اكل بعضا لا كلاس. ان علم قدر ما اخذ  
 منا اهل الحرب فعاشرنا ياخذ من الحزب في ذلك ان كان بعضا حتى لو اخذوا كل الموالنا فعاشرنا لا يخذ كل  
 اموال الحزب في المارم ولا من قبله. وان في النصاب بية. القليل لا يسلم النصاب ولا شيئا منه  
 ان لم ياخذوا شيئا من الفمير وان لم ياخذوا راجع الى اهل الحرب وان لم يذكروا هذا المفظم ولو عشر ثم مر  
 قبل حوله ان يجازوا. ومر عشرينا والافلاس. ان اخذ من الحزب في العشر ثم مر قبل الحول ان كان في هذه  
 المرة النابية جازوا. وعشرينا. وان كان راجعا من ازا المداوة لا يؤخذ منه شي. وعشر حرمي. س  
 خبز من درهم او باحدتها عند أبي حنيفة. واما عند الشافعي لا يعثرها وعند زرعة عشر كل واحد وعند أبي  
 يوسف يعثرها ان يروها فحول اخبر بها الخوان من الحزب نفردا يعثر بها وان من الحزب نفردا لا.  
 والفرق عندنا ان الحزب من رة وان القيم فاخذ قيمته كاخذه. والحزب في اقل امثال فاخذ القيمة لا يكون  
 كاخذه العين. ولا مضاربة. ان من المضاربة بما للمضاربة لا يؤخذ منه شي. وكسب ما دون الاخير  
 مديون بعد مولا. ان من بعد مديون فان كان مديونا لا يؤخذ منه شي وان لم يكن مديونا فكسبه ملك لمولا  
 فان كان لمولى يبيع يؤخذ منه الركاء. وان لم يكن لمولى يبيع لا يؤخذ. **باب الحادي عشر**  
 بعد ذهب او نحوه وجد في أرض خراج او عشر خمس وباقية للواجد ان لم يملك أرضه والافلا النجا ولا  
 شئ في أرضه في ارضه ربايا ولا في لوله وعبره وفير ورج وجد في جبل وكثيرة سمية  
 الاسلام باللقطة ومائة بسمكة الكفر خمس وباقية للواجد ان لم يملك أرضه والافلا النجا ولا في المالك

لهذا











الاعادة في اعادة الكبر بفساد اتفاقا وفي عود القليل لا يفسد اتفاقا وفي اعادة القليل لا يفسد اتفاقا وفي عود القليل لا يفسد اتفاقا وفي عود القليل لا يفسد اتفاقا  
ولا عند مجده وفي عود الكبر بفساد اتفاقا وفي عود القليل لا يفسد اتفاقا وفي عود القليل لا يفسد اتفاقا وفي عود القليل لا يفسد اتفاقا  
والفقه انهم يأمرون بالاكل وذهن الشارب والسؤال ولو عتيا احراز عتيا في اذنه بكرة عتيا لانه  
يزيل الخوف م وشيخ فان عجز عن الصوم يفطر ويضع لكل يوم سكتين كالقطر ويصلي ان يدر وجعل الصوم  
حاقا على نفسها او ولدها وسرى خاف ريادة مرضه والمسافر او طر او قضا بالادب قبل حل الاطوار يخص  
لمرضه اجرت نفسها للارضاع ولا يحل للوالدة اذ لا يحل عليها الارضاع اقول لو كان حال الاطوار ساعا على وجه  
الارضاع فقد اجازته لو كان قبل رمضان حل الاطوار لكن لو لم يكن قبل رمضان اجرت نفسها في رمضان يعني ان  
لا يحل لها الاطوار اذ لا يحل عليها الاجازة الا اذا عتت لضرورة اليها اما الوالدة فلا يحل لها الاطوار الا اذا  
عتت فحينئذ يحل عليها الارضاع فيحل الاطوار وصوم مسافر لا يصير اجب ولا قضا ان مات في سفره او مرض  
اي لا يحل العذبة وان صح او اقامت سنوات فدي عنه وليه بقدر ما فات عاش وذره والابن يدرها اي بقدر الصحة  
والاقامة فانه اذا فات عتت ايام فاقام بعد رمضان حصة ايام محرمات او مع بعد رمضان حصة ايام ثم ما فوله  
فدية خمسة ايام وسرطها ايضا ويصوم من الثلث وفدية كل صلاه لصوم يوم هو الصحيح وعند البعض فدية  
صلوات يوم واحد وفدية صوم يوم ونصف رمضان وملا فصولا وان جابه اخرها ثم قضى الاول بلا قدم وعند  
الشافعي العذبة ولا يصوم ولا يصلي عنه وليه ويلزم صوم فدل شرع فيه اذ انقضت ايام حصة ايام فان اذ فعله  
القضا الا في ايام المهنته وهو خمسة ايام بعد النظر وعيد الاضي مع لنته فلا يفطر ولا عذر في روايته اي اذا شرع  
في صوم الطوع لا يجوز له الاطوار ولا عذر لانه ابطال العمل وفي روايته اخر يجوز له الاطوار خلفه وساح بعد رمضان هذا  
احكم بطل المصنف والضعف وليك بقية يومه حتى بلغ وكافرا سلم وحايف طهرت ومسافر قدم ولا يقضي الا في يومه  
وان اكل فيه بعد النية ولا ما في في اخر هذه الامور في شهر رمضان حله لاساكن بقية اليوم لمحرمة رمضان لكن لانتضا  
على الصبي الذي بلغ والكافر الذي سلم بعد الاهلية في اول اليوم فلم يحل الا في القضا وان كان البلوغ والاسلام  
قبل نية فلهما قويا الصوم ثم اطلق نوى المسافر الفطر وقدم نوى الصوم في وقتها صح وفي رمضان يحل عليه الفطر  
في وقتها صح الى الله وفي صح رجع الى الصوم كما يحل لتمامه على مقبم مسافر في يوم منه لكن لو افطر لكان فيهما اي  
في يومه المسافر ومصر المقيم وقضى ما اعطى عليه فيها الا يوما حدث فيه وفي ليلة لانه لما اعطى اياما لم توجد منه  
النية فيما عدا اليوم الاول اما اليوم الاول فالظاهر انه تدنوي الصوم فيه اقول هذا اذا لم يذكر انه تدنوي الا اما اذا علم  
انه تدنوي فلا شاك في الصحة وان علم انه لم يتنفل في غير الصحة ولو حصر كله لم ينضم قال في القصة قضى ما في سؤالا  
بلغ نحونا او عاقلنا من جن طاهر الرواية الجوز اذا استغرق شهر رمضان سقط الصوم وان لم يستغرق لا يقطع بل يحل عليه

القضا ولا فرق في هذا بين ما اذا بلغ نحونا او بلغ عاقلنا من جن وعند مجده اذا بلغ نحونا لا يحل عليه الصوم مع انه لا يكون  
مستعرقا فان الجنه اذا اتصل بالصبي لم يحل الصوم وهذا الجوز يكون حاقا في كل المنع الجنون الضعيف وغير المستغرق  
واما اذ اجل البالغ فانه رافع للصوم الواجب فلا بد ان يكون نحونا قويا وهو المستغرق ثم ندر بصوم نوى العيد واما المستغرق  
او بصوم السنة صح وافطرت في الايام هذه الايام وقضاها ولا عهده ان صاحبها فرقوا بين النذر والشرع في هذه الايام  
فلا يلزم بالشرع لانه بعينه ويلزم بالنذر اذ لا بعينه في النذر ثم ندر ان لم يتوسيا او نوى النذر لا غير او نوى النذر  
ونوى ان لا يكون لسانا كاذبة رافقا وان نوى العيم وان نوى ان لا يكون نذرا كان عتيا وعليه كذا في نذر ان افطره وان نواها او  
نوى العيم يعني ان يغير غير النذر كان نذرا وليس كذلك حتى لو افطر على عتيا عليه القضا للنذر والكفان لليمين وعندنا في يوسف نوري  
الاول ويلزم في الثاني المراد بالاول ما اذا نوى حاقا في الايام او نوى العيم واعلم بان الاقسام ستة ما اذا لم يتوسيا او نوى  
كلها او نوى النذر بلا نفي او مع نفيه او نوى العيم بلا نفي او مع نفيه او مع نفيه في هذه النية جعل النية معي مجازيا  
والعلاقة بين النذر واليمين ان النذر اجابها فدل على عجزه صده وتحريم اكله لغير لقوله تعالى لم تحرم ما اكل الله الي قول  
تعالى قد فرض اسلكم حلة ايمانكم فاذا اكل العيم معي مجازيا وعليه انه يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فلهذا في كتب اصوله  
القول في العيم معي مجازيا بل هذا الكلام يدر بصيغة توصيه والمراد بالموجب للامان حال شر العيب شر بصيغه اعتناق بل هو صريح  
فيحظر سبيل الى العيم لو كانت موجبة ثبت بلائيه كذا القريب بل هي معي مجازي فالجواب عن الجمع بين الحقيقة والمجازي  
ان الجمع بينهما في الارادة لا يجوز وهذا ليس كذلك فان النذر لا يثبت بارادته بل بصيغته فان صيغته ان النذر فيثبت لندرها  
اراد او لم يرد ما لم ينزاه ليس سندا اما اذا نوى انه ليس نذرا يصدق فيما بينه وبين الله تعالى فان هذا امر لا مدخل فيه لقضا الله  
والمعنى المجازي ثبت بارادته فلا جمع بينهما في الارادة وتغير توصيه النية في نواها بعد عن الكراهة والتمسك بالنقض  
**باب الاعتكاف** الاعتكاف سنة مؤكدة وهو ليس صياما في مسجد جماعة بنية واقله يوم فصلي  
قطعه بعد الشروع منه يوما سلك اذا شرع في الاعتكاف فقطعه قبل تمام يوم فعليه القضا خلافا لما قلناه فارقله  
ساعة عنده وقد حصلت ولا يخرج الحاجة الى انسان والجمعة وقيل ان من نذر له عنه فوفد برها ويصلي  
السنة على الخلاف وهو ان يصلي فيها اربعاء وفي رواية سار كعتير حجة واربعاسه وبعدها اربع عتيا حتى  
وساعة عندها ولا يفسد ملكة التمسك فان خرج ساعة بلا عذر فسد وباطل ويسر وبنام وينبع وليسرى فيه بلا احصاء  
مع لغيره سلك لا يفعل غير العتاف هذه الافعال في المسجد ولا يصح ولا ينكح ولا يتكلم الا بغيره ويبطله الوطوء ولو  
ليل او ناسيا ووطيه في غير فرج او قبله او لمس بالانزلة والا فلا وان حرم والمرءة تعتكف في بيتهان واعتكاف  
ايام لزمه بلباسها ولا يشرطه وفي يومين بلباسها وصح بينها راضية واستأعلم **كتاب الحج**  
اعلم ان الحج فريضة يلزم حاضره لكن اطلق عليها الوجهين واراد الفريضة حيث قال يحل على كل حر مكلف مسلم صحيح







فيكون بعد شرط على الرواية الثانية ويقع الختم على الصفاة والفتحة هو الاول ثم سلكه محرما وطاف  
 بالبيت فقاما شاه فخط الامام سابع ذي الحجة وعلم فيها المسائل وهو الخروج الى بي والصلاة بعرفات والافاضة ثم  
 التاسع بعرفات ثم الحادي عشر في فصل بين كل خطبتين يوم تخرج غدا التروية وهو اليوم الخامس من الحج يسمى بذلك  
 لانهم يروون في هذا اليوم الذي في مكة بالبحر يوم عرفه ثم منها الى عرفات وكلما سوقا لا يطقن عرفه واذا زالت  
 الشمس منه خطب الامام خطبتين كل جمعة وعلم فيها المسائل وفي الوقوف بعرفة والمزدلفة وري الحمار والنحر والحق وطواف  
 الزيادة وصلى عصر العصر في وقت الظهر ثم ما اذا انقضى وقت العصر والاحرام فيها ولا يجوز العصر المفرد  
 في احداهما ولا في الاخرى ثم احرم لاني وقت وهذا استثناء قوله فلا يجوز العصر وانما قصر العصر لهذا الحكم  
 لان الظاهر لو وقع في وقتها اما العصر ولا يجوز قبل الوقت الا في الجملة وصلاؤه الظاهر والعصر وكونه محرما في كل  
 واحد من الصلوات ثم في صلاة الموقوف بصلواته ووقف الامام على ما في وقت بقر جبل الرحمة ووقف متفلا ودعا  
 بحجر وعلم المسائل ووقف المار طرفة بقره مستقبلين سابعين بقوله واذا غرست في الارض ولغز وكلما ساقف الا  
 وادي محسورا وعرفان جرح وصلى الصلوات اذا انقضى وقتها من جميع المغرب والعشاء في وقت العشاء واعاد بعرفات  
 انما في الطريق او بعرفات ما لم يطلع الفجر لا بد منه فانه ان صلى المغرب قبل وقت الصلوات لا يجوز عند من يصره ومحمد  
 الامانة ما لم يطلع الفجر فالحكم بعدم الجواز اذا كان فضيلة الجمع وهذا هو الطلوع الفجر فاذ افاضت كالجمع سقطت الاضالا  
 ارجح الفصل اما ان يجب فصا بفضيلة الجمع ولا يمكن اذ لا شك له وارجح فصا بفضيلة الصلاة فقد اها في الوقت  
 فكيف بفضا بفضا وصلى الفجر بغير وقت ودعا وهو واجب لا ركن اذا اسفر في بي ورجح في العقيقة من بطن  
 الوادي بها حذفا وكبر لكل واحد منها وقطع بليته او طامع في ان شأ ثم قصر خطبة افضل وحله على ما في التنا  
 ثم طاف الزيادة يوم من ايام التروية بالاربع وسعى اكل سعي قبل ولا يعلمها واول وقتها بعد الطلوع الفجر يوم الفجر  
 وهو فيه افضل في يوم التروية وحله البناء فان اخرج منها كره في يوم ايام التروية وجب ثم انى في يوم الزيادة  
 بان الحجري الحار الثلاث يبدأ بما في الحج ثم بما في العقيقة سباعا وكبر لكل ووقف بعرفات  
 ثم يقف بعرفات الاولى وبعد الثاني لا بعد الثالث ولا بعد يوم التروية ودعا ثم عدا ذلك ان كنت وهو واجب  
 وان تقدم التروية في اليوم الرابع على الزيادة وله التفرع من طلوع فجر اليوم الرابع الفجر وبع احاج من لا يذره  
 فانه ان وقف حتى يطلع الفجر وجب عليه رعي الحارم وجاز الزيادة وفي الاولين شيئا اجب الى العقيقة الاوليان  
 ما في سجد الخيف ثم ما يليه ثم وارتفع ثم انى كره واذا انصرف الى مكة نزل بالمحقب ثم طاف الصلوة ثم  
 اشواط الاربع وسعى وهو واجب على اهل مكة ثم نزل من زمزم وقيل العقيقة ووضع مدرن ووقف على المنبر فادع  
 ما بين الحجر والباب وبنت كاسا ساعدا ودعا بهذا وكى ورجع ثم قرأ حتى يخرج من المسجد ويسقط طواف القدوم ثم وقف

بعرفة قبل دخول مكة ولا شيء عليه تركه ان لا يجلب عليه شي تركه لانيته ومن وقف بعرفة ساعة من وال يومها الى طلوع فجر يوم  
 النحر او اجازها بما او فقي عليه او اهل عنه رفقته به او جهل ان يعرفه مع ومن يقف فيها فان حجه فطاف وسعى وتكلم  
 وقضى وقابل هذا من احرم ولم يذكر الحج والمرء كالرجل كذا في التناصف وهو ولو سدر شي عليه وخاصة من تحت يده  
 صم ولا يلبس بها حذاء ولا تسمى بين المسلمين ولا على بل يقصر وتبصر المحط ولا تقرب الحجر في الزحام وحيضا لا يمنع نسكها  
 الا الطواف فانه في المسجد ولا يجوز دخوله بالمحرم وهو محرم لكنه يسقط طواف الصدر في الحضر جدا والوقوف  
 بعرفة وطواف الزيادة يسقط طواف الوداع اعلم ان الاحرام قد يكون بوقت الحجى فاذ اراد ان يبينه فقال قد بدت بدت او  
 نذر او جاز صيدا ونحوه كاللواحية بسبب الحجابة في السنة الماضية يريد الحج او بعث بها لبعثه اي يصح بالبدنة للتمتع  
 وتوجه بها بنية الاحرام وقد احرم المراء بالتقليد يربط قلاعه على فمه البدنة فصير به محرما كما باللبس ولو اقر  
 اي شؤنا بها يعلم انها حرام وحلها الى الحلال طوافا او قلنا لا بد ان يثبت وتوجه حتى يلبس في ان لم يلبس  
 مع البدنة ولم يستقبل بعثها لا يصير محرما حتى يلبس فاذا التحق بصير محرما والبدن من الابل والبقر هذا عندنا  
 فاما عند النافعي فالبدنة من الابل فقط **باب القرن والتمتع** القران افضل ساقا افضل  
 من التمتع والاقراء وهو ان يهلل لحيه وعن من سبقات معاسر الاهلال رفع الصوت بالتلبية ويقول بعد الصلاة اي بعد  
 الشح الذي يصلي بعد الاحرام المسمى في ردا الحج والعمرة فيسبح بحمده وتقبل ما بيني وطواف للعمرة سبعا من الابل  
 الاولى التي لا حول ثم يحج كما في طوافين وسبعين لها كره في طواف اربعة عشر سوطا بقة للعمرة وسبع طواف  
 القدوم الحج ثم يسي طوافا وانما كره لانه اخر سعي العمرة وقدم من طواف القدوم وروح للقران بعد يوم النحر  
 وان عمر صام ثلاثة ايام اخر عرفة في سبعة بعد حجة ابن شاس في بعد ايام التروية فان فاته التلبية تعين الدم فان  
 وقف قبل العمرة بطلت في اي العمرة وقضيت ورجع من الرقص وسقط دم القران والتمتع افضل من الافراد وهو  
 ان يحرم عمر من الميقات في شهر الحج ويحلف او يقصر ويقطع التلبية في اول طوافه في اول طوافه  
 للعمرة ثم احرم بالحج يوم التروية وقبله افضل ورجح كالفرد الا انه يربط في طواف الزمان ويحرم في لانه اول طواف  
 الحج بخلاف المفردة لانه سمي مدة ولو كان هذا التمتع بعد ما احرم بالحج وطاف وسعى قبل ان يسي لم يربط في طواف  
 الزمان ولا يسي بعده لانه انى بدت في يومه ولم يثبت له حجة عنه واربع صام كالقران وحارصوم التلبية بعد احرامها لا  
 قبله وانما حجة اجت اعلم ان شهر الحج وقت الصوم الثلاثة لكل بعد تحق لبيته وهو الاحرام وكذا في القران لكن البخاري افضل وهو  
 ان يصوم ثلاثة ايام متوالية اخرها يوم عرفة وارتضا السوق وهو افضل احرم وساق هديته وهو اول من يقر بدنة البدنة  
 وهو اول من يتحليل له التحليل جائز من التقليد او لبيته ولا يله هذا على انه يصير بالتقليد محرما فانه قد قبل هذا التنا  
 انه لا يصير بالتقليد محرما فانه لا بد من التلبية او فعل يقوم سنه والتقليد مكره الاسرار وهو سبها من التنا

راسها بل؟











لا ياتلح بحسب ما يقضي ما حرره لعمم الترويح ويدع وانما بفضل احرام الحج لانه يصير حائلا لغير احرام الحج والوجه  
منه نضر الثاني وانما نضر احرام العرة لانه بحسب عليه نعم بقوات الحج فيصير بالاحرام جامع بين العرتين فيفضل لما فيه  
واما بحسب عليه دم بالتحليل هذا وانما بالرفق والله اعلم **باب الاحصاء** الاحصاء هو الحصر والحجم بعدوا وض  
بعث المفرد وما والقران وبين وغير يوم يدع فيه ولو قبل يوم النحر وهذا عند ابي حنيفة واما عندهما فان كان  
نحو العرة فكذا وان نحو الحج لا يجوز الدخول الا في يوم النحر وفي حال لا يدع بحسب كل حال ولو قبل يوم النحر وعنده ان  
حل سحح حج وعمره ومنه عرة ومنه حجة وعمران والاحصاء والكنة ادر الحج والهدي يوم ومع  
احدها فقط لانه يحل في هذا عند ابي حنيفة فانه يكره ادر الحج بدو ولا يكره ادر الحج اذ عده يجوز الدخول قبل يوم النحر  
واما عندهما فيحرم ادر الحج والهدي لان الحج لا يجوز الا في يوم النحر فكل من ادر الحج والهدي في ذلك اليوم ومنعه عن ركعتي الحج  
بله احصاء ومنه احداهما لا ومنه حجة فاحسب ومنعه عن ادر الحج عده من يومه ويؤي الحج عنه ومنه عن امره وقع عنه  
ومنه ما اعلم ولا يجعله من احدهما وله ذلك ان حج عن ابويه **س** لانه شترع بحول ثوابهما ودم الاحصاء  
على الامر وفي ما له من ادم القران والحجاية على الحاج **س** ان امره ان يقرضه فقدم القران على المأمور  
م ومنه النفقة ان جامع قبل وقوفه يومه لابعده فان مات في الطريق حج عنه من ثلث ما بقي بثلث ما بقي لا حجة مات  
**س** ان اوصي ان حج عنه فاجوز عنه فان في الطريق فعند ابي حنيفة حج عنه بثلث ما بقي فان قسمه الوصي وعنده المال  
لا يجمع الا بالنسبة الى الوجه الذي عينه الوصي ولم يعلم الى ذلك الوجه لانه كذا المال قد ضاع منه وصيته من  
ثلث ما بقي وعنده ابي يوسف من ثلث المال وعندهما ان يقي ما دفع الى الاول حج به وان لم يبق بطلت الوصية  
م الهدي من ادر ويقرو نعم ولا يجب تفرقة ولم يفرقة الاجابة الا بغيره **س** اي الذهاب به الى عتات وقيل للزاد  
الاعلام كالقصيدم وجاز العتم في كل سح لا في طواف فرض حنيفة وطيب بعد الوقوف واكره هدي تطوع وتعم  
وقرآن فحسب ويتعين يوم النحر لدخول الاخير وغيره متى شئت فغير الحرم لكل الاقربة لصدقة **س** لا  
تغنى فقير الحرم لصدقة وتصدق بجملة ومخطئة ولا يعطى اجر جزا منه ولا يركب الاضوارة ولا يحلب لبنه  
ويقطع بفقره ما يبرد وما عطف او عجب بفاحش **س** ذهب اكر من ثلث دينه او اذنه او عينه م ففي واجبه  
ابكره والمحب له في ثمنه لاني عليه وحركة النعل ان عطيت في الطريق وضيع ثقلها بدنها وضرب به صفحة  
سامها لما كرهه الفقير لا الغني وان شهدوا بوقوعهم بعقره بعد وقته لا يقبل راي اذ اوقف الناس شهد  
قوم المحرم وقوا بعد يوم عرفة لا يقبل شهادتهم لان التذكار غير ممكن فيقع بين الناس فيه كما اذا شهدوا  
عشية يوم يفتقد الناس ان يوم التروية بروية الهلال في ليته يصير هذا اليوم باعتبارها يوم عرفة فانه لا  
يقبل الشهادة لان اجتماع الناس في هذه الليلة متعذر فيقول الشهادة وقوع الفتنه وقبل وقته

ينصح

قبلت لفظ الهداية اعتبارا بما اذا وقفوا يوم التروية وقد ثبت في الحواشي شهد قوم الناس وقفوا يوم التروية  
اقول صورة هذه المسئلة مستحيلة لان هذه الشهادة لا تكون الا بان الهلال يرى ليلة كذا وهو ليلة يوم الثلاثاء  
بل راي ليلة بعدة وكان شهر ذي القعدة ومثل هذه الشهادة لا يقبل لاحتمال كون ذي القعدة ثمة وعشر ومثورة  
المسئلة ان الناس وقفوا محرر علموا بعد الوقوف انهم غلطوا في الحساب وكان الوقوف يوم التروية فان علم هذا المعنى  
قبل الوقت بحيث يذكر التذكار فالامام يامر الناس بالوقوف وان علم ذلك في وقت لا يمكن تذكره فتابع على الدليل الاول  
وهو ان كان التذكار ينبغي ان لا يعتبر هذا المعنى ويقال قد تم حج الناس اما على الدليل الثاني وهو ان جوار المقدم  
لا نظيره لا يصح الحج مري في اليوم الثاني الاول فان رجع الكاخي حسن وجاز الاول وحدها **س** روي في اليوم  
الثاني الحق الوسطي والثالثة ولم يرم الاول فعند القضا ان روي الكاخي حسن وان قضى الاول وحدها حازم ندرها  
مياشي حتى طواف الفرض **س** بعد طواف الزيارة جازله ان يركب **س** اشري جارية محرمته بالاذن ان يحلها بقصر شعرا  
بقلم طهر شمر جامع وهو اول من ان يحلها جامع **س** قوله باذن متعلق بقوله محرمته اي احرمت باذن المالك حتى لو احرمت  
بلا اذن فلا اعتبار له الله اعلم **كتاب النكاح** هو عقد موضوع للملك المقتضى اي حل احتما  
الرجل من المرأة فالعقد شرط اخر الصرف اي الاجاب والقبول شرعا لكر اريد هنا بالعقد كاصلا بالمصدر  
وهو الارتباط بكن النكاح هو الاجاب والقبول مع ذلك الارتباط وانما قلنا هذا لان الشرع يعتبر الاجاب والقبول  
لانها اركان عقد النكاح لا مورا حاصبه كالشرايط ونحوها وقد ذكرت في شرح التنقيح في فضل النبي كالباع فان الشرع  
علم بانه الاجاب والقبول الموجودين حيايين برباطا حكما فيحصل معنى شرعي يكون مكدا المشرى اثره فذلك  
المعنى هو الباع فالمراد بذلك المعنى المجموع مركب من الاجاب والقبول مع ذلك الارتباط الشرعي لان الباع هو مخوذ  
ذلك المعنى الشرعي والاجاب والقبول لانه كما توهم البعض لان كونهما اركان اساسية في ذلك ولا شك انه كذلك  
اربعافا لعله الباعلية المتعادلة والمادية الاجاب والقبول والصورية هو الارتباط المذكور الذي يصير  
الشرع وجوه والغاية المصالح المتعلقة بالنكاح وانما قلنا عقد موضوع لار الباع والهيبة ونحوها ثبتت  
به ملك المقتضى لكن غير موضوع له فلم يجمع الباع ونحوه في محل لا يحل الاستمتاع بخلاف النكاح هو مقتضى  
بالاجاب وقبول لفظها ماخر كزوجت ورتوت او ما يرمق مستقبل كزوجي فقال زوجت وان لم يعلم انما  
الاعتقاد هو الارتباط الشرعي المذكور والمراد بالمستقبل الامر وقوله زوجي حذف منه قوله زوجي بكنها و  
نفسك واعلم ان زوجي ليس في الحقيقة اجابا بل هو توكيد لشر قوله زوجت اجاب وقوله فان الواحد يقول طري  
النكاح بخلاف الباع فانه اذا قال بعني هذا الذي يقال بع لا يفتقد الباع ان يقول اشترت فان الواحد لا يفتقد  
طرح الباع وذلك لان حقوق العقد ترجع الى العاقد في باب الباع واما النكاح فحقه ترجع الى الزوج والزوجة



والعائد كان غيرهما يوسف مخضرم وقولها ادوبد برقت باليم بعد ادى ويدري فيك اذا قيل للمرأة خويش  
بري فلان ادى فقال اد ثمر قيل للاخر برقي فقال يد برقت بخذ فليم يصح النكاح كبيع وشراي لوقيل للبايع روي  
فعال فرجت ثمر قيل للمستري خري فقال خري يصح البيع لا يتولم اغد الهود ما روي ويصح بلفظ نكاح وتزوج  
وهبة وتليك وصدقة ويصح وشرا بلفظ اجارة واعارة وصيته لفظ المختصر هذا ويصح بلفظ نكاح وتزوج  
وما وضع لملك العبد حاله هو كالحية فلا يصح بلفظ الاجارة والاعارة لانه لو لم يوضع لملك العبد ولا بلفظ  
الوصية لانه اوصيت لملك العبد لا في الحال واللفظ الذي وضع لملك العبد اطلق وتكون القرينة دالة على ان  
الموضوع له غير مراد بان يكون الزوج حرة تحت المعنى المجازي وهو ملك المتعة فان ملك العبد سبب لملك المتعة يكون اطلاق  
لفظ السبب على المسبب وعند الشافعي لا ينعقد بهذه الالفاظ وانصاه بلفظ الهبة تختص بالتي عليه السلام  
لقوله تعالى خالصه لك ولما قوله تعالى ان وهبت نفسي للبنات والابنة والمجاز لا يختص بحصة الرسالة وقوله تعالى خالصه  
لك في عدم وجوبه او احلناه خالصه لك اي لا يحل لاحد نكاحهم وشروط سماع كل منهما لفظ الآخر وحضور  
حري او حرة وحرين خلافا للشافعي اذ عنده لا يصح الاستهادة الرجال بكف في سبيل سماعي معا لفظهما ولا يصح  
ان سماع شقيرين كما اذا نكح بحضور واحد ثم غاب هو وحضر اخر فاعاد بحضور م وصح عند فاستقر ومحدود  
في قذف وعند غير ابي الوجب او بني ابيهما لان الاخر لكان يظهر بينهما ان ادعى القريب شك اذا نكح بحضور  
ابني الزوج فان ادعى هو لم يقبل شهادته اياه اما اذا ادعت المرأة شهادتها لهما وان ادعى الزوج تقبل كما  
صح نكاح مسلم ذمته عند ذمته ولم يظهر بينهما ان يحل للمسلم فان شهادته الكافر على المسلم لا تقبل وان ادعى المسلم تقبل  
م امر اخر ان نكح صغيرته فملك عند فرد ان حضر ابوها صح والا فلا فان الاب اذا كان حاضرا سئل عما ربه الوكيل  
الاب فصار كالاب عاندا والوكيل مع ذلك الفرد شاهدان كان نكح بالهنة عند فرد ان حضرت مع والا فلا فصار  
كان بالهنة عاندا والاب وذلك الفرد شاهدان وبعبارة المختصر هذا والوكيل شاهدان حضر موكله كالوراث  
حضرت موليته بالقدم وحرره على المراسلة وفرعه واخيه وبهنا وبنت اخيه وعنته وحالته وبنت زوجته وطيت  
وامر زوجته وان لم تطأ وزوجه اصله وفرعه لفظ المختصر وحرره اصله وفرعه اصله القريب ومولته اصله  
البعيد فالاصل القريب الاب والام وفرعها الاخوة والاخوات وبنات الاخوة والاخوات وان شملت فيهم جميع  
هو لاو الاصل البعيد الاجداد والجدات فممن بنات هولا الصليبه اي العوات واحالات لاب وام اولاد اولاد  
وكذا عات الاب والام وعات الجد والجدة لكن بها هولا ان لم تكن صليبه لا تحرم كبنات عم والعمه وبنت عم والعم  
وكل هذه رضاعا هذا يشمل عدة اقسام كبنات المختصلا بتمل البنت الرضاعية للاخت الصليبه والبنت النسبية  
للاخت الرضاعية والبنت الرضاعية للاخت الرضاعية م فرع من ذمته ومحسومة وماسة ومنطوية الرضا

الراطل

الراطل الشهوة واصلا من المس شهوة عند البعض ان يشتهي قبله وشهوة به ففي النساء لا يكون الا هذا واما في الرضا  
فعند البعض ان تنشئ النية او تروا انك انت اموال الصحيح وما دون سبع سنين ليست بشبهة به يفتي اعلم  
ان بنت ثمان سنين والفتوى على انها ليست بشبهة وللجميع بين الاخير نكاحا او عدة ولومرمان وطيبا ملكيين وبين  
امرأتين اثما فرضت ذكر المثل الاخرى عبارة المختصر هذا ونكاح امرأة وعدتها نكاح امرأة اثما فرضت  
ذكر المثل الاخرى وطيبها ملكا وكذا وطيبها ملكا وطيبها نكاحا وملكها لا نكاحا فان نكحها لا يبطا واحدة حتى تحرم  
الاخرى دون المرأة في نكاح رجل وفي عدته ولومر طلاويان محرم نكاح امرأة اثما فرضت ذكر المثل الاخرى وايضا  
وطي هذه المرأة ملكا لغير ما وطي احد ملكا لغير محرم وطي الاخرى نكاحا وملكها لغير لا يحرم نكاح حتى انكحها لا يبطا  
واحدة حتى تحرم عليه الاخرى وهذا يعني ما قاله فان تزوج لقتله وطيبها لا يبطا واحدة تحرم احدهما عليه اثما  
بازالة الملك سكتها وبعضها او بالزوج وان تزوجها بعتدين ونبي الاولي فرق بينهما ولما نصف من لار النكاح  
الاخير باطل غير موجب لهما والنكاح الاول صح وقد فارق الاول قبل الوطى فيجب نصف لهما ولا يدري هل هو نصف لهما  
بينهما واما قال بعتدين حتى تزوجها بعتد واحد يبطل نكاحهما فلا يفتي من المصير لا يبرأ من نكاحها ولا يبرأ  
لان الزوج لو فرضت ذلك كان الزوج وموهره واما المرأة الاخرى فرضت ذكر الاخرى عليه نكاح المرأة م وصح نكاح  
الكتابية والصابية المولونة بنات المقرة بكتاب المعاندة كواكب لا نكاحها واعلم ان نكاح الصابية يحل عند جدي صنف رحمة الله  
لا عندنا فقبل هذا الخلاف بنات في نكاح الصابية فابو حنيفة وعمران الصابية من اجل الخاب فان كان ذكر يجوز نكاح  
الصابية وهما زعمانه من عتده الكواكب ولا تخاف لغيره فلو كان ذكر لا يحل نكاحها ثم عطف على نكاح الكتابية قوله  
ونكاح المحرم المحرمة والامه المسلمة والكتابية وفيه خلافا للشافعي رحمه الله بنات على ان التخصيص بالوصف يرفع  
في الحكم عما عداه عنده لا عندنا قوله تعالى من نكح الصابية نكح ما لا يحل له ونكح ما لا يحل له ونكح ما لا يحل له  
الحرمة القدر على نكاحها بان يكون قادرا على حرمة ونكحها وفيه خلافا للشافعي بنات ان التعليق بالشروط يرفع  
العدم عند عدم الشرط فقوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح ولعل انه لو كان له طول الحرمة لم يحرم نكاحه  
اما عندنا فهو ما كثر عن هذا الحكم فيبقى الحكم بتدبير طول الحرمة على الأصل وفيه خلافا للشافعي والحرمة على الآنة وارجح  
حرارة واما فقط وللعبد نصفه ونكحها ولا يوطأ حتى تضع حملها وموطؤه سيدتها او زان له يجوز نكاح امته  
وطيها سيدتها ولا يجب على الزوج الاستبراء وكذا نكاح من وطئها رجل بالرا ولا يجب على الزوج الاستبراء ومن عتد  
محرمة اي اذا تزوج امرأتين بعتد واحد واحدهما حرمة عليه مع نكاح الاخرى لا نكاح امته وسيدته والمجوسية والنسبة  
وخاسته في عدة رابعة هذا المحرم واما للعبد فلا يجوز المأنة في عدة المأنة م وانه على حق او في عدةها وحامل  
من سي وحامل بنت نسب حملها ولو هي ام ولد حمل من سيدتها تزوج سببه حمله لا يجوز النكاح لان حملها بنت



النسب وانما افرد ما بالذكور وان كانت داخله تحت قوله حامل عن نسب حمل لانه قد يشبه اولدها بانساب امه  
 فلا يعلم حكمها فافرد ما بالذكور وقوله ولو يمي ولد انا قال كذلك ومثل هذا الكلام يستعمل في مقام يحتاج اليه  
 المبالغة لان الحمل الذي يثبت نسب حمل له اما متولدة او متولدة والمنكحة هي الفرس القوي ولو وقع توهم اخصار  
 هذا الحكم بالفرس القوي قال بطلان كاح حامل يثبت نسب حمل وان كان الفرس غير قوي وايضا قد ذكر ان كاح موطونه  
 للسيد صحيح فهذا المعنى او صرح به كاح احكام السيد فانه موطونه السيد فقال بطلان كاح حامل يثبت نسب حمل  
 وان كانت حامل موطونه للسيد فان هذا المعنى يوجب صحة النكاح فعني كد بطلان كاح باعتبار يثبت نسب حمل  
 ونكاح المتعة والموتة صورة المتعة ان يقول المتع بك كدامه بكذا من المال وصورة الموتة ان يقول تزوجت بكذا  
 الي شهر **باب الولي والكفو** فنذكر كاح حرة مكنته ولو من غير كفو لا ولي له ولا اعتراض هنا  
**باب الولي** للولي الاعتراض في غير كفو وروي الحسن عن علي بن فضال عن حماد بن عمار عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 فتوي فافيد ان اعلم ان الحرة العاقلة البالغة اذا تزوجت نفسها فعند ابي بصير وفي رواية  
 عن ابي بصير لا ينعقد لاولي وعند محمد ينعقد موقوف على اجارة الولي وعند ثمامة والشافعي لا ينعقد بغير  
 النكاح واما المسئلة الكفو فموقوف على ظاهر الرواية النكاح من غير كفو ينعقد للولي الا اعتراض شافعي وانما  
 اجاز وفي رواية الحسن عن ابي بصير لا ينعقد ولا يحجر ولي بالغة وبكر اعلم ان ولاية الاجار ثابتة عندنا  
 على الصغيرة دون البالغة وعند الشافعي ثابتة على البكر دون الثيب فالبكر الصغيرة تحجر انا لا الثيب  
 البالغة ابدا والبكر البالغة لا تحجر عندنا وتحجر عنده والثيب الصغيرة تحجر عندنا لا عنده فعندنا  
 كل ولي فله ولاية الاجار وعند الشافعي الولي المحجر ليس الا الأب والجد ومهما وضعها وبكاهها بلا صوت  
 اذ ويصح زوجا مستبدا او يزوج الخبر بشرط تختم الزوج لا المهر فمهما هو الصحيح **باب الصغيرة** صحتها في  
 الى البكر البالغة فاذا استأذنها الولي فمكنته كان رضا واذا بلغ اليها خبر نكاحها فمكنته فهو رضي بشرط تسمية  
 الزوج حتى لو لم يذكر الزوج سكوتها لا يكون رضا ولا يشرط ذكر المهر ولو استأذنها غير ولي اقرب فرضاها  
 بالولي كالثيب **باب الواسطة** لو استأذنها الاجني او ولي يعبه فالرضا لا يكون الا بالقول كما في الثيب والرايل كارتها  
 بويته او جبر او حجة او تفسير او في نكاحها **باب الجاهل** الجاهل بالبر في ان سكوتها رضي وقولها ردت اولي من قوله  
 سكت **باب** قال الزوج البكر البالغة بلغ النكاح مكنته فقال بل ردته بالقول لما وقيل منه على  
 سكوتها ولا تخلف في ان لم يقصر وهذا عند ابي بصير رحمه الله ما على انه لا يخلف في النكاح وللولي النكاح  
 الصغير والصغيرة واثبتنا هذا اعتراض قوله ان في كاح من زوجها الاب والجد لم يزوجها  
 فتح الصغيرة من بلغا او علما بالنكاح بعده **باب** اي اذا كانا عالما بالنكاح فلما الفسخ عند البلوغ وان لم يكونا

الكفر

عالم

عالمين فلما الفسخ حين علما بعد البلوغ وفيه خلافا لشافعي فان تزوج غير الاب والجد قبل البلوغ لا ينعقد عنده لما ذكرنا  
 ان الولي المحجر عند ليس الا الأب والجد وسكون البكر رضاها عن كاح عند البلوغ والعلم بالنكاح بعد البلوغ ولا ينعقد  
 خيارها الى اخر المجلس وان جعلت به **باب** خيار البكر اسكت بعد البلوغ والعلم بها على انما لم تعلم ارضا الخيار بطل  
 خيارها فان سكوتها رضاها ولا تعدر بالمجهل بخلاف المقتضى اي اذا اعتقت الامة وطهرت نبت لها الخيار وان لم تعلم ان  
 لها الخيار فمهرها عذر لانها لا تستدعي لتعلم بخلاف الحراس فان طلب العلم فيصير على كل مسلم ومسلمة وبالصغير لا تعدر  
 فان قيل كذا في البكر حال بلوغها وهي قبل البلوغ غير مكنته بالشرع قلنا اذا رافق القبي والصبيته فاما ان يحكم عليها  
 تعلم الايمان واكسابه او وجب عليهما التعليم ولا ينفون في كاح كاسد **باب** قال عليه السلام من واصلتكم بالصلاة  
 اذا بلغوا سبعا واصلتكم اذ بلغوا عشرة وخيار الغلام والثيب لا يسطر الا في مخرج او دلالة **باب** المخرج ان يقول  
 رضيت والدلالة ان يقول ما يدرك على الرضي فالثيب والمس واعطا الغلام المهر وقبول الثيب المهر ولا ينعقد بغير  
 المجلس بشرط القضا الفسخ من بلغ لا ينعقد **باب** قال الاول الزام الضرر على الزوج بخلاف فتح المقتضى فانه يمنع  
 زيادة المهر للزوج عليها فان اعتبار الطلاق عندنا بالنساء فاذا اعتقت صار المهر عليها بذلك فطلبات بعد ما كان  
 تطليقة ويكون الفسخ اسناعا عن هذا ولا يحتاج الى قضا القاضي وازيمات احدها قبل التفريق بلغ او لا وانه الاخر  
 لعقد النكاح بينهما والولي العصبة المراء العصبة بنفسه اي ذكر يملك بلا واسطة اني اما العدة كالبنت اذا صار  
 عصبة بالاب فلا ولاية لها على اهلها المحونة ولذا العصبة مع الغير لا تحت مع البنت لا ولاية لها على اخواتها المحونة  
**باب** على رتب الارث والمج **باب** تدم الجوز وان سئل ثم الاصل وان علنا من جز الاصل القرب كالاخ ثم بينه  
 وان سئلوا ثم جز الاصل البعيد كالعمر ثم بينه وان سئلوا ثم عزم ابيه ثم بينه ثم عزم جده ثم بينه الاقرب  
 فالاقرب ثم الرجوع بقوله القرابة اي قدم الاعيان على العلام **باب** قرة وتكليف واسلام في ولد مسلم ووكافرو  
 ثم الام ثم ذو الرحم الاقرب فالاقرب ثم بولي الموالاة **باب** من لا وارث له والارث عليه على انه ان جني فانه عليه  
 وازيمات في ائنه لم يفرق في سنون ذلك **باب** في سنون في سنون ازاله ولاية التزوج **باب** ولا بعد التزوج بغير  
 الاقرب مالم ينظر الكفو كالمطلوع منه وعليه الاكروم هذه السورة جمع من المتأخرين **باب** اعلم ان لا بعد  
 ولاية الزوج عند غيبة الاقرب غيبة سقطعة وتفسيرها عند الاكروم ما ذكر وهو قوله مالم ينظر اي هذه لم  
 ينظر الكفو كالمطلوع ثم عطف على مالم ينظر قوله ومدة السفر عند جمع من المتأخرين **باب** وولي المحونة اسما  
 ولوم ايها **باب** ما على اهل الذمة في العسوة على الاب ويعتبر الكفاة في النكاح نسبا فقرش بعضهم  
 كقول بعض العرب بعضهم لبعض **باب** العرب الذين لم يكونوا من قرش بعضهم كذا لبعض اعلم ان كل من هو  
 اولاد نصر بن كنانة قرش واما اولاد من هو قور النصر فلا وانما قص الكفاة في النسب بالعرب لان العجم منيعون











لا لثبات شعت لاثبات ما هو خلاف الظاهر واليه يشرع لاثبات الاصل على الصلة قال عليه السلام البينة على المدعي  
واليمين على من انكر والاصل في النكاح ان يكون من المثل الذي يدعي خلاف ذلك فيستأقوي **ش** وان كان بينهما محال **ش** ان كان  
من المثل كان مائة رطل من الزرع والمرأه لا يثبت لاثبات محالهما فان كانا مائة رطل من المثل فان كانا مائة رطل  
من المثل وكذا ان قام كل واحد منهما اليه **ش** وان قام احدهما فقط فثبت بعبته ولم يزل هذا التمسك لظهور هذا  
الدين كراهه في حال قيام النكاح فاراد ان يبرأ الاصلاف بعد وقوع الطلاق فقال **ش** وفي الطلاق قبل الرمي حكمه المثل  
**ش** ان كانا مائة رطل من المثل ساوية لنصف ما يدعيه الرجل واقل منه فالقول **ش** وان كانت ساوية لنصف ما يدعيه المرأة  
او اكثر منه فالقول لها واي قام بينة قبلت وان قاما فيمنه اولي ان يثبت **ش** وبينت ان سدرها وان كانت بينهما محال **ش**  
فان طلقا بيمينه المثل ومن واحد منهما كجاءتها في الحكم وبعد موتها في القدر لورثته وفي اصله لم يقص للمكرى وما لا يفي  
لمر المثل وبقي وان عتيا بها شيا فقال هو هدية **ش** وقال من قال لغيره الا فيما لم يلاجل كالجيز بخلاف الخطبة فان كل  
او خرج بيمينه **ش** اخرج دار الحرب **ش** بيمينه او بلا مهر وذا اجاز عندهم **ش** ان كان النكاح بلا مهر عزم  
ولا يجب وانما هذا لانه ان لم يجر هذا في بينهم او بغير مهر عندهم لا يكون حكم المالة عدم وهو المهر فوطيت طلقت  
قبله او مات قلما رها وان كلفها غير مهر عنى ثم اسلم او اسلم احدها فلها ذلك وفي غير عتية المهر فيها ومهر المثل  
في الجزية لان المهر عندهم ملى كالحل عندها ولا يجل احدهما فاجاز القيمة تكون اعراضا عن المهر او المهر عن الجزية ففروا بينهم عند  
كأنه عندها فاجاز القيمة لا تكون اعراضا عنه فيجب هذا المثل اعراضا عن الجزية **باب نكاح الرقيق**  
**ش** نكاح القرق المكاتب والبر والامة وام الولد بلا اذن للسيد موقوف ان اجاز له وان رد بطرف فان كفو ما لا اذ نكاحه  
عليهم ومع النقصه الاخر **ش** المكاتب والبر لم ينعان **ش** وقوله طلقت رعية اجازة لا طلقها لو فارقتها اذ  
نكح عدل غير اذن بولا فقال المولى طلعت رعية فهو اجازة لان الطلاق الذي ينعى هو النكاح بخلاف طلقها اذ يمكن  
ان يكون المراد اتركها وهذا المعنى النكاح المتمرد **ش** واما فارقتها فهو اظهر في هذا المعنى واذن لعبد بالنكاح نعم طرفة  
وقاسدة فيما العبد بغير نكاحها فاسد بعد اذنه فوطيتها ولو نكحها ثانيا او اخرى بعد ما صحى او فقه على الاجازة **ش** اي لو نكحها  
نكاحا ثانيا صحى او نكح امرأه اخرى بعد نكاحها نكاحا صحى فوقع على الاجازة **ش** لان الاجازة قد استبدت بهذا النكاح  
الفاقد ولو نكح عدلا ما ذناله **ش** وساو غير ما في مهر **ش** ساو لغيره غرما في غنما رطلها ايمان  
مع العبد بغير مهر من المراه وغنما به بالحصة فاخذ حصته مهرها ان كان اقل من مهر المثل او مساويا اما اذا كان زيدا فلا فاق  
بحصته ما زاد **ش** ومن زوج امته بخدمة وطا الزوج متى طفر ولا يجل السنة لكن لا ينفق ولا سكنى الا بها **ش** لا يجل الزوج  
نعتها وسكنها الا بالسوم **ش** ومجان على بنته **ش** وبنته **ش** نكح الزوج والامة **ش** في منزله ولا يستحرمه **ش** اي المولى **ش**  
فان يولها ثم خرج مع **ش** اي الزوج **ش** وستط **ش** العتق عن الزوج بزوج المولى من السوم ولو جسدته بلا استحلال **ش**

اي اخرجت المولى بلا استحلاله مع وجوه السوم لا سقط التمسك من الزوج **ش** واليومية مصدر بواه نزل وبواتك اذ اصبحت منزلا  
والواو وان **ش** اي المثل فالسوم يستدل به باعتبار ان المولى من الزوج **ش** ومن كان عتقه ولعبد مكرها **ش** اي زوج كل واحد  
بلا رضاه **ش** ولحقه مقلت منه قبل الرمي المولى انما قبله قبل **ش** قبل الرمي لانه قبل الرمي لا قبل الرمي فمكرها **ش** اي المولى  
اما في الصومح المولى في العالمه نفسها لانا حذينا فكل المهر بالموت **ش** وانما قال قبل الرمي لان بعد الرمي المهر واجب في الصورتين **ش** وزوج  
الامة يعزله بادن سدي **ش** قال الرمي عن حذر المولى وهو مكرها **ش** وخبر رامة وكانه عتق تحت حرا وعبد **ش** فان كانت  
تحت العبد فلها الحار انما فادعا للعار وهو ان يكون الحرة فاما العبد وان كانت تحت الحرة فلاقه الثاني وهذا بناء على ما لا اعتبار  
الطلاق فانه عندنا بالساقية الحارضا لزيادة الملك عليها **ش** وعنده بالرجال فلم يوجد عليها الفسخ وهو العار او زاده الملك امته  
نكحت بلا اذن فعتق عتقت ولم تحير **ش** لا يهاجر من يمين **ش** وما سمي للسيد وان زاد على مهرها فوطيت فعتقت وان عتقت لا  
فلها ومن وطئ امته فولدت فادعاه بنت لسيد وبني ام ولده وجعلت على الاب فمهر **ش** فارتفع عليه السلام است وما لا لا يملك  
اوجب ولا يملك الا بالان عند الحاجة قبل الرمي فمهرها كماله لا يكون الرمي حرا لما فتح النعمة على الاب **ش** لانها **ش** لانه  
وطئ محكوم **ش** ولا ينفقه ولدها **ش** لانه ولد في ملك الاب **ش** والجدة كالب بعد موت فيه **ش** بعد موت الاب في الحكم المذكور **ش** لا قبل  
**ش** لا قبل موت الاب **ش** وان نكحها مع **ش** نكح امته **ش** ام ولد **ش** ويجب مهرها لا قيمتها **ش** ولدها حرة بترابته **ش** اي بترابته  
الان فان امته ملك الابن فينبغيها الولد فمهرها **ش** وحدها حرة **ش** قال السيد زوجها اعتقه عني لا ينفصل **ش** حرة تحت  
عبد قال السيد زوجها اعتقه عني لا ينفصل **ش** امر ويقول الزوج على امراته فسد النكاح خلافا لغيره فانه لا ينفصل على الامراه عند  
لعدم الملك **ش** ونحو قوله لا ينفصل الملك فصار اذ قال بعد من نكح امرأته عني وقوله المولى اعتقت صار كما قال بعبته  
ملك ثم اعتقه عنك فلما ثبت الملك اقصا فسد النكاح **ش** وعليه انه غايه ما في الباب انه ما كونه مع عبد كمن ينف **ش** وقال  
المرءة لا ينفصل البيع ان الواحد لا يتولى طرفي البيع بخلاف النكاح **ش** وايضا الملك الذي ثبت بطريق الاقصا ماله ويرى فيثبت  
بقدر الضرر **ش** ولا ضرر في ثبوت في نكاح حتى يفسد النكاح **ش** والجواب عن الاول ان البيع الباب بالاقصا شفع  
عن القول فانه قد عرف في اصول الفقه ان النكاح ليس بالمعوط بل هو امر ضروري مستط من الاركار في الشرط ما يحتمل  
السقوط **ش** وعن الثاني ان الملك بالاقصا وان كان ضروريا لا يفسد النكاح بغيره **ش** وانما الذي لا يفسد النكاح بالاقصا في نكاح  
الهيبة ان الهيبة الاقصا لا يفسد النكاح بغيره **ش** وانما الذي لا يفسد النكاح بالاقصا في نكاح  
**ش** لانه عتق عليها **ش** ويقع عتقها لو بعت **ش** بعت **ش** لوت بهذا الاعاق الاعاق عن الكفارة يقع عن الكفارة **ش** وان  
قال في ذلك لم يفسد النكاح **ش** اي السيد وهذا عندنا في حقه ولا عند محمد واما عندنا في يوسف وهذا الاول لا يفسد  
هنا بطريق الهيبة **ش** وبغير الهيبة **ش** ومنوط لا ينعى النكاح **ش** وهو كقولنا لا يفسد النكاح **ش** في  
العالى اما البصر فلا يفسد النكاح في الهيبة **ش** فان اسلم المهر حان بلامه **ش** او في عتقه كانه يفسد ذلك امر عليه  
وان لم يزوجان المهرمان ففرق بينهما والطفل مسلم ان كان احدا بغيره مسلم او اسلم احدهما وكفى ان كان بغيره بغيره وكفى ان كان







في شتين واحدة **ش** فقول واحدة مبتدأ متبرع بضم طاء م وفي واحدة المثلث او ما بين واحدة الثلث ثلثان وثلاثة اقسام  
 طلقين ثلاث وثلاثه ايضا فطلقه طلقتان وقيل ثلث **ش** وجا الاول ان ثلاثة ايضا طلاقه يكون طلاقه  
 نصفان كامل النصف فطلقه طلقتان وجا الثاني ان كل نصف يكمل النصف فطلقه **ش** وفي انت طالق واحدة  
 في شتين واحدة نوى الضرب **اول** **ش** قالوا لان عمل الضرب في تكثير الاء لا في زيادة الضرب وان نوى  
 واحدة ونتين فثلاثة في غير الموطوءة واحدة ونتين **ش** اي اذا قال لغير الموطوءة انت طالق واحدة  
 في شتين ونوى شتين يقع واحدة كما اذا قال لغير الموطوءة انت طالق واحدة ونتين يقع واحدة **ش** وان  
 نوى مع شتين فثلاثة في شتين ونوى الضرب ثلثان في واحدة جمعية ونحو الطلاق في بركة او في مسكة  
 او في الدار **ش** اي اذا قال انت طالق بركه او في مسكة او في الدار فهو بركه وعلق في اذا دعت مسكة او في دعوها  
 الدار ويقع عند الحجر في انت طالق غدا او في غير ويصح نية العدة في الثاني فقط **ش** فانما اذا قال انت طالق غدا  
 يقتضي حوان يكون موصوفا بالطلاق في كل الغد فيقع عند الحجر ولا يصح نية العدة كما اذا قال حوت السنة بركه  
 على انصام كل ما خلا في السنة وفي قوله انت طالق في غدا يقتضي وقوع الطلاق في غدا وليس فيه من الغد وليس فيه من الغد  
 من الغد الا فيقع عند الحجر لا يانم التبرع من غير مرجح اما اذا نوى بركه في نية وعندها  
 في اليوم غدا او غدا اليوم **ش** اي اذا قال انت طالق اليوم غدا يقع في اليوم فاذا قال انت طالق غدا اليوم  
 يقع في الغد ولما انت طالق قبل ان تزوجك او انت طالق اسس لنكحها اليوم ويقع الان فيمن نكح  
 قبل اس **ش** اي ان قال انت طالق اسس لبراءة نكحها قبل الامس يقع في الحال اذا قدر له على الانقاع  
 في الزمان للمام **ش** ونما انت كذا ما لم اطلقك او متى لم اطلقك اذ يتم اطلاقك وسكت يقع حالاً وفي  
 ان لم اطلقك اخر عمره واذا اذ اما بلا نية مثل عند ارجح رجمة الله عليه وعندها متى ومع نية  
 الوقت او الشط فكسبه **ش** وهذا بناء على ان اذا عند ارجح رجمة الله عليه مشترك بين  
 الظرف والشط وعندها حقيقة في الظرف وقد صح بطريق المجاز فقول اذا لم اطلقك يكون بمعنى متى  
 لم اطلقك كما اذا قال طلق نساءك اذا شئت فانه بمعنى متى شئت وعند ارجح رجمة الله تعالى لما كان مشكاً  
 بين الميتين فمع قوله اذا لم اطلقك ان كان بمعنى متى يقع في الحال وان كان بمعنى ان يقع في اخر عمره وقع  
 الشك في وقوعه في الحال ولا يقع بالشك واما مسألة المشية فان الطلاق تعلق بمشيتها فان كان  
 اذا بمعنى ان ينقطع تعلقه بمشيتها بانقضاء المجلس فان كان بمعنى متى لا يقع فلا ينقطع بالشك  
 وفي ما لم اطلقك انت طالق تطلق بالحرق **ش** اذا قال انت طالق ما لم اطلقك انت طالق يطلق بالحق  
 وفي قوله انت طالق لوقا انت طالق ثلاثا ما لم اطلقك انت طالق يقع واحدة **ش** واليوم للزهار مع  
 فعل ممتد ووقوت المطلق مع فعل لا يمتد عند وجوده **ش** لا يلا لا تتخير امرك بيدك يوم بعدك لا يلا وتطلق  
 في يوم

ونحو اغذي واستبرج حركته واحدة اختاري امرك بيدك سرحك فارقة لا يحتمل الرد والسبب في الرضى توقف  
 الكل على النية وفي العصب الاول وفي يداك الطلاق الاول فقط والمراد بحاله الرضى لا يكون عصب ولا ذكره طلاق  
 محيد توقف الاقسام الثلاثة على النية وفي حال العصب حاله توقف الاول ان اي ما يصلح روا وما يصلح سكا على  
 النية ان نوى الطلاق يقع به الطلاق وان لم ينو لا يقع **اما القسم الاخر** وهو ما يصلح روا ولا يابى به الطلاق  
 وان لم ينو وفي حال يداك الطلاق يتوقف الاول اي ما يصلح روا على النية اما الاخران وهما ما يصلح سكا وما لا  
 يحتمل الرد والسبب ببيعهما الطلاق وان لم ينو **باب النفوذ** ولما قلنا طلق نفسك او امرك  
 بيدك او اختاري نية الطلاق تطليقها في مجلس علق به وان طلقه تطليقها بمسك ولما قلنا طلقه ثم فتره  
 المجلس بقوله **م** ما لم يعمل ما ينقطع لبعده **ش** فان المجلس يبدل باحد الامرين بالقيام او بعمل لا يكون من جنس ما مضى  
 وجعلها القابلة وانما القاعدة وتعود الملكية ودعا الحب للسورى **ش** وقصد دابة هي اجنتها لا ينقطع  
 وفدكها كسرها وسيرها كسرها **ش** حي لا يبدل المجلس بحري الملك ويبدل بسير الدابة وفي اختاري لا يقع  
 نية الثلاث بل نية احدى تسمى واختاري تسمى وشرط ذكر النفس من احدى وفي اختاري احضاره لوقا  
 اختارت تسمى **ش** ان لم يذكر احدهما النفس بل قال الزوج اختاري احضاره يقع انما المختارة ولو ذكر اختاري  
 ثلثا فمالا اختار احدهما او اختار الاول والوسطى والمختارة يقع ثلاث بلا نية وهذا عند ارجح رجمة الله لانه  
 اجتمع في جميعها الطلاق الثلاث لا ترتيب كالمجتمع في المكان فاذا بطل الاول والوسطى والاختارة بقي طلاق  
 المختارة فصارت لوقا المختارة **ش** ولو قال طلق نفسي واخبرت نفسي بتطليقي مات بواحدة في الجمع **ش** وذكر  
 في الهداية انه يقع واحدة بلكا الرجعة **ش** وقيل هذا غلط وقع من الكاتب والصواب ان لا يملك الرجعة وقيل  
 فيه روايتان احدهما انه يقع واحدة رجعية لان لفظها صريح **ش** والاخرى انه بانيه وهذا اصح **ش** وقال امرك بيدك  
 في تطليقه او اختاري تطليقه فاخبرت نفسي بجمعة **ش** ولو قال امرك بيدك ونوى الثلاث فقال المختارة تسمى  
 بواحدة او بمررة واحدة يقع وانما طلق نفسي واحدة **ش** او اختارت نفسي بواحدة بتطليقه بواحدة بانيه  
 ولو قال امرك بيدك اليوم وبعد غد لا يدخل الليل فيه وبطل امر اليوم ان ردتته ونوى الامر بعد غد وفي امرك  
 بيدك اليوم وبعد غد لا يدخل الليل ولا ياتي امر في غده ان ردتته في يومها **ش** لا الليل يصير باعائها فميراثهم نكح  
 واحدا فاذا ردتته في البعض بطل الجميع بخلاف الفصل الاول لانه يصير نفوذ في واحد اذا ردتته في الآخر  
**ش** ولو قال طلق نفسك ولم ينو او نوى واحدة فطلقت نفسك بجمعة **ش** وان طلق ثلثا ونواه مع ونية  
 النية لا **ش** لا يفرق طلق بعناء افعيل فعل الطلاق فالطلاق مصدر وهو لفظ مفرود بحمل الواحد الاختاري  
 وهو الثلاث **ش** فلا يرد على العدم مات نفسي بجمعة **ش** لانها قالت في جواب طلق نفسك **ش** فليس لها انما







يقع بعده طلاق ولو على الطلاق الثلاث بشيئ من ار فجل الثاني فقط في الملك والطلاق قوله ار جذا الماي في الملك  
بشيئ اما اذا اجدا في الملك او جذا الماي في فوط في الملك وقوله ولا فلا يمتد ما اذا لم يرد شيئ منها في الملك او جذا الار  
في الملك وز الماي م والخبر سطل التعليق فلو على الثلاث بشرط ثم يحرقها عودت اليه بعد التخليل ثم جذا الار  
لا يقع شي ومن على الثلاث بوطي ووجه قايح في حقه حتى انما الختان وليت فلا عقر عليه اي العقر من المثل  
وقيل هو بعد ارجحه الوطى وكان الزا خلا لا ولذا لو على عوانته بوطيها ولم يصر راجعا به في الرعي فلو نزع ثم ارجع  
بحل العقر وكان رجعه ولو قال ان طالق لشر الله متصلا او مات قبل ان يشار الله لم يقع ولو مات هو يقع في طالق  
فاخذ في الحكم بان قال لشر الله فانه قبل عامه وفي استطلاق ثلاثا لا يثبت نفع واحده وفي الواحدة يقع ثبوتان  
**باب طلاق المريض** المريض الذي يصرفه بالطلاق ولا يصح بترعه الا ان يملك من عا لجهاله الهلاك  
لمرض او عجز عن افضاء مرض وتجزع من اقامته بمصلحة خارج البيت وقد روي في طلاق على اقامته بمصالح في البيت ومن  
بارز رجلا وقدم ليقبل من قصاص او يرمي من موضع في طلاقه في مرضه وهو لذك وماتت المرأة اليك  
بغيره وترث خلاف الشافعي واعلم ان الخلاف فيما اذا اطلقها لانها اذا اطلقها صارت بالانها وكذا ان طلق  
بالكليات اما عندنا فلا امره الفارث ولما عده فلا انكاحات راجع وان ٤٤ خالها لا يرث انما لانها كانت  
بالفرقة فهي الملاك فهو على المرام وكذا طالبة الرجعة طلقت ثلاثا في طلق من مرض رجعي وطلقتها ثلاثا وترث  
عندنا ومبانه قبلت من زوجها لانه وقع البتونه بابانته لا يستبعد ابن الزوج ومن لاعنها اي امرته في مرضه اي  
قد فها في مرضه فلا عا فوقع الفرقة باللعان ترث فان هذا المتي تعليق الطلاق بنقل اليد لانه اذا لا بد لها من طلاق  
لرفع العارض عن نفسها او الى غيرها ايضا كذلك في حلف في مرضه ان لا يقرها اربعة اشهر فلم يقرها اربعة اشهر  
حتى تمت العدة وقضت البتونه ثم ماتت ترث ومن قام فها خارج البيت شيئا او جرم وهو محصور او في مصف  
العتال او حبر يقصاص او يرمي فصح ان طلق في طلاقا ما ينام وهو لذك لا ترث وكذا الخلقه ومجننة  
اخصرت نفسها ومطلقت ثلاثا ما رها او لا ما رها ثم صرح مرضه ثم ماتت ترث ولو تصادقا الزوجان على  
ثلاث في العتة وبقي العدة في تصادقا في وقوع الطلاق في حال العتة وبقي العدة ثم اقرها بدين او  
او موطا في فها الاقل منه ومن الارث واعلم ان حرفين في قوله فها الاقل منه ومن الارث ليس صله لا قدره  
افلا التصيل لا كما يجب ان يكون كل واحد منهما وليس كذلك بل حرفين للبيان وافعال التصيل  
استعمال اللام في ارسال او من الارث لانه لما قال الاقل من الاقل من الاقل باحدها وصل الاقل بحرفين وهو  
من الاخرى فلهما احدهما الذي هو اقل من الاخر فتكون الواو تعني او او تكون الواو على معانها لكن لا يراد بها

بذل

بل يراد الاقل الذي هو الارث تارة وللوصي به اضيق فكون الواو الجمع وهو ان لا يثبت ثبوتة لكن يجب م كطلعت ثلاثا ما رها  
في مرضه ثم اقرها وصي فانها الما من ذلك ومن الارث في قولهم جميعا م لو على الثلاث بشرط ووجد في مرضه ان علقه  
لمحي وقت كرجب او نعل اخني رثا اذا علق في حقه وان علق بنعل نفسه ترث سواء كان التعليق والنظر في مرضه او  
التعليق في حقه والتعلل منه بكلام مع المحبي ولا بد له منه كاطل الطعام وصلاه النظر وكلام الابوين وان علق  
بفعلها فان كان شرك التعليق والتعلل في مرضه والتعلل لها منه بد لا ترث وان لم يكن منه بد ترث وان كان شرك التعليق  
في حقه لا ترث الا فيما لا بد لها منه عندا حقيقه واي وقت رجمها الله خلافا لمرجعه وروى محمد بن الله فانها لا ترث  
عندها لانهم يوجد من الروح صبح بعد تعلق حقا بما اهدا عبارة الهداية وبغناه ان امرأة الفارث ان وجد  
من الروح في مرضه ترث في ابطال حقا بعد ما تعلق حقا بما اهدا عبارة الهداية وبغناه ان امرأة الفارث ان وجد  
في حقه بل المرأة ابطلت حقا بانها تاركة الفعل فحواهما ان الفعل لا بد لها منه في مضطرة الى الختان به  
فصار فعلها مضافا الى الروح كما في الاكرامه وفي الرجعة ترث في كل الاحوال الجمع وخص ارضها بقوته في عدها ثانيا  
اذا التقت عدها ثم ماتت لا ترث اجماعا وعبارك المختصر هكذا وان علق بنعلها بشرط ووجد في مرضه ترث  
ان حلف بفعلة او بفعلا ولا بد لها منه او بغيرهما وقد علق في المرض فالحاصل ان التعليق ان كان بفعلة ترث بطلان  
وان كان بفعلا ولا بد لها منه فكذلك لانه ان كان التعليق في العتة فبها خلاف عهد وزر وان كان لها منه بد لا  
ترث وان علق بغير فعلها فان كان التعليق في المرض ترث والا فلا **باب الرجعة هي**  
العدة لا بعد ما طلق ثلاثا في الحرة اما في الامه فلا رجعة الا في الواحدة م وان اب بنحو راجع  
وبوطيها ومبانه بنته ونظر الى فرضها بنته م وامعند الشافعي فلا يصح الا بالقول م ونزلت بمبانه  
على الرجعة واعلانها في اعلام الزوج اماها بالرجعة وان لا يدخل عليها حتى يوفى بها ان لم يتصدق حرة  
ولو ادعي بعد العدة الرجعة فيها وصدقته فهو رجعة وان كبرته فلا ولا يميز عليها عندا حقيقه فان  
الرجعة من الاشياء التي لا يميز فيها عندا حقيقه م فان قال راجعك فقال مصت عد في فلا رجعة في ان كان  
المدة بده تحتل ايضا العدة فالمرأة تصدق في اخبارها بانقضاء العدة وهذا عندا حقيقه وامعندنا  
فصح الرجعة لانها لم يحرم قبل الرجعة بانقضاء العدة فالظاهر ثبوتها م كما في روح انه اجز بعد العدة  
بالرجعة فيها السيد عا وكنته فان القول قولها عندا حقيقه وامعندنا فان القول قول المولي او قال  
راجعك فقالت مصت عد في انكر في الزوج والسيد يعني العدة وان انقطع دم اخر العدة لعنه ترث  
والامل بها لا حتى يغسل او يغسل عليها وفيه فرض او يتم فغسل او لو نسيت غسل عضو راجع وفيها روي لا شيء  
نسيت غسل ما دون العضو حتى لا يقع الرجعة لانه لا اعتبار لما دون العضو وكانها اعتسلت ونسيت غسلها



م ولوطي حلالا او لم يولدت منكرا وطها فله الرجعة **شك** طلق امراته وهي حامل وانكر وطها فله الرجعة اقوال في قوله  
 فله الرجعة شامل لان عيوب الحمل وقت الطلاق اما بعد ولادته لاول مرتبة استمر من وقت الطلاق فاذا اولدت  
 انقضت العدة ولا يحكم الرجعة فلو لم يولد المرأة الرجعة قبل وضع الحمل فيكون المداينة ان راجع قبل وضع الحمل فلو لم يولد  
 لاول مرتبة استمر حكم رجعة السابقة ولا يراد ان يحل له الرجعة وضع الحمل لانه لما انكر الوطى والشرع لا يحكم  
 بوجود الحمل وقت الطلاق بل انما يحكم انه اذا اولدت لاول مرتبة استمر من وقت الطلاق فلم يوجد كذا في الشرع  
 ان قبل وضع الحمل فالصواب ان يقال من طلق حاملا سكتا وطها فراجعها فجات بولد لاول مرتبة استمر حكم الرجعة  
 واما مسألة الولادة فصورتها انه اذا طلق امراته التي ولدت قبل الطلاق منكرا وطها فله الرجعة وانما يقع الزهر  
 في مسلي الحمل والولادة مع انكار الوطى لان الشرع كذب في انكاره الوطى لان الولد للفراس **م** وان خلاها وانكر ولا  
**شك** لا يقع رجعتها لانه انكر الوطى ولم يوجد تكذيب للشرع انكاره فيكون انكاره حجة عليه وانما سكتا كذا في المسألة  
 بها لا يفسد كماله المعقود عليه لانه فيض المعقود عليه بان وطها فان وطها فراجعها فجات بولد لاول مرتبة  
 سكت **شك** هذه مسألة متعلقة بمسألة الخوة صورها انه حلالا امراته وانكر وطها سكت طهرها فراجعها  
 الى اخره فانها اذا اولدت لاول مرتبة سكت **شك** في الطلاق يثبت نسب هذا الولد اذ ابي لم تقر بانها العدة  
 والولد يبقى في البطن هذه المدة فلا بد من ان يحل الروح واطها قبل الطلاق ولا بعده لانه لو لم يطها قبل الطلاق  
 برولا للملك بنفس الطلاق فيكون الوطى بعد الطلاق حراما فيجب له صيانة فعل الممنوعة فاذا اجعل واطها  
 قبل الطلاق يصح الرجعة **م** ولو قال اذا اولدت فانت طالق فولدت ثم اخر سبطين فهو الرجعة **شك** المرأة  
 بسطين ان يكون بين الولادة الاولى والثانية سنة اشهر واكثر اما اذا كانا في بطن واحد وانما ثبت  
 الرجعة لا يفسد طهرها بالولادة الاولى فصح الرجعة الثانية دل على انها راجعها بعد الولادة الاولى  
 ليكون الوطى حلالا اما اذا كانت الاولاد بطن واحد لا يثبت الرجعة لان علو الولد العالي كان قبل الولادة  
 الاولى وفي كل ما ولدت وولدت ثلثة سبطونه يتبع ثلاث فالولد العالي في رجعة كالثالث وعليها العدة بالجنس  
**شك** عده الطلاق الثالث بالولادة الثالثة ومطلقة الرجعي تترن لسرعة الروح في رجعتها **م** ولا  
 يسافر بها حتى يهد على رجعتها وله وطها **م** هذا عندنا واما عند الشافعي لا يحل وطى مطلقة الرجعي  
 يراجع بالقول وعندنا بالوطى يصير رجعة **م** وكما في مسألة بلالات في عدتها وبعدها ولا يحل حرة  
 بعد ثلاث **م** ولانها بعد تنسرح حتى يطها غيره بتكاح صحيح **م** ونقض عده طلاق امراته هذا عند الجمهور  
 وعند سعيد بن المسيب لا يشرط وطى الزوج بل يكفي مجرد التكاح استدلالا بقوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره  
 ولما حديث العسيلة وهو حديث مشهور بخوارق الزيادة به على الكتاب فيكون التحليل بدور الوطى محال

المشهور

المشهور حتى لو قضى القاضي به لانه **م** والمراق يحل لاسيدها **شك** المراق حتى قارب الملوغ ويحاج منه ولا بد من  
 ان يحل للثمة ويشترى **م** وكذا النكاح بشرط التحليل وحل الاول والزوج الثاني يهدم ما دون الثلث من طلقته وبناتها  
 وعادتها بعد عادت ثلاث خلافا لجمهور **م** والمائة ثلاث لو قالت حلت في عده تحتله **م** وغلب على طهره صدقها  
 حلت الاول **شك** قبل ان تملك المدة تسعة وثلاثون يوما لانه لا بد من ثلاث حيفر وطهره واول مده الحيفر ثلاثه  
 ايام واول الطهر خمسة عشر يوما **باب** **الايلا** هو حلف يمنع وطى الزوجة مدته **شك** يدته  
 الايلا فلا ايلا لو حلف على اقل منها وهي الحرة اربعة اشهر وثلاثة شهور **م** وحكمه طلقه باينة ان يرو الكفارة  
 او المهر اثنى عشر **م** فلو قال والله لا اقربك او اقربك اربعة اشهر **الاول** يولي **م** والثاني يوقت باربعة اشهر **م** وان  
 قربك فعلى اوصوم او صدقة او فاستطلق او بعده حر فبدا في ان قربها في المدة حنت **م** ويجب الكفارة في  
 الحلف بالله وغيره الجزا وسقط الايلا والا يات بواحدة **شك** ان لم يقربها بانت بطلقة واحدة وسقط الحلف  
 الموت لا الموت حتى لو كان الحلف موقفا باربعة اشهر ولم يقربها بانت بواحدة **م** وسقط الحلف حتى لو نكحها فلم  
 يقربها بعد ذلك لا يثبت لما في الحلف الموتان نكحها ولم يقربها اربعة اشهر سكتا نكحها ان نكحها ولم يقربها اربعة  
 اشهر فبقيت لها هذا معي قوله **م** فبقيت باخرى ان انقضت مدته اخرى بعد نكاح فان نكح اخرى كذلك بعد  
 ثالث **شك** فبقوله لا ياتي بك لا قربان **م** وبقي الحلف بعد ثالث الايلا فلو قربها كره ولا يثبت بالايلا **شك** في الحلف  
 الموتان اذ وقع ثلاث تطليقات من غير قربان بقي الحلف **م** لانه لم يقربها فلم يفسد المهر لان لم ينكح الايلا  
 فلو نكحها بعد النكاح الثاني وقربها حنت **م** ونكح كتمان لبنا العين **م** ولو لم يقربها لا يثبت بالايلا **م** لم يبق  
 الايلا وقوله وبقي الحلف بعد ثلاث فيه تفصيل ان كان الحلف بغير طلاقها يفسد الحلف **م** وان كان بطلاقها لا  
 يفسد الحلف **م** وقوله والله لا اقربك لشهرين وشهرين بعد هذا الشهرين ايللا خلاف قوله بعد  
 يوم والله لا اقربك لشهرين بعد الشهرين **شك** لو قال والله لا اقربك شهرين ومالك يوما ثم قال والله  
 لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاولين لم يملك بوليا لان في اليوم الاول كان خلفه على شهرين وفي اليوم الثاني خلفه  
 على اربعة اشهر لا يوما واحدا **م** والله لا اقربك سنة لا يوما **م** وقوله بالمصرة والله لا ادخل المكوفة وامراته  
 بها ولا ابلا نساء واجبيته نكحها بعد ذلك **م** فاما مطلقه الرجعي فكان الرجعة ولو عجز عن الوطى لم يضر باحد مما  
 صغرها او رتبها او لم يتره اربعة اشهرينها فبقيته **م** قوله قبلها فلا تطلق بعده لو مضت مدته وهو عاخر  
 ما صح قبل مدته فبقيته بوطئه **م** واستحرام ان يقرب الطلاق فبانه وان نوى الظهار او الثلاث او الكذب فانوي  
 وان قيل التحريم او لم ينشأ فالا وقيله **م** وكل من حلف على حرام وهو يدست راسه كرم بدوي حرام طلاق  
 بلائيه للعرف **م** يبق **باب** **الطلع** لا بأس عند الحاجة بما يقع منها وهو طلاق ياتي **م**



بدله وكره اخذه ان يشترطوا الفصل ان يشترط له اخذ الفصل على ما دفع اليها من المهر ولو طلقها بالمال او على مال  
 وقع باثر ان قبلت ولزمها المال ولو طلق او طلق غير او خير او يتيه لم يجزى . ووقع باثر في الخلع ورجوعه .  
 الطلاق وان قال خالعي على ما في يدي او على ما في يدي من مالي او من درهمي لعل ولا يجزى به درهمي في الاول او رد  
 ما قبضت في المانية وثلاثه درهم في المائتة . وان اخلعت على عبد لها ان على رها من ضمانه تسلمه ان قدرت . فحينئذ  
 ان عجزت . وان طلقت ثلاثا بالف او على الف درهم فطلقها واحدة تقع في الاول ما بين ثلاث الاف في المانية رجعة .  
 بلا شيء عند رجعة . لما عدها في بيع بار ثلاث الاف . فانها اذا طلقت ثلاثا بالف جعلت للاف عوضا للثلاث .  
 فاذا اطلقها واحدة بحملها للاف لان اجز العوض من ثمنه على اجز العوض على الف وكلمة على الشرط والطلاق يصح  
 تعليقه بالشرط فابوجه رجعة الله بحملها عليه . واذا الشرط لانفسه على اجز الشرط وابوجه رجعة .  
 على العوض يعني الباقي في بيع عبد بالف او على الف فالجواب ان البيع لا يقع تعليقه بالشرط في بيع العوض ضرورة  
 ولا ضرورة في الطلاق لصحة تعليقه بالشرط . وان قال طلقتي ثلاثا بنفسك ثلاثا بالف او على الف فطلقت واحدة  
 لم يقع شيء لان الزوج لم يرض باليسوءه بالف في ارضها باليسوءه ببعضها . وان قال طلق وعلى الف فطلقت  
 اولها وان عجزت عليها لاف فطلقت اولها فطلقت وثلاثه بلا شيء هذا عند رجعة . وعندها ان قبلت المرأة طلقت  
 بالاف وان قبلت المائتة عفت بالاف . وان لم يتسلا لا يقع شيء فانها جعلت الواو في قوله وعلى الف لتمام الحال بمنزلة  
 الشرط . وابوجه جعل الواو للعطف وناسبا للمجلس كونهما اسميتين يدل على العطف فيكون اختيارا بان  
 عليها الالف فيقع بلا شيء . والخلع معارضه في جهة يصح رجوعها . اذ ان كان لا يجاب منها فقبل قول الزوج يصح  
 الرجوع رجوعها . وبشرط الجوارح هذا عند رجعة . واما عدها فلا يصح شرط الجوارح للاحد . والطلاق وانع  
 والبدل واجب . ويقتصر على المجلس . اذ ان كان لا يجاب فيها لبدن قول الزوج في المجلس . ويرى في حقه من العسل  
 الاحكام اى اذا كان لا يجاب من جهة لا يصح رجوعه قبل قبول المرأة . ولا يصح شرط الجوارح ولا يقتصر على المجلس  
 اى يصح ان قبلت المرأة بعد المجلس فانما كان الخلع كذلك لا في معنى المعاوضة . فان المرأة تبدل ما لتسلم لها نفسها  
 وفيه معنى المهر فان المهر غير الله ذكر الشرط والجوارح فالخلع تعليق الطلاق بقول المرأة وهذا شرط لان  
 مجلس شرطها ليسا ومن جابها معاوضته . وطوال العدة في الطلاق العتاق كظهر فيها في الطلاق فيكون شرط  
 العدة معاوضته . وشرط المولى لها وهو تعليق العتاق بشرط قبول العدة فتجرب احكام المعاوضة في جانب العدة  
 لا في جانب المولى . وتوفاك طلقته امر على الف فلم يقبل وقالت قبلت فاقول . ولو قال المايح كذا فالتوا  
 للمشري . قال المايح بع هذا العبد منك بالف فلم يقبل وقال المشري قبلت فالتوا للمشري . والعرفان  
 قول المايح بقوله ان قبول المشري لا يصح الا بالاجاب والقبول فقوله فلم يقبل يكون رجوعا عن اقراره فلا

ان اداها في المجلس

الخلع فانه مبرر في حقه . ومكر انكاهه عن البدل فلا يكون اقرارا بقول المرأة فيكون اقراره لانه منكر للخلع والمرأة  
 تدعيه . ويسقط الخلع والمباراة في كل من كل واحد منهما على الآخر ما يتعلق بالكل . فلا يسقط مما يتعلق بالكل .  
 كمن اشترى من الزوج . ويسقط ما يتعلق بالكل . وكلمه والنفقة الماضية . اما سنة العدة فلا تسقط الا كذا في  
 الاخير والمهر يسقط من غير ذلك . وان خلع صبيته بالمال لم يجزى . وبني مهرها وتطلق فان في الاصح فان  
 خلعها على انه صانع صحيح وعليه المال وان شرط المال عليها تطلق بلا شيء ان قبلت . **باب الطهارة**  
 هو تشييع زوجته او ما عتبه عندها او جزوا من بعض وجه نظره اليه سراعضا محاربه نسا او رضاء  
 كانت على كظها على وراسك ونحو او نصف كظها على وكبطنها او كظها او كبرها او كظها على وعني ويصير به .  
 مظاهرا ويحرم وطها ودواب حتى يكفر فوطي قبله . قبل الكبر . استغفر وكفر الطهارة فقط . اى يجب  
 كتمان الطهارة . ولا يجزى آخر للوطي الحرام . ولا يعز حتى يكفر . اى لا يطهاها ناسا حتى يكفر . والعقد الموجب  
 للكمارة هو غيرة على وطها . وليس هذا الطهارة . اى ما ذكر ليس لها طهارا وسوا غير او لم ينوشيا ولا يكون طهارا او  
 ابلا . وفيه على كل اى او كايان نزل الكرامة او الطهارة . اى . وان نوى الطلقات وان لم ينوشيا  
 لغا واستعلى حرام كاي صح ما نوى طلاقا او طهارة واستعلى حرام كظها على غير وان نوى طلاقا او ابلا ومض  
 الطهارة برجعة ولم يصح مرات . ولا من كبرها بالامر لها مشروطا بغيرها . وان نوى طهارة على نسيان محظ  
 كفارة . ومعتق رقبه وجاز فيها الملم والكافر . وفيه خلافا للشافعي ومحققه في اصول الفقه في جعل المطلق المعبود  
 والذكر والاموي والصغير والكبير والاعمى . اى من يكون في اذنه وقرا من لا يصح املا ينبغي ان لا يجوز لانه ثابت  
 جلت المنفعة . والا عور ومقطع احد يديه واحدي رجله من خلاف ومكاتب لم يرد شيئا وثرا قريبه بنية  
 كفارته واعناق نصف عده ثم باقية لا ثابت نصف المنفعة كالاعمى ومجنون لا يعمل . احتراز عن محرم ويقتضي  
 والمقطع بلاء او اباهاماه او رجلاه . او يدور رجل من جانب . ولا للبر ومكاتب ادى بعض بدله . واعتناق نصف  
 عده مشترك ثم باقية بعد صيانة . لانه انقص نصف صاحبه في ملكه ثم يقول له ملك المعنى بالعتقان فكانه  
 اعتقك من الكفارة . بخلاف ما اذا كان مكررا فان عدها الواجب السعاية في صيد السربك فيكون اعتقاها بغير  
 م ونصف عده عن كبره ثم باقية بعد وطى طهارتها . لان الاعتاق يجب ان يكون قبل الميسر وعندها يجوز  
 لان اعتاق العتق اعتاق لكل عدها . وان عجز عن العتق صام شهرين ولا وليس فيها مهر رمضان ولا خمسة شهري  
 صومها . وان افطر بعد راعيه او وطها في الشهرين لبلا عدا او يومها صومها استأنف الصوم لا الاطعام ان طهر  
 في جلالة . وعند ابي يوسف لا يستأنف الصوم لانه يجب ان يكون متابعا مقدما على اليسر فالسابع حاصلا مع ان  
 التقديم على اليسر غير حاصل لكنه ان استأنف يكون لكل موطر على اليسر . ولوم يتأنف فعضه يقدم على

وعدها يجوز ان لا يعتق  
 موصياهم بالعتاق



الميسر

فقد اولى لا يصنفه ومحمد بن عيسى بن كوف قدما على خاليه عنه فالقديم على الحديث قد فات لكن يكون حلو من  
الميسر على قبيح رعايته وارجر عن الصوم اطعم هو او ابنته ستم سنينا كذا قدر الفطره او قيمته هذا  
عندنا وعند الشافعي لا يجوز دفع القيمة وان عداها وعشاهاهم وبيعهم في كل منهما قد ما اكلوا او كثر  
واعطى من وسوى يتر او شعير او واحد من جاز وفي يوم واحد قدر المهرين لا الا عن يومه كذا اعطى لخصها  
واحد في يوم واحد قدر المهرين لا يجوز الا في هذا اليوم وهذا مذهبنا ومنه الشافعي فلا بد من التمسك به كما في  
الكسوة ووجه قولنا ما ذكر في اصول النكحة في لالة النصارى اطعام جعل الغير طاعما وهو بالاباحة الى غيره  
وان اطعم سنين سكرنا كذا عا عن طهارين لم يصح وعن طهار وظاهره صحيح وهذا عندنا في حقه والى رتب  
رحمهما الله وعند محمد رحمه الله انه يجوز الظهارين هما يقولان النسبة تعمل عند اختلاف الجنس كالانظار  
والظهار لا عند اتحادهما فاذا انقضت النسبة والظهار يصح كانه واحدة لان نصف الصاع من في المقارن والمودة  
وهو الصاع كانه واحدة جعلها للظهارين فلا يصح كصوم اربعة اشهر او اطعام مائة وعشرين سكرنا واعتاق  
عبد من طهارين وان لم يغير واحدا لواجده لان الجنس في الظهارين متحد فلا يحد العتق وفي اعتاق عبد عنهما او  
صوم شهرين لم ينعين كاي شيء وان اعتق من قبل وظهار لم يجر عن واحد وعند زفر لا يجوز عن احدهما في الصلابة  
وعند الشافعي يجعل عن احدهما في الفصلين وكثر عند طاهر بالصوم فقط لا بالسام بالمال عنه لان الكفارة عبادة  
فتعمل لغيره لا يكون فعله **باب اللعان** من قدف بالزنا زوجته العفيفة من فعل الزنا  
غيره ثم به كمن يكون بها ولد لا يكون له اب معروف وانما اقتصر على كون الزوجة عفيفة ولم يقل المرأة من تحدد  
قاده كما قال في الهداية ولا شك في العفة اعم من كونها من تحدد قاده لان شرط كونها من اهل الشهادة  
يدل على الحرمة والتكليف والاملام فلا احتياج الى قوله وهي من تحدد قاده بل يكفي ذكر العفة وكل صلح شاهدا  
او ثلثا ولها وطالب به كذا لم يجز القدف لان ما لم يجر عن واحد ولا يحد بنته فيحد فان لا عن العتق  
والاحبس حتى لا عن او صدقه فيقرب ولا عا عنه لكن لا يجزى لحد هذا المصدق فان كان هو عبدا او  
كافرا او محدوا او قدف حد لا يبرأه لان العا لعم اهلية الشهادة وان صلح هو شاهدا وهي امه او كافرة  
او محدوة في قدف او صدقة او محبوبة فلا حد عليه لانها ان تصفت بالزنا لا يكون عفيفة وان تصفت  
بغيره ما ذكر لا يكون اهلا للشهادة فلا حد على الزوج لعدم احصائها ولا لعان لعدم عفتها او اهليتها  
للههادة وصورتها ان يقول هو او اربع مرات شهد بالله اني قدف فيما ربيتها به من الزنا وفي الخامسة لعنة  
الله عليه ان كان كاذبا فيما رماها به من الزنا مشيرا اليها في جميعه ثم نقول هو اربع مرات شهد بالله انه كاذب  
فيما رماه من الزنا وفي الخامسة ان عصب الله عليها ان كان صادقا فيما رماه من الزنا ثم يقر والباقي منها وان

او زنا

تدرف

وان قدف في الولد او به وبالزنا ذكر اربعة ما قدف به ثم يقر والباقي ونفي فيه وبالحقة بامته ونفي بطلقه فان اكدت  
نفسه ودخل له كاحدا لا لم يقر للعارينهما بقوله عليه السلام الملائع ان لا يجتمعا رابعا اي ماداما متلاعنين لا زلة  
عدم اجتماعهما اللعان فلما بطل اللعان لم يتوكله وهو عدم الاجتماع وكذا ان قدف عنها فداوزت ثوبت كاحدا  
كاحدا ان قدف غيرها بعد اللعان فداوزت بعد اللعان فداوزت فانما اهلية اللعان شرط لبقا حكمه ولا لعان بقدف  
الاحسين وان ولدت لاقدر سنه شهر هذا عندنا في حقه وزفر وعندنا في يوف ومحمد بن الحسن اللعان اذا ولدت لاقدر سنه  
اشهر لانه حينئذ يتبين انه كان موجودا وقت النفي ولا يصحفه لانه لم يتبين بوجود الحمل وفيما اذا ولدت لاقدر سنه اشهر  
يصير كانه انك حامله فكل ما ليس به ثم تبين انها كانت حاملا والفرق لا يصح تعليقه بالثبوت وزنت وهذا المذهب تلاعنوا ولا  
ينفي القاضى الحمل لان تلاعنهما كان سبب قوله زنت لا ينفي الحمل وان نفي الولد زمان الشهادة ونفي الولد الكاذبة مع وبعدة  
لا ولا عن في حاله في حاله التي زنا الشهادة وحال النبي بعد زمان الشهادة وان نفي اول القومين واقربا لم يحد  
لان اكدت نفسه بدعيها بالباقي لانها خلفا من واحد وفي عكسه لا يحد ان اقربا لاول ونفي الباقي عن لانه قدف  
بنفي الباقي ولم يجر فيه وصح نفيهما في الوجهين لا يحد فاحدهما وها من واحد **باب القين**  
ان اقربا لم يحد احكام سنة قربة في الصحيح وفي رواية الحسن بن علي حقه انه يوجب سنة شمسية وفي طاهر  
الرواية سنة قربة فالسنة الشمسية مدة وصول النسل النقطه التي فارقتها من فلك البروج وذلك في تمام خمس  
وسبتمبر وما من يوم والسنة القمرية اسع عشر شهرا قريبا وبعدها ثمانية واربعه وخمسون يوما وذلك يوم وذلك  
عشر يوم وريضان واما حيفه منها لانه مرضه ومرضها فان لم يصل فيها فرق القاضى بينهما ان طلبته كذا ان  
طلبت الفرق وتبين بطلقه وطاهر المهران خلاها وبطلعه وبطلعه عطف على قوله ان اقربا لم يحد  
الاختلاف ابتدا لا بعد التامد وكانت يثا او بكر اضرت النساء فعلى بيت حلقه فان حلقه بطلعه وان كل  
او قلن بطله او لواجل ثم اختلفا فالنفسم هنا كما سر وبطلعهما بخلفه حب بطلعه كما لو احضاره وخبرت  
هنا حيث اجل ثم لا يخلو اما ان كانت يثا او كانت كرا فظن ان النساء فقل يثا فان حلف بطلعهما في الاختلاف  
قبل الما جلا وان كل خير المرأة وان لمن هي كخيرت ايضا وقوله كما لو احضاره فان المرأة ان احضرت زوجها بطله  
حقها في طلب الفرق والحصى والعين في الباجل وفي المحبوب فوطا اي في اكاله بطلها اذا لا فائدة في التمايز  
علا في الحصى فان لم يثبت متوقع ولا يحد احدها بغير الآخر خلافا لان نفي في العيوب الجنسية وهي الجور والامام  
والهرم والقرى والرق وعنه محمد رحمه الله ان كان الزوج جورا واهل او برصا فالمرأة بالخيار وان كان المرأة لالة  
يحد للزوج دفع الضرر عن نفسه بالطلاق **باب العدة** هي الحرة تحيض للطلاق والنسج  
كالنفسح بخار البلوغ وملاك الحد الزوجين الاخر وتقبل اب الزوج بثبوتها وان اردت احدها وعدم الكفاة







افترها والناظر اذا كان بينهما وبين المصداق اقل من يوم الى المصداق وما في دفع الامانة وهو ما  
قالوا كان في مصرى وان كانت في مصرى المأوى او مات منها فان لم يكن بها ولي تعذر ثم ولا يخرج منه بدون الولي وان  
كان بها فلان عند اوصيها لا يزوج المعتدة حرام وان كان المسافة اقل من هذه مدة العدة وعند ما جاز  
الخروج كان نفس الخروج مباح وفعال وحشد الفرق وانما الحقة للمفارقة وتعتد بوصول الولي ثم لما جاز الخروج  
عندهما قال في الجاهل يتوجه فيلغي ان يكون الحكم على المصداق الذي هو **باب النسب**  
**والحصان** من قال ان كنهها في طلق فكيف قولت نصف سنة فقد كنهها لثمة نسب ومهرها لا يبعد ان  
الزوج والزوجية وطلا النكاح فالقول ان كنهها في ليلة معينة والزوج وطها في تلك الليلة وجد العلوق ولا يعلم  
النكاح مقدم على العلوق او مخرج فلا بد من الحمل على المقارنة على ان الزوج ان لم يكن على هذه المصفا وان لم يطأها  
في تلك الليلة فهو قاصر على اللعان فلما لم ينف الولد باللعان فليس عليها نفيه على الفرائض مع تحقق الحمل ومثبت  
نسب ولديته الزوجية وان جاز به لا كمن ستر سنين لم ينفها نفي العدة لاحتمال العلوق في العدة وموافق  
المراة معتدة الطهر اما لو اقرت بانقض العدة ثم ولدت وبطل الطلاق والولادة اكثر من ستر كايست النسب على ما  
انه انما ثبت اذا كان من المدة اقل من نصف سنة وبات في الاقل مراجع في الاكثر **باب** ان كان من الطلاق والولادة  
اقل من ستر بات ان الحمل على الزوجي المعلق في النكاح اولى من الحمل على كونه في العدة على ان الرجعة امر حادث فلا يثبت  
بالثبث اما اذا كان من الطلاق والولادة اكثر من ستر فلا بد من ان يحمل على العدة فثبت الرجوع  
وسبونه ولدت اقل منها **باب** وسبونه بالرجوع عطف على معتدة الرجوع يثبت نسب ولد المطلقة طلاقا ما يذكر  
لاقل من ستر من وقت البسوة الى وقت الولادة لا مكان الصلاة في زمان النكاح وان ولدت تمامها لا الايدع  
ويحيط بها بشبهة في العدة ومراهقة اثبتة لاقل من تسعة اشهر وتسعة اشهر ومراهقة بالرجوع عطف على  
قوله سبعة اشهر اي ثبت نسب ولولطفه مراهقة اثبتة لاقل من تسعة اشهر من وقت الطلاق والمراد بالمرقة  
صبيح عام مطلقا وهي سن يمكن ان تكون بالغة اي تسع سنين فصاعدا ولم يظهر فيها علامات البلوغ وانما  
اعتبر تسعة اشهر لان لانه اشهر مدة عدتها وستة اشهر اقل من الحمل وان اعتبر اقل مدة الحملها واكثر مدة الحمل  
البالغة لان النسب يثبت بالشبهة لا بشبهة البسوة ففي البالغة يثبت الزوجي زمان النكاح او العدة باسنة وحيث  
الوطي في احد هذين الزمانين توجب ثبوت النسب فكذلك البسوة وانما في المراهقة فبشبهة الوطى في النكاح او في العدة  
وسبى لانه اشهر ثبته ثم حقيقة الوطى في احد هذين الزمانين لا توجب ثبوت النسب لعدم تحقق البلوغ وهو  
امر حادث يضاف الى اقرب الوفاة وهو ستر الى وقت الولادة فهذا مذهب ليحيى ومحمد والشافعي في بوجه فان  
كان الطلاق رجعا فالسبعة اشهر لان لانه اشهر مدة عدتها وستة اشهر اقل مدة الحمل وان كان الطلاق طلاقا لم

سنين

شخص لانها معتدة بحمل ان يكون طلاقا ولم ينفها نفي العدة فصارت كالتيمة **باب** ومعتدة اقرت لمعتد العدة  
وولدت اقل من نصف سنة ونسبها لا **باب** لانها لما ولدت اقل من نصف سنة من وقت الطلاق ظهر كنهها بغير حمل  
اقرارها اما ان ولدت نصف سنة او اكثر وقت الطلاق لا يثبت النسب لانها لا تعلم بطلاق افرادهم لفظ المعتدة فيحمل  
كل معتدة ومعتدة ظهر حملها او اقرار الزوج به او ثبت ولادتها بحجة ثابتة **باب** ثبت نسب ولد معتدة او لنت ولادتها  
وانكرها الزوج وقد كان قبل الولادة جمل طاهر او اقرار الزوج بالحمل او شهد على الولادة رجلان او رجل وامرأتان  
بان دخلت الماهينا ولم يكن معها ولا في السببية والرجلان على الباب حتى لو ادعت فعلمت الولادة بروية الولد اجماع  
صوته وانما قيل الحجة بالثبته هي لان ثبت شهادة امرأة واحدة على الولادة طلاقا **باب** فالحاصل ان عند اوصيها ان  
كان لمعتدة جمل الطاهر او اقرار الزوج لا بد من الحجة الثابتة طاهر او اقرار الزوج يثبت الولادة به كراهة امرأة واحدة  
وان لم يوجد جمل الطاهر او اقرار الزوج لا بد من الحجة الثابتة وعند ما ثبتت شهادة امرأة واحدة او ولدت لقل  
من سترين واقرار الوترية **باب** ان كان العدة عدة وفاة والموت بين الموت والولادة اقل من سترين اعلم ان لفظ  
الوقاية وقع بالواو في قوله واقرار الوترية بها والمذكور في الهداية يقتضي طه اولان عبارة الهداية هكذا ثبت  
نسب الوترية في زمانها من الوفاة وبطل النسبين ثم او ردها المسيلة فان كانت معتدة عن وفاة فقد ثبت  
الوترية بولادتها ولم يهد على الولادة احد فبأنه يعلم من هاتين المسيلتين ان احدهما كاف وهو كونه المدة اقل من  
سترين او اقرار الوترية **باب** فان قيل ان اقرار الوترية والمدة بين الوفاة والولادة ستان ولا اعتبار **باب**  
لاقرارهم وانما يعتبر اقرارهم اذا كان المدة اقل من سترين يثبت النسب وان لم يعلم المدة بين الوفاة والولادة  
فحينئذ ان اقرار الوترية يعتبر اقرارهم فيحتمل عبارة الوقاية هذا الخط ويثبت ولادتها بحجة ثابتة علم انها  
بعد وفاة اقل من سترين ولم يعلم واقرار الوترية به فقله او لم يعلم الى اخره فيما اذا يعلم ما اذا لم يعلم انه  
ولد قبل الموت وبعد وعلى تقدير العلم بان ولادته بعد موت الزوج لا يعلم انه ولد اقل من سترين او سترين واكثر  
لك ان اقل الوترية ان هذا الولد ولد يومئذ فاد اقراره بذلك فالذي اقراره لم يكن يصح بهادته لعدم نصاب الشهادة  
او عدم العدالة باعتبار امره في الموت في حقه فقط فان صح بهادته يثبت نسب مطلقا اي في حق المقتول وفي  
حق غيره **باب** من كنهها اثبت به لستة اشهر **باب** من وقت النكاح اقرب الزوج او كنهها فان ثبت نسب ولد المكونة  
لا يحتاج الى اقرارهم فان صحته ولادتها يثبت بشهادة امرأة فلا يلزم نفيها **باب** بعد ما يثبت ولادتها  
بشهادة ففي امرأة نفى الولد قال السببية ولا قبل بها لان نسب عطف على قوله لستة اشهر فانه اذا كان بين  
النكاح والولادة اقل من ستة اشهر لا يكون منه **باب** فان ولدت واذنت نكاحا عند ستة اشهر والزوج الاقل  
صدقت بلا عين عند اوصيها **باب** لان الظاهر ان اهداها بانا الولد من النكاح لان النكاح **باب** ولو علق طلقا بولا

د



فثبت امره بالمبيع يقع هذا عند ايقافه وعند ما يقع لان الولادة ثبتت بها امراة ثم ثبتت  
الطلاق بالبينة وله ان الولادة ثبتت فزود فقدر بقدرها فلا ينفى له الطلاق وهو ليس بطلاق لان  
كلامه ما وجد في اخره وان قول الجبل ثم علق بغيره بلا شهادة هذا عند ايقافه وعند ما يشرط  
القبالة لانها تدعى حصة فلا بد من الحجة وله ان اقراه الجبل اقرا راعيا يفي اليه وهو الولادة ثم المردف  
الجبل سنان واقفا سته لهن ورضي كل امه فطلعتا سترهما فان ولدت لامل سته سترها لهن ولهن ولهن  
لانه اذا كان بين الزوج والولادة اقل من سته سترها كان العلق سابقا على السوا هو ولد منكم فليزم  
بلا دعوى اما اذا كان المهر سترها فالولد ولد مملوك لان العلق امر حاد فيصاف في اولى الاوقات  
فلا يلزم بلا دعوى ومن قال لانه ان كان ما في بطنك فهو مني فهذا على الولادة امره في امر ولده او  
لطفه عطف على قوله لانه هو مني ومات فقال ام الطفل هو اسبه وانما وجهه ترائنه في رز الطفل  
وامه من المقر ان المسئلة فما اذا كانت امه معروفة بالحريه وبكونها ام الطفل فلا يسجد الى سته  
الطفل له الانكاح انه نكاح صحيح لانه هو الموضع للحمل واذ قال وارثات ام ولده وجعلت حريتها  
لا تترك في ام الطفل ويرث الطفل والمصانة لأم بلا صها طقت اولاد سترها وان علت ثم امره  
سراخه لأم ثم لأم ستر لأم ثم طاعة ذلك لأم لأم ثم لأم ستر لأم فاحتمل لأم فاحتمل لأم وام  
اول ثم امها لأم ثم لأم وذلك لان اصل في هذا الباب الام فالقرابة من جهة قدست على القرابة من طرف  
الاب ثم عمة اي لأم وام ستر لأم فان العمة اخت لأم فيقدم اخت لأم وام لأم ثم لأم بشرط  
حريتها فلا حق لامة وام ولده في في الولد فالزينة كالمسألة حتى يعقل دينا اي في ولد المسلم وفي هذا  
ما لم يعقل دينا او يخاف ان يلف الكفر وقوله يخاف يجب بالجزم لان عطف على الجزم لان المعنى ما لم يخف  
وهذا لعدم يذكروا الوقاية ويجوز عاقبه لان العطف قد يكون قبل تعقلا لدين فاذا خيفت اهل الكفر  
تزوج منها ونكاح غير محرم منه يسقط عنها والحرم لا كام ثم عمة وجدة جده ثم جده ثم جده فذا امرنا  
العطف على العاقلة والمجور يقدم ويعود الحق بزوال النكاح سقط به ثم العصبية على ترتيبهم لكن لا بد  
صبيته الى عصمة غير محرم كولي العاقلة وابن العم ولا فاسق ماجن ولا غير طفل خلافا للشامي والامر  
والجدة اخى بالان حتى ياكل في سرب وليس يستحق وحده قدر انصاف سبع سنين وبالنسبة حتى يحضر  
وعن محمد حتى يشهد وهو المعتمد لفساد الرمان وغيرهما حتى يشهد في غير الام والجدة اخى بالحق حتى  
تشهد في ولا تسافر وطلقة بولدها الا الى وطنها الذي يكها فيه وهو الام فقط في السفر المذكور  
**باب النفقة** هي الكسوة والسكنى على الزوج ولو صغير لا يقدر على الوطى للعرس

للصان

شكلا او كافرة كثيرة او صغيرة توطأ حتى لو لم توطأ كان المانع من جهتها فلم يوجد تسليم البضع فلا يحل النفقة بخلاف  
ما اذا كان الزوج صغيرا لا يقدر على الوطى فان المانع من جهته بقدر ما في الوطى نفقة اليسار وفي المعسر نفقة  
العصار وفي المورث ونكته من الحالين هذا عندنا وما عند الشافعي والمعتزلة حال الزوج ولو حتى ثبت اسما  
او مرضه في الزوج لا لصغيرة لا توطأ وللناس في جهته من جهته غير حتى احتراز عن زوج حتى كالم يعطها المهر  
المختل في جهته من جهته ومحرمته بغيره ويضمن لزوج ويضمن لزوج ويضمن لزوج ولو كانت نفقة نفقة الحصر لا  
الشكر ولا الكرا عليه من اسرافقة خادم واحد فقط هذا عند ايقافه ومحمد واما عند ايقافه يوسف نفقة نفقة  
خادمين احدهما المصالح الداخل والاخر المصالح خارج البيت وهما يقولان الواحد يقوم بهما لا يحصر في المصالح احتراز عن قوله  
محمد فان عتبه على المعسر نفقة الخادم ولا يفرق بينهما العجز عنها وتوفر بالاستدانة عليه في توربان تستقرض عليه  
وتصرف لهما نفقة حتى ان عني الزوج يودي قرضها واما عند الشافعي فالقاضي يفرق بينهما لانه لما عجز عن الاسكان بالمعروف  
بين القاضي بينه في الزوج بالاحسان واحسانا لما شاهدوا الضرورة في الفرقين لان مع احاقه الدايمة لا يشر بالاسدانة  
والظاهر انها لا تجسد قرضها وفي الزوج في المال امر متوهم استحسنوا ان يصب القاضي بينا شافعي المذهب يفرق  
بينهما ومن فرض لهما ان يفرق نفقة يسارة ان طلبت ويسقط مده بصل الا اذا استقر فرض قاض او ضابط  
فتجمل ما في ما اما جدين فان كان احدهما او طلقها قبل ان يسقط المفروض اذا استلست بالامر قاض هذا عندنا واما  
عند الشافعي رحمه الله فلا تسقط بالوطى بل بصيرة عليه ولا تزد عليه ثم ما اذا جدها قبل في امه اذا عجلت  
نفقة مده سته ستر لقات احدها قبلها كما اذا مات عنه يعني سته لا يستر دنها في جهته واي يوسف لانها  
صيلة اتصلت بها القبر في المسقط الزوج كما في الحنفية واما عند محمد والشامي تج نفقة ما يعني وهو سهر للزوجة  
ونفقة خمسة اشهر تزد لافاض عمت نفقة عليه بالاحسان ونفقة عرس القبر يباع فيها مده بعد اخري  
وفي غير هاتين مده صورته عهد الزوج امره باذ للوطى نفرض القاضي النفقة عليه فاجتمع عليه الف درهم  
فيص بحسابة ومما فهمته والمشرى عالم ان عليه دين النفقة يباع من اخرى بخلاف ما اذا كان هذا الاقل عليه  
بسطا فبيع بحسابة لا يباع من اخرى ويجب سكتا ما في بيت ليس فيه احد من اهله ولو ولده من غيرها الا برضاها  
ويستعده من داره علق كذا ولد من غير من الدخول عليه في ما على البيت كذا فله المنع من الدخول  
فيه لان النظر اليها ولا سنها في شيا واولا لا يبيع المزوج الى الوالدان ولا من خطها اليه كل جمعة وفي محرم غيرها  
كل سنة وهو الصحيح وتفرض نفقة عرس الغائب وطفله وابويه في ماله من جسد منهم فقط كالدرهم والذاني راو  
الطعام او الكسوة التي تلبس بخلاف ما اذا لم يكن من جسد حتى كالعروض التي تحتاج اليها لتصرف لهما نفقة ما عند  
زوج او صار ابويون ان اقراه وبالنكاح او علم القاضي ذلك ويجعلها انه لم يعطها النفقة ويكفلها اي جلد



منها كقولنا **الفقيه** يدرك العبد في انه من الغائب **م** لا باقاة منه على النكاح **م** لا يفرض الفقيه المفقود باقاة الميتة  
**م** ولا ان لم يخلف مالا فاقامت ميتة **م** على النكاح **م** يفرض عليه ويا مراهبا الاستدانة عليه ولا يقضي به **م** بالنكاح  
لانه تضاعف الغائب **م** وقال زفر جده الله بالفقه لا بالنكاح وعلى النكاح اليوم على هذا الحاجة ولطفاه الرضوخ والمأثر  
والعقود لا نصية بخيار العقب والبلوغ والفرق بين عدم الكفاة الفقه والسكنى **م** ما دامت العدة وعنده البائز  
خلاف الفقيه حديث فاعلمه بنفيس وطار را عمر رضي الله عنه لا لعده الموت والمعرفة لمصية كالردة وتبطل الزوج  
ورده معتدة الثلاث سقط لا تكتسب منه **م** لانه لا اثر للردة والعكس في الفرقة لاها قد ثبت قبلها فلا يقطع الفقه  
**م** الزوال المدة تحبس لسوءه ولا نفقة المحبس **م** بخلاف الملكة ابن الزوج **م** ونفقة الطفل فقير على ابيه **م** انما قال  
فقير حتى لو كان غنيا في ماله لا يشركه احد كنفه ابويه وعرسه **م** لا يشرك احد في نفقة طفله كما لا يشرك في نفقة  
ابويه وعرسه **م** وليس على ابيه ارضاعه الا اذا اقيمت ثبانا لا يوجد من صغره ولا يرب لبن غيرها **م** ويستاجر الابن  
ترضعه عندها **م** اذ لم يعثر الام **م** ولو استاجرها ساكحة او معتدة من رحمي لرضعه لرحم وفي المبتوتة روايات  
**م** ان قوله تعالى والوالدان يرضعان اولادهن وجب الارضاع على الامهات ثم قوله تعالى لا تتكلف نفس الا وهما لا  
تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده اوجب في الضرر عن الامهات والابا فان استعت والاب لا يتضرر  
باستجار المرضعة لا تحجب الام لان الظاهر ان اشاعها للبحر لان سقاها الامومة **م** يدل على انها لا تمسح الا للبحر فاذا  
اقتصد عليه وتطلب الاجرة لا تقطع لانه طهر قدرتها فالابن بالواجب لا يوجب الاجرة على ان الشرع لم يوجب للرضعة  
الا النفقة قال الله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف فكل من احذا النفقة وهي المتلزمة وعنده  
الرجعي لا يعطى شيئا اخر للارضاع واما المبتوتة فكذلك في روايه واما على الرواية الاخرى فان الزوج قد اوجبهما بالابانة فلا  
يرجيهما المساهله والمساخه فصارت كما بعد العدة وانما يجوز الاجارة بعد العدة لان النفقة غير واجبة لها  
فوجب الاجرة لقوله تعالى وعلى المولود الابنة **م** ولا رضاعه بعد العدة اولاد من غيرها **م** الاستجار لا رضاع  
ولده الذي منها بعد ما طلقها وانقضت عدتها والاستجار لا رضاع ابنه الذي من غيرها **م** سوا كانت المستاجر في  
نكاحه او في العدة او بعد العدة وهي الامم اتم احسن الحسنة الا اذا طلبت زيادته اجر ونفقة البنت العدة والابن  
رضا على الاب خاتمة وبه يفتي **م** انما قال هذا لان على رواية الكشاف والحنابلة انما لا يملكها على الاب في الدنيا  
على الامم وهذا اذ لم يكن لها مال حتى لو كان فالنفقة فيها امام وعلى المهر سببا لا لغيره لا على المعزقة اصوله  
الفقر بالسوية بين الابن والبنت **م** ويعتبر فيها القرب والجزئية لا الارث ففيه من نكاح وان ابن البنت  
وارث لها وفيه للبنت واع على ولدها وارث للاح **م** مع ان الارث نصفان بين البنت وابن الابن والارث كله للامح ولا  
يولد البنت لانه من غير الارحام **م** ونفقة كل ذي رحم محرر صغير الواثي بالغه فقيرة او ذكرا من او اعلى على قدر

الارث

الارث ويحجب عليه **م** ويعتبر فيها اهلية الارث **م** انما قال لا نفقة هو لا اعاجب بقوله تعالى وعلى الوارث من ذلك  
فيبقي الارث لا على الوارث فقال المعبر اهلية الارث لا حصة وذلك لان حقيقة الارث لا تعلم الا بعد الموت من له  
خال وزعم يمكن ان يكون في العم **م** ويكون الارث الخال فاعتبر الاقربيه مع اهلية الارث **م** فنفقه من له اخوات  
متوفات عليهن اثمانا كاريه ونفقة من له خال وارث على الخال ولا نفقة على الاخلاق دينا الا للزوج والامو  
والفرع فليس على النضر في نفقة اخيه المسلم ولا في عكس **م** ثم بعد هذا يحسن زيادة هذه العبارة وطاها  
ولا على الفقير الها والفرع ولا على الغني الها **م** وعان المختصر قد غير بها الى هذه العبارة وحاصلها ان  
النفقة لا تجب على الفقير الا للزوجة والزوج **م** ولا تجب للزوجة **م** واما غير الزوجة فان كان غنيا لا تجب له  
النفقة على ابيهم وباع الاب عرضا لانه لا عقارة لفقته ولا لغيره عليه سواها **م** لا يبيع الاب مال الابن  
سوى نفقة له على ابنه طالوا ان الاب **م** ولا يبيع حقه ما كان يبيع الموقوفات من ماله كحفظ لبيع العقار كانت  
تحبس بنفسه فاذا باع الموقوف فالمن من حقه وهو الفقه فيصرف اليها قلت الكلام في انه هل يبيع الموقوف  
لاجل النفقة لا في البيع لاجل النفقة **م** ثم انما من الغنى ان العلة لو كان هذا جار البيع لرب من سهر الفقه لغرض هذا الدليل  
العله ان لا يبيع ولا يملك مال الابن عند الحاجة كما في استدلاله جازية ابن فيكون ولا يبيع عروضا لانه ينفق نفسه وانما لا  
يبيع العقار لانه بعد الانتفاع به مع بقا وهو الرافعة **م** ولا يبيع الاب نفقته ولا يبيع العقار بل يبيعه اجماع  
فصلحة الابن انما الانتفاع به **م** والام لا يبيع ماله لفقته **م** لان ملكه انما يخصه بالاب لقوله عليه السلام ان  
وما لك لاسية ولا ليس للام ولا يبيع الابن **م** وفي موضع اخر لو انفقها على ابويه بلا ارفاق الا لو  
لواشقا ماله عندهما واذا قضى نفقه غير العرس **م** ومعتدة سقطت **م** لان نفقه هو اعاجب كفاية  
للزوجة فاذا اقيمت المدة حصلت الكفاية وقد نقل عن جامع الكبير للزوجة من رحمه الله ان هذا اذا اطل المدة بعد الفرس  
اما اذا قصرت فلا تقطع وقد رواه الصغير ما دون شهر لان اياها بالفاضي الاستدانة اي باذن القاضي فاستدان  
فحينئذ يصير نيا على الغائب **م** ونفقة المملوك على سيده وان له كسب وانق وان عجز امر سيده والله اعلم **م**

**كتاب العاق**

هو بضم حاء مكلف بفتح لفظه بلانية كانت حرا وعتق او عتيق او  
اعتقك او عور او حررتك او هذا موكي او بامولاي **م** انما المولى مشترك في احد معاينه المعتق وفي  
العبد لا يملك الا هذا المعنى فيعتق بلانية او اسكروحه معاينه عن المرد وبكائه ان تتركه لا يملك  
على عليك ولا سبيل ولا رث **م** وانما كان لملكك عليك كناية لانه يحتمل عدم الملك بالبيع ويحتمل اوفاء  
وكذا لا سبيل اليك اي لا تصرف فيك او ابي الانتفاع بك وكذا لا سبيل عليك اي لا يملك عليك  
فان الملك هو الطريق المودى اليك التصرف والانتفاع واما لارضا عليك فاعلم ان الرق هو عجز عن رعيك



في الانسان تركه ويحق الله تعالى. ولما الملك هو اتصال شرعي بين الانسان وبين شيء يكون مطلقا لغيره.  
فيه وجها من تصرف العرفية فالتى يكون مملوكا ولا يكون مرقوقا لكن لا يكون مرقوقا الا وان يكون مملوكا.  
فالرق في الاستدلال بسبب الملك. فقوله لا رقي عليك اطلاق لرق. وادانة المالك. وخص من يملك وخليفته.  
سيكك. ولانته قد اطلقك. وهذا اني الامير والاكبر. اما جملته الباقية في قوله وهذا اني ليعلم انه عطف  
على قوله وكما لو لم يذكر حرف لما اوهم انه عطف على الشك الخاتمة حول المالك في قوله الى اخره فيلزم حينئذ  
انه كناية وليس كذلك. فالقول ان كان يولد له ملك وهو مملوك بالنسبة اليه سببه سبه ويكون هو وان لم يولد  
وان لم يكن كذلك يكون هذا اللفظ مجازا عن الحرية. فيعنى وان لم يولد له لغيره ولو كان هذا اني كناية يحتاج الى  
النسبة وفي الاكبر سببه خلاف ان يورث ويحرمهما الله. وقد بالغت في تحقيق هذه المسئلة في فصل المجاز.  
من كتاب التقيح وحاصله ان مكان المعنى المستر لا يشرط لصحة المجاز كاطلاق الاسد على الانسان الجماع فلا يشرط  
ان كان البهوه لصحة المجاز وهو الحرية لا يباين ويأبى ان المقصود بالانسان استحصار المادي بصوره الامم من  
غير قصد الى المعنى واذا لم يكن المعنى مقصودا لا يثبت مجازة وهو الحرية بخلاف ما حرمه لا يحتاج الى قصد  
المعنى ولا سلطان عليك اي لا بد من كونه عيدا ولا يكون عليه كالمكاتب. ولفظ الطلاق وكما سببه مع  
بني العتيق فانه اذا قال له انت طالق وفي العتيق لا يتبع عذنا وعذنا لنا في عتيق لان العتاق هو ازالة ملك  
الرقبة والطلاق ازالة ملك المهر فبحوز اطلاق كل واحد منهما على الآخر مجازا قلنا المجاز لفظ بذكر ويراد به لازم  
وارزاه ملك المهر لازم لازله ملك الرقبة فانه اذا اعتق سبه يولد ملكا للعتيق ولا ريب على العكس في مجاز المجاز من  
احدا الطرفين وهو ان يذكر الحرية ويراد به الطلاق لا على العكس وانت مثل المجاز خلاف ما انت الا ومن ذلك في  
رحم عجم او اعتق لوجه الله او للسلطان او للصنم او لمكرها او سكرانا او اصاب عتقه الى ذلك او شرط ووجع عتيق  
قوله ارحم عجم اي افراته بسبب الرحمة. وقوله محرم صفة او جره للمجاز وقوله الى ملكه كحوادث  
ملك عبد فهو حر او بشرط واحد كوان قدم فلا يقيد حره بوجع الشرط عتيق. لكن بشرط ان يكون العبد في ملكه  
وقد انطلق كاعرف. وقوله اي عتق عليه ليكون حرة عليه راجعا الى المبتدأ وهو من كعبد لغيره يخرج البنا  
مسما والمجاز يعنى بعنونه لانه يعنى بعنونه لا بطريق البقيس بل بطريق الامانة حتى  
يخرجوا من النوازل الى الله. وهذا اذا اولدت بعد عنها لاجل سبه اشهر والولد مع امه في الملك والرق والعتيق  
ومروعه. اي اذا كانت الام في ملك زيد فالولد المولود في ملك زيد يكون ملكا له وان كانت الام مملوكا كان الولد مملوكا  
على اسهام الام وان كانت الام موقوفة فالولد المولود حاله قتيما يكون موقوفا وكذا يثبتها في العتيق ومروعه كالتكاثم  
والذي يرقت الولد تبعية الام اما يكون اذا كان بين العتيق والولادة سببه او اذا كان في عتيق سببه او لا تعلم الا

تكرار

تكرار. ولانته من زوجها ملك لسيدها ولانها من مولاها حر. **باب عتق البعض** وان عتق بعض  
عبد مع وسعي فيما بقي وهو كالمالك بل ان الرق لو عتق وقال عتق كله. هذا ساعلى ان العتيق لا يخرج من الامانة  
فكذلك العتاق عتقها لانه انما العتيق كالشرع انكسار عتق من عتق لا يحرر الا ان هو العتيق عدم جري  
منزومه وهو العتاق لكن اوصيغه يقول العتاق ازالة الملك لانه ليس للمالك الا ازالة حقه وهو الملك  
والملك كله تنجز فكذلك ازالة. فاعتاق البعض اثبات شرط العتق فلا يتحقق المعلوم الا وان يتحقق عالم العتق  
وهو ازالة الملك كله. ولو اعتق شركا حظه العتق الاخر واستسماه بعض العتق موقوفا على حال كون  
العتق موقوفا فيه حقه. العتق يرجع الى الاخر لا لمصل والولا لها ان العتيق او سعي والعتق ان صمته  
ورجع به. **باب العتق** على العبد وقالا له صمته غيبا. اي الاخر بعض العتق حال كونه غيبا. والعتا  
فغير فقط والولا للعتق لان عتاق الكل البعض عتاقا واحدا عند سببه. ولو شهد كل شرك بعتق الاخر سعي  
لها في عتقها والولا لها والاسي للعسر لا للمسر لان على اصلها العتاق مع اليسار والعتا مع  
العسار فان كانا بصريح السعاية وان كانا بصريح السعاية ولا ضمان كل واحد بعتق الاخر والاخر سكر  
ولا يثبت. ولو تخالفا سارا سعي للمسر لا لعتقه. لانه عتقه يثبت بقولهما سارا سعي لانه حقه في  
العتا. ولما العتق يرجع انه لا حوله في العتق لان العتق موقوفا. ولا يورث على اثبات ضمان لانه سكره مكر  
فلا يثبت له اصلا. فان قلت ينبغي ان لا يجل السعاية في شيء من الاحوال لان العتيق انما يثبت باقرار كل منهما باعاق شركه  
والشرك بكم. فصار اقرار كل منهما فيما عزم لا يثبت عتقه وارصد مقصود كل واحد منهما يكون اقرارا.  
يوجب سعايته له على اصل حقيقه رحمه الله. ولما على اصلها مقصوده العسر يكون اقرارا وكذا يقصد به  
المسر اذا كان شركه بعتق. ووقف الولا في الممول. **باب** حال اليسارها وعسارها ويسار احداهما عار  
الاخر لان كل واحد سكر عتاقه فوقف الولا الى ان يتفقا عتقا واحدا. ولو عتق احداهما عتقه بفعل عتقا.  
والاخر بعد. فمعي وجه شرط عتق نصفه وسعي في نصفه لها. وعند محمد سعي في ذلك لان المقضي عليه  
يسقط السعاية فهو مملوك فلا يمكن القضاء على المجهول قلنا نصف السعاية ساقط بيقين وكل واحد من الشرك  
يقول لصاحبه ان النصف الباقي هو نصيبي والساقط نصيبك في نصف بينهما. ولا عتيق في العتيق اي  
قال رجلان حل فلان الدار عتقه حر وقال آخران لم يدخل فلان الدار عتقه حر يعني ولم يدخل  
اولا لا يعنى شيء من العتيق لان المقضي عليه بالعتق. والمقضي له ليجوز ان. ففحصت لهما لانه ومن ملكه  
مع اخر بشر او هبة او وصية او اشترى نصف امه من سيده او عتق عتقه بشر نصفه بشر اشتراه مع اخر  
عتق حصته ولم يضمن علم الشرك حاله اولا. **باب** علم الشرك انه ابنه من شركه او لم يعلم كالمورثه اي لا يضمن



طلب  
ام الولد شقوه ام لا

الاب نصيب الشريك في الصور المذكورة كما لا يضمن الاب اذا ورث هو وشريكه ابنه وصورة مات امرأة  
ولها عيب هو ابن زوجها فنكره الزوج والاخ ثورت الاب نصف ابنه فعتق عليه لا يضمن حصته اجبا اتفاقا لان  
الارث صروف لا اختيار للاب في ثبوته **واعقبة المخر او سعي** اي طالم بكل الشريك ولاية التضمين بقر  
احدا لا يرزما الاعاق والاعاقية وقال في غير الارث نصف قيمة غنا. وسيله فقيل ان لا يرزما  
بالقريب اعاقا فان كان من سوا جيل النعمان. وان كان معتررا بسعي العبد. وابوصيفه يقول انه رضي باصا نصيبه  
فلا يضمنه كما اذا اذن باعنا نصيبه حيث يشاركه في علة العتق وهو الشرا وان جهل بالجهل لا يكون عذرا  
م وان اشترى نصفه ثم الاب باقية غنا فعتق او سعي وخالفنا في **ش** ففي هذه الصورة لم يررض الشريك بافاد  
نصيبه فعتق غنا. وعندنا ما يجب حاسة لان العتق فيم ولو در احد الشركا واعقبه اخر وهما سريان فيم  
السالك مدبره لا يعتقه والعقود بين المدبر وعتقه ثلاثة مدبر لا يضمنه **ش** هذا عندنا وحيفه وذلك لان  
المدبر يتحرر عنه كالا عتاق فبقتصر على نصيبه لكنه اخذ نصيب شريكه فاحدها اختار عتاقا وحصته  
فقتصر حقه فيه فلم يتوله اختيارا ام اخر كالتفويض وغيره ثم السالك توجه بجهل النعمان في ضمان المدبر والاعتاق  
لكن ضمان المدبر ضمان عاقبة لانه قابل للايقال من ملكا ملك. وضمان المعاوضة هو الاصل ففعل المدبر ثم  
المدبر ان يضمن العتق ثلث قيمة العبد مدبرا وقيمة المدبر ثلثا قيمة فبالا للمانع ثلاثة انواع الوطي والاستحرام  
والبيع فيما للمدبر فاق. ولا يضمن المدبر العتق الثلث الدر فضمنه السالك مع ان ذلك الثلث صار ملكا للمدبر  
الضمان لانه ملكه باد الضمان ملكا مستقلا وهو ثابت بوجه دون وجه فلا يظهر في حق الضمان واما الولاء  
فللنماء للمدبر والملك للعق م والامن مدبره شريكه من سوا كان وعقبة **ش** لانه ضمان تملك فلا تخلف بالبيان  
والعسار بخلاف ضمان الاعاق او هو ضمان حياية م ولو قال لبي ام ولد شريك وانكر تحريمه يوما وتوقف  
يوما. هذا عندنا وحيفه لان لمقر اقرانه لاحقه عليه فيخذ باقراره ثم المنكر يرجع اليها كما كانت فلا حقه الا ان  
نصفه. واما عندنا فالمنكر ان يستحق جازية في نصف قيمتها ثم يكون حرم لانه لما يصدف صاحب انقلبه اقراره  
عليه كانه استولى ما فعتق بالسعاية م ولا قيمة لام ولد فلا يضمن غوا عتقا شريكه اعلم ان ام الولد غير يتقو  
عندنا وحيفه. وعندنا ما استوفى حتى لو كان ام ولد شريكه ليس شريكين اعتقا احدهما وهو سري لا يضمن عند  
اي حيفه وعندنا ما يضمن ولو قال العبد عنده من ثلثه احد كما في خروج واحد ودخل اخر عاد ومات بلا بيان  
عتق م ثبتت ثلاثة اربعة ومنكر عتق نصفه. وعندنا مخرج من دخل ومن غيره كما قال لان الاجاب الاول  
داير بين الخارج والمات فيصنف بينهما ثم الاجاب الثاني داير بين المات والداخل فيصنف بينهما فالنصف  
الذي اصاب للمات شاع فيه فا اصاب للنصف الذي عتق بالاجابة الاول. وما اصاب للنصف الخارج وهو مخرج

بق

بق فيعتق منه ثلاثة اربعة. واما من الداخل فيعتق مخرج عند مخرج لانه الاجاب لما ان وجب عتق الربع من  
المات فكذلك من الداخل لانه تنصيف بينهما. وبما يقول المانع من عتق النصف بخص المات ولا مانع في الداخل  
فيعتق نصفه م وان قاله مريضا ولم يجر وارث جعل كل عتق سعة سهام عتق عندنا وعتق من ثلثه ومن كل من  
غيره سهام. وعندنا مخرج الله ستة كهام عتق عتقه وعتق من خرج سهام ومن ثلثه ومن دخلهم وسعي كل  
في اقية على القولين ويصح الثلث والثلثان **ش** ولو قاله كل في مرض الموت ولم يجر وارث ولا مال له سوى العبد المات  
وقيته م سوانه جعل كل عتق سبعة عندنا كهام العتق لان مخرج الكسار عتقه لانه يعتق من المات ثلاثة اربعة  
ثلاثة من اربعة. ومن الخارج النصف وهو اثنان من اربعة. ومن الداخل كذلك فصار المجموع سبعة بطريق القولين اربعة  
للسبعة. وعندنا يعتق المات ثلاثة اربعة. وهي ثلاثة من اربعة. ومن الخارج النصف وهو اثنان من اربعة ومن  
الداخل اربعة وهو واحد من اربعة فتعق لانيته فخذ ما يجعل سهام العتق وهي سبعة اثلث المال ويجعل احد سبعة  
لارقيمة كل عتق تساوي ثلث المال. فيعتق من الخارج اثنان وهو السبعان ويسعي في خمسة اسباع قيمته. وكذا الداخل واما  
المات فيعتق منه ثلاثة وهو ثلاثة اسباع. ويسعي في اربعة اسباع قيمته وعندنا يجعل سهام العتق وهي ستة  
المال فكل عتق يجعله. يعتق من الخارج اثنان وهو ثلث الثلث ويسعي في ثلثي قيمة. ومن المات لانه وهي ثلث الثلث  
ويسعي في النصف. ومن الداخل واحد وهو الثلثان. ويسعي في خمسة اسباع قيمته. فلو كان قيمة كل عتق اربعة اربعين  
درهما وهي الثلث وكل المال ثمانية وستة وعشرون. فعندنا يعتق من الخارج السبعان في اثنى عشر وسعي في خمسة اربعين  
وهو ثلاثون. فذلك الداخل ويعتق من المات ثلاثة اسباع وهي ثمانية عشر ويسعي في اربعة اسباع وهي اربعة وعشرون  
وعندنا يعتق من الخارج من ثلثين واربعين ثلثا وهو اربعة عشر. ومن المات نصفه وهو واحد وعشرون. ومن الداخل  
سدسه وهي سبعة. فمخرج سهام العتق على القولين اثنان واربعين وهو ثلث المال. وسهام السعاية اربعة وعشرون  
وهي ثلثا المال. وان طلق كذلك قبل الوطي سقط ربع مهر مخرج. وثلاثة اثمان من ثمت ومن مخرجت **ش** ان  
كانت له ثلاث زوجات مهرهن موات فظهر قبل الوطي على الصفة المذكورة فما الاجاب الاقل سقط نصف مهر الواحدة  
ستة مائة من الخارجة والباقى سقط ربع كل واحدة. ثم ما الاجاب الثاني سقط الربع ست مائة من الداخلية  
والساسة فاصاب كل واحدة الثمن فسقط لانه اثمان من المات بالاحايين وسقط ثمن من الماخلة واما وصفت  
المسئلة في الطلاق قبل الوطي ليكون له اجاب الاول موجبا للدينونة. فما اصاب الاجابة الاول لا يفي بمسئلة  
الثاني. فتصير في هذا المعنى كالعق. ثم قال بفصل المشاع هذا قول محمد حاصه وقيل هو قولنا فاعلى هذه الروايات  
وهو ان الاجابة الاولى العتق والطلاق ارجب التنصيف بين الخارج والمات. فلما استقبل البيان  
تبرك في صورة العتق كما تكلم صار سلكا بينهما لان الامانة في الامانة ان ثبت حكمها فاعلى هذه الروايات

طلب  
ام الولد شقوه ام لا



الا ان يمنع مانع ففي القصور اذ اذ كان في الاول يورع بينهما حتى صار كل واحد معتق البعض وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله او يصير مترددا بين الحرية والرقه كالمكاتب وهذا عند  
ابن يونس فاجاب الثاني لا يمكن ان يراد به الاخبار عن الكذب فيكون اشيا فلا بد من الحمل فالداخل كله فيعتق  
نصفه والثاني لو كان كله محلا لاعتق بهذا الاجاب نصفه فاذا كان نصفه محلا لاعتق منه ربعه واما في الطلاق  
فلا يمكن كل منهما مطلقا البعض لان مطلقه البعض يطلقه كلها فلم يقتصر الاجاب الاول فالمطلقه اما  
اخره واما الثانية فان كان الثانية طلقت بالاول ولا حكم للاجاء الثاني لانه في كل ان يراد به الاخبار وان  
كانت اخره فالاجاب الثاني يكون دايما بين الثانية والداخله على التوبة فيثبت ربعه لان الاجاب الثاني  
باطل على احد التقديرين وهو ارادة الثانية بالاجاب الاول وعلى التقدير الاخر وهو النصف بالتقدير  
بنصفه ونصف النصف ربع فيستقطب المهرم والوطي والموت ببيان في طلاق بهم جميع وموت ودية  
واستبلا وهبه وصدة سلمت في عتقهم دون وطئ فيه قال الزوجية احدا كما طلق وطئ احدهما  
او مات احدهما فدل بينهما بيان ان المراد هي الاخر اما الوطي لان النكاح عقد وضع كل الوطي والطلاق  
وضع لازالة ملك النكاح اي لازالة حل الوطي اما في الحال او بعد العدة والوطي دليل على ان الموطنة لم تكن  
مرادة بالطلاق واما الموت فلما عرف ان البيان انفسا روجه فلا بد له من محل وان قال احدا كما خرفاع احدها  
او مات احدها او براحدها او استولد احدها او وهب احدها وتصديق به وسلم فكل ذلك بيان ان  
المراد هو الاخر اما ان الوطي احدها لا يكون بيانا لان الاعتناء وزالة الملك فالباع وكفى به دليل على ان الملك الباقي  
في المبيع فلا يكون ربا بالاعتناء واما الوطي فلا لان الاعتناء لم يوضع لازالة حل الوطي كما يروى ببيعة  
رواها ارق او رواته الملك الرقبة ولم يزل فيهما وهذا قول ابي حنيفة واما عندهما فالوطي في العتق المهرم  
بيان ايضا لان الوطي لا يحل الا في الملك فيدل على انه الموطنة ملكه فلم تكن مرادة بالاعتناء وما ولد ولد له  
ابنا فان حرق ان ولدت ابنا وبنتا ولم يدر الاول عتق نصف الام والبنت والابن عبد لان الاول ان  
كان هو الابن فالام والبنت حران وان كانت البنت لم تعتق احد فيعتق نصف الام والبنت واما الابن  
فهو عبد في كلا الحالين ولو شهد بعق احد عبديه بطلت الا في وصية في شهد انه اعتق احد عبديه  
فالشهادة باطلة عند ابي حنيفة لعدم المدعي لان يكون هذا في الوصية ان شهد انه اعتق احدهما في  
مرض يوشيه او شهد على يد يديه واد الشهادته في مرض موته او بعد الوفاة قبل استحسانه لان التدبير  
والعتق الذكور وصية والحكم في المدعي اثبات الوصية اما هو الوصي لان تنعه يعق اليه وهو  
معلوم وله خلف وهو الوصي والوارث ولا العتق جميع بالموت فيكون كل من العبد من خصما سبقنا انك

الدليل

اقول الدليل يشكك لان المنازع فيه ما ذكر الموطن تدبير احد عبديه او الوارث يتكدر ذلك بعد موت المورث  
والعبدان يريدان اسما به فكيف يقال ان المدعي الموصي او يابيه والدليل الثاني يوجب ان الشهادته  
بعق احد عبديه بغير وصية ان قيمته بعد الموت تقبل لسبوع العتق بالموت وقيل في طلاق احدى  
نساءه لوطية الدعوي في عتق العبد عند ابي حنيفة لا الطلاق ان حرم الزوج ولدت وعق احد راسية لعدم  
التميم **قيل** الشهادته في طلاق واحد راسية وهذا الفرق وهو عدم قبول الشهادته في عتق واحد  
العبدين والنبوة في طلاق واحد راسية اما هو عند ابي حنيفة خلافا لما قال ان الشهادته مقبولة عندهما  
في المصيرين واما في وصية لان الدعوى شرط في عتق العبد عند ابي حنيفة دون الطلاق لان في الطلاق  
تحريم الزوج وهو خوله تعالى فلا يسترط الدعوي وفي العبد يسترط الدعوي فاذا لم يكن المدعي وهو  
احد العبدين معينا لا يصح الدعوي واما عتق الامة فيسترط الدعوي فيه عند ابي حنيفة اذ المالك  
فيه تحريم الزوج اما اذا كان فلا يفي عتق احد الامة لانه الشهادته اذ ليس فيه تحريم الزوج عند ابي  
حنيفة فلا بد من الدعوي فاذا المالك المدعي معينا لم يصح الدعوى فقلت الشهادته **باب**  
**اختلف بالعتق** وعتق بان خلت الدار فكل عبيدي يومئذ حر من بعد ذلك بعد عتقه او  
قبلة وبلا يومئذ حر وقطعت كل عبيدي او ملكه حر بعد عتقه **قيل** وشك كل عبيدي اي كما  
اعتقته وقطعت فقط في قوله كل عبيدي او ملكه حر بعد عتقه اي يعتق عند بعد العتق لا  
الحال كل مملوك مباد كحر وان ولدت لافل من نصف سنة واما قيد الذكر لانه لو لم يقيد بعتق المملوك لنبه  
الام **قيل** ودر بكل عبيدي او ملكه حر بعد موته يوم قال لا من ملكه بعد **قيل** فقوله من يوم قال  
منعول ودرهم واما عتق من الثلث **قيل** اعلم انه لما اصاب العتق في الموت فحيث انه اعطى العتق  
يتناول المملوك في الحال فيصير مائة العتق بالموت فلا يجوز بيعه وسريته انه اعطى العتق يصير  
وصية يتناول ما يملكه بعد هذا القول لان العتق في الوصايا الملك حال الموت فلا يكون مديرا لانه لم يجر  
زمان الاعطى والعتق حتى يستحق العتق في موصيه ومن اعطى ما على ماله اوبه فقيل عتق والمالور عليه  
يكفله بخلاف بدل الكتاب **قيل** صورته استجر على الفدا او بالقبض عتق والمالور عليه يبيع الكفالة به  
لانه من صحيح يكون بيا على خلاف بدل الكتاب فانه من عتقه **قيل** والمعلوق عتق بالاداما نوي ان ادعى عتق  
لاعتك **قيل** صورته ان يقول ان ادعى لي كذا فانت حر فانه يصير مائة وانه بالخارج ليمكن شراء المال  
ويقبله او بالحس الزعاق بان مائة الاورج المدعي عليه ان ادعى ما كسبه قبل الميراث ما بعد وقته حاله  
المال في حال ادائه ما كسبه قبل العتق وحال ادائه ما كسبه بعده وان خطبته وبيته **قيل** من الموطن

وعن الله



وبين المال بان وضع المال في موضع يمكن المولى من اخذه • وقوله وان خلى يصل ببقوله وعتوى يعنى وان كان  
 الادا بطريق الخلية اى الادا يحصل بالخلية • لانه اذ بعض **شئ** لا يعتق اذ لا يعطى وان لم يصب  
 وفضليه يصل عاد كرثر العتق ادا الكل وعدم العتق ادا البعض فانه يعتق في الفصل الاول ولا يعتق لما في مع  
 ان يترك فايضاً في كلا الفصلين وانما قال هذا لان عند بعض المتأخرين ان ادعى البعض لاجب على البتول فعلي هذه  
 الرواية ان ادعى البعض بطريق الخلية • ولا يترك المولى منزله للبعض بل يكون قابضاً لكنه لا يعتق لان  
 شرط العتق ادا الكل فلا يعتق لهذا المعنى لانه لم يصرف قابضاً بل قابضاً للبعض • وفي است حرره بوفى  
 بالف ان قبل عدم ماله واعطاه الوارث عتق والا فلا **شئ** عتق بالمال المذكور وانما قد بهذا القيد لانه قال  
 والا فلا اى ان لم يوجد المجموع وهو البتول بعد الموت وانما الوارث لا يعتق فيتم له اذ اقبل بعد  
 الموت لكن الوارث لم يعطه فحينئذ لا يعتق فيصدق ان يقال لا يعتق بالمال ويشترط اذ لم يقبل بعد الموت  
 لكن الوارث اعطى فحينئذ يصدق ايضا انه لا يعتق بالمال المذكور ولا يصدق ان يقال انه لا يعتق ضرورة  
 يعتق بماله ولو حرره على نفسه سنة فقبل عتق وخدمه مدة **شئ** وجعل عليه الخدم في هذه المدة المذكورة  
 والصبر في مدة يبرح الى العبد اضاف المدة اليه باذنه لا بغيره اى مده ضرب لم او مدها سنة بحظ المض  
 رحمه الله بل يعنى مده الخدمة اى مده ضربت الخدم فان مات مولا قبلها اى قبل المدة بحقه قيمته اى قيمته  
 العبد • وعند قيمة خدمته جميع عبيده بعين فمكنت بحقه قيمته وعتق قيمتها **شئ** الاخلاق في صلة الخدم  
 بنا على الاختلاف في هذه المسألة • وهو ما اذا قال لعبد عتق نفسك منك بهذا العين كنوب بعين فمكنت العين  
 بحقه قيمته العبد • وعند غيره قيمة العين لفقد الوصول الى البدل منها كما في تلك الصورة وانما بحقه قيمة العبد  
 عتقه لان العين يدل على ليس عاله وهو العتق والعتق لا قيمة له فبحقه قيمة العين ولها ان العين يدل على العبد  
 فصارت اذ اباع عبداً بغيره فانت العبد ثم فسخ العقد في اجارته بحقه قيمة العبد • وفي اعتبارها بالف على ان  
 ترجمتها ان فعلت عتق ولا يبي على امره **شئ** قال رجل لآخر عتق نفسك بالف على ان ترجمتها فاعتقها المولى  
 وابطل جاريته الروح فلا يبي على الامر لان اشتراط البدل في العتق لا يجوز في العتق • ولو صرح عتق قيمته على قيمته وانه  
 وبحقه قيمته **شئ** قال اعوانك عني بالف وباقي المسألة بما لها فانه تبع الاعتاق عن الامر بطريق  
 الاقتضا كما عرفت • فتقسم الالف على قيمتها ومهرها • ففرصنا ان قيمتها الف ومهرها خمسمائة فتقسم الف  
 على الف وخمسمائة فثلث الالف حصه القيمة وثلثه حصه مهر المثل فوجب عليه ادا الثلث الى الالف الى المولى • سقط  
 عنه الثلث الالف لانه قابل الالف بالرقبة شرأوا بالبضع كحافل لم الرقبة دورا للبضع فوجب حقه ما لم  
 ولم بحقه ما لم يعلم لم • ولو نكحت فحصة مهرها في وجهه **شئ** هذا الذي ذكرنا انما هو على تقدير الاباء اما اذا لم

والت

وتحتة فمرها حصة من المال من الالف وهو ثلث الالف فيما فرضا وقوله في وجهه اي يعلم ان يقل عنى وفما قال  
عنى باب **الذير والاستيلاء** من اذن عمري من مطلقا باد است فاستخرجوا وان خرج من ربي  
اوانت مذبر او ذبرك او انت اذى لى مائة سنة وغلبت به فلها مائة سنة وقوله من اذن منى مائة سنة وقوله من اذن منى مائة سنة  
قاله المداية ان الذير انما الملقى عن ذير وانما فرضه بهذا رعاية في العبد بوضع استعاقب الذير فلان قال في  
المن اذن عن ذير وانما قال مطلقا احترازا عن العبد المطلق ان يعلى العقب بكون مطلقا وقيد به فقد يكون الغالب  
وقوعه والمصدق ان العبد لم ينفقه به بقيد لا يكون كذلك عادة كانت في فرض هذا فهو قوله ان اذى لى مائة سنة وهو  
ارغاب سنة مثلا وان كان في الصورة مقيدا فهو في المعنى مطلق لان الغالب ان يثبت قبل هذه المدة فقوله ان اذى لى  
مائة سنة يكون من اذى لى مائة سنة فيكون في حكم المطلق وقوله ان اذى لى مائة سنة تقدير ان اذى لى في وقت هذا  
الزمان لى مائة سنة ثم شرع في حكم المذير فقال لا يباع ولا يرهب ويستخدم ويستاجر والامة توطا وتكف هذا عذا  
والامة الثامنة في فكي فنجوز استماله من ملكه ملكه فانما سبقت عقور للمعامله ويسمى للثمة ان لم يترك غيره وفي قوله  
ان استغرق سنة لانه لما كان باجا بعد الموت كانه حكم الوصية وسبق له ان قال له ان اذى لى في سفي او فرض هذا او الى  
سنة او نحوها ما يملك غالبا وعقار واحد شرطه كعتق المذير وقوله في بيع اي مع بيعه وكذا جميع ما يوجب بالاستعمال  
من ملكه الي ملكه وقوله ما يملك غالبا اي لا يكون وقوعه واجبا في الغالب ذلر الامكان واراد التزود وانه ولد من  
سيدها او من زوج فكلها ام ولد وحكمها كالمدبر الا انها تفتى عند موت من كل مال له ولم تترك ابيه ولا يثبت  
ولدها الا ان اقره بفرقة فان اقره فولدت اخر ثبتت نسبته بلا دعوى واستغنى بغيره شاعلم ان الفرائض اضعف  
او متوسط او قوي فالضعيف هي الامة فلا يثبت نسب ولدها الا بدعوى سيدها فان ادعى حارسا لم ولدها  
الفرائض المتوسطه ويثبت نسب ولدها بلا دعوى لكنه يفتى بغيره والفرائض القوي المكروه فثبت نسب ولدها  
بلا دعوى ولا يفتى بالنفي بل يجب للعالم وامر ولد النصرية اذا سلمت نسبه في ثمة او يعتق بعدها اي بعد  
التجانية ان عرض عليه الاسلام فابي وهي حالها ان عرض عليه ان تكون ام ولد فاما كانت وفاد او عي ولدا لامة  
مستركة اي من المذبي ومن اخوه ثبتت نسبته وعي لم ولده ونسبه ثمة او يعتق بعدها اي بعد  
الان لا استولد الحاربه ثبتت النسب في الصف لمصادقة ملكه فثبتت في الباقي ضرورة ان النسب لا يهرى لارولة  
لا يتعلق من طرية فلان ملك الباقي في صف عليه نصف في ثمة وايضا نصف عقربا لامة ولدها  
الان فان قوله عليه السلام ات وما لك لامة لا يراد به المعنى الحقيقي وهي ان يكون ملكا للاب ضرورة انه ملكا للاب  
يبدل عليه قوله عليه السلام ات وما لك لامة فيراد المعنى المجازي وهو حال الانقاع فيصير قبل الوطى ملكا للاب  
ليكون الوطى حلالا فلا يحل لعقر وفي سلبا ومع الوقاع في عمل عصمة ملكا لعبد ولا يثبت قبل الوطى فهو مستحب

19



الحق والتملك يست مودة بنوت النب قبت قبل العلوق فكر بعد استدا الوطي فلا يجي قمته الولد وازاد عياه  
 نفا هوئها **ح** خلافا للشافعي فان عنده يرجع الى قول النافى وهو ان ولدها وعلى كل نصف عقر ونفا وورث من كل  
 ارث **ش** لا يلحق واحد باقران **م** وورثا من ارث اب **ش** لا لا لا يلحقها المكنة غير يعلم فيوزع ميراث الاب على اعمام  
 وان ادعى ولد له من مكانة لزمه عقرها ونسب الولد وقيمته **ش** لانه ولحقه على الملك فيكون ولده ولد العذر ولو  
 ناسب النسب ويصح بالنسبة لا الامية اي لا تصير الامية ام ولد له اذ لا ملك له فيها حقيقة ان صدق مكانة اي اعمام  
 يثبت النسب ان صدق المكاتب وعندي يوسف لا يثبت تصديق المكاتب **م** والامية نسيب الا اذا ملكه يومئذ  
 اي انتم يصدق المكاتب بالولف لا يثبت النسب الا اذا ملك لولي الولد يوما والله اعلم **كتاب الايمان**  
**ش** الميز يفرجه ذكر الله تعالى والتعلق بين ثلاث اي الايمان الذي اعتبرها الشرع ورب عليها الاحكام ثلاث  
 وانما قلنا هذا لان نطقوا باليمين اكثر من الثلاث كما ميز على الفعل الماضي صادقا وعينا بترتيب الاحكام عليها ترتيب  
 المواجه على الغير وعندها على اللغو والكفارة على المتعقبة خلفه على فعل وترك ما مر كذا ما مر اعمى **ش** مكران  
 يراد بالفعل مصطلح الخاء او مصطلح اهل الكلام وهو المصدر اعم من ان يكون قايما بافعلا او باحادات نحو  
 والله لقد هبت الريح فان قلت اذ قيل والله ان هذا بحر كيف يصح ان يقال هذا الحلف على الفعل قلت بقدر كلمة كاد و  
 يكون ان اراد في الزمان الماضي والمستقبل والمراد بالترك عدم الفعل وقوله عدم الفعل كذا ما مر في النص في قوله  
 ثم ينزحكم القوم بقوله يا تم به **ش** عطف على قوله كاد ما قوله او طنا انه حق وهو صده لقوم ينزحله بقوله يرحم  
 عقوق ثم عطف على فعل وترك قوله على ان يعقده الاحسن ان يقال آت منعقد بلا كلمة على ان يكون معطوفا على ما مضى فانه  
 اذا ذكر لفظه على ان يكون معطوفا على فعل وترك شر لا بد ان يفقد لقوله آت بوصف وهو فعل وترك فيكون فيه اطلاق  
 مع وجوب تقديره ليس بكلام ولو اسقطت لفظه على ان يكون عطف على ما مضى فصح ما جاء من احياء تعديري غير ملغوظ  
 فان قلت الحلف كما يكون على الماضي والآت يكون على الحال ايضا فلم يذكره وهو من **ش** اقسام الحلف قلت اعلم بذكره  
 لمعي قبي وهو ان الكلام يحصل اولافى النفس فيعبر عنه باللسان فالاحبار المعلق برمان الحال اذا حصل في النفس  
 فعبر عنه باللسان فاذا تم التعبير باللسان يعقد اليمين فريمان الحال صار ما مضى بالنسبة الى زمان انعقاد اليمين  
 فاذا قلت كنت لا بد من كذا قبل ان تدرك العلم واذا قال سوف اكتب لا بد من كذا بعد الفراغ من الكلام بقى الزمان  
 الذي لم يبد التكم الى اجمعه فريمان الحال **ش** حسب العرف وهو ما مضى بالنسبة الى ان الفراغ وهو ان انعقاد اليمين  
 فيكون الحلف عليه الحلف على الماضي وكفر فيه فقط ان حيث **ش** انما قال فقط اخر الزمان ذهب لشافعي في الكفارة في  
 القوم **م** ولو هو او كرها حلف او حيث **ش** يعني تحت الكفارة وان كان الحلف بطريق التوهم او بالاكراه خلافا للشافعي قال  
 في الهداية القاصد في اليمين والمدة والناسي سوا والمراد بالناسي هو الذي حلف فيه غير قصد كما يقال الايتا فقال لا

والله

والله من غير قصد اليمين وكذا اذا كان الحث بطريق التوهم او بالاكراه تحت الكفارة لان الفعل الحقيقي لا يرد به التوهم  
 والاكراه وكذا الاعمال والجنون تحت الكفارة بالحث كيف ما كان **م** والقسم بالله وباسم اخر من اسمائه كالرحمن والرحيم  
 والحق ويصفه بخلفها من صفاته كقوله الله وجلاله وكبرياه **م** وعظمته وقدرته لا يغير الله كالبني واللعنة ولا يمتنع  
 لا يحلف بها عن فريضته كرحمته وعلمه ورضائه وعظمته وخطفه وعذابه وقوله لعن الله وابي الله وعبد الله **ش**  
 ويشاقه واسم واحف واسمه وان لم يقل بالله **ش** على يد او ليل او عهد وان لم يقل بالله **ش** وان فعل كذا فهو كافران  
 لم يكفر علقه بما مضى وابي **ش** وسو كنه حورم عداي قسم **ش** فقوله لعن الله يستلزم قسم خيرا والمراد بقوله الله  
 تقدير لعن الله قسمي وقوله وابي الله قد قيل هو جمع بين حدثا النون خفة لكثرة استعماله تقدير وان لم يقل بالله  
 يميني وقيل هو من ادوات القسم كالواو وعبد الله بالجر بواسطة حرف القسم وقوله وان لم يكفر وانما قال  
 هذا لانه على الكفر باللفظ المذكور فيكون قسميا بسبب التعلق بعدم الكفر لا اوهم عدم حقه القسم  
 فلذفع هذا التوهم قال انه قسم وان لم يكفر وانما يكون قسميا لانه لما علق الكفر بذلك الفعل فقد حرم الفعل  
 وتحريم الحلال يمين وقوله علقه بلفظ يمين لا يمين لان التعلق بفعل يعلم انه قد وقع بتحريم كذا الشيء ان لا  
 يكفر ان كان يعلم انه يمين وان كان عنده انه يكفر بالحلف يكفر بما **م** وحقا وخواله وحرمة وهو كنه  
 حورم عداي بطلاق رن وان فعله فعليه عظمه او خطه او لعنه او انا ان او سارق او شارب خمر او اكل  
 بيا وحرقوا قسم الواو والباء والنا وتضمن كاه فعله وكفارة عن تركه او اطعام عشرة مساكين كما هي في  
 الظاهر وكسوتهم لكل ثوب يستر عانة بدنه فلم يجز التواويل فار عجز عنها وقت الاداء **ش** له عجز عن الاشياء المطلقة  
 الثلاثة وقت ادائه الا ان صام ثلاثة ايام ولا لم يجز لاحد **ش** الكفارة قبل الحث لا يجوز عدا حتى لو كفر  
 قبل الحث ثم حث تحت الكفارة خلافا للشافعي فعنده اليمين سبب الكفارة والحث شرط وجوب الاداء فيجوز  
 القديم عليه وعندها الحث سبب لان اليمين انعقدت للبر والكفارة على تقدير الحث فلا يكون اليمين سببا لها  
 فالحث سبب شرط فلا يقدم على الحث خلافا للشافعي في الكفارة المالية فانه يكتفى ان ثبت نفي الوجوب لا  
 وجوب الاداء كما في التمس ففسر وجوبه بتعلق بالماله وجوب الاداء بالفعل فلما المال غير متصور في حق الله  
 تعالى فالكفارة المالية وغير المالية على السواء ان نفس الوجوب يتفك عن وجوب الاداء في العبادات  
 البدنية نفس الوجوب يتعلق بالهيئة الحاصلة على ما حققناه في شرح التفتيح **م** ومن حلف على بعضية  
 كعدم الكلام مع ابيه حث وكفر ولا كفارة في حلف كافرا وحسب سببا ومن حرم ملكه لا حرم وان  
 استحاله كفر **ش** وان عامل به معاملة المباح كفر لان تحريم الحلال يمين لقوله تعالى قد فرض الله لكم تحلة  
 ايمانكم على الايمان ان كان على فعل وجوده هو اجاب المباح وان كان على عدي هو تحريم الحلال **م** وكل طلاق

واليمين



على حرام على الطعام والشباب. وقالوا تطلق عرسه بلائيه وبه يفتي بخلافه من حرام وجم بدست راسه كيم  
بدوي حرام للصورة ومن يدر بطلانها في غير علي بشرط نحو على صوم هذا اليوم. او متعلقا بشرط يريد  
كان قدم حايه فوجد في عالم رده كاريه وفي وكفره هو الصحيح. وانما هذا احترازا لغير القول الاخر وهو  
الوفا سوا علقه بشرط يريد او لا يريد. وانما كان هذا صحيحا لانه اذا علقه بشرط لا يريد فبقه يعني المير وهو المنع لكن  
بطاهر نذر فتخرج قوله ان كان الشرط امرا حراما فان ثبت ملائقي ان يخرج لا يخرج تخفيف. والحرام لا يوجب تخفيف  
م ومن وصلنا الله بخلفه بطلان **باب حلف الفعل** لا يدخل في حلف لا يدخل في حلف لا يدخل في حلف لا يدخل في حلف  
لا للكعبة او سجدا وسبعه او كنيسه او هليز او ظلمة باب ارض لان البيت موضع اعد للبيوت فالتفقه  
بيت لاهذه المواضع كما في لا يدخل اذا دخل اراخره حيث لا يثبت. وفي هذه الدار حيث ازلها  
منه من صحر او بعد ما بنى اخرى او وقف على سطحها. وقيل في عرفنا لا يثبت حلف بالوقوف على السطح  
م قالوا جعلت مسجد او حائما او بيتا او بيتا او دخلها بعد هدم الحمام حيث لا يثبت لانه لم يبق  
دارا املا. وكذا البيت ودخله منها منهدما او بعد ما بنى فيها اخرى فانه لا يثبت لزوال اسم البيت  
واعلم انهم قالوا في لا يدخل فدخل منهدم فدخل اراخره ثم فرقهم بان الوصف في الحاضر لغيره  
لان معناه انه اذا وصف المشار اليه بصفه نحو لا يكلم هذا الشاب فكلم شيخا يثبت لان الوصف بال  
صار لغوا. وفي قولنا لا يدخل هذه الدار ولا يدخل دار اير الوصف حتى يكون في احد ما غير لغوي في الاخر  
هذا المعنى بوجه الحلف في لا يدخل هذا البيت وعدمه في لا يدخل بيتا ان دخله منهدما محر لان البيوت وصف  
فلغا في المشار اليه فزال اسم البيت ينبغي ان لا يعتبر في المشار اليه فمرقاوا في لا يدخل هذه الدار فدخلها  
بعد ما بنى حائما انه لا يثبت لانه لم يبق دارا اقول لفظ الدار في المعهزة غالب الاستعمال وقد يطلق  
ايضا على المنهدمة. فاذا قيل لا يدخل اراه فالاول ان يراد الدار المعهزة وايضا وجوب صرف المطلق الى  
الكامل اوجب ارادة المعهزة. واذا قيل لا يدخل هذه الدار فقدم بناؤها فثبت اطلاقها على المنهدمة ترجح  
بالاشارة. فيثبت زحلها منهدمة وان ثبت دارا اخرى حيث بدخلها ايضا اما لو جعلت حائما او بيتا بال  
حلف لانه زال عنها اسم الدار الكلية. واما البيت فلا يطلق الا على موضع اعد للبيوت فاذا احرر لم يجمع اطلاق  
البيت عليه اصلا ولا يقال ان البيوت وصف والوصف في المشار اليه لغو لان البيت اسم جنس مع انه مشتق  
من البيوت وليس اسم صفة كالناب ونحوه فاشارة اذا دخل في الصفات يكون الوصف لغوا حولا  
يتكلم هذا الشاب فكلم شيخا يثبت اما ان دخل اسم الجاهل او كانت مستعمرا والله لا يثبت هذه الحروف لا يثبت  
بقا حقيقتهما حتى لو حال ضرب لا يثبت ولو حلف لا يثبت هذه الحروف ضرب بعد ما صار من حيث يحفظ

انه غير ان اسم الدار لا يثبت  
فصل الحلف واليمين

هذا الحلف

هذا الحلف

هذا الحلف فانه من لغة الامم. او هذه الدار فوق في نطاق ياب ب لواعلوا كان جارها اولا يسكنها وهو ما فيها او  
لا يلبس وهو لا يلبس اولا يركبه وهو راكمه فاحذر في النقلة ونزع ونزل بلك ذلك. اذ حلف لا يسكن هذه الدار  
وهو ما فيها فلا بد من ان يخلو في النقلة بلك ذلك حتى ساعد حلف. وهذا عندنا وعند فرجيت لوجود السكنى وان  
قل قلنا اليمن شرعت للبر فربما تحصيل البر يكون سنا وكذا في لا يلبس وهو لابس. ولا يركب وهو راكمه اولا  
يدخل فعقل فيها فانه لا يثبت بالملك. بخلاف السكنى واللبس والركوب فانه حال اللبس ساكن ولا يركب والركوب  
من قولنا وقيل في عرفنا لا يثبت اي هذا الحكم عدم الحلف الا ان يخرج ثم يدخل هذا استثناء من قبل  
الطرف فانه قوله الا ان يخرج معناه الخروج من المصدر برفع جلتا نحو اسك حفرو النخل وقصه في  
مفقد الكلام ان في قوله لا يدخل فتعد لا يثبت وما لا وقع حرمه ثم دخوله. وفي لا يسكن هذه الدار لانه  
من خروج به باعله وساعه اجمع حتى يخرج من حلفه عندنا وجبه. واما عندنا في وصف فيعتبر نقل الاكثر ولما  
عند محمد فيعتبر ما يقوم به كدخاينه قالوا هذا حسن وازن قال الناس بخلاف المهر والغرة فانه لا  
يشرط نقل الاهل والمناج. وحلف لا يخرج لوجله وارجح بامره وان يخرج بلا امره واما ملكها او ارضيا وكلم  
الحلف الاول وعدمه في الاخر. وفي لا يخرج الا اليضارة ان خرج اليها ثم لم يزل اراخره فانه لا يثبت لا يخرج  
لم يكن الا الى الجاه. وحلف لا يخرج الى مكة فخرج بريد طوره ثم لم يزل يخرج الى مكة قد تحقق لا في لا يثبت  
حتى يدخل حلف ان لا ياتي مكة لا يثبت حتى يدخله. وذهابه كخروج في الامم حلف لا يذهب اليه فاسا  
صحيح انه سئل لا يخرج الى مكة وعند البعض فاسا لا ياتي مكة. والاول اجمع لقوله تعالى الى ذاهبا الى ربك  
سورة البقرة. واما الوصل فليس معه. وفي لا ياتي مكة ولم ياتها لا يثبت الا في اخرجها. لانه حينئذ يتحقق  
الامتناع وحلف لما يثبت عند الاستطاع ان لم يات بالامتناع كمراد سلطان حينئذ الحقيقة. حلف ان قال عنت النظام  
الحقيقة وهي القدرة المانة التي عند هدمه والفعل في لا يكون لا يقارنه للتعلم بصدق ما به لا تقا.  
لانها تطلق في العرف على سلامة الاسباب والالات. فالعني الاخر فلاقا الظاهر فلا يصدق فقام بشرط للبر لا  
يخرج الامانة لكل خروج اذن لا يثبت لا يخرج للآخر جاملت ما في. فالمستغنى هو الخروج الملتصق بالار  
فاسوله بقية مدار الكلام لا في الا ان ذلك حلف ان قال لا يخرج الا ان اذن لا يشرط لكل خروج اذن لا لا  
الان فاذن. الحرفه ويكر ان يراد الا وقل في ان يحول المصدر صا حلف لكل خروج اذن  
والجواب انه اذا اذن مرة فخرج ثم خرج مرة اخرى بلا اذن فعلى الدار بل الاول لا يثبت وعلى الثاني يثبت فلا يثبت  
م والحلف ان خرج وان ضرب لم يركب خروج او عيد فعلم فورا حلف شرط الحلف في ان خرج فعلم فورا  
وفي ان خرجت بعد ما في تعدي مع حلف شرط الحلف ان تعدي مع. وفي نطق العدي انهم اتهم

وسلم لا يثبت اقاما حلفا







[illegible]

واركان عالما بقوته لانه جئيد براء قله بعد اياه تعالى وهو ممل غير واقع في عقداير ويحسب الحال اما اذا لم يكن عالما بقوته  
فالمراد العقل المتعارف وما كان يتا كان العقل المتعارف متعافا فصار كسله الكورم ومدنعه وخضرة وعضاها  
وقطوعه بعد البستر غير كنهدي فقولته فليس وليس وقطن سدا وهذبه ونحو الحديث لملكه للصدق وعنه  
ان كان القطر ملك يوم الحلف فعولته فليس وليس ونحو الحديث لملكه لانه يوم الحلف لانه وخاتم ذهب  
على الاحكام فقهه وعند سماعه لولو لم يصم على جلي وبه يقضى ومن حلف لا ينصم على هذا الفرائض فقام على اقام نومه  
لانهم على نومه فاما اخر لان الفرائض مع الفرائض لا اخر ومن حلف لا يجلس على الارض فجلس على بساط او غيره  
نوقه لا حيث لانه لم يجلس على الارض ولو اصابه وبينها ما سدح لانه جلس على الارض ولم يسه تبع له كن  
حلف لا يجلس على البرز فجلس على بساط نوقه لان الجلوس على السرى لا يتاكد ان يجعل عليه بساط الجلوس على البساط  
جلوس على الزنبم بخلاف جلوسه على سر اخر نوقه لان الجلوس على السرى لا يكون جلوسا على ذلك السرى ولا يغفله ينص  
على الابد وينقله على سره اعلم ان قوله لا يفعل هذا في العرف سلب لقوله يفعل وقوله يفعل واقع على امره فقولته لا  
يفعله يكون للبدن وعلى النبي لا يتاكد تعالى والى الكعبة جميع او عمره شيئا ودم ان ركب ولا يبيعي الخروج او  
الذهاب الى بيت الله او النبي الى الحرم هذاعند ابي حنيفة واما عند ابي يوسف ومحمد رحمه الله فيلزمه حج او عمره شيئا  
او المجد الحرام او الصفا والمروة لا يعتد به قبله ان لم اجم العام فانتحرر هذاعند ابي حنيفة  
ولا يورف وعند محمد يعتد به فانت شهداها على امر مطلق ومن النجاسة بكوفة ومن ضرورة عدم الحج وهو شرط  
العتق وقالا هذا شهادة على النفي فقول النوا الذي يحيط به علم الشاهد هو سلب الالبات على ما ينص اصرار  
الفقه في الترجع وجب بصوم باعنه في يصوم لاصوم يوما او صوما حتى يتم يوما فان قلت الصوم الزم  
موصوم اليوم واللفظ اذا كان له معنى لقوي ومعنى سري يحمل على المعنى الزم قلنا الشرع قد اطلقه على ما دون  
اليوم في قوله تعالى صوموا الصيام الى الليل فالصوم التام صوم يوم فاذا قال لا اصوم يوما او لا اصوم  
صوما يراد به الصوم التام وبه كفة في لا يصح الاجاماد وهما ولوصم صلاة فيمنع لابقا ولبولد في ارادته  
فانت كمالا وعقواله ان اولدت فهو حران ولدت ميتا حيا هذاعند ابي حنيفة وعندهما فلا يعتد لان الامم  
اخذت بولادة الميت قلنا لم نخل لان قوله ان اولدت المراد به الحي بغيره قوله هو حر فان الميت لا يعمل حرة وفيه نقص  
دينه اليوم وقضاه زواجا وشهره او مستحقه او باعنه شيئا وقضيه ولو كان متوقدا او موصا او وهبه لالا  
سبحي في مسائل شتى كتاب القضاء ان الزيف ما يرد به المال والنهر ما يرد به النجار والسوق ما عليه  
فالزيف والنهر ما يكون النصفه غالبه على الغرض حتى يكون حلس الدرهم لكن يرد للخص وفي المغرب قبل الزيف  
دون النهر في الروايات لانه يرد به بيتا للمال النهر يرد به النجار وفي لا يقصر دينه درهمين خلت بقتن

مستحقاً







يجمع في البر من الجملد والبق وهو نفع عام م ويرجم مريض ربي ولا يجلد حتى يبل وحامل من تريحه من جنس من جنس  
بعد الفار واهل علم **باب** **ويجب الحد** **الشبهة** دارية للحد **اعلم** ان الشبهة  
ضمانية العقل وفي المحل **فمع** في الصبي الاول بقوله **م** وهي العقل بكت بنظر غير الدليل دليل لا علم بحالها في  
انظر لها محل له في وطى الكنة ابوتيه وعسره وسيد **م** والمزهر الموهنة في اصح المعنة ثلاث وبطلان علم مال وابعاد  
ام ولده **م** **اعلم** ان اتصال الملاكين بالاصول والفروع قد توهم ان اللسان ولاية وطي حانية الاب كافي العكس وعني  
الروح بالارادة المستند من قوله تعالى وصر كرايلا فاعني بالمال جريحه رضى الله عنها قد يورث شبه كون الارادة  
ملك للروح **م** واحتاج العبد الى المولى لا يستطعم ما لا يقفون مع كمال الانسباط بين مالك المولى  
واحد ومع انهم معدودون بالجهل بظنه لا عقادهم حل وطي المولى وما اكلية المزهر الموهنة ملك يدوم حل وطي  
الموهنة وبقاها الكاج ومو العدة لا يبعد ان يصير سببا ان يشتمه عليه حل وطي المعنة ثلاث والمعنة بطلان  
على مال والمعنة بالاعيان حال كونهام ولده **م** ثم شرع في الضمان من الشبهة بقوله **م** وفي المحل بقبام دليل ان  
كحرمه دانا فلم يحرقوا وان كحرمته على في وطى امته **م** وقوله عليه السلام انت وما لك لي بك وقول بعض الصحابة ان اكلهايات رواج  
تسليمها والمشاركة **م** **الدليل** الثاني للحرمه **م** قوله عليه السلام انت وما لك لي بك وقول بعض الصحابة ان اكلهايات رواج  
وكون السبعة في يد البائع يحسب لو هلكت بتقصير البائع دليل الملك وكون المصلحة اي غير متبالة ماله دليل عدم زوال  
الملك كالحبة والملاكة الحارة المشتركة دليل حل الرطب **م** فعني قوله نافي للحرمه انا انا لو نظرنا الى الدليل مع قطع النظر  
عن المانع يكون نافي للحرمه **م** فان ادعى النسب بنبته هذه لاني الاول كافي شبهة المحل لاني شبهة النقل وحل وطي امته  
احيه وعنه واجتبه كحرمته وانواعي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م**  
دارا بامان **م** وذلك لانه كان هذا في الحرب كالحل **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م**  
وقوله **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م**  
عركك وعليه مهرها ومحرمانك **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م**  
**م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م**  
الزنا لانه فضا الهوى في محل شتمه على سبيل الحال على تحريض ام اوله انه ايسر من ان يفسد العصابة اختلوا في  
موجب من الاراق وعدم الجوار والتكليس من كان يرتفع بايقاع الحجارة **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م**  
الامور **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م**  
هذا ولا على غيره **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م**  
امه ربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م**

وجبت على م

منه الخ هو الوارث والمالك **باب** **شهادة النيا والجوع عنها** **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م**  
متقدم قربان من امانه لم يقبل الا قد **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م**  
شهدوا بالرقبة المتقدمة ليست لضمان لانه حق العبد وهو لا يسقط بالقدام **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م**  
له ان اقرب الحد المتقدم حد في السب على ما ياتي لاني المانع من قبول الشهادة انه قد يحسد على الشهادة عدوان حاذية  
وهذا المعنى لا يوجب في الاقرار **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م**  
حد وبسوقه من عايش **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م**  
اربعة في رايوني **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م**  
وجعل المقر كصير لوكا شاملة اوله ولده لا تخفى عليه **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م**  
محتاج في وقته واختلعا في بلده او شهدوا ربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م**  
ايضا بعد **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م**  
شهدوا كونه اي شهدوا وجهاوا الوطوع لاحد على المتهم عليه لاحتمال ان يكون المرأة زوجته واستولا على شهداء  
لوجود اربعة شهداء وان شهدوا اربعة فقال المان بها كانت طائفة وانسان منها كانت كرهه **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م**  
رحم الله وعندهما جدار من نفا والاربعة على رايه لا المراه للاصل في طوعها وله ان يفعل المهودية ان اراد احدا  
بعضهم كادب **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م**  
المهود لوجود العدة **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م**  
لوجود العدة وان شهدوا اربعة برناه في وقته بغيره **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م**  
لان شهادة احد الفريقين مردودة لثبوت كذبه **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م**  
برد عليه انه يحتمل ان يكون كل واحد منهما كاذبا **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م**  
صدق احدهما احتمالا **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م**  
في صدق كل واحد منهما **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م**  
شهدا فمناه كل فريق **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م**  
نظر لمرارة فمات **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م**  
فقد شهدوا الحد **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م**  
فيهمادهم رايونيه **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م**  
تعد بعد شهادة الفروع **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م** **دليل** في نصها حربي **م**

من الخ هو الوارث



فيما لا بد وهذا ضعيف لان شهادتهم لم يجرى عليها الاصول لعدم ذلك المعنى في شهادتهم ويمكن ان يقال  
 انما تزد شهادته الاصوله ثم سئلوا الى اثبات الزنا ما يجرى به من قولهم حسنه بل سئلوا الى السابعة الفاحشه  
 لعدم او نحوها فتر شهادتهم هذه النقصه فان شهدوا على او محرودين بقذف او نكاح او اضرارهم عبدا او محرودا  
 او وجدكنا بعد الجرح حدوا **اش** اهلية الشهاده او عدم النكاح فيجوز الحد لقوله تعالى والذين يرون المحصنات ثم  
 لم ياتوا بربعة شهداء **اش** وارثه حقه جرحه هدر ودينه رجمه في بيت المال **اش** شهد المهود بالزنا والري في محض  
 الجرح الجرح شرط الحد للمهود عبدا او محرودا في ذنب فان شهدوا بحد من عدايه حقه وقاله ينسب المال  
 لا يفعل الجرح يستعمل في القاض وهو عامل للمدين في العزامة في مال المدين وله ان يفعل الجرح لا يستعمل في المدين  
 لانهم باعوا بغيره فيقتصر على الجرح هو لا يضمن كذا يسمع الناصر في الاقامة مخافه العزامة وان شهدوا الزني  
 فخص من جرحه شرط الحد من عبدا او محرودا فدية الرجم في بيت المال **اش** واي جرح من الربعة بعد جرح حد **اش** حد الزنا  
 فقط حد القذف وعند زفر لا حد لانه ان كان قاذف حي فقط سقط بالموت **اش** وان كان قاذف ميت فهو موصوفه حكم  
 القاض قلنا موافق فثبت لان شهادته بالرجوع انقلب قذا فصار قاذفا بعد الموت ولم يتوجه جرحا حكم القاض  
 الحكم بانساح الحجة **اش** ورغم رجع الدية **اش** هذا عندنا وعند المنافي يقتصر على اصله في اليهود النصارى كما قال في  
 الديان **اش** وقوله حد فقط **اش** اي جرح من الربعة جرح جميع اليهود حد القذف ولا حد للمهود عليه فان كان الجرح  
 بعد الحكم فحد من الجرح فقط ولا حد للمبايع لما كد شهادتهم بالقضاء قلنا انسخ القضاء وان كان الرجوع قبل  
 الحكم فحد من الجرح فقط **اش** ولا يبيح على جرح فان جرح اخر جرحا فخرج الدية **اش** فان المسئلة فيما اذا كان الجرح  
 بعد الجرح والمعتبر بمان في بلاد اربع المضاب **اش** ومن الدية من قبل الما يور بوجه **اش** اي بالجمع فقتله بطريق  
 اخر **اش** او يهود زفر جرح فظروا عبدا او كفارا **اش** اي من مله القتل والركبة والعثمان على الميركس هذا  
 قول ابي حنيفة **اش** وعندنا لا ضمان عليهم بل يبيع ببيت المال **اش** وبيت المال ان لم يركب فيهم **اش** فميرت المالا اشد المهور  
 بالزجر فلم يركبوا فزجروا عبدا او محرودا **اش** فان شهدوا وارثا او اقربا بنظرهم عدا فماتت **اش** شهادتهم لانه  
 يساح لهم المظن لثقل الشهاده **اش** وزان الكروبي عريمه وقد ولت منه او شهد باحسانه رجل وامرأتان رجم **اش** هذا عندنا  
 خلافا لفرق المنافي في الشهاده النسائية لا قبل عند زفر والشامي وموجب الاحصان سوطا في بعض العله فلا يستل منهن  
 النساء **اش** **باب حد القذف** هو كحد القذف مما يور سوطا للحر ونصفها للعبد بشرط الحر ولو قطعه  
 من احد رجليه وان زالت بعد الطلق او سكران رايلا العقل عيبه واقرب منه **اش** شرب الخمر او السكر بالبينة  
**اش** او شهد به رجلان وعلم بسر به طوعا بخد صاها فان قرنه او شهد عليه بعد زوال الخمر او نفيها او وجد بها  
 منه **اش** علم الشرب بان شياها او وجد رجم الحزنة بلا اقرار او شهادته **اش** او رجم عن قرار شرب الخمر والسكر او

افسكرا لا

افسكرا لا **اش** علم ان الامر بعد زوال الخمر لا يوجب حدا خلافا لمحمد رحمه الله فان التقادم عنده لا يمنع الاقرار كما في  
 سائر الحدود وانما لا يحد منها لان حد الشرب انما يثبت باجماع الصحابة رضي الله عنهم ويدون رأي من عود لا ينع  
 الاجماع وقد قال فان وجدتم رايحة الخمر فاجلدوه **اش** فدون الرايحة لا يحد عنده فلا يدل على وجوب الحد واعلم ان  
 السكر عند ابي حنيفة في حق وجوب الحد ان لا يعرف شيئا حتى لا يرضى من النكاح وفي حق حرمة النكاح ان يهري وعندنا  
 ان الحد يطلعا واليه مال المهر المشايخ **اش** وعندنا شامي ان يظن رايحة في نسبه وحركته واطرافه ولو اراد هو لا  
 كرمه عنده **اش** علم ان الاحكام الشرعية كحتمه الاقرار والطلاق والعاق جارية عليه رجالة الكل ان يراه لا يثبت لانه  
 الرقيق في اعقادي لا حكمي فعند عدم العقل لا يثبت اقرار ولا ينع **اش** ارادة لا يثبت تواجده كمنع النكاح  
**اش** من هدف محمدا اي حركته كمنع النكاح لا يثبت اقرار ولا ينع **اش** ارادة لا يثبت تواجده كمنع النكاح  
 ناقضا فهو ايقا **اش** وعندنا لا يحد لان المهور هو الصعود او ستر كحل والجمعة دارية قلنا حالة الغضب  
 ترج ذلك **اش** اولست لا يحد **اش** اولست باين فلان ابيه في غضب **اش** قال است باين زيد الذي هو ابا القذف  
 فقوله ابيه لعن المصنف رحمه الله لا لفظ القاذف وقوله في غضب يتعلق بالقاذف الثلاثة ولست لا يحد في غير  
 الغضب **اش** يحل القاض **اش** او باين الراسه من امة ميتة محضه حدان **اش** هو ليس المراد ان يطلب مقصور على  
 الخطاب **اش** فانه ان طلب ابوها حدان **اش** لا يمس بغيره ونسب اليه او اجداله او امة او امة **اش** رجم امة فاجد  
 اب بخلافه ولو ثبت بوجه لا يحد **اش** ولذا لو نسب اليه وهذا حال العلم والراب **اش** وقوله باين النكاح ما يبيح لذي  
 شاة الا يراهما في النسب بل بالنسبة كما يوصفان **اش** والطلب بقذف الميت للموت والولد والولد ولو حرما  
**اش** هذا عندنا واما عندنا شامي في حق الطلب لكل وارث فان حد القذف يورث عنده وعندنا لا يثبت لمن لا ينجس  
 العار في النسب وقوله ولده يمس ولدا منه عندنا خلافا لمحمد رحمه الله وقوله ولو حرما كذا الولد في وجود  
 الولد والكافر والعبد خلافا لفرقنا قلنا **اش** ولا يطلبا لحد سيدة واباه بقذف امة وليس فيه دابة وعق  
 واعيان من عنده **اش** هذا عندنا وعند المنافي يحري فيه الارث وهذا ما على ان جرحه فيه غالب بما على الامم المهور  
 وموان من العبد يغلب على قوله تعالى لان حق العبد ومودع العار راجع الى قوله تعالى ايضا لان النسبة الى الزنا  
 انما يكون سببا للعار لان الله تعالى حرمة **اش** فان قال يارب مرد بلا بلة حد او قاله لعنه مردت حد **اش** لا  
 لعنه لانها من ذل زوج فحد **اش** وقدمه اباه لا يمس بحد بل للعان وي لم يمس اهل اللعان ويرت بك حد **اش** وقال  
 لزوجه باينه فردت بوقها ريتك حد لان قول المرأة يحتمل ان يكون تصديقا له يعني ريتك حد من اللعان ويحتمل  
 ان يكون ردا يعني ان زوجتي زانية وليس لا يمس بحد **اش** عيرك وتبني اناك ليس في فلا يور لها دعوى اللعان  
 لاحتمال معني الاول **اش** ولا حد عليها لاحتمال المعنى الثاني **اش** ولا عن اربا يور بولد فني وحدان **اش** لان النسب يثبت

فيما لا بد وهذا ضعيف لان شهادتهم لم يجرى عليها الاصول لعدم ذلك المعنى في شهادتهم ويمكن ان يقال انما تزد شهادته الاصوله ثم سئلوا الى اثبات الزنا ما يجرى به من قولهم حسنه بل سئلوا الى السابعة الفاحشه لعدم او نحوها فتر شهادتهم هذه النقصه فان شهدوا على او محرودين بقذف او نكاح او اضرارهم عبدا او محرودا او وجدكنا بعد الجرح حدوا اش اهلية الشهاده او عدم النكاح فيجوز الحد لقوله تعالى والذين يرون المحصنات ثم لم ياتوا بربعة شهداء اش وارثه حقه جرحه هدر ودينه رجمه في بيت المال اش شهد المهود بالزنا والري في محض الجرح الجرح شرط الحد للمهود عبدا او محرودا في ذنب فان شهدوا بحد من عدايه حقه وقاله ينسب المال لا يفعل الجرح يستعمل في القاض وهو عامل للمدين في العزامة في مال المدين وله ان يفعل الجرح لا يستعمل في المدين لانهم باعوا بغيره فيقتصر على الجرح هو لا يضمن كذا يسمع الناصر في الاقامة مخافه العزامة وان شهدوا الزني فخص من جرحه شرط الحد من عبدا او محرودا فدية الرجم في بيت المال اش واي جرح من الربعة بعد جرح حد اش حد الزنا فقط حد القذف وعند زفر لا حد لانه ان كان قاذف حي فقط سقط بالموت اش وان كان قاذف ميت فهو موصوفه حكم القاض قلنا موافق فثبت لان شهادته بالرجوع انقلب قذا فصار قاذفا بعد الموت ولم يتوجه جرحا حكم القاض الحكم بانساح الحجة اش ورغم رجع الدية اش هذا عندنا وعند المنافي يقتصر على اصله في اليهود النصارى كما قال في الديان اش وقوله حد فقط اش اي جرح من الربعة جرح جميع اليهود حد القذف ولا حد للمهود عليه فان كان الجرح بعد الحكم فحد من الجرح فقط ولا حد للمبايع لما كد شهادتهم بالقضاء قلنا انسخ القضاء وان كان الرجوع قبل الحكم فحد من الجرح فقط اش ولا يبيح على جرح فان جرح اخر جرحا فخرج الدية اش فان المسئلة فيما اذا كان الجرح بعد الجرح والمعتبر بمان في بلاد اربع المضاب اش ومن الدية من قبل الما يور بوجه اش اي بالجمع فقتله بطريق اخر اش او يهود زفر جرح فظروا عبدا او كفارا اش اي من مله القتل والركبة والعثمان على الميركس هذا قول ابي حنيفة اش وعندنا لا ضمان عليهم بل يبيع ببيت المال اش وبيت المال ان لم يركب فيهم اش فميرت المالا اشد المهور بالزجر فلم يركبوا فزجروا عبدا او محرودا اش فان شهدوا وارثا او اقربا بنظرهم عدا فماتت اش شهادتهم لانه يساح لهم المظن لثقل الشهاده اش وزان الكروبي عريمه وقد ولت منه او شهد باحسانه رجل وامرأتان رجم اش هذا عندنا خلافا لفرق المنافي في الشهاده النسائية لا قبل عند زفر والشامي وموجب الاحصان سوطا في بعض العله فلا يستل منهن النساء اش باب حد القذف هو كحد القذف مما يور سوطا للحر ونصفها للعبد بشرط الحر ولو قطعه من احد رجليه وان زالت بعد الطلق او سكران رايلا العقل عيبه واقرب منه اش شرب الخمر او السكر بالبينة اش او شهد به رجلان وعلم بسر به طوعا بخد صاها فان قرنه او شهد عليه بعد زوال الخمر او نفيها او وجد بها منه اش علم الشرب بان شياها او وجد رجم الحزنة بلا اقرار او شهادته اش او رجم عن قرار شرب الخمر والسكر او







خارج وميتات يعلم انما ساعدته ام له ومن تركت في دار الاسلام او دار الحرب وكتم من يرجع الى الرقة والمرد الموروق  
ليعلم ان المسروق كان نصيبا ام لا ومن سرق ليعلم انه سرق في ربح محرم ام لا فان سار كجميع فيها واصاب فلا  
له كل واحد قدر نصيب قطعوها وان اخذ بعضهم شئ مع ان الاخذ صدر من بعضهم فقطم وقطع بالساج والغنا والابكر  
والشندك والمصوم الحضر والياقوت والبرجد والانا والباب متخير من خشب شاعرت هذه النسيان من غير  
الخشب والحجر الماخر في العمار والجبالة فيسوم ان لا يقطع فيها لانه لا يقطع فيها في دار الحرب وخشب ونصب  
وسنك وصيد وزرع ومغرة ووزن ولا يما ينسدر ما كل من لم يما فاهة رطبة وتور على البحر ويطبخ شئ هذا عند  
خفيفه ومجهول ما عند يوسف يقطع في كل شئ في الطين والبراب والمريز وعند الشافعي لا يمنع القطع كور المني  
بماح الاصل كالحطب ولا يكون رطبا كالقوكة ولا يكون مقرضا كالفك كالمرة ولما قولنا عايشة رضي الله عنها كانت  
الميد لا يقطع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشئ المأنة الى الخير وقوله عليه السلام لا قطع في الطين وقوله  
السلام لا قطع في ولا شجر وزرع لم يحدد عدم الحرز ولا في اسيرة مطربة والانه هو وصليب من ذهب او فضة  
وسطرخ ونز لا يقول اخذته للاراقة والكسر باب سجد عدم الاخر اطلاقا للشافعي ويصحف لانه يقول اخذته  
للقرارة خلافا لابي يوسف ومجي لان ليس حاله ولو جلتين يرجع الى المصنف والقبلي قال الحلي مع وعند  
ابي يوسف ان بلغت الحلية النصاب يقطع م وبعد ذلك المصنف ودفع النصاب شئ راخذ العبد الكبير يكون غنيا  
او حادقا لاسوته والمقصود من ذلك فقرافه ويولس عايل وايضا يورق لما فيه وهو ليس حاله واما ما ذكر الحجاب  
فالمقصود منه المال وهو لا يورق لانيه غير ماله ولا في طلب وهند وشار وخلص وذهب ونشر شئ ومال الحاشية  
كان ميتا لاله وماله فيه شركه ومثل حقه حالا او مؤجلا لانه ان كان على اخر درهم سوا كانت حاله او مؤجلا  
فروضا م ولو لانه بقدر حقه يصير شركا وما قطع فيه وهو مجال اي لا قطع بركة ونسب قطع م  
ثم وصل الى ماله واحال انه لم يتغير عن حاله وهذا عندنا واما عند ابي يوسف والشافعي يقطع لقوله عليه الصلاة  
والسلام فان عادنا قطعوا ولنا ان عصمت المسروق قد سقطت على ما ياتي في ملكه لقطع مع الضمان شراذم الله  
عاد المروءة لما كلفه فالعصمة وان عادت فبينة سقطت عنها استقطعت لقطع وقوله فان عاد الى الرقة لا الى المروءة  
ليلا يعارضه لالمسروق لسقوط العصمة على ان الحديث مطعون طينة الطوازي فان تغير فرق قطع بانها لغزل  
قطع فيه فليس فرق ولا ان سرق من ذي ربح منه شئ المشبهة بالحرز وهو مجال اي لا قطع بركة ونسب قطع م  
ماله ربح محرم من ميت اجني يقطع لوجود الحرز وما رصفته سوا سرق من ميتة او ميتة فانها يقطع طابا لابي  
يوسف لان الرضا فيها يشبه خلافا لاسنن ولا يكتفى الاذن بالدخول شرعا فانه متحقق في الاخذ رضاعا ام يقطع  
ولا من ربح وعري ولو من حرز خارج لانه قال هذا لان لما فيه خلاف للشافعي ولا ريبه او عريه او ربح

سبعة

سبعة ولا من كاتبه ومضيفه ومغتم وحمام ومبذون في دخوله شئ فان كان الاذن شهادا افرق قطار افسر  
ليلا يقطع واعلم ان الحرز بالحفاظ لا اعتبار له عند وجود الحرز بالمكان فاذا سرق في الحمام شئ وله حافظ فلا  
قطع بخلاف الحافظ في المسجد فان المسجد ليس بحرزا فاعتبر الحافظ او سرق شيئا ولم يخرج من الدار او دخل منها  
وناول من هو خارج شئ هذا عندنا واما عند ابي يوسف والشافعي ان اخرج من وناول فعليه القطع وان دخل  
الاخرى وناول فاخذ فعليه القطع وفي الوحي ان وضع فيما ينزل الداخل والخارج فاخذ الاخر ففي رواية لا  
قطع وفي رواية يقطع بهما بهما او يقطع شيئا فادخله فيه واخذ شيئا هذا عندنا وعند ابي يوسف يقطع  
كما في الصدوق قلنا ليس هكذا الحرز على الكمال او نفس الكتم بان يجعل الدرهم في الكتم وربطها من خارج فيقي  
موضع الدرهم وموئيد الكتم خارج ما في الكتم فاذا طوى لا يقطع لقطع واعلم انه اذا كانت الصرة نفس الكتم باق  
باربع صور لانه اما ان يجعل الدرهم في اخل الكتم والرباط من خارج او جعله على خارج الكتم والرباط من داخل  
وعلى التقديرين اما ان طوى اخل الرباط فان طوى الرباط من خارج فلا قطع وهو كما مر قبل التقسيم وان طوى  
والرباط من داخل وذلك بان ادخل يده في الكتم فيقطع موضع الدرهم فيخرج الدرهم مع الطين من الكتم فيقطع  
لان الاخذ من الحرز وان حل الرباط وهو خارج قطع لانه اذا حل الرباط بقي الدرهم في الكتم فلا بد من زيده في  
الكتم فاخذ الدرهم وان حل الرباط وهو خارج اخل لا يقطع لانه ادخل يده في الكتم فحل الرباط بقي الدرهم خارج  
الكتم فاخذها من خارج وعند ابي يوسف يقطع في الوجه كلها لان الكتم حرز او سرق حلا من قطار او عملا  
قطع ان حفظه ربه شئ فان القايه والسياق والراكب لا يقطعون الا قطع لمسافة دون الحفظ فيكون لو كان  
هنا حافظ قطع سارق الجمل والحمل او نام عليه فان النوم على الجمل او يقرب منه حفظه م او شئ الجمل او اخذ  
منه شيئا فان الجمل حرز م او ادخل يده في صدوقه او كفه او حبه شئ المراد من ادخال اليد الكتم لا اخذ  
مذلا لرباط كالمزج او اخرج من قصوة دارها تعاصير الى حبتها او سرق رب متصوره من اجزئته شئ او  
دار موصلا كدرية او نحوها في حجرات يسكن كل منها انسان لا تعلق له بالحجرة التي لا يسكن فيها غيره لاه  
كالدار التي صاحبها وميتها مشغولة بماعه وخرا وينهم بنساط م او التي يسكن حرز في الطريق شئ اخذ  
او عمله على حمار فاساقه واخرجه شئ هذا عندنا وعند الشافعي لا يقطع سوا اخذه او تركه في الطريق وعند زفر  
لا قطع في المال ولا في الحمل فان العا ليس باخراج مماوله من هو خارج وكذا اذا التقي لم يقطع لانه اذا لم يقطع عليه  
يد حقيقه فان حكم يده فتم بالاخذ بعد الخروج خلافا لعلق المناولة وعدم الاخذ وفي مثله الجمل وسير  
الدابة بمصافه **فصل** يقطع اليد السارق من يده ويحصر ثم رجله اليسرى عاد فان عاد لانه  
لا ويجزئ اما الجرح فقط واما مع التعير عند بعض مسايحا وعند الشافعي يقطع اليسرى ثم رجله اليمنى

في ثوبه

الا



وقوة البطن فاقية في السرقة فلهذا تقرر في حق السرقة في الحق اهلاك وكذا ان كانت السرقة في السرقة

لقولنا عليه السلام فان سرقة قطعوه فان عاد فاقطعوه وان عاده فاقطعوه وان عاده فاقطعوه وان عاده فاقطعوه وان عاده فاقطعوه  
 الخرب صحيحا لما قلناه وما احذه الصلابة بقوله والطاير قد طفت في الخرب او هو محمول على التباينة فان  
 كاريه السرقة اياها او اصحابها او رجله التي يقطع او لا او رده الى ملكه قبل الحصة او ملكه بجهة او  
 بيع او تقصير فيتم من النصاب قبل القطع او سرقة فادى ملكه او احد السارقين والتم بيمين او لم يطالب بها  
 وان لم يطالب بها فلا قطع **ش** لانه لو قطعت التي يقطعها او شلخته اذ لم يكن للاسناد وجبة طرف واحد فهو لا  
 يقدر على التماس ولا من طرفين فضع العصا تحيط به يكون قائما مقام الرجل القابضة واذ ارد السرقة والى ملكه  
 قبل الحصة لا على الدعوى فلا نظر في السرقة وعندنا في سرقة يقطع وانما قال ملكه بجهة ليعلم ان المراد الهبة مع  
 القبض وعندنا في السرقة والتم في السرقة وكذا في النصاب يقطع عندها وانما لا يقطع عندها لان النصاب لما كان سرقة  
 يكون عند ظهور التهمة وهو حال القضاء وقد ذكرنا لانه لا يندفع القطع عند الشافعي بمجرد دعوى السارق  
 ان السرقة ملكه لانه لا يغير سارق من كذا فيؤثر في السداد بحد كذا في الوجيز ذلك خلاف ذلك هذا **ش**  
 بانه صار في المال كيف يقطع بحد غيره **ش** وقوله ولم يطالب بها وان قوتها فلا قطع اي ان لم يطالب بها  
 السرقة اي السرقة فلا قطع وان اقر السارق بالسرقة لانه لما كان له دعوى شرط لا بد من شرطية الدعوى  
 فان سرقا وغاب احداهما فهدا على سرقة فقطع الاخر وقطع بخصوصه الذي يد حافظه كودع وغاب  
 وصاحب **ش** باع دينارين بدينارين وقبضهما وسرقا من يده **ش** واستعير ومستاجر وبضارب وتايب  
 على سوم الشري وبطهر وبخصومة المالك من سرقة منهم **ش** اعلم ان الدعوى **ش** ان السرقة وقطع المدين  
 كان من حقوق الله تعالى لانه لا شك ان السرقة منه اعرف بحقيقته احال من اليهود وكذا من السارق المقر اذ يمكن  
 ان يكون ملكا للسارق بطريق الارث او ملكا لغيره المحرم وهي غير عالم به ففي ترك السرقة في الدعوى  
 وكذا في غيبته سطة عدم وجوب القطع اما غيبته المربية وان كان فيها يوتيم انها لو كانت خاضعة ادعت  
 امرابط الحد فلا اعتبار به لان المربية راضية بالثمن فيكون منهم في دعوى ما يسقط الحد فهو هذا الفرق  
 الذي وعدته في باب شهادة الزنا شرع عطف على الضيم المستكن في قوله وقطع قوله لان سرقة من سارق  
 قطع **ش** كما ساقى من سقوط عصمته **ش** وقطع يد بعد اقرار سرقة **ش** وصارت الى ملكه هذا عندنا في حيفه  
 من غير تفصيل وعندنا في لا يقطع من غير تفصيل لان اقرار العبد بالحدود والنصاب لا يبيع عنده وان  
 كان ما ذوا فان لا دون ليرتبا ولها اما في ح المال فان كان ما ذوا يبيع فرد المال وان كان بمجور لا واما  
 عندها فان كان ما ذوا يقطع ويرد المال وان كان بمجور فالسرقة ان كانها كما يبيع اقراره لان الرابطة لا  
 القطع واقراره صحيح وان كان قائما فعندنا في حيفه يقطع ويرد السرقة وعندنا في يوسف يقطع ولا يرد

المروق

**المسروق** وعند محمد لا يقطع ولا يرد فقول لفران اقرار بما يجب تلف نفسه او اعضاءه ان كان متضررا به  
 المولي فهو غيرتهم فيه لا ضرر فوق ضرر المولي وان تجال في صدره اجبت نفوس بعض المالكين يصل الى غاية  
 نورنا هلاك نفوسهم ليتضرر به بوالهم فذلك في دار لا يصلح ان يمس عليه الا حرام ثم بعد ذلك الاصل عند محمد  
 رد العين والقطع تبع له بشرطية الدعوى ونسبت المال بالقطع من غير عكس وقرار العبد المجور بالمالك لا يبيع  
 فلا يثبت بعه وهو القطع قلنا النفع ليس تعالذ العين كان رد العبد ضمانا للمال والقطع جرا النفع وابو يوسف  
 لم يجعل احدهما بغير الآخر فقرر اقراره في حيفه وهو القطع لاني حق المولى هو رد المالك وابو حنيفة جعل الفعل اصلا  
 لان المحال لا يرد وطه **ش** وما يقطع به ان يبيده ولا لا يبيع **ش** انما قال وان اقر العبد بغيره او اقره احد من عياله  
 حيفه انه يحل الضمان في الاستهلاك وعند الشافعي يضمن في الهلاك والاستهلاك فعنده القطع والضمان  
 يحتج ان الضمان على عضة المالك **ش** ونحو قولنا بان تعالذ العدة بل ان الله تعالى بعناه ان المالك كان معصوما  
 خال للعباد او رد عليه السرقة او جبت الشارع الحد وهو حد الشارع فالحضانية وردت على الشارع ففي حالة  
 السرقة صار المالك معصوما محال للشرع فلم يبق معصوما حتى العبد فلا يلزم الضمان **ش** ولا يفرق بين سرقة  
 قطع كلها او بعضها **ش** لانه السرقة واحدة ان خسر واحدا كان القطع للكل لا يضمن لاحدا مالا وان خسر  
 البعض حتى قطع كلهم **ش** فهذا عندنا في حيفه وعندنا يسقط ضمان الاجل **ش** ولا يقطع يسار من امر يقطع  
 بينه سرقة ولو عدا **ش** وقطع من سرقة سارق في الدار ثم اخرج **ش** وانما يقطع اذا بلغ السرقة نصابا الشرقة  
 وعندنا في سرقة لا يقطع لان النصاب ما يملك للمارق بسبب الحرق الخاص بها ان لا يحد ليس سببا للملك وانما  
 بقولنا للملك ضرر اذ الضمان لا يجمع اليد التي ملك تحجر واجد **ش** ومثله لا يورث الشبهة لان سرقة  
 شاة قد خرج **ش** لان السرقة من عا ليم ولا قطع فيه **ش** ومثله ما سرق من اموالهم او ما يبيع قطع وردت **ش**  
**ش** وهذا عندنا في حيفه وعندنا لا يحب دهرها لان العفة متقومة عندها فصارت شيئا اخر **ش** فان حرقه  
 فقطع فلا رد ولا ضمان وان سدد **ش** لانه سرقة ثوبا فبعضه احرى قطع لا يحب الثوب وان هلك فلا  
 ضمان **ش** وعند محمد يوجد الثوب ويعطى ما زاد الصنيع وان سوده رد عندنا في حيفه لكون اليهود تتصا فلا  
 يقطع حق المالك وكذا عند محمد كما في الحرم **ش** فان الصنيع لا يقطع حق المالك **ش** وعندنا في يوسف لا يرد فان الواد  
 زيادة كالحرق يقطع حق المالك **باب قطع الصرق** من قصد معصوما على معصوم **ش** لانه  
 حال كون القاصد معصوما اي سلبا او مضافا **ش** فاخذ جمل احدى وقيل جبر في نوبة **ش** كل من قطع  
 به ورجله من خلاف **ش** وان قتل لاحد قبل جلا **ش** هذا القتل بطريق الحد لا بطريق القصاص فذكره هذا  
 بقوله **ش** فلا يعقوبه ولي **ش** وان قتل واحد قطع من قتل واصل او قتل اوصلا **ش** فتقوله او قتل اوصلا

اي يقطع من ساقا القاصد  
 من ان احداهما او سلبا



على قوله قطع اي انما قطع ثم قتل او صلب وان شاقلا وصلب جاز غير قطع **ويجوز** بريح حتى يموت **البيع** هو  
البطن ويترك لاله ايام وانما خذ فذلك لا يفهم **ل**ه اذا قتل فاطم الطريق فلا يحل حمارا تلفت في السخا القن  
وبعد ادم حذوا **ل**ه ان اسر النكاح منهم بجحد على الجميع **وحجرا** او عصا لهم كيف فان حرج واحد قطع  
وهو جرحه وارجح فقط او قتل عدا قاتل **ل**ه ثاب قبل ان يوصد او كان منهم غير مكلف او ادم محرم من  
المارة او قطع بعض المارة على البعض او قطع الطريق لئلا او يمار في مصر او بين مصرين فلا حيل ولو قتل قود او ازاله  
او عقوق **ل**ه في الصور المذكورة لا يحل لحد بل كل البتل من قتل قود القود وان كان غير عمد فالدية ويكون للولي  
العفو وعند ابي يوسف اذا كان بعضهم غير مكلف او صبي او مجنون فبأسر القتل بالافون فانما في المصير  
وبين المصير اذا كانا قود سيرا كالقود واليهو حيث يعلق العنز غالبا في خلاف الشامي وعند ابي يوسف اذا قاتلوا  
فصار بالسلام حذوا وكذا في الليل سواء السلاح او غيره **وفي** الخوذة ومن اعادته قتله **ل**ه الحق ضروره  
القتل بالقتل وفي المضام عدا رخصه رجلا عليه **كتاب الجهاد** هي فرض كتابه بلاء  
**ل**ه اي ابتدا وهو ان يبدأ المسلمون لمحاربة الكفار ان قام به البعض سقط عن الباين وان تركوا الموالي على صبي  
وعبد وامراه واعني يستعد واقطع **فرض** عن ان يهجر وان يخرج المرأة والعبد بلا اذن **ل**ه فاذا هجر الكفار  
على نفرين القود يصير فرض عن عدا كان يقرب منه **وهم** يقدر روع على الجهاد وانما على من وراهم فاذا بلغ  
الجهاد اليهم يصير فرض عن علمهم اذ اجتمع اجمع اليهم بان خفف على من كان يقرب منه بانهم على من القادة  
او بان لم يهجزوا الكفار اسلوا ان يصير فرض عن على جميع اهل الاسلام شرقا وغربا وهذا نظير صلاة  
الجنان يصير فرضا على جيرانه دون من هو بعيد عن البيت فان قاتلها الاقربون ضيقوا حقه فعلى الابعد  
ان يقوم بها وان ترك الكل فكل من بلغ اليه خبر بونه يصير **ل**ه وكذا الجمل مع نكاح من يريد ولا **ل**ه الجمل  
يجوز للعامل على عمله والمراد انه اذا كان في بلد ما سمي لا يحمل الامام على ارباب الاوال شيئا من غير طيب انهم  
يتفقون الغزاة اما اذا لم يكن فيه شيء فيعمل **ل**ه اي الكفار بان حاصرهم المسلمون **دعوا** الى  
الاسلام فان ابوا فاني الجريه فان قتلوا قتلهم مائنا وعليهم ما علي **ل**ه اعلم انه لا يراد هذا الحكم على المرم حتى  
يدرك على ان يحبسهم من العبادات وغيرهما ما يحبسها علينا لان الكفار لا يحاطون بالعبادات والعبادات  
من قولهم بانهم مخاطبون فالتدبير فالذي وغيره **ل**ه كذا سوا وعند قول الجريه لاننا مرم بالعبادات كمان  
المسلمين بل يراد ان يحبسهم علينا ويحب لنا عليهم اذ انقضت اديانهم واموالهم او تعرضوا للمنايا واموالنا  
بل يجب لبعثنا على بعض عدا تعرض ذلك لان قبل قبول الجريه حاصرهم لدمائهم واموالهم وكما هو المقتضى  
لدينا واموالنا فقبول الجريه ليس لاننا هذا التعرض ويؤيد ذلك انهم جعلوا الدية على هذا الحكم قوله

بغير ائنه

الاسلام على الكفار

رضي الله عنه انما بدوا الجريه ليكون دما ودم كدما واما اموالهم كما هو التام ولا يتناول من يتلفه الدعوه وينت  
اي الدعوه اي تدب كحريه الدعوه **ل**ه من الجريه **ل**ه جوارا بالمخاض وتغريق ووري  
ولو منهم مسلم ولو تترسوا ببيتهم لانيه وقطع شجر واصاد زرع بلا عذر وغلول ومثل **ل**ه فالتب الهذليه العذر  
الحجانه ونقض العهد وقد قال عليه السلام الحرب حربه يفتقه على الناس التفرقه بين العذر وبين جرح الحرب  
فاقول ماد امر الحرب قايما لا يحرم الخداع بان يريهم بان لا يخادهم في هذا اليوم حتى اسوا فخارهم فيه او يذهب اليه  
اخر حتى غفلوا فانيهم ميانا ويخون ذلك بخلاف ما اذا جرى بينا وبينهم ترار على ان لا يخاد في هذا اليوم حتى اسوا فانه  
لا يجوز المحاربة لان هذا استيمان وعهد بالمحاربة فنقض العهد وهذا ليس بخداع بل خداع في حال السلم فيكون  
عذرا والغلول الرقة من القتم والمثله اسم من يملئ مثل ثلا فقتل يقتل فلا اي كل به بعتاد جعله مكالا  
وعبرة لغيره مثل قطع الاعضاء وتويد الوجه يقال مثل القتل في قطع ائنه ومثله للموت تحت لقوله عليه  
السلام لا تغلوا ولا تغدروا ولا عتلوا في المثل غير حلو الله تعالى يحرم **ل**ه وقل غير مكلفه **ل**ه وانما  
وتتعد وامراه الامكله او قاتلهم اذ امكن بحيث به او اري في الحرب وان كان قودا فيقتله غير اسير **ل**ه لا  
يقتل الاب الكافر ابتدا وهو احرار عما اذا قصدا لقتله بحيث لا يغلبه دفعه الا بقتله فانه لا بأس بقتله وقوله  
فيقتله بالصلب لا يقتله غيره فالتعلل المضارع يصيب بان يقدرة بعد لنا اذا كان ما قبلنا بيا مائنا  
بعدها اي بعد عده **ل**ه منها النفي فينبغي ان يصير عدم قتل الاربابه سيما لغير مقتله لغير الاربابه بان شعله  
ولبته لغيره احر فيقتله **ل**ه واخراج مصنف وامراه الا في حيش يوم عليهم وصوخوا احرار والعلم بان ان لنا  
به حجة وبدا ان هو اشنع فقولوا **ل**ه لفظ كان مصر في قوله ان خير وانما به حجة وان هو اشنع والبند بقدر المصاح  
مع احتياهم بذلك **ل**ه قبل يذ لو خاوا بديان **ل**ه قوتلوا قبل يذ ان يذ واما الخيانة **ل**ه وصوخوا المرتد بلامك ولا  
ره ان اخذنا **ل**ه يعني لمخو لنا ان صالح المرتد ولا يجل في قتله لان اسلامه رجو لكن لا ما حذنه شيئا لانه يكون حرة  
ولا يجوز اخذ الجريه من المرتد لكن لا يذ لا يذ اليه لانه قال ما لغير معصوم **ل**ه ولا يسمع سلاح ولا يخل وحديد  
منهم ولو بعد صلح **ل**ه وجمع امان حروجه وان كان سرا يذ وادب ولعن امان الذي اسير ناصرهم ومن اسلم  
ثم ولم يهاجر ويقي وعدا الاما وون ومجون **ل**ه المراد بالاسير مسلم اسرى يد الكفار وباقا جوارا جرم مسلم  
بهم **باب القتم** **ل**ه القتم قيم الامام بين الجيش ما فتح عموه او اقراه عليه جريه وخراج  
**ل**ه قوله او اقترع على قوله قتم الامام ثم عطف على احد الامرين وهو قتم او اقترع **ل**ه وقيل  
الاسري واسرهم او تركهم احرار فتم لنا **ل**ه ليكون يوي اهل الذمة لنا **ل**ه ومنهم وقد ائتم **ل**ه المن  
ان يترك الاسير الكافر من غير ان ياحذنه شيئا والقد ان يتركه وياحذنه شيئا لا او اسير مسلم منهم في ثابة



في المنزلة الثاني واما العدا قبل ان تنسخ الحرب اوراها الجوز بالمال لا بالاسير المسلم وبعد لا يجوز بالمال  
باجماع علمائه واما نفس الجوز عند اوصيه ويجوز عند محمد وعبد الله بن يوسف وسان وعبد الثاني يجوز  
مطلقا وصريحهم الى ارام وعقودته شق فلها وجبت وحرقته وقسمه مقسم شرعا فيرد هاهنا ويسم  
الردو الحزم كما قال فيه **ش** في المغنم **م** لا سويق لم ينال ولا من فاته **ش** لانه بالاحرار يصير ملكا لنا وعند  
الثاني يصير ملكا بالاستفراغ رهينة الكفار من مات بعد ذلك يورث نصيبه **م** ويورث قسطن من اهلها رجل  
لثامه طعام وعلف وحطب ودهن وسلاح به حاجة لا تمتد لا بعد الخروج منها لا يصيرها وعدها وورد الفضل الى  
المغنم ومن السلم ثم غنم نسبه وطفله **ش** لانه صار مسلما بتمامه وما لا غنم او اودعه معصوما **ش** اي ما لا  
وضعه امانه عنده سلم او ذي **م** لاولده كبر او عرسه وحملها وعفائه **ش** لان العقار من جملة دار الحرب وهو  
يداهل الدار وفيه خلافا **ثاني** **م** وعنده مقابل ما له مع حربي بغصب او وديم ويعتبر وقت المحاق **ش**  
اي يعتبر استحقاقهم الفارس والابل وقت مجاوزة الدرب وهو البالك الواسع على الكلب والمضيق من مضايقه  
والمراد هنا من دخل دار الحرب وعند الثاني يعتبر وقت سقوط الوقعة فمن دخل دارهم قاربا فنفق فرب **ش** **م**  
مات منه هذا الوقعة راجلا **م** فله سهمان سهم فارس ومن دخل راجلا فمضى فاقربا فله سهم راجل **ش** هذا عندنا  
اما عند الثاني فعل العكس وسهم الفارس عنده اربعة اسهم **م** ولا سهم الا لفارس **ش** فمضى واحد فعلم هذا  
انه لا سهم للبعول والراجلة **م** ولا لبعول وصي وامراه وذي **ش** فرغ طهر **ش** الرضخ اعطا القليل والمراد هنا ان  
من سهم الغنم **م** والخمر للسكين واليتيم وبز السبيل وقدم فقرا وذي المقد عليهم ولا تقي لعينهم وذكره  
نحال البرك وسهم النبي عليه السلام هو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف وكان لعبد مناف  
اربعة بنين هاشم وعبد شمس والمطلب ونوفل وهاشم رسول الله عليه السلام غنيم خديرة قم وذي البر  
بن بني هاشم وبني المطلب وكان عثمان من بني الا عبد شمس وخديرة بن طهم من اولاد نوفل اكلها رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فقال لا تنكر فضل بني هاشم لكانك الذي وصفتك الله بهم ولكن نحن اصحابنا من بني المطلب  
اليك في النسب سوا قبا بالكا عطيتهم وحرقنا فقال عليه السلام انهم لا يتفاوتون في اجهالته ولا في الاسلام  
وسبك بن ابيه **•** قال الثاني نعم كافهم ونحن نقوله له على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعينهم اياه **•**  
ونصرهم اياه فلم يوفاه عليه السلام فيستحقون بعد وفاته بالفقر حريق قاده وعوصك بحجر الحصى ولما  
كان غرضه الركاه فيستحقه من شتم الركاه وقد نقل ان الخلفاء الراشدين كانوا يسمون على نحو ما قلنا وكان  
عمر بن الخطاب يعطي فقراهم ومن دخل دارهم قاربا فاحسب الا من قبله ولا اذن **ش** لان الحسن انما يصدر الغنم بما  
ناخه من الكفار ثم اوهذا بالحقه فان لم يكن مفعولها فقد اذن الامام فهو حكم المغنم لان الامام بالادب

الشمس

الزعم نصرته **م** للامان ينقل وقت الفاعل حسنا فيقول من قبل ميلا فله ملكة **م** التسبيل اعطاني زيد علي سهم  
القيمة **م** والتركيب يدل على الزيادة **م** قوله من قبل ميلا فله سلبه سماء ميلا لقوله الفاعل **م** اولسرية جعلتكم  
الرب بعد الحسن **م** بعد ما رفع الحسن جعلتكم ربغ المايي اولئك او نحو ذلك **م** لا بعد الا حرازهم **م** اى بدار  
الاسلام **م** لانه حينئذ صار ملكا للغانم **م** لان الحسن قلبه ما معه حتى تركه وما عليه وهو لذلك ان لم ينك **م**  
خلافا لما في باب السلب عنده للمالكه ان كان من اهل زيارتهم له وقد فعله ميلا لقوله عليه السلام من قبل ميلا فله عليه  
وخرج على هذا على التفسير لاجل وضع التبعة **باب استيلاء الكفار** واذا سبي بعضهم بعضا  
واخذوا ما لهم او ما لهم او غير انديهم او غلبوا على الماء واخذوا بدارهم ملكوه **م** هذا عندنا وما عندنا ما في حقه  
لا يملك الكفار ما لنا **م** استيلاء كذا في اصول اللغة ان الذي غلب على افعال الحية يوجب البيع الحية والبيع لا ينفك حكمه عما  
وهو الملك فلما امكن ان يكون الاستيلاء لهم على اهل غير معصوم في زعمهم وليس لولاية الامم فقط في حق الدنيا  
والعصية انما كانت ثابتة ما دام محمدا رايانا يتصرف الحكم من الاستماع فاذا اراد سقط العصية **م** لاحرازه وداره وام ولما  
ومكاننا وعيدنا استاوانا **م** اعا فادنا اجدوه لان الخلاف فيما احدثه وقروح وقد وقع في هذه الصورة  
لا يملكونه عند اى ضيقه فلا مالها نكروا الما احدثوا فلا يملكونه استاوا لهما ان عصيته كانت على المولى وقد اراد انصار  
بما وقع في اسيهم **م** وله ان العصية التي اهل المولى لما زالت طهر عصيته الى كانت باعتبار الادية فصارت لغيره  
الاحراز فلا يملكونه **م** ونلكه بالعبودية حرم وهو ملكهم ومن وجدنا ما **م** في يد الغائبين بعد ما غلبنا عليهم ولم  
يذكر هذا لانه بينهم من قوله **م** اخذه بلامى اى بغيرهم **م** بين الغائبين **م** وبالفقمة ان نعم وبالفقمة ان نعم تاجر  
وان اخذوا من غير مشورة **م** ان فيعت عبيده في يد المالك فاحرازه فالملك القديم باخذ كل العن انشا ولا يعطى العن  
شيئا اذا ما اخذ من الارض **م** فان اسرعه فبيع ثم كذا فللمشترى الاول اخذه من المايي محمد ثم ليس اجدته من الغائبين  
وقيل اخذ الاول **م** بعد اسر من زيد فاستراه عروا ثم اسر منه فاستراه بكره ما به فخر واخذه من بكره ما به ثم ياخذ زيد  
من عرو ما به لانه ما ربح على عرو ما به وان لم ياخذ عرو فليس لزيد اياه من يكره لان بكره استرا عبد اسر من عرو بعد عرو  
فلما اخذه زيد من بكره ليعا العن الذي اعطاه عرو فلا ياخذ زيد قبل اخذ عرو **م** فلو ان **م** فاحذها الكفار **م** فلو  
منهم رجل احدا عند مجا واغنى بالمشطاس انهم لا يملكوا الجيد **م** وقوله عبيد كراه ستان منها واخذوا من  
**م** هذا عند اى حقيقه **م** وعندنا لا يفتى لان الواجب ان يحجز على سعيه وقد راد الاول لما عليهم **م** في ايديهم قلنا  
اذا زالت ولاية الجير اقيم الاعاق وقامه تخليصا لما سلم غير اهل الكفار **م** كذا لم **م** فاما او طره ما عليه **باب**  
**المستمان** **م** هو يئول سلما داخل ارضه بامان **م** وكذا داخل ارضا بامان **م** لا يقرض احرا ثم الزعم وما حضر الا امر  
اخذتكم ماله او جسده او غيره بعله وما لا ارضى بغير ان تقض **م** ملكه ملكا حرا لما تصدق به **م** اى بملكه لانه لم يقرض



بحال صريح واما كان حراما للعدو **م** فان دانه **م** بالحق تصرفا او جلا بغيره **م** او ادان حرميا او فصل بغيره  
 من الاخر واما ان لم يقبل احد **م** لانه لا ولاية لما على المستامن **م** ولذا لو فعل ذلك حريتان وحاشا لستائنه **م** لانه لا  
 ولاية لما عليهما فان جاسلين قضي بينهما بالدين لا العصب **م** لان الامانة وقعت صحبة لزم بينهما بخلاف العصب لانه لا  
 تراخي ولا عمة **م** فان قل سلم مستامن بغيره **م** من ماله وكفر الخطا **م** لانه لم يجز ان يقتصر وقت القتل لئلا  
 الاستيفاء لانه بالمسعة **م** فجلد فيه لوجوب العمة حاله لا على العاقل اذ الوجوب عليهم باعتبار المصراع والتقصير في  
 الصيانة الواجبة عليهم وقد سقط ذلك بتبني الدار **م** في الاستيفاء كقولنا في الخطا **م** لا يجزي الا القدر في الخطا  
 عندنا **م** حقيقه **م** وعندنا ما تجلده في العهد والخطا لان العمة لا يتطاول الاستيفاء وله ان لا يصر ان يتعالم بهم اباء  
 فيقتل الاخران مصطفا العمة القوية وهي ما بين جليل الى الهم **م** عندنا **م** باقية فجب التحريم في الخطا **م** ولا يملك جرح  
 بنفسه وقيل ان اناقت هاسته او من ارضع عليه الحرة فان رجح قبل ذلك **م** جرحا للشرط محذوف اي فيها او نحو  
**م** واليه يؤول لا يسكن ان يرجح **م** ان لم يرجح قبل المدة المصروفة فهو ذي واعلم ان من لا يستأجر له باليومين  
 ان الا انسانا ولم يعلم انه كله ان مع اذعان احدهما في الاخر **م** كالمستأجر في ارضه فوضع عليه خراجها **م** اي الزكاة  
 المستأجر ارضه خراج توضع عليه خراجها يصير ذيبا لانه اذا التزمه التزم المقام في ارضه ولا يصير ذيبا لانه لا رعا  
 يستأجر بها **م** وعليه خيرة سنة مرفوعة وضع الخراج او كحت حربة ذيبا ما وفيه كسلا **م** ان الخيرة ذية لا خيرة  
 الزوج ذيبا ويكفي ان يطلق فيرجع بخلاف الاول حيث صارت بها الزوج **م** فان رجح المستأجر له داره على ما كان سرا  
 ففضل عليهم فضل سقط وكره له على معصوم **م** سلم او ذي **م** واذا في ذية له عنده **م** صار ذيبا لانه ذية له عنده  
 معصوم في ارضه **م** فان مات او قتل لا عليه عليهم فيها لورثته **م** ذيبا لانه على معصوم او ذية له عنده وذلك لان  
 الامان ما في ماله يرد عليه ان كان ذيبا وعلى ورثته ان مات او قتل لا عليه لكونه ذيبا لورثته ما لم يرد عليه ما رما له ذية  
**م** لما لم يرد عليه وله اولاد ووديعه مع معصوم وغيره فاسلم سحره عليهم فكله في **م** اما العسر والاولاد  
 الجار فلعدم التبعية **م** واما غير ذلك فلا يستتبعه فاسلامه لا يوجب عمة **م** وان اسلم له فادخله فظلمه  
 حرمه ووديعه مع معصوم له وفيه في **م** فقول له وديعه مبتدأ ومع معصوم منه وله جده اي الجزاء الذي اسلم  
**م** ومن اسلم له وله ورثته هناك فقتله سلم فلا شيء عليه الا الكفان في الخطا **م** له ورثته سلمون في ارضه  
 فان كان القتل عمدا فلا يجزي وان كان خطا لا التحريم **م** وعندنا **م** ان يقتصر في العهد والذية في الخطا  
**م** واذا الامام وتسلم لا ولي **م** سلم فاحقه واولي **م** مستامن اسلم هناك هتاس عاقلة تالم وتقتل  
 الذية في عهد ولا يعفو **م** ان كان القتل عمدا فالامام بالخيار اما ان يستوفي العقد او ياخذ المذلة لكن ليس له ولاه العنز  
 والله اعلم **باب الوطائف** ارض العرب وما اسلم اهلها او فتح عنوة وقسم بين

عندنا **م** حقيقه **م** وعندنا ما تجلده في العهد والخطا لان العمة لا يتطاول الاستيفاء وله ان لا يصر ان يتعالم بهم اباء فيقتل الاخران مصطفا العمة القوية وهي ما بين جليل الى الهم **م** عندنا **م** باقية فجب التحريم في الخطا **م** ولا يملك جرح بنفسه وقيل ان اناقت هاسته او من ارضع عليه الحرة فان رجح قبل ذلك **م** جرحا للشرط محذوف اي فيها او نحو **م** واليه يؤول لا يسكن ان يرجح **م** ان لم يرجح قبل المدة المصروفة فهو ذي واعلم ان من لا يستأجر له باليومين ان الا انسانا ولم يعلم انه كله ان مع اذعان احدهما في الاخر **م** كالمستأجر في ارضه فوضع عليه خراجها **م** اي الزكاة المستأجر ارضه خراج توضع عليه خراجها يصير ذيبا لانه اذا التزمه التزم المقام في ارضه ولا يصير ذيبا لانه لا رعا يستأجر بها **م** وعليه خيرة سنة مرفوعة وضع الخراج او كحت حربة ذيبا ما وفيه كسلا **م** ان الخيرة ذية لا خيرة الزوج ذيبا ويكفي ان يطلق فيرجع بخلاف الاول حيث صارت بها الزوج **م** فان رجح المستأجر له داره على ما كان سرا ففضل عليهم فضل سقط وكره له على معصوم **م** سلم او ذي **م** واذا في ذية له عنده **م** صار ذيبا لانه ذية له عنده معصوم في ارضه **م** فان مات او قتل لا عليه عليهم فيها لورثته **م** ذيبا لانه على معصوم او ذية له عنده وذلك لان الامان ما في ماله يرد عليه ان كان ذيبا وعلى ورثته ان مات او قتل لا عليه لكونه ذيبا لورثته ما لم يرد عليه ما رما له ذية **م** لما لم يرد عليه وله اولاد ووديعه مع معصوم وغيره فاسلم سحره عليهم فكله في **م** اما العسر والاولاد الجار فلعدم التبعية **م** واما غير ذلك فلا يستتبعه فاسلامه لا يوجب عمة **م** وان اسلم له فادخله فظلمه حرمه ووديعه مع معصوم له وفيه في **م** فقول له وديعه مبتدأ ومع معصوم منه وله جده اي الجزاء الذي اسلم **م** ومن اسلم له وله ورثته هناك فقتله سلم فلا شيء عليه الا الكفان في الخطا **م** له ورثته سلمون في ارضه فان كان القتل عمدا فلا يجزي وان كان خطا لا التحريم **م** وعندنا **م** ان يقتصر في العهد والذية في الخطا **م** واذا الامام وتسلم لا ولي **م** سلم فاحقه واولي **م** مستامن اسلم هناك هتاس عاقلة تالم وتقتل الذية في عهد ولا يعفو **م** ان كان القتل عمدا فالامام بالخيار اما ان يستوفي العقد او ياخذ المذلة لكن ليس له ولاه العنز والله اعلم **باب الوطائف** ارض العرب وما اسلم اهلها او فتح عنوة وقسم بين

والصريح غير

عشره والسواد وما فتح عنوة واقره له عليه واصالحهم خراجهم **م** ارض العرب ما بين العذيب الى ابي جبريل من  
 الى الشام والسواد عراق العرب ما بين العذيب الى عقبة حلوان ومن العقبة **م** ويقال من العقب الى عمادان **م**  
 وموتى حتى يعتبر بقرية وخراج **م** وضعه عمر رضي الله عنه على السواد لكل حرب يبلغه المصاع من بر او شعير  
 ودرهم ولجرب الرطبة عنة درهم ولجرب الكرم والتحل تنضله صقعهها **م** ولما سواه كرهقوان وسنان ما  
 تطبيق الجرب ستون راعا في سبتر راعا **م** وفي كبا القوم راعا الكرابين سبع فصات وذراع المسافة سبع فصات  
 واصبع فام **م** وعندنا **م** الذراع اربع وعشرون اصبعه والاصبع ستون شعيرة مضمومة بطوفة بعضها البعض  
**م** ونصف الحارح غاية الطافة وتصل الى بطن وتطيفتها ولا بد ان اطافة عدي يوسف وحار عند  
 والاخراج لو انقطع الماعن رصه او غلب عليها او اصابه الذ **م** افه **م** ويجز ان عطلها ما كذا وسبقنا اسم المالك او  
 شرا ما علمه ولا عشرة خارج ارضه **م** ارض الخراج وهذا عندنا وعندنا في **م** ويشكر العشر متكرر  
 الخارج **م** بخلاف الخارج فانه لا يكرر واعلم ان الخراج نوعان خراج موطنه وهو الوظيفة المعينة التي توضع على  
 الارض كما وضع عمر رضي الله عنه على سواد العراق **م** وخراج مناسية كرم الحارح وخمسه ونحوها فالذي لا يكرر وهو  
 الموطف اما خراج المناسية فهو متكرر كالعشر **فصل في الجزية** اعلم ان الجزية نوعان جزية وضعت بالذل في  
 سدور بحيث ترفع عليه اتفاق وجزية بتد الامام وضعت اذ اطلب عليهم **م** الجزية ما وضعت بصلح لا بغيره  
 غلبوا واقروا على اهلهم توضع على كاهن ومجوسي ووثني عجمي طه عنان **م** فيه خلاف الثاني فانه لا يوضع عليه  
**م** لكل سنة ثمانية واربعون **م** في كل سنة اربعة **م** وهي الموطف نصفها وعلى فقير كسب ربه **م** وعند  
 الثاني على كل حاكم دينار الفير والخي سوام **م** لا على وثني عجمي فان غلب عليه قومه وطفله في ولاه وورثه لا يملك  
 من الوثني العربي ومن المردة الاسلام او النسيب **م** وعندنا **م** سترق شركوا العرب **م** ولا على اهل لا  
 يخالف **م** وعندنا يوسف وهو رواية محمد بن حبيب **م** ويوضع ان كان قادرا على العمل **م** وصبي وامرأة ومملوك  
 ورثن **م** وعندنا يوسف بجلده اكله ما **م** وفيه غير لا يكسب **م** وعندنا **م** ويستقط بالمرت والاسلام  
**م** خلافا للشافعي فيهما **م** ويتدخل بالكره هذا عندنا في صنفه خلافا **م** ولا يجزى بعد وكسسته دعاء وطهراة  
 المهندم وبين الذي في ربه ومركبه وسرجه وسلاحه ملايكه خيلا ولا يعمل سلاح وطه **م** وهي خطا عليه بقدر  
 الاصبع من الصوف يشده الذي على وسطه وهو غير الزاير من الاريس **م** ويركبه على سرج كاف وميرة سواوم في النظر  
 والحام ويعلم على درهم كذا لا يفتقر لم وتقتصر عهده ان عليه على موضع الحرب او طوق بدارهم وصار لمرة في حمل ثوبه  
 بخاتة كرك **م** سوق والمردة يسل الا لاشع **م** الجزية اوري ولسلمة او سلبتني عليه الصلاة والسلام **م** وعند  
 الشافعي سبنا النبي عليه السلام فهو متفضل العهد **م** وياخذ من مال النبي تغلي وتغلي صوف ركائنا ومن يولاه الجزية

والصريح غير



والخراج **م** خلافا لرفوعه ياخذ منه ضعف الزكاة وهو الحرس في الارض ونصف العدة في غير ما تحضر الزكاة  
كولي القري فانه ياخذ منه الجزية والخراج وقوله عليه السلام بولي القوم اعلم به في حرة الصدقة فجعل بولي الهك  
كالحاشي وهذا الحكم لان الحرمان ثبت بالهبة **م** وبصرف الجزية والخراج وما زال العلوي وهو منهم الامام وما  
اخذ منهم لاجل مصالحهم كدفعه وبنافضة وجره **م** القنطرة ما يكون مكرها ولا حرة خلافا لمثل ان سيد  
السفن **م** وكفاية العيال والقضاء والعمال ورزق المعائلة ودرارهم ومن مات في نصف السنة حرم من العطا  
**م** فانه صلة فلا تملك قبل القبض وسقط بالموت واهل العطا في زماننا الفاضل والمفتي والمدرس  
**باب المرتد من ارتد والعيادة بالله عرض عليه الاسلام** وكشفته شهادته فان استعمل حرسه لانه  
ايام فارتاب والاقبل **م** ان ارتاب فيها وان لم يتب قبل ونعتي فيها اي فالحصول الحسنة اخذ وكلمه الاقضاء  
ولا وليست للاستئذان وهي في النوبة **م** بالمبني عن كل دين سوى الاسلام او عما استقل اليه وقوله قبل العرض  
ترك تدب بلا ضمان **م** لانه يستحق الضمان لارتاده وعند الشافعي يجب ان يهله الامام ثلاث ايام ولا يحل قتله منذ  
ذلك وبحل قتله قبل ذلك بمضمونا **م** وروى مالك عن مالك موقوفا قال سلم عاد وان مات او قتل او حتى يدارهم وحكم  
عقوبته واهل بيته وحل زوجه **م** فانه في حكم الميت فالدين الموطن يصير حاله لا يقتل له بون وعند الشافعي بقي ماله  
موقوفا كما كان **م** وكسب اسلامه لو ارثه المسلم وكسب دونه في **م** هذا عند ابي حنيفة وعندها كما لو ارثه عند  
الشافعي كلامها في **م** وقفي دين كل حال تركه تلك **م** في حال الاسلام يعني من كسب حال الاسلام ودين حال  
الردة من كسب حال الردة **م** وبطلان كاحه وذبحه وصح كاطلاقه واستيلاده **م** فانه قد اتفق النكاح بالردة  
فكأن المراه نعتة فارطلقها بغيره وكذا اذا ارتد معها فطلعا فاسلما معا فان لم يفسخ النكاح وبقي الطلاق  
**م** وتوقف بقاء صفة وبيعه وشراؤه وهبته واجارته وتبويره وكفاته ووصيته ان لم ينفذ وانما اذا  
قتل او حتى وحكم به بطل **م** اعلم ان النكاح والذبح باطلاق اتفاقا والطلاق والاستيلاد صحيحان اتفاقا والمعاوضة  
موقوفة اتفاقا والباقي بوقوف عند ابي حنيفة نافذ عندهما **م** فان جاسما قبل حكم مكانه لم يرتد وان جازعته وماله  
ورثته اخذه ولا يقتل مرتده **م** خلافا للشافعي **م** ويحبس حتى يسلم وصح نصرته وكسب لورثته وان ولدت اسيرة فاداه  
هو ابنه حرارته في المسئلة مطلقا ان ماتا ولو جازعهم كذا في النصانية الا اذا احاط به لاكثر من نصف حوائجه  
ارتد **م** قوله مطلقا سواء كان بين الارتداد والولاية اقل من سنة او اكثر لان الولد يتبع خير الابوين في ما يقع  
الامر فيكون مسلما والمسلم يرتد من المرتد اما اذا كانت الام نصانية فان كان بين الارتداد والولادة اقل من سنة او  
يوت وان كان اكثر من سنة او لا يرتد لان الولد يتبع الاب هناك لان الاب يحرم على الاسلام فيكون اقرب الي  
الاسلام من النصانية **م** وان لم يحل بماله اي بدار الحرب مع ماله **م** فظهر عليه هو في فان رجع فليكن بماله **م** في دار

بدار الحرب بلا مال وحكم القاضي به يخرج ثم لحوار الحرب مع ماله **م** فظهر عليه هو لو ارثه قبل قسمة  
كالمالك القديم مكان اول **م** بعيد مرتد لانه كتابه جاسما فبطلت والاولا **م** العبد مضاف الى المرتد  
صفة المرتد اي لحوار الحرب ولا يثبته سلعون بغيره كانت اي كتابته الان فما اي لاسلم المرتد وانما كان المبدل  
للأب والولادة لان الكتابة وقعت جازية والاب بطله الاب فاذا ابا الاب سلبا صار الاب لا يكون له الاب  
فالبدل له والعقود واقع عنده **م** ومن ماله مرتد خطا فليكن وقيل يدينه في كسب الاسلام لان لولا يكون على العاقلة  
لعدم النصرة فيكون في حاله **م** فعند ابي حنيفة يكون في كسب الاسلام لان كسب الرد في وعندها في **م** وقطع يده  
عنه فارتد والعيادة بالله ومات منه او لحوار جاسما فان سلب من القاطع نصف الدية في ماله لو ارثه لان القطع  
حد في المعصوما والسرانية حلت محل غير معصوم فاعند القطع لا السرانية فيجب نصف الدية وانما يجب في ماله لان  
العقد لا ينحل العاقلة وانما لا يجب لتقصير وجود الشهادة وهو الارتداد وقوله او حتى اي لحوار الحرب بغيره  
**م** وان سلم هنا فان ضمن كل شيء فان شئ من نكاح القطع وانما يجب كل الدية لكونه معصوما وقتل لقطع وكذا وقت  
الدية هذا عند ابي حنيفة واي يوسف **م** وعند محمد يجب النصف به ههنا لان الارتداد هدر السرانية فلا ينفذ  
بالاسلام الى النصان **م** كتاب ارتد فليكن فاداه ماله يقتل فبطلت لحيته وماله لو ارثه زوجا ارتد لخطا فلو  
هي ثم الولد فظهر عليهم فلو ارتد في الاول يحرم على الاسلام لا واده **م** في رواية الحسن بن جبر ولد الوارثا  
وهذا ما على ولد الولد لا يتبع الجد في الاسلام في ظاهر الرواية ويتبعه في رواية الحسن **م** وصح ارتداد صبي بغير اذنه  
ويحبر عليه ولا يقتل ان يدين **م** هذا عند ابو حنيفة والشافعي لا ينع ارتداده ولا اسلامه ولما ان عليا رضي الله عنه  
اسلم في صباه وصح النبي صلى الله عليه وسلم اسلامه واقتضى ذلك شهره وقاله معصم الي الاسلام طرعا لا ماسا  
بلغت اذانهم **باب الغاه** قور وسليمان جرجوا عن طاعة الاسلام دعاهم الى العود وكشف شهادتهم  
فان تحيروا ويحبسوا حتى يلقوا امامهم **م** يعني بالوالد من المسلمين ليسيعيوا **م** واجتمعوا وخرجوا بقوله الحكم  
بدار على الدليل كما يدري على دليله وهو كسبهم واجتماعهم فان جازا الامام الى ارتد وارعا لا علم دفع شريم **م** وعمل  
**جبرهم** اي على الجرح الى ان تم قتله وفيه خلاف للشافعي ايضا ويتبع مولاهم فيم لم فيه اي كان لم فليده وفيه  
خلاف للشافعي ايضا ومن لا يلائم له لا يحبر عليه حال كونه جرحا ولا يبعه حال كونه موكبا لانه جرحا فان لم يلق  
بالقبلة فلا مروت وقوله فلا يقتل لكونه مسلما **م** ولا **م** وزيهم ويحبسوا من المجرمين ان توبوا ويستعمل سلامهم  
وخطابهم عند الحاجة **م** خلافا للشافعي **م** ولا يجب شئ يقتل في مثل ان ظهر عليهم لان ولاية الامام سقطت عنهم **م** وان  
عليه اعل يصر فقتل من اهله اخرجه فظهر عليهم قتله **م** بعد ان حصلوا عا **م** النصركا بهم فبطلت بقطع ولا يثبته  
الامام عن ذلك المصنف في الحكم **م** وانما قتله لانه عا حقيقه **م** هذا عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف والشافعي



لا يرتب لها في العادل سوا ادعي حقه او اقرانه على الباطل كعه كما يرتب لاعداء الباغي **م** فان قرانه على الباطل لا ين  
 اي اقران الباغي عليه باطل لا يرتب **م** وبمع السلام من رجل ان علم انه من اهل العقته كره والافلا **كتاب**  
**اللقطة** دعه بر واخيه هلاكي بحك كاللقطة وهو حر لا يحج رقه ونفقته وخايتيه في بيت المال واره  
 له ولا يوجد من اجدد ونسبه من ادعاه ولو رجلين او من نصف منهما علامة **م** **م** ادعي رجلان نسبه فان  
 وصف احدهما علامة في جسده وكان في ذلك صادقا فالنسب منه والا فيما سواه شعر عطف على قوله ولو  
 رجلين قوله **م** او عبدا وكان حرا **م** ان كان المدعي عبدا ثبت نسبه لكل اللقطة يكون حرا لا الاصل في دار  
 الاسلام الحرته **م** او ذميا وكان مسلما ان لم يكن في نفس **م** اي في مقول الدينين **ومما ان كان فيه** اي كان  
 ذميا ان ادعي نسبه ذمي وقد وجد في مقرا اهل الذمة **م** وما سجد عليه له صرف اليه بما ساقض بدونه واللقطة  
 فتصرفه وتسلم في رقه الا حاكمه وتصرفه في ماله ولا اجارته في الاصح **كتاب** **اللقطة**  
 هي امانة ان شهد على اخذه ولم يرد على رها والاضحى احد المالك اخذه **م** **م** اعلم ان الواجد ان قرانه اخذه  
 لنفسه ضمن الاجماع وان لم يقض هذا فان شهد انه اخذه للرب لا يضمن وان لم يرد ضمن عبدا حقيقه ونهر  
 وعند ابو يوسف لا يضمن بل القول قوله في انه اخذه للرب **م** والاشهاد ان يقول من سمع قوله يستدلفه قوله  
 على قوله والاضحى ان لم يشهد انه اخذه للرب ضمن **م** وعرفته كارتجعت وفي كجامع مدة لا تطلب بعدها  
 في الصحيح **م** قوله عرفت اي وجب تعريفه والمراد بالتعريف ان ينادي به وجدته لقطه لا ادري ما كانها  
 طار لا لاردها واختلفوا في هذه التعريف والصحيح انها غير مقدرة بده معلوم بل بوضوح الى راي الملقط  
 فيعرف بها ان يغلب على طنه ايضا لا تطلب بعده **م** وقدرها بعد ومالك والشافعي يحول من غير فصل  
**م** سوا اخذ من الجمل والحر **م** هذا احتراز عن قول الشافعي فان لقطه الحرم يحق تعريفها الى ان يحضر صاحبها  
**م** وما لا يبقى له ان يجا **م** ثم تصدق **م** له عرف ما لا يبقى كالقطعة المعذرة للاكل وبعض الثمار **م** فان  
 جاوزها فاجازته وله اجره **م** ثواب الصدقة **م** او ضمن الاخذ كما في هجمته وجدت **م** لا فرق عندنا في اللقطة  
 بين ان يكون هجمته وغيرها وعند مالك والشافعي اذا وجد بعيرا او بقرا في الصحرا فالترك افضل وما  
 وما اتفق عليها بلا اذ حاكم تبرع وبادته دين على رها واجرا القاضي ماله شفعه واتفق عليها منها كالابق  
 وما لا شفعه له اذ نال اتفاق عليها وشرط الرجوع على رها في الاصح ان كان هو اصلح والاعمى وامر يحفظ  
 ثمنها **م** اما قال في الاصح لا رها رواية اخرى وهي ان الامر بالاتفاق يلحق لولا ان الرجوع لكل الاصح ان لا يبق  
 بل لا بد ان يشترط الرجوع والضمير في قوله ان كان هو اصلح يرجع الى الامر بالاتفاق وشرط الرجوع **م** والفق  
 حجبها لاخذ نفقته **م** نسبه المفق **م** فان هلك بعد حجبته سقطت **م** اي النفقة لانه اذا اجتمعها للنفقة

ولم يرد

صارته كالرهن ويؤمنون بالدين وقيله لا ان هلك قبل الحجب لا يسقط النفقة **م** فان بين مدعيها علا  
 حل الدفع ولا يحجب بلا حجة **م** هذا عندنا وعند الشافعي حجب الدفع اذ ائتم العلامة **م** وينفع بها فقروا **م** وان لم  
 يكن الملقط فقيرا **م** تصدق ولو على امله وفرعه وعمره **كتاب** **الانقذ**  
 اخذه لم يورث عليه وتركه الصالح قبل **م** الا بق هو المملوك الذي قرنه ماله قصدا والفضال المملوك الذي ضل  
 الطريق الى امله من غير قصد وانما كان تركه احب لانه لا يبيع من كان ميا في ماله فياخذه وان عرف الواحد  
 ماله فالا فضل ان يوصله اليه **م** ولزاده اي الاق **م** قنا او يدبلا او امر ولد من مده سفار يعون رها وان  
 يعونها ان شهد انه اخذه للرب ومن اقل منها يستط **م** هذا عندنا وعند الشافعي لا يجب شي بل لا يشرط **م** فان ابق  
 منه لم يضمن فان لم يشهد فلا ضلوه وضمن ان يورثه **م** وعلى المرتبة حاله **كتاب** **النفقة**  
 غاب لم يرد رازة حتى في نفقته فلا يملك غيره ولا يضمن ماله ونفق اطرافه ويقسم القاضي من يقض حقه ويخط  
 ماله ويبيع ما يحاف ضاده وينفق على ولده وابويه وعمره ميت في حق غيره فلا يرت من غيره اي يوقف خط  
 من مال يورثه الى غير نسبه **م** اختلفوا في المدة تقبل الاقوان تقدر تسعين وظاهر الرواية ان تقدر  
 ثلث الاقوان فان في هذا العصر قلما يعيش المرتبة **م** فان طر حيا قبلها فله ذلك وبعد هات **م** بعد  
 المدة **م** يحكم بموته في يومئذ المدة فتقدر عرسه للموت ويقسم ماله بين من يرثه الان وفي ما غيره  
 من غير فقد يرد ما وقف له اي من يرثه الغير عند موته **م** لا اصل عندنا ان يظهر احوال وهو الاستصحاب  
 حجة للدفع لا الايات فاذا امتلأ المدة هو في حال نسبه حتى قبل المدة فلا يرت الوارث الذي كان حيا وقت  
 فقده ثم مات بعده **م** لان الظاهر ان كان حيا فصلح حجه لدفع ان يرثه الغير وفي ما لغيره ميت لان الظاهر  
 لا يصلح حجه لاجاب ان يرثه من الغير فيرد لها وقت للمفق اي من يرثه يوم موته **كتاب** **الشركة**  
 هي شريكة ملك وهي اربعة الشارعية وكل كاجني فيما لصاحبه وشركة عقد وركبها الاجاب والقبول  
 وشرطها عدم ما يقطعها كشرط دراهم سمة من الربح لاحدهما **م** فان هذا يقطع الشركة لاحتمال انه لا يبقى  
 بعد هذه الدراهم المسماة ربع بشر كانه **م** وهي اربعة مفادته وهي شركة متساوين مالا وتقر بأد  
**م** المراد المساواة في المال الذي يمت به الشركة ولا من زيادة مالا لا تجزي فيه الشركة **م** فلا يصح الا بين  
 متدينين حرية وصما وبلية **م** لابد ان يكونا من الدين مسلما واحدة فلا يصح بين مسلم وكافر ويجوز بين مسلمين  
 وكافرين سوا احدهما كاهيا والاخر مجوسيا فان كفر كل سبيله واحدة هذا عند ابي حنيفة ومحمد رهما الله عند  
 ابي يوسف رهما الله يجوز بين المسلم والكافر وعند مالك والشافعي رهما الله لا يجوز المفادته اصلح **م** وتضمن  
 الوكالة والكفالة **م** كل واحد وكيل الاخر في المعاملة وكذا كل واحد كفيل من الاخر ناذ السهمي احدهما شيئا



فلما بيع مطالبة الثمن من الشريك الآخر **م** ومشتري كل واحد منهما الاطعام لثمنه وكسوته وكل دين لزم واحدا منهما  
الشركة فيه كالسرا والبيع والاستيجار فيه **م** اختراعا من لزوم دين سبب لا يبيع فيه الشركة كالجانية والتمك  
والخلق والصلح عند دم عمد وكالتفقه **م** او يكفاله بما مر منه الآخر وبغير امر لهما هو الصحيح **م** لزم احدهما  
دين سبب الكفاله من غير ان امر المكفول عنه فالصحيح ان هذا الدين لا يضمنه الشريك الآخر **م** وان ورر لهما  
او وهب له ما فيه الشركة وقبض صارت عنانا **م** القرض شرط في الهبة **م** وفي العوض والعقار بقيت مساومة  
**م** في اربط العوض والعقار بقيت مساومة لار مال الشركة لم يرد ثم سرع في اليوم الثاني من الشركة فقال  
**م** وعنان وهي شركة في كل تجاره او نوع ولا تضمن الكفاله وتضمن الكفاله ويبيع ببعض ماله وهو مودع  
فضلها لاجلها وتساوي بالبرج **م** لزم ببيع ما يشترط ان يكون المال متساويا ولا يكون البرج مساويا  
خلاف الفزر والشاقي **م** وكذا مال الاجلها درهم والآخر دينار لا يخلط **م** خلاف الفزر والشاقي **م**  
ايضا **م** وكل مطالبة بغير مشرتة لا غير **م** شاعلي انه لا يضمن الكفاله **م** ثم رجع على شركته بحصته منه ان اذاع  
ماله ولا يضمن الا بالمقدين والعلور المتأققة والتبر والقره ان يقابل الماس بها **م** التبره بغير ضرورة  
والقره غير ضرورة **م** وبالعرض بعد ابيع كل نصفه بصفه بصفه الآخر **م** اعلم انه لا يخلو اما ان يكون قيمة  
شاعها مساوية فحينئذ يبيع كل واحد منهما نصف متاعه بصفه بصفه الآخر ثم يعقدان عقد الشركة ولما ان  
تكون قيمه شاعها متساوية كما اذا كان قيمه شاع احدهما الفا وقيمة متاع الآخر المئتين يبيع صاحب الاول  
يعقدان الشركة فيكون البرج بقدر الملك وانما يحتاج الى عقد الشركة ليكون كل واحد كمال من الآخر وانما يكون  
البرج ههنا بقدر الملك لان البرج ههنا كما المالك خلاف ما اذا كان راس المال احدا للثمنين فان البرج حينئذ يتق  
بالشرط وايضا الدرهم والدينار لا يتبعان في العقد فالبرج لا يكون تمام المالك **م** وهذا كمالها او مال  
احدهما **م** هلاك مال الشركة او مال احد الشريكين **م** قبل الشرايط لهما وهو على صاحبه **م** اي الهلاك علما  
المالك قبل الخلط هلك في يده او في يد الآخر وبعد الخلط عليهما فان هلك مال واحد منهما بغير اشتراك الآخر بما  
مشتريه لهما ورجع على الآخر حصته من ثمنه **م** رجع المشتري على احدهما الذي هلك ماله بحصته من الثمن  
لان الشرايط رجع لهما فلا يعتبر هلاك المال وعنان الهدية هكذا ولو اشترى احدهما ماله وهلك مال  
الآخر قبل الشرايط هتاجل ان يخلط في الثمن وينهم انه هلك مال الآخر قبل شرا احدهما لكن يجب ان لا يخلط  
فان وضع المسئلة مما اذا كان هلاك مال الآخر بغير اشتراك احدهما بماله بدليل قوله ولا يضمن احكم بهلاك مال الآخر  
بعد ذلك **م** وبدليل قوله هكذا اذا اشترى احدهما باحد المالين ثم هلك مال الآخر فيجب ان يضمن هلك  
مال الآخر قبل ان يشتري هذا الآخر بماله سيما انما ذكر هذا لانه موضع الغلط **م** ان يملك قبل الشرايط

ان ذلك

ان وكله حين الشركة صيرها فبشرية لما شره ملك ورجع حصته من والا فله **م** ان يملك مال احدهما ثم اشترى الآخر  
شيئا ماله فان الشركة قد بطلت بهلاك المال فبطلت الشركة المانية في ضمن عقد الشركة فان وكل احدها الآخر بالشرا  
توكلا صيرها بقوله كلما اشترى به بالماله الذي يملكه فاشترى به في يكون المشتري بينهما شركة ملك فليست ان  
يرجع على الآخر حصته من الثمن وان لم يملكه فاشترى به في يكون المشتري **م** ولكل من شركي ما وضعه وضمان يبيع ويودع  
ويضار **م** يبيع المال بمضاربة ويوكل به يوكل احدهما بالبيع والشرا ويوكلها **م** والمالي به امانة **م** في بكل واحد  
من الشريكين امانة حتى لا يضمن بالانقضاء **م** وشركة الصنائع **م** هذه هي الوجه الثالث من الشركة وهي ان يشترك  
ما كان كخياط وصباغ ورسول والعمل اجر بينهما تحت وان شرط ان يعمل نصفين والمال ان لا يشترك  
الاجرة الا ان يملك بينهما هذا عناء وعند الشاقي لا يجوز هذه الشركة وعندما لك لا تجوز لاجل ان تجوز العمل لزم كلا  
عمل قبله احدهما فيطالب كل العمل ويطلب الآخر **م** يطالب كل واحد من عمل احدهما **م** وير الدفع بالدفع  
اليه **م** يدفع الاجر الى كل واحد منهما **م** والكسب بينهما وان عمل احدهما فقط وشركة الوجه **م** هذه هي الوجه  
الرابع من الشركة **م** وهي ان يشركا بالمال المشتريا بوجوههما ويبيعان **م** اشترى بالانقضاء لهما فيبيعان  
فاحصل من الثمن لهما **م** فان فصل بين يكون شركتهما وهذه الشركة لا تجوز عند الشاقي رحمه الله فصنع مقاضته  
بان شرط المساواة في المودع التي يجب مساواتها في المقاضته **م** ومطلها عنان وكل وكل الآخر والشرا **م** اذا كان  
عقد الشركة مطلقا اما ان شرطت فيها المقاضته وكل وكل الآخر وكفيله **م** وان شرطت مساومة المشتري او ماله ولزم  
كذلك بشرط الفضل **م** ان شرط ان المشتري يكون بينهما نصفين او مالا ورجع احدهما زيدا على قدر ملكه فذلك  
الشرط باطل لان البرج يكون بقدر الملك لئلا يودي لبرج مالم يضمن بخلافه ان كان راس المال غير العوض فان  
راس المال حينئذ لا يتعين لتعين فلا يكون البرج تمام راس المال على ما مر **م** ولا تجوز الشركة في الاحتطاب والاصنائس  
والاصطياد وما حصل لكل فله وما اخذاه معا فلهما نصفين وما حصل له باعانه الآخر فله مثل ان يقطع احدهما  
ويجمع الآخر يكون للقاطعين **م** والاخر اجر ماله بالعام لمع عند محمد رحمه الله ولا يراه على نصف ثمنه عند يوسف رحمه الله  
ولا في الاستقبا بان كان احدهما بعل والاخر راوية واستقيا احدهما والكسب للعايل وعليه اجر ماله الآخر والبرج في  
الشركة الفاسدة على قدر المال **م** كما اذا اشترى في الشركة درهم مائة من البرج لاجلها ففسد الشركة فيكون البرج عند  
المالك حتى لو كان المال نصفين بشرط البرج الا انما فاشترى باطل فيكون البرج نصفين **م** وبطلت الشركة لو اشترى  
وطاعة بدار الحرب مرتدا اذا اقيمه ولم يترك **م** احدهما احدهما مال الآخر لا اذنه **م** لا يجوز لاجلها ان يودي كاة  
الآخر بلا اذنه **م** فان ذلك صاحب قاضيا ولا ضمن الثاني وان جعل ياد الاول **م** هذا عند الاصم رحمه الله وعند طه  
اربع ياد الاول لا يضمن فان ياديا معا ضمن كل قسط عنده **م** مثل ان يادى كل واحد يغيبه صاحبه وانفقوا اوها







بدرهم صح في الكل **م** وكذا كل بعد وبتفاوت فان باع صبرة على اهما مائة صاع بمائة وهي اقل واكثر اخذ المشتري  
الاقل حصته او فتح البيع وما زاد للبائع **م** لانه لم يبع الامامية صاع فالزاد له **م** وان باع المذروع هكذا اخذ الاقل  
بكل الثمن وترك والاكثر له بلا خيار للبائع **م** لان المذرع في الثوب وصف والمراد بالوصف الامر الذي اذا قام بالمحل  
يوجب ذلك المحل حسنا او قبحا فالكلمة المحضة لا تكون من الاوصاف بل هي اصل لان الكلمة عبارة عن قوله الاجزاء وكثر ما ولي  
انما يوجد للاختيار والوصف ما يقوم بالشيء فلا بد ان يكون نوعا من وجود ذلك الشيء فالكلمة التي يختلف بها الكيفية كالذراع  
في الثوب امر يختلف به من الميز عليه فان الثوب اذا كان عشرة اذرع يساوي عشر دنانير واذا كان تسعة اذرع لا يساوي  
تسعة دنانير لانها لا تكفي فيه والعشر تكفي بوجود الذراع الزائد على التسعة حسنا فيصير كالوصف الزايدة فلا  
يقابلها شيء من الثمن لا ينقسم على الاجزاء كما ينقسم في الحقة **م** فاذا اذرع اذ كان عشرة اذرع بعثه درهم فان بعثه  
واحد درهم ولا كذلك في الثوب فاذا باع عشرة اذرع بعثه وكان الثوب تسعة اذرع كما في سبيلنا لايأخذ به  
بل انما اخذه بعشر وان كان له يد كان للمشتري فانه باع هذا الثوب **م** فوجد المشتري فيه امر اذرعها فكان للمشتري كما اذا  
استمر عيدا فوجد كاتبا **م** كل فانه كل ذراع بدرهم اخذ الاقل حصته وتركه فكذا الاكثر كل ذراع بدرهم او فتح **م** لانه  
افرد كل ذراع بدرهم فلا بد من مراعاة هذا المعنى واعلم ان المسئلة فيما اذا باع ثوبا على عشرة اذرع بعثه درهم كل  
ذراع بدرهم فاذا امكنه اذرع او اذرع عشرة ذراعا حتى لو كان تسعة ونصف او غيره ونصف فكله ليس كذلك على ما يتبادر  
في هذه المسئلة الصعبة وصح بيع عشرة اشهر من مائة سهم لا يبيع عشرة اذرع من مائة مناد **م** هذا عند الحقيقة وقال  
صح في الوجهين لانه باع عشرة اشهر من مائة **م** وله ان يبيع الباقي البيع محل الزراع وهو مجهول لا يتباع لاجل المجهول **م** ولا يبيع  
عنه عدل على عشرة اشهر او اقل واكثر **م** لانه اذا كان اقل لم يدري ثمنه ليس بوجوده فيكون حصة الموهوب مجهولة  
فان كان اكثر لا يكون المبيع معلوما ولو بين كل ثمن في الاقل بقدره وجوز صدق في الاكثر **م** لان المبيع مجهول وفي بيع  
على انه عشرة اذرع كل ذراع بدرهم اخذ بعشره في عشرة ونصف بلا خيار وتوفي نعم ونصف انما وقال ابو يوسف  
رحم الله انما اخذ بعشره في الاول وبعشره في الثاني وقال محمد رحمه الله ارشاه بعشره ونصف في الاول وتوفي نصف  
في الثاني **م** لان ضرر من مقابلته الذراع بالدرهم بمقابلته نصفه بنصفه ولا يبيع يوسف رحمه الله انما افرد كل ذراع  
بدرهم بل كل ذراع من ثوب وقد انقص ولا يبيع رحمه الله ان الذرع وصف وانما اخذ حكم المقتدر بالشرط وهو يبيع  
بالذراع ففي الاقل عاد الحكم الى المصدم وصح بيع البري بسنله والبقلا والبربر والسهم في قترها يبيع **م** البري بسنله يجوز  
عندنا وعند الشافعي رحمه الله قولان وبيع البقلا الا خضر لا يجوز عنده **م** والجوز واللوز والنسفي في قترها الاول  
وانما قال في قترها الاول لانه لا يبيعه خلاف الشافعي لما في قترها الثاني فيجوز انما **م** وبيع ثمن لم يبد صلاها او قد بدلت  
قطعا وشرط تركها على الجوز فسد البيع كالشاهد معلوم منها **م** باع الثمن على النخل واستثنى ثمنه معلوما لا يجوز البيع

ربما لا يبي شي بعد المستثنى **م** واجرة الكيل والعدد والوزن والذرع على البائع واجرة وزن الشيء وعنده المشتري وفي  
بيع سلفه ثمن لم هو اول وفي غيره ثمن **م** لانه يبيع السلعة بالثمن بالدرهم والدنانير تسلط الثمن والاول السلعة  
تقرب البائع والدرهم والدنانير لا تقرب الا بالتسليم فلا بد من تعيينه بالايام والربا في غيره اي يبيع السلعة بالثمن  
وهو يبيع المقايضة وفي بيع الثمن بالثمن العرف تسلط على التساوي في الثمن وعدمه **باب الخيار** صح جاز  
الشرط لكل من العادين **م** ولها ثلاثة ايام واقل الاكثر انما يجوز ان يجرى في الثلاث اذ ابيع وشرط الخيار اكثر من لائه  
ايام لا يجوز البيع خلافا لما ذكره في اجزائه ثلاثة ايام جاز البيع عند ابي حنيفة خلافا لفرجه الله **م** فان اشترى على انه ان لم  
ينقل الثمن الى لائه ايام فلا يبيع صح والاربعة لا فان بقي في الثلاث **م** انما ادخل لفظ الفاي قوله فان اشترى لانه فرع  
مسئلة خيار الشرط لان خيار الشرط انما شرع ليدفع بالبيع الضرر عن نفسه وانما خيار الشرط انما شرع ليدفع  
كالخيار لضرر المأخرين من صور خيار الشرط **م** فالتمسح به يكون من فروع خيار الشرط هذا الذي ذكره في حقيقته والى  
يوسف رحمه الله خلافا لما ذكره الله فانه يجوز في الاكثر وهو حي على اصله في الجوز في الاكثر او حقيقته على اصله في عدم  
الجوز في الاكثر اما ابو يوسف انما لم يجوز خيارا على الفاي وجوز ثمن الاشرار عمر رضي الله عنه فانه يجوز الى مدين **م**  
ولا يخرج ببيع عن ملكه ابيع مع خياره فان قبضه المشتري فملكه عليه بالقيمة **م** يبيع بشرط خيار المبيع فقبضته  
المشتري **م** وهكذا يبيع عليه بالقيمة لا بالتصور على سهم الشراء وهو مضمون بالقيمة **م** ويخرج مع خيار المشتري  
وهذا في بيع الثمن كبيع **م** اذا كان الخيار للمشتري وقبض المشتري فملكه او قبض في يده بغير الثمن ولا يملك  
المشتري او اذا كان الخيار للمشتري لا يملك المشتري عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لما وثقه الخلاف نظر في هذه **م**  
المسائل وفي قوله **م** وان طهرها رد مائة بالثمن بالثمن **م** ان وطهرها المشتري في ايام الخيار يملك رد ما عند  
له حقيقته رحمه الله لان الوطى الكناح فلا يجوز اجاره الا ان يكون كذا لانه يبيعها بالوطى فلا يملك الرد وعندها لا  
يملك الرد وان كانت ثمن لا لا يشتري فملكها ففسد الكناح **م** فالوطى يكون ملكا لغيره يكون اجاره **م** ولا يبي ثمن  
عليه في مدة خياره **م** ان سرق ثمن بالخيار لا يقبض عند ابي حنيفة في ايام الخيار خلافا لما **م** ولا من سرقا بل ان  
ملكه عند ابو حنيفة **م** ان مال ان يملك عند ابو حنيفة **م** فراه بالخيار لا يقبض في ايام الخيار وعنده يوسف عدم  
الملك **م** ويصدق المشتري في المدة من استيرائه **م** ان اشترى ثمنه بالخيار فاصب في ايام الخيار فبده المصداق  
من الاستيراء عند ابي حنيفة لان الاستيراء بعد ثمن الملك **م** ولا استيراء على المبيع ان يبيع عليه خيارا **م**  
ان يبيع ثمنه المشتري بالخيار لا على الاستيراء على المبيع عند ابي حنيفة رحمه الله لان الاستيراء انما يبيح الاستيراء  
من ملكه اليك ولم يوجد عند ابي حنيفة حيث يملك المشتري **م** ومن قبلت في المدة بالثمن لا تقبض له ولله **م**  
ان اشترى ثمنه بالخيار فاولدت ايام الخيار في يد المبيع لا تقبض له ولله المشتري يملك الرد عند ابي حنيفة رحمه الله



وعندهما نصير امر ولد له لا ينفك ولدت في ملك المشتري فلا يملك له وانما قلنا في المبيع حتى لو قبض المشتري وكره  
في يده نصير امر ولد المشتري بالانفاق لانها تعينت بالولادة فلا يملك له فصار ملكا للمشتري فالولادة وقبضه  
المشتري قصير امر ولد له وهكذا في المبيع عليه ان قبضه المشتري يذنه وادعاه عنه لا ارتفاع القبض بالولد لعدم  
الملك **المشتري** الجبار ان قبضه غيره ثم ادعاه عند المبيع فملك في يد المبيع فملكه يكون على المبيع لان القبض قد  
ارتفع بالولد لان المشتري لم يملكه فلم ينعج الادعاء بل رده الى المبيع يكون فعلا القبض يكون الملاك قبل القبض يكون على  
المبيع وعندها لما ملكه المشتري صح ادعاه ولم يرتفع القبض فكان ملكه يد المشتري يكون له ملكه من الماله **وتجوز**  
ما دون شري الخيار وبراءه بايعه عن ثمنه في المدة لان المادون على عدم التملك **شري** ان شري بعد ما دون شيئا بالخيار  
وابراه بايعه عن ثمنه في هذه الخيار بقي خياره عند ان قبضه رده الله وعندها لا يفيقه الخيار لانه ان بقي له كان له  
الرد فوده يكون تملكه بغير عوض والمادون لا يملكه **شري** وعندها يبيع المالك ما كان رده استناعا عن التملك  
والمادون في لايه ذلك فانه اذا اوصى بملكه لغيره **شري** ولا يملكه ان لا يبيع له **شري** وبطلان شراذمي خيارا لان المالك  
مسلما باسقاط خياره **شري** اشترى في شرط خياره من غير ان يملكه المالك **شري** بطلان شراذمي خيارا لان المالك  
اسقاط الخيار تملك المشتري فيلزم المسلم الخبز وعندها ينفذ الشرا وبطلان الخيار لان لو بقي ملك ردها والرد  
يكون تملكه والمسلم لا يملكه الخبز وهذه المسائل ثمرات الخلاف **شري** وشري الخيار بخير وان جعل صاحبه فلا يفسخ  
بلاعه **شري** ان فسخ من الخيار لا يفسخ بلاعه صاحبه خلافا لابي يوسف والثاني لما انه ان شرط علم صاحبه ثم لم  
يتقايده بشرط الخيار لان صاحبه ان اخفى في مده الخيار فلم يملك الخيار اليه متى العقد ففسخ من الخيار **شري**  
فسخ وعلم في المدة الفسخ والام عقده ويورث خيار التعيين القبض لا الشرط والروية **شري** خيار التعيين ان يشتري  
احد الوتين بعشرة على ان يعين ابائنا وخيار الشرط يورث عند الثاني ايضا وخيار الروية لا ياتي على مذهبه لان شرا مال  
يره لا يجوز عنده **شري** وان اشترى بشرط الخيار لغيره واي اطارا وفسخ صح ذلك فان اطارا واحدا وفسخ الآخر فالاول  
اولي **شري** ولو وجدنا فالفسخ اولي قالوا لان شرط الخيار لغيره القاعدات انما يثبت بطريق السائر عن القاعدات ثبت له  
اقصا اقول اذا اشترى على ان العبر بالخيار لا يثبت الخيار لا يبرهن المتعاقدين فيكون ما على المتعاقدين بغيره  
المبيع خيارا العبر لا ينفك في صاحبه بخيار المشتري **شري** وسع عدير الخيار في احدى ما صح ان فصل من كل وعين خيارا  
في الادوم الباقية **شري** وهي ما اذا لم يفسخ المثل ولم يعين خيارا او فصل ولم يعين او غير ذلك يفسخ الخيار **شري**  
والمبيع او جعله احدهما ان قلت في صورة الفسخ ان لم توجد لهما لم يكن قول ما ليس بجمع جعل شرط لغيره ما هو بجمع  
ان يفسد بالزط الفاسد والجواب ان البيع بشرط الخيار اكله لا يحجب الاكلم ولا يفسد عليه ان ما ليس بجمع  
وجه بل هو بجمع من وجه فاعتبرنا الوجهين ففي صورة الجماله اعتبرنا ان المالك ليس بجمع وفي صورة ان يكون لكل واحد منهما

معلقا اعتبارنا انه بيع حتى لا يفسد لعقد **شري** وشرا احد الوتين والاحد الملاية على ان يعين المالك في لايه الماله لان لم يفسد  
تعيينه ولا في اطاره **شري** لان التماس عدم الجواز لكن استحسننا الملاية لان الحاجة فلا الملاية مشتملة على الخيد والرد  
والمتوسط في الراية على الملاية يقينا على المصل وهو عدم الجواز **شري** واحدا الضعفة ارايحت بحيث ما شرط فيه خيار  
رضا **شري** اشترى ارايحت انما بالخيار فيعقده ارايحت تملك له فادعاه المشتري الفسخ فهذا الاخذ رضا **شري**  
تلك الدار لان الاخذ الضعفة يفسخ اجاره المشعوب فيه **شري** وخيار شرط المثلين يفسخ رضا احدهما وكذا اجاز اليه  
والروية **شري** لانه ان رده المثل يكون جائزا **شري** وعندها ليس للآخر ولا يذره لان الخيار ثابت لكل واحد  
**شري** وعندها بشرط جاز او كسبه ووجد خلافا اخذ منه او تركه **شري** لان الاوصاف لا يفيقها شي من المثل **شري**  
**فصل** في شرا مال يره **شري** خلافا للثاني **شري** والمشتريه الخيار عندها **شري** عند الروية **شري** الى ان يوجد مسطله  
وان رضى قبلها **شري** ان رضى قبل الروية يكون له الفسخ اذا رده لكن لو فسخ قبل الروية يفسد الفسخ بحكم انه عقد غير  
لازم حتى لا يجوز اجازته عند الروية لا يبايعه اياها **شري** لا يكون له الخيار اذا رده **شري** وبطلان خيار الزط  
تعيينه وتعرف لا يفسخ كالاقاق والذلت ببراءه وما يجب فخاله كالمبيع المطلق **شري** بدون شرط الخيار  
**شري** والرهق والجاره قبل الروية او بعدها **شري** هذه التصرفات بطلان خيار الروية موافقة لمثل الروية او بعدها  
**شري** وما لا يجب فخاله كالمبيع بالخيار والمساومة والهيبة بلا تسليم بطلان بعدها لا قبلها **شري** لان هذه القرائن  
لا يذره على منعه الرضا وهو انما يبطله بعد الروية اما التصرفات الاوله وهي ان بعضها لا يقبل الفسخ وبعضها  
اوجب فخاله ولا يمكن ابطاله **شري** والنظر في وجه الامة والصبره ووجه الدانه وكذا وظاهر ثوب مطوي غير  
معلق علم والي موضع علم معلما ونظر وكيله بالشرا او بالقبض كاف لانظر سوله **شري** الوكيل بالقبض هو الذي  
ملك القبض بخلاف الرسول فانه الذي يملكه مباد الرضا به بالتسليم فان المبيع اذ لم يسلم اليه لا يملكه الحق  
بخلاف الوكيل وعندها نظر الوكيل بالقبض غير كاف لانه وكله بالقبض لا بالنظر ولا يفيقه ان القبض الكامل  
بالنظر لعلم ان هذا هو الذي احدث بقبضه **شري** وشرط روية داخل الدار اليوم **شري** انما قال اليوم لان الرواية انه اذا را  
حيطان الدار والخيار البستان من خارج كان كافيا واذ كان وروحم وسائهم لم تكن متفاوتة فرويه الخارج **شري**  
كانت بغيره عن روية الداخل اما الاخرى المقايض فاحض ولا بد من روية الداخل **شري** وبيع الاعي وشرا صح وله الخيار **شري**  
شرا مسما وفسط بجمع المبيع وشمه وذوقه **شري** بجمه فهاه رك الخبز وجمه فهاه رك بالشم وذوقه فهاه رك الخبز  
وبومف العقاد الى غير ذلك فانه لو كان من الماله كما هو قول ابي يوسف **شري** ومن راي احد الوتين ثم شراهما  
ثم راي الاخر فله درهما لانه اخرجوه **شري** للمالك ثم يبرهنه قبل التمام **شري** ومن راي شيئا ثم شرا جيرانه وجدة  
متغير والا لا والقول للمبيع في عدم التغير والمشتري عدم رويته **شري** اذا اشترى شيئا قد رده فقال للمبيع انه لم يفسد



حتى لا يكون الخيار القول للبايع مع حلفه ولو قال المشتري لم اذ ولي الخيار فالقول للمشتري مع الحلف **من اشترى بمر**  
زطى فباع منه ثوبا او وهبه ولم يرد به بخار وروية او شرط بل بيب **ش** الرطى جبل من القاسية سواد العراق والبواب منه  
ينسب اليهم فيه فان رد البعض بوج تفرق الصفقة ونفرت الصفقة قبل التمام لا يجوز وبعد التمام يجوز تفرق الصفقة  
والروية لمنع تمام الصفقة وخيار العيب يقع قبل القبض لا بعده وهذا لانه اذا شرط الخيار لاحدهما لم يتحقق الخيار  
وكذا اذا لم ير المشتري سطره اما اذا لم يشرط الخيار او بشرط فاجاز من له الخيار ثم المشتري قد راي المبيع **ف** به فبعد ذلك  
ان قبض بغير الصفقة لمصلحة الرضا الكامل لكن مع ذلك يمكن ان يكون المبيع معيما والمشتري لا يرضى فيفسخ العقد قبل ان  
يتوهم فلا يمنع تمام الصفقة وان لم يتفرق المبيع في معرض التسليم فان هلك في يد البايع فترسخ العقد فاذ اجتمع الاراء  
اي عدم القبض وجوب العيب فيتقوى احدهما بالآخر فلا يتم الصفقة ويظهر هذا في المسئلة الثاني وهي قوله ولو اشترى  
عبد من صفقه وقبض احدهما ووجد به بالآخر عيبا **فصل** **و** المشتري وجد له عيبا فقبض عليه عند التجارده  
واخذ بكل عند لا اسأله واخذ بتمامه **ر** رد به سدا ومشتري جره فقبض عليه صفقه البيع العيب **م** والباقي ولو اشترى  
دور من بولج الفرائ وسرته مغير بغير عيب **ش** اعاقا فليقل لان سرته مغير لا يفيق ليس بعيب وبالم عيب **ج**  
عطف بغيره على ما ليس بخلفين والمجور يقدم فلو سر وعندهما اي عند البايع والمشتري في مخرجه اي مخرجه بغير  
العقل رده واخذت عنده في مخرجه وعند مشتريه في كبره لا وجوب العيب عيبا اذ لا يرد من مخرجه مخرجه عنده  
عند مشتريه فيه او في كبره والعمر والموت والرقبة التولد من عيب فيها لا فيه والفرع عيب فيها والاستحسان وارتفاع  
بنت سبع عشرة سنة لا اقل عيب فان ظهر عيب فيه لم يرد ما حدث عنده اخره انه نقصان لارجه الا رجعي بايعه كونه رده  
فقطعه فظهر عيب ولبايعه اذ رده فلا يرجع بشريه ان بايعه **ش** لا يرجع المشتري بالنقصان اذ بايعه البايع كان  
له ان يقول اعااخذت عيبا فالمشتري بالمع يكون حاسبا المبيع فلا يرجع بالنقصان **م** فان حاطه او صبغه احمر او لث  
السوق بغيره لم يرد عيبه لا باخذ بايعه ورجع بنقصانه **ش** لا يرجع المشتري بنقصان العيب ولا يكون البايع ان يقول لي اخذت  
بعضا لاختلاف ملك المشتري بالمع وهو الخط والصنع والتميم **م** كالوبايع بعد رويته عيبه **ش** كما يرجع المشتري بنقصان  
العيب ان بايع الثوب الخط والمصوغ او السويق الملقوت بعد رويته عيبه لا بالمع لم يرد عيبا بالمع اذ قبل المبيع لم يكن  
للبايع اخذه عيبا لاختلاف ملك المشتري فلم يطل خيار الرجوع بالنقصان **م** واعتقه قبلها بخانا او دبره او استولدها او ما شئت  
فلها **ش** قبل رويته العيب صور المسائل انه اعتق المشتري العبد بخانا او دبره او استولد المشتريه او ما شئت المشتريه في كبره  
ثم اطلع على عيب **م** والنقصان **م** وان اعتقه على مال او قتله او اكل الطعام كله او بعضه او لث الثوب فترسخ **ش** كما قبل  
ان الموت لا يطل الرجوع بنقصان العيب لانه لا يمنع للمشتري فيه **م** والاعا ومجانا لاسطله ايضا استحقا والقبض ان  
يطله لان الاعا في صفة فصار كالمثل ووجه الاستحسان ان لا يفتن له سهران سبه بالتاليه انه يصنع المشتريه سبه

بالموت في ان لا اصل له الا في الجريته وكان الملك موما الى هذا الحق فهو عده الى حاله الاصلية وان كان يرد رويته العيب  
اعتبر ذلك للشبه ولا رجوع له بخلاف الموت بعد رويته العيب فان رجوعه منه ثابت وان كان قبل رويته العيب اعتبر هذا  
الشبه حتى يكون له خيار الرجوع عديمه واما المسائل الاخر فلا رجوع بالنقصان **م** وان اشترى عينا او بطنها او حمارا  
او ثوبا او جزا فليس فوجد فاسدا فله نقصان في المستع به وكل عيب في عجزه وبيع مشرويه ورويه عيب بنقصان باقر  
او بينه او يتركول رد على بايعه وان رد بوضاه **ش** لا يرد المشتري شيئا مشرويه فادعي المشتري البايع عيبا على المشتري الاول  
واثبت له بالبينه او بالنكول او بالقرار فقبض البايع فخرج على بايعه كانه ان يحاكم البايع الاول قاله القاضي الهذلي معنى  
القضا بالافراوانه انكر الافراوانه ثابت هذا بالبينه **م** فان قبل المشتري الاول اذا افراوان العيب فثبت هذا بالبينه صار  
كانه اوعده البايع فان البايع بالبينه كالثابت عينا **م** فينبغي ان لا يكون له ولابنه الرد على البايع الاول سواء اقر عند البايع او  
انكر افراوان فثبت بالبينه لان الافراوانه قاصه فاي فائدة في قوله معنى القضا بالافراوانه انكر الافراوانه فثبت  
الافراوانه متعديه ولم تقل ان الرد على المشتري الاول رد على بايعه بل ان يحاكم بايعه فان المشتري البايع اذ الثابت **م**  
العيب في المشتري الاول ورد عليه والمشتري الاول اذا ثبت ان العيب كانه يد بايعه رد عليه والافلا والفرق بين  
افراوان عند البايع وبين انكار افراوانه بالبينه انه اذا اقر عند البايع في كونه بايعا في المبيع فصار كانه اذا اشترى من  
المشتري البايع فلا يكون له ولاية الرد الى البايع الاول اما اذا انكر افراوانه بالبينه فثبت بالبينه لم يكن طابعا في الاحد  
ويكون اخذه بحكم التسليم فصار كانه لم يرد فكون له المحاكمه مع بايعه وقد قيل هذه المسئلة فيما اذا ادعى المشتري البايع  
على المشتري الاول ان العيب كان في يد البايع الاول فحينئذ للمشتري الاول ان يحاكم البايع اما اذا ادعى ان العيب كان في يد  
المشتري الاول ليس له ان يحاكم بايعه **م** اقول فيه نظرا لانه اذا ادعى ان العيب في يد البايع الاول واقار عليه البينه وقضى  
على المشتري الاول وهذا القضا ليس قضا على البايع الاول وهذه البينه لم تقم على البايع الاول وعلى بايعه لان ما يرد  
على البايع ليس سدا ادعى على الحاضر **م** فان قبض بغيره بشريه وادعى عيبا لم يرد على من قبض حتى يحلف بايعه او يتم  
بينه **ش** قوله او يتم عطف على قوله لم يرد وليس عطف على قوله حتى يحلف بايعه لانه حينئذ تكون اقامه البينه عليه لعدم  
الخبر فاقام البينه بشريه عدم الخبر فليس له الخبر على دفع القرض عند اقامه البينه على العيب فاحصل على الزيادة او ادعى  
عيبا ويقم بينه على عوايه ويرد المبيع بالبيع **م** وان لم يكن له بينه يحلف على بايعه انه لا عيبه وحينئذ يحلف على دفع المثل  
لا قبل الحلف فاحصل من ثبات اما اقامه البينه على وجود العيب او عدمه المير على دفع شرط ان يكون واجبا حكم البيع وهو  
معني واحد الارز ثابت اما الحلف على ان لا عيب فحينئذ يحلف على دفع الثمن واقام البينه على وجود العيب فحينئذ يرد المبيع  
ولا يرد الثمن واجبا فحينئذ عدم الخبر شرط كونه واجبا **م** وعند غيره فهو رد دفع ان يحلف بايعه ان لا عيب عيقان  
لكل البايع ثبت العيب **م** فان ادعى اقامه البينه او لانه اقر عند من حلف بايعه بالله لقد اعطاه الله وما اوتى



او با الله ماله حق الرد عليك من دعواه هذه او با الله ما اتي عندك قط لا بالله لقد باعته وما به هذا العيب **س**  
ولا با الله لتدباعه وسلمه وما به هذا العيب انما لا يحلف بهذا الطريق في الاول عيكر ان يكون العيب وقت البيع  
فيحدث بعد البيع قبل التسليم وعلى هذا التقدير المشتري حوله ايضا واما في الثاني فلا يلزم ان يكون  
كلامه بان يكون المراد العيب لم يكن موجودا عند البيع والتسليم يعني ان وجود العيب عند كل واحد منهما مستبعد  
انه كان موجودا عند التسليم لا البيع فان قيل هذا الاحتمال باطل فوله لقد باعته وسلمه وما اتي قط اي وما  
ايق عند وجود كل واحد منهما فيكون انما ايق عند وجود التسليم لا البيع قلت كذا في الثاني هذا المعنى لا يهاجمه  
لعمري الشك في الماضي وذلك المعنى هو سلب العيب م وعند عدم بينه المشتري على العيب عنده كلف بايق عندها  
انه ما يعلم انه ايق عنده واختلفوا في قولنا في حقه رحمه الله قد ذكر ان المشتري اقامه بينه او لا ايق عنده  
فان لم يكن منه كلف المبيع عندهما انما تعلم انه ايق عند المشتري لقوله عليه الصلاة والسلام البيعة على المدعي  
والبيوع على المالك فكل شيء يثبت باليد فبعد الجرحها يتوجه العيب على المالك واختلف المصنف على قولنا في حقه  
عدم الاستحالة ان العيب لا يتوجه الا على الخضم ولا يصير خصما الا بعد قيام العيب عنده فلا يملك اثبات  
هذا بالحلف لانه دورا ما يدن بعد تمام بصير خصما لا بالحلف بصير خصما والفروق ان وجوده كالحلف ضرر  
فاذا لم يلزم خصما ولا وجه لزام الضرر عليه بخلاف اقامة البيعة اذ المدي يتحمل باقائه وهي امور بالتمام الضرر  
عليه فجعل اقامة البيعة طريقا لا يثبت كونه خصما لا التحليف **س** ولو قال البائع بعد ان قبض منك هذا العيب **س**  
اخر وقال المشتري بل هذا وحده فالقول **س** اذ اظهر المبيع بعد ان قبض عيب فوده المشتري ويطلب المبيع  
فيقول المبيع هذا المثل لهذا الشيء مع شي اخر ويقول المشتري بل هو تبا لهذا الشيء وحده فالقول مع التمر لان  
الاختلاف وقع في مقدار النبوض فالقول لا يثبت كما في الغصب **س** وكذا اذا اتفقا في قدر المبيع واختلفا في النبوض  
اي اتفقا في ان المبيع شيان واختلفا في النبوض فقال المشتري قبضت احدهما فقط وقال البائع بل قبضتهما فالقول  
للمشتري على ما مر **س** ولو شري عندي صفقة وقبض احدها ووجدته او بالخرع شيئا احدها او ردها ولو قبضها ردها لم يمسكها  
**س** لان الصفقة اتممت بالتبضع فقبل التبضع لا يجوز تفرق الصفقة **س** وبعد التبضع يجوز **س** وكل او زني قبضت وجهه بعضه عيبا  
كله او اخذه **س** لانه اذا كان رخصا واحد في شيء واحد وقيل هذا اذا كان في وعاءين في وعاءين فبذلك يرد الوعاء الذي فيه  
العيب **س** ولو استحق بعضه لا يرد باقية بخلاف التوب **س** لانه لا يرد به البعض والاستحقاق لا يمنع تمام الصفقة لان تمامها  
برضى العاقدين وهذا بعد التبضع اما لو استحق البعض قبل التبضع فله ان يرد في الباقي لغيره ولو قبضت قبل تمام المثل  
فالتبضع ضرر **س** فله الخيار في الباقي **س** ومداواه العيب وركوبه في حاجته رضى ولو ركب لردده او لقسمة او لبراعته ولا يله  
منه فلا يقطع بعد قبضه او قبل قبضه كما مر **س** واخذ **س** الردي في صورة القطع اما في القبل لا يرد بل العيب عندك

لان هذا بمنزلة الاستحقاق عنده واما عند ما يرجع بالنقصان **س** لان هذا عيبه العيب مقدم برون هذا العيب ثم هذا العيب ممتنع  
البائع بالفاوت بينهما كما اشترى حاملا فاشترى يده بالولادة فانه يرجع بنفسه ما يشاء حاملا وغير حامل ولا يضمنه ان  
الهلاك كان في يد البائع فاذا اهلك في يد المشتري يكون مضافا اليه كذا العيب **س** بخلاف الحامل فان الحامل ليس سببا للهلاك **س** ولو باع دابة  
من كلب صم وان لم يعلمه **س** وعند الثاني لا يبيع بما على اصله من البراءة عن الحق والمجهول لا يقع عنده وعندنا تقع اذا استشاط  
المجهول لا يضر لانه لا يقع في المارة **س** ثم هذه البراءة قبل العيب الموجود وايضا العيب كذا في التبضع عند يوسف وعند محمد لا  
تمثل العيب كذا **س** **باب بيع الفاسد** بطل بيع ما ليس بماله كالدوم والميتة والحروا والبيع وكذا بيع امر الولد **س**  
والملك والمذبح وبيع ما لا يبرق فوم كالحروا والخير **س** اعلم ان المال لا يبرق فيه النقص والابتداء فخرج الرزق  
والدم والميتة التي ماتت خيف انها اما التي خفت او حوص في غير موضع المذبح كما هو عادة بعض الكفار وذا باع الجوز في الماء لا اتمها  
غير سقوطه كالحروا والخير **س** ويخرج منه الحولاء لا يجري فيه الابتداء بل هو سببه والمال الغير المقوم ما لا يبرق باهائه لكنه  
يغيره وينما ما لا يقوم فكل ما ليس بماله في بيعه باطل او جعل سبعا او ثلثا وكل ما هو ما لا يبرق فوم فاربيع بالحق بالبرهيم  
والدنانير فالباع باطل وان بيع بالعرض او بيع في العرض فاسد فالباطل هو الذي لا يكون صحيحا باصله والفسد  
هو الصحيح باصله لا بوصفه وعند الثاني لا يبرق في الباطل والفسد ونقصه وهذا في اصول الفقه **س** وبيع قرض المجرم  
وذكره في البيعة وان سمي تركه وبيع في قرض المجرم او قرض غيره بحصة **س** لان المذبح على البيع عند البعض فيطلانه لا يبرق في  
الغير فكله في القرض في الصحيح ومنه بيع الحرة والعرض وكذا **س** الباع فاسد في العرض حتى يحتمل عند البعض وبطلان هو  
بالقبض للبيع في الجوز باطل حتى لا يملكه غير المجرم ولم يبرق سببه لم يصد او صيد والحيثه فخير لا يبرق منها باصله وبيع ان  
اخذ بلامية الا اذا دخل في نفسه ولم يندم فله **س** حتى لو دخل في نفسه وسد عليه يجوز بيعه لان المدخل فله اختيار **س**  
بوجوب الملك **س** واعلم انه نظم كثيرا من المايل في سلك واحد وقال لم يبرق لزم تبين ان البيع باطل او فاسد واما ان يرد ان الله  
تعالى في السمك الذي لم يصد يعني ان يكون البيع باطلا اذا كان لا يبرق والذنانير ويكوز فاسدا اذا كان العرض لانه ما  
غير مقوم لان المقوم بالحرارة واما السمك الذي صيده والحيثه فخير لا يبرق فاسدا لانه مال مملوك لا يبرق **س**  
تسليمه **س** ولا يبرق في الفهر **س** يعني ان يكون كسبه القيد قبل ان يصطاد **س** وبيع الحمل والسنج **س** يعني ان يكون  
باطلا لان السنج معدوم فلا يكون له لا والحمل سلوك الوجود فلا يكون مالا **س** والذنانير في الصرع **س** ذكره وفيه تبين  
احدها انه لا يعلم ان ابن ادم اوجع فله هذا بطل البيع لانه سلوك الوجود فلا يكون مالا والثانية ان الذنانير يوجد  
سببا فله البائع يحلف بذلك المشتري **س** والصوف على ظهر العتم **س** لانه بيع السراج في موضع القطع فكل شيء يفتي  
المارة هو فاسد **س** وبيع في شقة وذراع من ثوب ذكر قطعه او لا **س** فان البيع فيها فاسد والمراد ثوب يفسد القطع **س**  
ويعود صحيحا ان قطع او قطع الذراع قبل فتح المشتري **س** لان المفسد قد لاك وخره الله به ويبي ما يحصل من الصيد بغير الشك



مدة وهذا البيع ينبغي ان يكون باطلا لما ذكره الطبري في الهوي والمزاينة وهي مع التمتع على التخييل بغير مجزوءة مثل كذا  
 حوصا **م** مثل كذا حاله التمتع على التخييل وعرضا التمتع عن التخييل يكون التخييل باطلا بطريقين احدهما كذا التمتع  
 المجزوءة فهذا البيع من البيوع الفاسدة لشبهة التبرع والملاسة والفا الجور والمناينة وهما ان يتساوا مسطرة لزم  
 البيع ان لها المشتري او وضع عليها حصة او ينفذها البائع التمتع ولا يبيع ثوب من ثوبين الا بشرط ان يخذلها شيئا  
**م** فهذا البيع فاسد لان انعقاد البيع يتلوه هذه الافعال فيكون كالتبرع ولا المزاينة ولا اجازتها مع التمتع اي الكلا  
 باطل لانه غير مجزوء اما اجازتها فلاتها اجازة على استلزامه ولا الفعل الامع الكوارات الكوارات بالضم والتثنية  
 فصل الفصل اذا سوي شرطان هذا عندنا في حقه واي يوصف فيكون البيع باطلا عندنا لعدم ما لا يتقوم وعند غيره  
 والشايع مجزوءا ان كان مجزوءا ودور القدر وبعده فندى يصفه بغيرها باطل وعندنا يوسف مجزوءا نظيره التبرع وعند غيره  
 مطلقا والابق الامر نعم انه غده **م** قال في هذا البيع فاسد لوجود المال المتقوم الا انه لا قدع على تسليمه فلما قال  
 المشتري انه غدي فيجوز مجزوءا وليس امره في دفعه انما قال في دفعه لان بيع اللب في الصرع قد ذكره وليس المراد انما يطل  
 بيبعه لانه من اجزاء الهدي فلا يكون الا وفيه خلاف لما في وعندنا يوسف مجزوءا لانه اعتبار الجزاء لكل ولا في  
 ان الروي غير نازل في اللبن في فيه على اصل الادبته وشعر الخنزير فان البيع فيه باطل وانزل الاستماع به لغير ضرورة  
 ولا شعر الا في مجزوءا فان بيعه باطل ولا الاستماع به ولا جلد الميتة قبل دفعه فان بيعه باطل وان صح بيعه والاستماع به  
 بعده كعظمها وعصبها وصوفها وشعرها وقرنها وديرها **م** فان بيع هذه الاشياء صحيح وكذا الاستماع بها لان الموت  
 حال في هذه الاشياء والفيل كالتبع حتى يخرجه عن عظمه والاستماع بعظمه خلافا لمحمد **م** فانه كالحزير عنده **م** ولا يبيع علوه بعد  
 سقوط **م** حتى اذا كان العلول لجل والسفل لجل فسقطا او سقط العكس وجده فباع صاحبه فلو علوه بطل البيع اذا  
 بعد السقوط لم يتقوا لاحق الفيل وليس عال **م** وسع شخص على امته وهو عبد **م** فان البيع باطل بخلاف ما اذا اشترى  
 كتبنا فاذ هو نجه فان البيع مفقوده والمشتري الجبار والاصل في ذلك الاشارة والتسمية اذ الاجتماع محتمل  
 المجلس يتفق بالمعنى ويطلق لاعتلام المعنى وفي محذري الحديث يتعلق بالمشار اليه وينعقد لوجود المشار اليه لكن المشتري ينجار  
 لفوات الوصف والذكر والاثني في بني آدم جنسان الجنس الفقاوت والاصلاف في الاعراض وفي غير بني آدم جنس واحد  
**م** وشوا باع باطل باع باع قبل ثلثه الاول **م** ان باع شيئا بحسنة عشر ولم يخذل المشتري ثم سراه بعنه وتماصا العشرة  
 من خمسة عشر مع البائع على المشتري خمسة فمأرجع ما لم يضمن له الثمن وهو خمسة عشر وما لم يضمنه البائع لم يرد عليه فانه  
 وانما الغنم باد الغنم فيكون الرجح وانما يكون هذا البيع فاسدا خلافا لما في حقه **م** وشوا باع مع شيء لم يبعه بتمنه  
 الاول فباع باع وان صح فيما لم يبع اي باع شيئا بحسنة عشر ولم يخذل المشتري ثم سراه بعنه عشر فالباع فاسد في البيع الاول  
 جابر في الثاني الاخر فيقسم الثمن على قيمتهما فيجوز في الثاني الاخر بحسنة من الثمن وهو خمسة عشر **م** وشوا على ان يوزن بطرفه ويخرج عن كل

طرف كذا **م** لا يفسد لانه شرط لا يقتضيه العقد لا يقتضي العقد ان يطرح بازا الطرف متدار ورز في المسألة الثانية  
 وهي ما قاله **م** بخلاف شرطه وزا الطرف عنه وان اختلفا في نفس الطرف وقد ن قالوا للمشتري **م** اشترى مني في رز ورد  
 الطرف وهو عشره ابطال فقال البائع الذي غير هذا وهو خمسة ابطال **م** وبطل بيع المسألة وحته وصح في الطريق **م** صح  
 البيع والجهة في الطريق قبل ان يرد بريقه المسألة والطريق فندار ما سبيله الما مجهول فلا يجوز فيه البيع والجهة واما الطريق  
 فعلمه فيجوز البيع فيه وان لم يرد بريقه فندار ما سبيله الما مجهول فلا يجوز فيه البيع والجهة اريد حق التسبيل فان كان على  
 الارض مجهول لما سوا وان كان على السطح فهو حق السطح لا يجوز فيه البيع والجهة وان كان وجه الما بطلان ان غير  
 مال وجهه القيمة الاجتاج به وهو حق معلوم متعلق بغيره **م** وامر المسلم ببيع ثم وخرير وشوا باع ذيبا وامد الحوم غير بيع  
 صيد **م** وقوله وامر عطف على الغير المرفوع المتعلق به قوله وصحا وهذا العطف جائز لوجع الفصل وهو قوله في الطريق وهذا  
 عندنا في حقه وعندها لا يجوز لان الموكل لا يملكه فلا يوزن فيه وله ان العاقبة وهو الموكل يتصرف بالهبة **م** والبيع بشرط  
 يقتضيه العقد كذا الملك المشتري او لا يقتضيه ولا ينع في احد كذا ان لا يبيع الدابة المبيعة بخلاف شرط لا يقتضيه  
 وفيه نفع لاحد العاقبة ولا يبيع بيقين **م** ان يكون اهلا لاستحقاق النفع فان يكون ذيبا فله ان قوله ولا ينع فيه لاحد اراد بدلا  
 من المتقارنين والبيع المستحق للنفع حتى لو كان النفع للبيع الذي لا يستحق النفع كذا ان لا يبيع الدابة المبيعة لا يكون هذا الشرط  
 مستلزاما كذا ان يقطع البائع ويخطه بما ارخوه ونعلا او يشركه **م** بجل النفع لشرط ان لا يقطع شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع  
 للمشتري **م** وصح في النفع استحقاقا انما يجوز في النفع التعامل والقياس ان لا يجوز او اكلمه البائع **م** ان يستقدمه شهر البائع  
 وهذا شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع البائع **م** او يحقه او يدع او يكاتبه **م** هذا شرط لا يقتضيه العقد وفيه  
 نفع للبيوع وهو اهل الاستحقاق النفع وسع امته الاحكام عطف على شرط لا يقتضيه العقد لاصل ان لا يبيع افراده بالقد لا يبيع  
 مجزوءا استثناء من القيد فان كان لا يبيع افراده فانه من روافع التي ملوحت احلا في المبيع بفعاله فاستثناء من العقد لا يقتضيه العقد  
 ويكون مستلزاما **م** والما المزور والمهجان وصومر المتصاري ونظر اليهود ان لم يعرفوا ذلك وتقدم الحاج والمصاد والمار والقطا  
 والجوار **م** العطف قطع الشجر الا كما التمر عن الاشجار والقرار قطع الصوف عن ظه القم ويقتل اليها اي يجوز لكفالة هذه الاوقات  
 لان لها الهالة اليسيرة فتحملة في كفالة **م** ويصح ان اسقط الاجل قبل جولة **م** ان اسقط هذه الاجل قبل جولة قبل جولة استلب  
 البيع صحها ثم اعلم ان الحكم في البيع الباطل ان البيع ان هلكه يد المشتري فندى البعض لمانه وعند البعض مضمونا انتمه كالمقوض  
 على سومر الثراء واما حكم البيع الفاسد ففي المتن شرع في احكامه **م** فان دفع المشتري المبيع بغيره فاسد بغيره بغيره او لا لا يقتضيه  
 في مجلس عقد وكل من عزمه مال ملكه **م** فان قيل لا ينافي في البيع الفاسد فيكون كالمعوض عن الا ابتداء اوله لم يلل ان البيع باطلا  
 قلنا قد ذكرنا الفاسد ويراد به الباطل كما ان اوله ان لا يقدري جعل البيع بالتمنه فاسدا وهو باطل فلهذا قال وكل من عزمه  
 ما لا احتياطا حتى لو شمل الفاسد الباطل يكون هذا العقد مجزوءا من هذا الحكم وهو ان يصير باطلا على انه قد يكون البيع فاسدا مع انه لا



يكون كل من عرضته مالا كما اذا باع وسكت عن الحق فالبيع فاسد عندنا حتى يملك بالقبض ويجعل المثل القيمة **م**  
 ولزيمه شله حقيقة او يعنى **م** ان هذا في المشتري وجعله المثل حقيقة في ذات المالك والمثل يعنى وهو القيمة  
 في ذوات القيمة **م** ولكل منهما فتحه قبل القبض وكذا بعده مادام في ملك المشتري ان كان الفاسد في قبل القبض جميع درهم  
 بدرهين **م** اراد بالفاسد في قبل القبض الفاسد الذي يكون في احد العوضين **م** ولزيمه الشرط ان كان بشر اراد  
 كسرط ان يهديه هديه **م** ذكر في الذخيرة ان هذا قول محمد **م** واما عندهما فكل واحد حق الفسخ **م** لان الفسخ حق المزع لا حق  
 احد المتبايعين فانما راضيا بالعقد **م** فان راعه المشتري او راعه وبطله او فسخه مع وعده فسخه وسقط حق الفسخ **م**  
 لانه فسخه حق الغير وانما يفسخ حق الله تعالى واذ اجمع حق الله تعالى وحق العبد يرجح حق العبد لحاجته **م** ولا يخاره البائع  
 حتى يرد منه **م** البائع اذ افسخ البيع الفاسد لا يباخذ **م** البيع حتى يرد الحق لان البيع محبوس بالحق بعد الفسخ **م** فانما هو  
 فالمشتري حتى يباذله حتى يباذله شيئا فاسدا ووقع انقباض ثم فسخ البيع ثم ما للبائع ففلسه حتى يفسخ  
 البيع حتى يباذله ولا يكون له سواه لغرضه **م** وطالب للبائع ربح منه بعد انقباض لا للمشتري ربح سبعة فيصدقه **م** وهو  
 المسئلة باع طرية ببقا فاسدا بالدرهم والدرهمين وتباضا فباع المشتري كجانه ورجح لا يطيب له الرجح وان ربح البائع  
 المثل يطيب له الرجح والفرق ان البيع يتغير في العقد فيكون فيه حيث سبب فساد الملك بغيره عدم الملك فالشبهة للحق  
 بالمصلحة في الحرمة فان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الربو **م** واما الدرهم والدرهمين فغير متعبد به في العقد ولو كان فيه  
 كانت فيه شبهة الحب بسبب الفساد **م** فعند عدم التعبد يكون في تعبد العبد العقد بها شبهة فيكون فيه شبهة الشبهة  
 ولا اعتبار لها هذا في الحب بسبب فساد الملك اما الحب بسبب عدم الملك فيشمل النوعين عندنا في حقيقته يعني ان ربح الفاسد  
 في العصب لا يطيب له سواك العصب مما يتبعه كجاريته مثلا او مما لا يتبعه كدرهم والدرهمين حتى يباع الدرهم المقصود  
 وحصل فيه ربح لا يكون طرية الا في الاول حقيقة الحب في الباقي شبهة والشبهة ملحة بالحقيقة **م** كما طاب ربح مال ادعاء  
 نتيجته ثم ظهر عدمه بالتصادق **م** ادعى على رجل ما انقصه فبيع فيه الدرهم ثم تصادق على ان هذا المالك لم يكن على الدرهم فالربح  
 طيب لان المال المفقود به بدل الدرهم الذي هو الدرهم والدرهمين **م** فاذ انقصه فاعدم الدرهم كان استحقاقه  
 البائع وبطل المشتري محمول على الفاسد فيكون البيع في حق الدرهم بقاء فاسدا فلا يؤثر الحب على التغير في قيمته في الهداية في  
 المسئلة السابقة **م** ثم اذا كانت درهم المثل يابى باخذها بعينها لانها تتغير بالتغير في البيع الفاسد وهو الاصح لانه لم يزل  
 العصب فذا يتاخر ما علم من عدم تغير الدرهم والدرهمين قلنا يكل الزم فيهما فان هذا العقد به شبهة الشبهة  
 البيع فاذ كانت قايمة اعتبر شبهة العصب سببا وفي حق العقد الفاسد الميكراية فالبائع يبايعه شبهة البيع حتى لا يري  
 الفاسد اليه لما ذكرناه من شبهة الشبهة وايضا الاول لا يري ما ربحه الحرمة على ما عرف **م** هذا عندنا وحقيقته وعندها  
 ينقص المثل وهذه المسئلة من المسائل التي ذكرها ابو يوسف رواها عن ابي حنيفة فان ابا يوسف قال محمد ما يريه من كل على حقيقته انما

بقمتها

بقمتها بل رويت انه ينقص المثل وقال محمد رويته لا يرد القيمة لكن يثبت وكذا ابو يوسف في رواه عن ابي حنيفة ومحمد  
 لم يرجع عن ذلك وحمله على ما يريه يوسف فانه ذكر في كتابه الشفعة ان المشتري شرافا سدا ادنى فيها فليبيع الثمن عند  
 ابي حنيفة وعندها لا يشفعه **م** وهذا يدل على انتطاع خواتم البائع بينا المشتري عند ابي حنيفة خلافا لما ذكره المجتبي  
 جبر ليس يكون الجيم انارته والخبر جابض الجيم وسكونه وهو ان يشاره سلفه لا يريد شراها ما ذكر من قيمتها ليري الاخر فيبيع  
 فيه **م** واليوم على سوم عنه اذ ايضا يخبر وتلقى كلب المضرا به ليل **م** الحلب الجلب فانه اذا قرب عن البلد فعلقه فوالع  
 نيكه ان يفسد البعوض ويشتريه وينبع العامة عن شراره وهذا انما يكون اذا كان مضرا به ليل **م** وقد سعت ايماننا  
 لطيفة لولا ان هذا الاسلام فكنتها **م** وهي هذه ابو بكر الولد النخب اراد الخروج لا مدعي فقد قال ابي عن سلفه  
 التقاربه بها ام اب **م** نقلت الم تغراني الم عن م **م** وسبع احا ضر للمادي طعا في الم الم انما ان الخطر صورته  
 ان المادي يملك الطعام الى البلد فيطرحه على طيسر البلد لبيع من اهل البلد ثم على هذا يكره ايام العترة **م** والبيع  
 عند اذ الرجعة وتغيرت صغيره عن ربح محرم بلا حق ستن **م** هذا عند ابي حنيفة ومحمد واما عند ابي يوسف اذ كان القارة  
 قرانه ولاد لا يجوز بيع احدهما بدون الاخر فانه عليه الصلاة والسلام قال دركه او ركه ولو كان البيع نافذا لا يملكه المستراد  
 ولو كان حق ستن كدفع احدهما بالجنابة والرد بالعيب لا يكره **م** لا يبيع من يريد **م** **الفالة** في فسخ  
 في حق المتعاقدين **م** الفالة فسخ في حق المتعاقدين ببيع جديد في حق غيرها عند ابي حنيفة فان لم يزل جعلها فسخا في حتما بطل  
 وقايده انه يبيع في حق المالك انه يملك البعوضة بالافالة فان التبع ثالهما ويجب الاستمرار لانه حق الله تعالى فانه ثالهما  
 وعند ابي يوسف هي بيع فان لم يزل جعلها كونه فسخا اذ بعد بيعا جعل فسخا فان لم يزل بطل وعنده محمد عكره ففطلت  
 بعد ولاده البعوضة **م** هذا يفرع على كونها فسخا اذ بعد ولاده لا يملك الفسخ فبطل عند ابي حنيفة وعندها لا يطل لانها  
 تكون شيئا ومحت بشل الثمر الاول وان شرط غير حنط واكر منه **م** انما لا على غير حسن الثمر الاول وعلى الكثرة **م**  
 فعند ابي حنيفة بطل الثمر الاول لان الفالة فسخ عده والفسخ لا يكون الا على الثمر الاول فذلك الم شرط فاسد والافالة  
 لا تفيد المثل الفاسد **م** ففسخ الافالة وبطل الشرط وعندها يكون بيعا بطل المثل وكذا في الاول الا اذا انقضى بطل  
**م** بطل الثمر الاول اذ انما لا على اقل منه الا اذا انقضى **م** فحينئذ بطل الاول وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وكذا عند ابي يوسف  
 يكون بيعا بالاقلة فان الاصل عنده ان يبيع وعنده يكون فسخا بالثمن الاول لانه سكوت عن بعض الثمر الاول ولو كان غير اقل او  
 فان كان فسخا فذا اولي الا اذا دخل عيت فانه فسخ بالاقلة **م** ولم يبعنا هلاك الثمر بطل البيع وهذا كبيعته مع بقره **م**  
**باب** **محل** **محل** المراجعة مع المشتري فبطله وفصله والتولية ببعده فلا فضل للمراجعة هي ان يشرط ان يبيع  
 بالثمن الذي اشتري به مع فصله معلوم والتولية ان يشرط على ان يذبح الثمن بلا فصل بشرط ما سراه **م** فبطله لان فائدة  
 هذا البيع ان الغير يعمد على فعل الذي يطيع نفسه بمثل ما اشترى به وهو ان يشرط مع فعل وهذا المعنى انما يظهر























او الفلوس من النافعة صح فاذا كسرت بطل **م** كسرت قبل تسليمها بطل عند اذ حقيقه وعند هذا لا يطل عند اذ  
يوسف بحت فتمتها يوم البيع. وعند هذا اخر ما يتعامل به الناس **م** ولو استقرض فلان ساق كسرت بحت **م** هذا  
عند اذ حقيقه. وعند اذ يوسف بحتها يوم القبض. وعند هذا يوم المصاد كما **م** ومن شرطه فيهم فلوس او  
داتوقلوس صح عليه ما يباع بصف درهم او داتوقلوس او قيراط منها **م** الشري بصف درهم او داتوقلوس او قيراط على ان  
يعطى عوض ذلك الثمن فلوسا صح وعلى الشري من الفلوس ما يعطى في مقابله ذلك الثمن والقيراط عند الحساب نصف عشر  
المقاله وعند هذا لا يجوز هذا البيع لان الفلوس عدته وتقديرها بالداتوقلوس ونحوه بنى على الوزن ولما ان الثمن هو  
الفلوس بني معاومه **م** ولو قال فلان اعطاه درهما اعطاني نصفه فلوسا او نصفه نصفه الاخره من الباع املأ **م**  
له اعطاه الدرهم وكذا الثمن ولم يقسم على اجر الدرهم **م** فالنصفه الاخره بطله وما بقى بالفلوس ولو كرر اعطاني  
صح في الفلوس فقط **م** كرر لفظ اعطاني في الصورة الاولى ومن قسم الدرهم صح في الفلوس ولم يصح في نصف الدرهم  
**كتاب الكفالة** هي ضم ذمة الخ مة في المطالبة لاني الذم هو الاصح **م** وعند البعض هي ضم الذم اليه  
الذمة في الدين لانه لو لم يثبت الذم لم تثبت المطالبة والاصح الاول لان الذم لا يتكرر فانه لو اوفاه احدهما ايجز  
على الاخر **م** وهي ضربان بالنفس والمال فالاول بعقد بكتلت بنفسه ونحوها مما يعبر به عن ذم يضمن  
وبطلته ويضمنه او على اوالي وانابه **م** او قيل ويلزم له احضار المكفول به ارطبه المكفول فان لم يحضره  
حبسه احاكم وان غير وقت تسليمه لزمه ذلك وبسبب الموت لموت من كفله ولو انه عده **م** وانما قال هذا نفا  
لقيام العبد ماله فاذا اتعد تسليمه لزمه بضمته **م** ويدفع اليه من كفله حيث بكتله بكتله وان لم يقدر  
بقدره انفق اليك فانابري. فان شرط تسليمه في مجلس القاضي وسلم في السوق او بصراخر بري وان سلم بيده او  
في الرواد وفي السجن وتدجبه غيره **م** لا قيل في زماننا لا يبرأ مسلمة في السوق لانه لا يعاونه احد على احضاره  
لمجلس القاضي فعمل هذا ان سلم في بصراخره يبرأ اذ اسلمه في موضع يفرض على احضاره مجلس القاضي حتى لو سلم في بيت  
بصراخر لا يبرأ زماننا لعدم حصول المقصود وقوله وتدجبه غيره اي غير هذا الطالب قبل انما لا يبرأه انما اذا  
كان السجن بغير فاضل اخر اما لو كان السجن بغير هذا القاضي يبرأ وان كان حبسه غير هذا الطالب لان القاضي قادر على احضاره  
من حبسه **م** ويتسلمه من كفله نفا من كفاله **م** بكتله المكفول به بنفسه من كفاله الكفيل **م** ويتسلمه ويكيل  
الكفيل ورسوله اليه **م** اليه تعاونه التسليم والغير راجع الى المكفول **م** ولو مات المكفول فالفلوس والوارث  
مطالبته **م** له مطالبه الكفيل المكفول به **م** فان كفله بنفسه على ان لم يوف به غلام **م** ان كان لم يات به غلام  
هو ضمان عليه ولم يسلمه لزمه ما عليه **م** خلافا للابن في رحمه الله انه ايجاب المالك شرط ولا يجوز كايه فلان انه  
يشبه البيع ويشبه القرض فان شرطه ملام لا يصح وعلا **م** يصح علالا ليهين **م** ولم يبرأ من كفاله بالنفس لعدم

سبب البراءة بل يبرأ اذ اذى المال لانه لم يتق المطالب على المكفول عند سبي ولا فائدة في الكفاله بالنفس **م** وان  
مات المكفول عن ضمان المال **م** لو جرد الشرط وعدم الوفاء **م** ومن ادعى على رجل ما لا يملكه او لا يملك نفسه  
اخر على ان لم يوف به غلام فعليه المال صح **م** ونحو هذا الشرط صورة المسئلة ادعى رجل على اخوانه  
دينار فكفل نفسه رجل على ان لم يوف به غلام عليه المائة. فقوله مالا اي مقدرا وقوله او لا يملك نفسه  
على وجه يصح الدعوي او لم يسير في المسئلة خلاف محمد. فقيل عدم الجواز عنده مبني على انه قال فعليه المائة  
التي على المدعي عليه فعلى هذا ان المدعي المائة لا يكون كفاله صحيحا ايضا كما اذا لم يسير به الا ان يقول فعليه  
المائة التي تدعيه. وقيل بني على انه لم يسير لرفع الدعوي. فلم يستوجب احضاره الى مجلس القاضي فلم  
تصح الكفالة بالنفس فلا يجوز الكفالة بالمال في هذا ان يكون الكفاله صحيحا ولما انه قال فعليه المائة او  
عليه المال فبرأه اليهود. فان المدعي يظهر وان لم يسير فبعد ذلك اذ بين الحق البيان باصل المدعي.  
فتبين صحة الكفالة بالنفس فيتم عليها الكفاله بالمال **م** ولا يحل له كفاله في حرد نصيب **م** هذا عند  
حينه وعند هذا يجب في القذف لانه حق العبد وفي النقص لانه خالص حق العبد ولا يصح ان يسقط  
على الذم ولا يجب فيها الاستيناف **م** ولو ستمت بضمته صح له **م** لو ستمت بضمته على الحد والقصاص فاعلى  
كفلا بالنفس **م** ولا حبس فيها حتى يهد ستورا او عده **م** لما ذكرناه لاجره على الكفاله عند اذ حقيقه فبين  
ماذا يصنع صاحب الحق فعنده لازمه اي وقت قيام القاضي عن المجلس فاذا احضر اليه فيها وان اقام سنون  
او شاهدا عدلا لا يكفل عند اذ حقيقه بل يجب للثمة حتى يبين الحلف وان يحضر شيئا من ذلك على سبيله **م** وصح  
الرفق والكفاية بالخراج لانه من مطالب بخلاف الزكوة لانها مجرد فعل وانما اورد هذه المسئلة هنا وان كان الحق  
ان يدرك الكفاله بالمال لانه في ذكر الكفاله بالنفس في الحدود والقصاص والخراج مناسبة بالحدود لما عرفت  
الفقه ان فيه معنى المعقوف فلهذه المناسبة اورد هنا ليعلم ان حكمه حكم الاموال حتى يحرف فيه على الكفاله بالنفس بما على  
صحة الكفاله فيه **م** واخذ كميل بالنفس من احزوها قيلان **م** له لسراخر الكفيل المالك الاول **م** والكفاله بالمال  
تصح وان جعل المكفول به اذ اصح ذمته **م** الذي الصحيح من لا يثبت الا بالاد او الا بالاد وهو احرار عن ذمته لانه  
غير صحيح اذ المولى لا يستوجب عليه دينار وهو سقط بالحر **م** بخلافه على عليه **م** يصح هذه الكفاله وان  
كان المال المكفول به مجهولا **م** وما يرد على هذا البيع **م** هذا البيان في ضمان الذم. وهو ضمان الاستحقاق اي  
يقض للشري براد الثمن ان استحق له اذ استحق البيع مستحق **م** او على الكفاله بشرط ملام نحو ما يقتضينا او ما  
ذلك عليه او ما غصبك فلا يفي ما ادب **م** ما وجب في هذه الصورة ما شرطه معناه ان يقتضينا او ما  
في معنى التعليق. وعنا الملام المناسب فان هذه الاسباب بوجه المال فيناسب ضم الذم الى فقوله ما يات فلا



بما يثبت في ضامن لثمة لا ما اشترته منه فاني ضامن البيع فان الكفالة بالبيع لا يجوز علي ما في **م** وان علق  
بغير الشرط كما في **م** الربح اجزا المطر فان كفل ما كلفه حين قد مر ما فات به دينه ولا يضمن صدق الكفيل فيما يقر  
به مع حلفه والاصل فيما يقره كثرته على نفسه فقط **م** ان لم يتم الدين صدق الكفيل في مقدار ما يقر به مع ان كلف  
على في الزيادة ويسعى ان يحلف على ان يعلم بانك لا تعلم ان كثرته هذا واحدا على الاصل فان كل او اقربا لا يلزم عليه وانما  
يحلف على العلم لا كلف فيما يحلف على الغير ليس الا على العلم وان اقربا لا يضمن كثرته الكفيل يكون ذلك عليه ان  
الاقرار حجة قاصرة وكله ما في قوله فيما يقره وموصوله والضمير في به راجع الى ما في قوله فيما يقره كثرته مصدرية اي  
صدق الاصل في اقراره باكثر منه اي بما اقربه الكفيل ولو جعلت موصوله يفسد المعنى لانه حينئذ يصير بقدر الكلام صدق  
الاصل في الشيء الذي يقره كثرته اي في كل الشيء الذي يقره الاصل كثرته هو ما اقربه الكفيل والفرق بين الاصل  
يصدق الاكثر لانه يصدق فيما اقربه الكفيل **م** والمطالب مطالبة من ضامن اصله وكفيله وبطائنتها فان طلبت منها  
فله مطالبة الاخر **م** هذا خلاف لما كان اذا اختار احد الغاصبين فان اختاره احد يتصرف بملكه يعني اذ اقصى القاضي بذكر  
كتابي بسوطيني اسلام فاذا اهلك احد ما لا يمكن ان يملكه الاخر **م** ويصح بامر الاصل ولا ابن ثم ان الاخر يبيع  
عليه بعد ادايه المطالبة ولا يطالبه قبله **م** خلاف لو كفل المرء فانه اذا اشترى كان له مطالبة الضامن عن موكله  
قبل ادايه الى المبيع لانه انعقد من الموكل والموكل ساد له حكمته وانما يضمن لم يبيع فان لم يورث بالمال فله ملازمة  
اصيله وان جبر فيه حلفه **م** لانه لحقه هذا الضامن في حاله في الاصل او في المال بغير الكفيل وان  
براه هو الاصل **م** لان الذي على الاصل فالبراه منه ترجع البراه عن المطالبة بخلاف العكس **م** وان اخرج من الاصل  
عنه خلاف عكس **م** اعتبار الاصل الموقوف باليود **م** فان صاحبه الكفيل الطالب عن الف على ما به يرى الكفيل والاصل يرجع  
على الاصل لهما ان كفل بامر **م** لانه اضاف الصلح الى الف الذي هو على الاصل فبرئ من تعاقب كفل بامر وبرائه توجب  
براه الاصل فان كانت الكفالة بامر جمع الكفيل على ادي وهو المأتم **م** وان صاحبه على جبر بجمع بالالف **م** لانه ثبته  
فلكه بجمع جميع الف فان كفل بامر على الاصل فكيف ملك الكفيل لانه يمكن ان يبرئ من غير من عليه الذي لا يبيع قبل انما  
عند من جعل الكفالة ضم الدفعة الى المدة في الدين فظاهر **م** وانما عند الاخر فان المالك له اذ املك الدين من الكفيل اما بالهبة  
او بالمعاقضة فالدين يجعل اتي في دته الكفيل ضروره صحة التملك كذا قالوا **م** وان صاحبه عن موجب الكفالة لم يبرأ الاصل  
**م** لان هذا الصلح امر الكفيل عن المطالبة فلا يبرأ الاصل **م** وان الطالب للكفيل برئ الى المالك بجمع على اصيلة  
**م** لان البراه الذي ابتداه من الكفيل وانما هو ان الطالب تكون لا يبقا كانه قال برئ بالاداء الى فبرج بالمال على الاصل  
ان كانت الكفالة بامر **م** وكذا رتب عند يوسف خلافا لمحمد **م** ان البراه تكون لا اداء والبراه ثبت بالاداء ولا في  
يوسف اذ اقربا البراه التي ابتداه من المطلب وهي بالاداء فبرج في برائه لا يرجع قبله جميع ذلك اركان الطالب اجازا

يرجع اليه

يرجع اليه في البيان **م** ولا يبيع تطبيق البراه عن الكفالة بالشرط كسائر البراه ولا الكفالة بما عذر القاه من  
الكفيل بالحدود والنقصان **م** وبالبيع بخلاف **م** اعلم ان الكفالة بتسليم المبيع تصح كذا لا يحجب على الكفيل في  
قوله ان الكفالة عالية المبيع وذلك لان ما يثبت غير مضمونه لو هلك على الاصل فانه لو هلك يفسخ البيع ويجزئ **م**  
الحن وبالمضمون له ما له لكن يبيع بتسليم المبيع فلو هلك لا يحجب عليه شي فاحاصل ان الكفالة عالية المبيع الاعيان **م**  
المضمونه بالغير لا يبيع فاما بالاعيان المضمونه بنفها يبيع عندنا خلافا للشافعي وذلك سئل المبيع بغير فاسد والمضمونه  
والمضمون عاسوم الذي فانه مضمون القيمة **م** وبالامانة كالعانية والوديعه والمتاجر ومال المضاربة والشركة **م**  
قالوا الكفالة عالية الوديعه والعانية لا يبيع اما يمكن المالك من اخذ الوديعه يبيع وكذا بتسليم العانية **م** وبالحن  
دابة ياخر بصفة **م** اذا ابراه له على تسليم دابة المفقولة **م** خلاف غير المعينة فان المستحق هو المالك اي دابة كذا  
فالقدر ثابتة **م** وبجذبه عده مستاجر لها معين **م** لما ذكر في الرواية وعن يمينه نفس هذا عند الحقيقة  
بناء على ان المالك قد مضى فلا يحجبها الا بان يتقوى باحدا لا يبرأ امران بقي منه مال او بيع عنه في الامر  
حيثه في حينئذ يكون الدين باصحها من الكفالة وعندها اذا ثبت الدين ولم يوجد ما سقط يكون بناصحها من  
الكفالة ولا يتول الطالب **م** وعند يوسف اذ ابلغ الحبة فاجاز جاز وهذا الخلاف في الكفالة بالنفس **م**  
والمال **م** الا اذا اكل من يورثه في مرضه مع عيبه عزمايه **م** صورته ان يقول المرء لوارثه في عيبه العن ما كلفه بما  
على من الدين فكفل وانما يبيع لان ذلك في الحقيقة وصية ولهذا لا يبرأ من الكفالة **م** وبما كلفه حر كفل به  
او بعد **م** لانه دين ثبت مع الماني وانما قال حر كلفه او بعد لدفع قويم ان كفاه العبد به ينبغي ان يبيع لانه  
يجوز بونه مثل هذا الذي عليه ان اصد محل الكفاية فخصه ففعل هذا اليوم **م** ولا يرجع اصل الف ادي له كفته  
وان لم يعطها طالبه **م** اذا جعل الاصل فادى المالك الى الكفيل الذي كفل بامر ليس له ان يبرأ حاسم الكفيل لم  
يعطها للطالب كما اذا جعل الزكاة لان الكفالة بامر المفقولة **م** انعقدت سببا لدين من دين الطالب على الكفيل ودين  
الكفيل على المفقول عنه موجبا لاداءه **م** فاذ اوجد السبب وجب له اداءه او ملكه الكفيل فلا يبرأ المالك  
عنه وهذا خلاف اداه على وجه الرهالة لانه حينئذ يضمن امانة في يده **م** وما رجع فيها الكفيل قوله لا يصدق  
**م** لانه اذا عمل الكفيل في الف التي ادى الاصل اليه ورجع فيها فالرجع له خلافا لما لا يثبت له ما ذكرنا انه ملكه  
**م** ورجع ككفله وقبضه له ورده الى قاضيه احب **م** قوله ورجع كقبضه له خبره اي ان كانت الكفالة بغير حن فاداه  
الاصل الى الكفيل فباعه الكفيل ورجع فيه فالرجع له لكن زود القاضيه وهو الاصل احب لانه عكس حن  
بغير الاصل حوالا لست ادا على تقدير ان يفضي الاصل الى نفسه **م** فيكون هو الاصل فلهذا هذا الخبر على انما  
يعين الصبر كذا خلاف ما لا يبيع بالصبر كذا لرام والرافعية المسئلة السابقة وعند يوسف وعندنا لا يكون



الرجوع الى الفاضل اذ لا جرت فيه اصله كقول امرو اصله بان يغير عليه ثوبا فيقول قوله **شك** امر الاصيل الكفيل  
بان يغير ثوبا بطريق المعينة ويبيع المعينة ان يقرض رجل ثوبا شيئا فلا يقرضه فربما حصل له بغيره **•**  
ويبيعها من المستقرض اكثر من القيمة فالبينة مستقمة من العين سميها لانه اعراض عن الدين الى العين فالاصيل الكفيل  
بان يغير ثوبا باكثر من القيمة ليقضي به دينه ففعل بالتوب تحت عشرة وهو ساوي عشرة فباعه بالعشر فالرجوع  
الى حصل البائع ومن المنة التي صار لها ما على الكفيل فعلى الكفيل ان لو كان له ما لم تصح صا كانه قال ان يغير  
ثوبا يغيره باقل من ذلك فاما صار كذا كذا ان هذا الضار ليس يبي **شك** ولو كفل عما ذاب له او بما بقي له  
عليه وقاب اصيله فاقام مدعيه بينه على كفيل ان له على اصيله كذا رت **شك** انه اذا اقام البينة ان له على اصيل  
كذا ولم يتعرض لقضا الفاضل به لا جرت على الكفيل لانه كفل عما بقي الفاضل له ولم يوجد هذا في الكفاله بما  
فعل في عليه ظاهر وكذا عا د اب له لان عناه يقرر وهو بالتصام وان اقام بينه انه له على زيد كذا وهذا  
كفيل ياره قضي عليه **شك** هذا ابتداء مسلة لا تعلق لها بما سبق وهو الكفاله بماد ابله او بما قضي له عليه صورة  
المسلة اقام رجل بينه ان له على زيد الف وهذا كفته بهذا المال بامره قضي عليه ما في هذه الصورة فذكر  
هذا المال من غير العرض لاذ الفاضل لقضا الفاضل بخلاف المسلة المتقدمة فاذا قضي عليهما يكون للكفيل حق  
الرجوع على الكفيل الاصيل **•** وهذا عندنا وعند فرجه انه لا يرجع عليه لانه لما انكر ان رعه ان هذا الحق  
غير ثابت بل المدعي ظلم **•** فلا يكون له ان يظلم غيره **•** قلنا الشرع كذب فارتفع انكاره **•** وفي الكفاله بلا امر  
على الكفيل فقط **شك** اقام البينة على انه كفته بلامره بقضي الفاضل بالمال على الكفيل فقط **•** ولو ضمن الدرك  
بطل دعواه بعده **•** لانه ترغيب للمشوي في التراضي يكون له الاقرار ملك البائع فلا يصح دعوى ملكيته ولو  
شهد وختم لا واعا قال وختم لان اليهود في الزمان السابق كان الحتم في الهبات ربا حسانه عن التغير **•**  
فالوا ان يكت في الصك باع ملكه او باع ملكه بعبادات نافذ وهو كتب شهد بذلك بطلت **•** بطلت دعواه بعد  
هذه الهبات لانها منه بكونه اقرارا بالبائع قد باع ملكه او باع بعبادات نافذ فاذا ادعى المالك ان يبيع  
مناقصا **•** ولو كتب شهدا على اقرار العاقد **•** لا يبطل دعواه بعد هذه الكتابة لعدم التناقض ولو  
ضمن العدة في اشري رجل فضمن بالعدة **•** فالضمان باطل لان العدة قد جات بعاني القديم والعقد **•**  
وحقوقه **•** والدرك فلا يثبت احد المعاني بالشك او الخلاص الى اذ ضمن الخلاص فلا يصح عدا ويمنعه رجه الله  
وهو ان يشرط المبيع ان لا يستحق بخلصه ويسلم عنه باي طريق كان وهذا باطلا لانه لا قدر له على هذا وعدها يبيع  
وهو محمول على ضمان الدرك **•** او المضارب الثمن لئلا مال **•** في باع المضارب وضمن الثمن لئلا مال او الوكيل السبع  
لو كلفه اي باع الوكيل وضمن للوكيل الثمن واما لا يجوز لان الثمن امانة عند المضارب والوكيل فانظر تغير حكم الشرع

ولا ان

ولا ان حق المضاربة للطالب والوكيل فيصيران ضامنين لثمنهما **•** او احدا الباعين حصته صاحبه من ثمنه باعاه  
بصفقة بطل وبصفقة صحيح **•** في باع عبدا مفعلة واحدة **•** وضمن احدها لصاحبه حصته من الثمن لا يصح لانه لو صح  
الضمان مع الركة يصير ضامنا لنفسه **•** ولو في نصيب صاحبه يودي اليه قسمة الذي قبل قبضته وذا الاجور خلافها  
لو باعه بصفقة فانه يبيع الضمان لانه شركه **•** كتمان الخراج والنواب والقسمة **•** في يبيع ضمان هذه الاشياء  
اما الخراج فقد مر واما النواب فهي اما تحي كثر النهر واجرا حارس واما لم يجره الخليل وغير ذلك واما غير  
حق كالحبات في زماننا والكفاله **•** بالاولى صحيحة انما قاي الثانية خلاف والقوي على الصحة فانها صارت كالديون  
الصحيحة حتى لو احدث من الاكراه الرجوع على كذا لارض واما القسمة فقد قيل في النواب بعضها او الحصة **•**  
وقيل الثانية الموطعة الاربعة والنواب هي الموطعة واما ما كان فالكفاله بها صحيحة **•** وان قال قسمة الى من صدق هو  
وان ادعى الطالب في حال **•** قال الكفيل كملت لهذا المال كذا المطالبة بعد شهر **•** وقال الطالب لا بل علي مقدا محلول  
فالقول قول الكفيل مع احضاره **•** وهذا خلاف ما اذا اقر من يوجب وقال المقر له لا بل هو حال فالقول للمقر له والقر  
انه اقراره بخراده في حاله وهو المطالبة والمقر له مكره بالقول بخلاف الكفاله فانه لا يبر فيها فالطالب يدعي انه  
بطالب في حاله والكفيل يكره **•** ولا يوجب من الدرك ان استحق المبيع ما لم يقض ثمنه على اية **•** في لمجرد الاستحقاق  
لا ينفق السبع في ظاهر الرواية ما لم يغير الثمن على البائع فلم يجز على الاصيل والتمس فلا يثبت على الكفيل **•** في على البائع  
كفل كل من الاخر رجوع على شركه الا بما ادى زيد على النصف **•** اشتريا عبدا الف وكفل كل منهما عن صاحبه بامره للبائع  
فكلاهما ادى احدهما لا يرجع به على صاحبه لان يكون زيدا على النصف لا رجوع المودر عما عليه امانة اولى من رجوعه عما  
عليه كفاله **•** ولو كفل اثنى عن رجل وكليه عن صاحبه رجوع عليه بنصف ما ادى وان قل رجل الله فكل كل واحد  
شخصا اخرين عن الاصيل بامره بهذا الف لم يكل كل واحد من الاثنين عن صاحبه بامره بهذا الف فكلما اداه احد  
وان قل رجوع على الآخر بنصفه **•** بخلاف الصورة الاولى فان الاصله يرجع على الكتابة اما ههنا فالكفاله فلا رجوع  
وقاية الهباته الصحيح ارضون المسلة على هذا الوجه احرازها اذا كفل بالالف شيئا لانه لا يثبت ثمنها على كفل  
كل منهما عن صاحبه بامره **•** في هذه الصورة لا يرجع على شركه الا بما ادى على النصف اقل في هذه الصورة كل ما اداه في  
ان يرجع بنصفه على شركه لانه لما لم يكن لادى الكفيل رجوعه على الاخرى فكلما اداه يكون بينهما فيجب ان يرجع بنصف ما  
ادى **•** فلامر في هذه الصورة التي خصها بالعتيم وان را الطالب احدهما اخذ الآخر بطل **•** لانه وضع المسلة فيما اذا  
كفل كل منهما بالثمن الاصيل فكل منهما بالالف عن صاحبه فاذا ابر احدهما على الآخر بطل الف في الصورة التي احضرها  
بالعتيم عما اذا ابر احدهما بشي الكفاله الاخرى بحضامته **•** ولو فسخ المعاوضة واخذت له بامره ما من شركه بكدائنه  
**•** لما عرف ان شركه المعاوضة بضمير الكفاله **•** ولم يرجع احدهما على صاحبه الا بما ادى زيد على النصف **•** لما عرفت



ارجحة الامارة راجحة على حق الكماله اقول في هذه المسئلة اشكال وهو ان الجدل والشا وميتراة الشري شيئا ثم قما القاه  
فالباع ان ظلم الشري من شريه فلا تعلق هذه المسئلة بسله الكماله بل المشتري في النصفه اصيل وفي النصفه وكل مكل فاما  
ينبغي ان يرجع نصفه على الشريك لانه اشترى العبد مفعه واجته فصار المير وساعليه ولا على قيمته فكل ما يوديه منه ومن شريكه  
فيرجع عليه نصفه وان ظلم الباع المير من الشريك يكون له بسبب النصفه نصف الكماله فيكون كماله في المير الا ان  
كماله في النصفه الذي هو ملك العاقد لمحض كماله وفي النصفه الذي هو ملكه فبالطريق الى حقوق العقد راجحة الى الرجل  
يكون الشريك كماله للمير فطالبه المير تنوجه اليه بحكم الكماله وبالنظر الى المير في هذا النصف وقم له يكون في ان نصف  
المير اصلا فاذا به يكون راجحا الى هذا النصفه فلا يرجع الى العاقد وفيما راجح الى النصف يرجع عدا كونه بقدر وكل كل  
من صاحبه يرجع على الآخر بنصفه ما ادى شري عدا قال له المولى كماله شيئا بالانسان له وفلا وكل كل من صاحبه فكل ما  
اذا به احد راجح على الآخر بنصف ما ادى وانما قد يعتقد واحد حتى لو كان منها بمقدور فالكفاله لا تنفع املا اما اذا كان  
يعتقد واحد لا تنفع قياسا لان كماله السرر الكتابه ويصح استحسانا بان يجعل كل منهما اصيلا في حق وجوب الالف عليه  
ويكون عتقا مطلقا اذا جعل كماله بالالف في حق صاحبه فاذا به احد راجح بنصفه على الآخر لا يتواها فان اعتق  
السيد احدها قبل الاخرى صح وله ان ياجد حصته من لم يفتقر من امانه ومن الآخر ما راجح المير على صاحبه ما ادى عنه  
لا صاحبه عليه بما ادى عن نفسه لان المالك الحقيقي يتبادل برقتها وانما جعل على كل منهما نصف الكماله وما لا يجز  
على عدا حتى يقتضوا على من كمل به مطلقة شري اقر عبد محرم على العبد عليه الامور التي وان كل من حر كماله مطلقه  
له لم يتغير الخلو والمير على كماله خال لا المانع من الخلو في ذمة العبد انه ميسر لان جميع ما في ذمة لولاه ولا  
مانع في الكفيل ولو ادى يرجع عليه بعد عتقه شري ان ادى الكفيل وكانت الكفاله بامر العبد يرجع عليه بعد عتقه  
ولو ما عدا مكلول به تب ان له عيه ضمير كماله قيمته شري رجل ادى قيمته عدا فكل من رقتة فان العبد فانام المير منه  
انه من كماله العبد قيمته ان راجح على المولى له على وجه تخلفه قيمته فالكفيل اذا كمل فالواجب عليه ذلك بخلاف ما اذا  
ادعى على العبد كماله اقره العبد فان العبد فلا شري على الكفيل فان كمل سيد عن عده او غير مديون عن عده  
نعتق فادير لارجح على سيد العبد صاحب لان الكفاله وقعت غيره موجبه للرجوع لان احدهما لا يتوجب دينا على الآخر  
وعند زفران كانت الكفاله بالامر يستلزم الرجوع لان المانع قد زال وهو الرق وانما قال غير مديون لتصح كماله فان  
المولى راى العبد المديون الكفاله لا تنفع الكفاله **كتاب الخوالة** هي تصح بالدين وهي الخوالة المحل  
المحل والخوالة هي الخوالة نقل الدين من ذمة قوله بالدين في الخوالة المحل وصورة ان يقول رجل طالب  
انك على فلا كذا فاطله على فرض ذلك الطالب صح الخوالة ويرى الاصيل وصورة اخرى كذا رجل عن اخي فزار  
بشرط اياه الاصيل وقيل المفعول له صح الكفاله وتكون هذه الكفاله حواله كان الخوالة شرط ان لا يبرأ الاصيل كماله

واذا انت

واذا انت شري الخوالة من الدين بالقول ولم يرجع عليه الخوالة لم يرجع الخوالة بدنه على الخوالة الا اذا اوى قبضت  
الخوالة عليه مطلقا وحلفه بكمل حواله لا يثبت عليها وقال ابن فليس العاقد يفتقر عدها وعده الثاني  
وعدا بنصفه رجه الا اذا لا وقوف لاحد على ذلك بالهامة على ان لا مال له وهي مائة على النقيض ويصح بمرام الوديعه  
ويراها كماله شري بمرام المودع وهو الخوالة عليه من الخوالة بلك الوديعه في ذمة م وبالمعصونه ولم يبرأ فكل شري لم يبرأ  
العاقد بلك الوديعه الم معصونه لا القيمة عليها وبالدليل ان الخوالة على الخوالة لانه تعلق الخوالة عليه مع ان  
الخوالة لغيره الخوالة بعد مودعه شري انما قال هذا الرجع توهم ان الخوالة ما كان سواه لغيره الخوالة بعد مودعه يكون هو المير  
تعلق به كذا ليرى فينفي ان يكون الخوالة والطلب من الخوالة عليه فالخوالة الخوالة بالدين وراكات موجبه لتعلق الخوالة بالدين  
نكها ما ادى من الرهن حتى لا يكون الخوالة اقره بعد مودعه الخوالة وفي المطلقة له الطلب من الخوالة عليه ان كانت الخوالة مطلقه  
غير يقيد بالوديعه او المعصوب والدين للطلب الوديعه والمعصوب والدين على الخوالة عليه ولم يسطر ياخذ ما عليه او عده  
شري لم يسطر الخوالة باخذ الخوالة على الخوالة او عده وهو الدين والمعصوب والوديعه سوا كانت الخوالة مطلقه او يقيد  
ففي المطلقة او يقيد وفي المطلقة واما في يقيد فلا الخوالة ليس له حق لاحد من الخوالة فان نعم اليه الخوالة عليه  
تقد نعم ما تعلق به حق الخوالة فيضم الخوالة عليه ولا يقبل قول الخوالة لما عليه عند طلبة سلاحا لاحد من يبرأ عليك  
شري اي حال رجل راجح على اخر بما يقد نعم الخوالة على الخوالة ثم طلب الخوالة عليه تلك المائة من الخوالة فقال الخوالة انما  
احلت بما لي عليك والخوالة عليه بكران عليه شيئا يكون لقوله لا الخوالة ولا يكون قول الخوالة اقرار من الخوالة عليه لانه  
الخوالة تنفع من يكون الخوالة على الخوالة ثم ولا قول الخوالة الخوالة عند طلب ذلك احلني بربك عليك شري اي حال واخذ  
الخوالة المير من الخوالة عليه فطلب الخوالة كماله من الخوالة قال الخوالة الخوالة قد احلني بالدين الذي عليك والخوالة بكران عليه  
شيئا فالقوله لا الخوالة ولا يكون الخوالة اقرار من الخوالة بالدين للخوالة الخوالة فان الخوالة مستعولة في الوكالة ويكره  
النقيض وهي اقراض لسقوط خطر الطريق في المعرب السكح بضم السين وفتح التاء ان يدع الى اجراما بطريق الامور  
ليدفعه الى صدقة في بلد اخر وانما يقرضه لسقوط خطر الطريق وهو يقرب منه وانما في الامراض المذكور هذا الاسم  
تسميه باله بوضع الدرهم والديار في الناح احيى الاسماء الجوفه كالجبال العصا مجونا وبجافية الماله وانما سببه  
لان كلاهما حال لسقوط خطر الطريق اولان اصلها ان الانسان اذا اراد السفر وله نقد و اراد ارساله الى يدفعه  
فوضعه في يده مع ذلك فخطر الطريق فامرض ما في الشفحة اسما اخر فاطلوا السفاح على الامراض في السفحة  
ثم ساع في الامراض لسقوط خطر الطريق **كتاب القضاء** الاهل للشهادة اهل  
للقضاء بشرط اهليتها بشرط اهليته والفاستواه له بجم تقيده ولا يقبله شري لا يجزي لا يقبله حتى لو  
تلقا ثم كاهم قبوله مائة ولا يقبل شري بالمعنى المذكور ولو سبق العزل في ظاهر المذهب ولا يجز



**شر** وهو عند بعض المشايخ ينغزل **م** والاحتماد بشرط الاوليه فلو قلنا جاهل صحيح وختار الاقدار والاولى **شر**  
وعند السافى لا يصح تقليد العاقل والجاهل واعلم انه كان الاحتياط فيما قاله السافى رحمه الله كبحر الزمان لو  
شرط العلم والعدالة لا يرتفع هذا النصب بالكلية ووقع الشر والفساد اعظم مما اجترأ عليه **شر** ولا يطلب القضاة وصح  
الدخول فيه من سبق عدله وكرهه لخاف غره وحيفه ومن قد سال ويوان فاضي قبله **شر** ويجوز ان يطلبا في  
المصكول والتجارات **م** والزم محبوبا اقر بحبس محله من انكر اليمينه وانما خبره المعروف **شر** لانه القبح بالعرف  
بواحد من الرعايا **م** وشهادة الوكيل لا يقبل **م** والى ان يادى عليه ثم عليه **شر** اذ اليمين على المحسوس المتكررا دي  
ان كل من ادعى على فلان من دار المحسوس فليحضر بحسب القضاء فان لم يحضر احد عليه **م** وعلى الودائع وعلى الوقوف  
باليمين او باقراره ذي الدلالة بقول المعروف **شر** لا يقبل قول المعروف انه قال ان هذا وديقه فلا تقصم الى هذا  
الرجل وهو منكم **م** الا اذا اقره ذوال اليد بالنسب منه **شر** في القاضي المعروف **م** ويجلس للمظالم ظاهر في مجده واتكاف  
اول **شر** في جواسم القضاة وهو الجواسم المهور الذي ياتي الناس بقطع الخصومات من غير اختصاص بعض الناس بذلك  
المجلس وعند السافى رحمه الله يكره الجواسم في المجد لانه قد يحضر المشرك والحايف والمناجوس النبي عليه السلام وايضا  
القضاة عباده وبجاسته المشرك في الاعتقاد والحايف لا يدخل بل يصل خصومه على بالمجد **م** ولو جلس في داره  
واذن بالدخول **م** ولا يقبل هديه الا من ذكى **م** محرم او غير اعتاد مهاداة قدر اعتداده ان لم يكن لهما خصومة ولا يحضر  
دعوة الاعامة العامة التي يتخذها وان لم يحضر القاضي وعند محمد رحمه الله الحاشية ان كانت من قريته **م**  
ويمنع الجنازة ويعود المريض ويسوي بين الخصمين جالسا واقبالا ولا يباين احدها ولا يصنفه ولا يصحبك  
ويخرج معه ولا يشر اليه ولا يقبض حجة ويكره تلقى الشاهد يقول شهد بكذا وكذا واستحسنه ابو يوسف رحمه الله  
فيما لا تنه **شر** وذلك مما لا يتقيد بتلقيه زيادة علم **م** ويجلس الخصم معه راها مصلحة في الصبح **شر** وانما قال هذا  
الاخلاق الروايات في تعيين هذه الجلس والاصح ان القدير يقرض للراي القاضي تناوت احوال الاشخاص **م** وكذا **م** يطلب  
والحق انه انما القاضي المقر بالانفا فاستمع او يتسلط باليمين **شر** ان يتسلط باليمين وطلب في المحل بحسب القاضي من غير  
اجتياز الى ان يامر القاضي باتباع الحق فيمتنع وان ثبت لا يقر او لا يقر فيمتنع اذ في صورة البيعة ظهر المظالم بآثاره وفي  
الاوراق انما يظهر المظالم بالمتبع من الايقاع بعد الامر فان الجبته جزا المظالمه فيما اراد به بقدرته وكما ذكر المراد من المجلد **م** وبما  
عزاه الى حصوله كثر سبع وفي سنة غره وولده لا في دينه **شر** لا يحبس في دار والده وفي غيرها لا **شر** لا يجوز الحبس  
غيرها كالدعات **م** وارث الجانيات **م** ان ادعى فصره الا اذا اقام بيعة بضره **شر** ثم شرع بعد ذلك مما ينعله القاضي اذا كان  
الخصم حاضرا ولم يكن فقال **م** فان شهدوا على خصم حاضرا حكم بها وكتب وهو المجلد **شر** حكم بالهتادة وكتب بانه وقوف  
التجمل بالحكم وهذا المكتوب هو المحل وكتب **م** وكذا ويكتب عدي فان هذا حكم **م** وان شهدوا على غيب لم يحكم وكتب بالهتادة

الحكم المكتوب اليه وهو الكتاب بالحكمة وكتاب القاضي القاضي وان جحد امارا انصوب بحال لغيره وهو من يجري فيه  
الكتاب الحكمي اذ لا احتياج الى الاشارة بل يعرف بالصفة خلاف الغير المتقوله فانه يخرج فيها الى الاشارة هذا عند  
حيفه رحمه الله وكذا عند اي يوسف رحمه الله الا في العبد الا في قبيلته وقد ذكر في كيفية هذا المكتوب القاضي محاربي الى  
تمتد ان فلان فلان هذا عدي ان عدي فلان ليس بالمبارك الذي جلبه كذا وكذا ابن من كذا ووقع بمرقدي يد فلان لي  
اخر الكتاب ويحمله فاذا وصل الى فاضي سرقه بحضرة الخصم مع العبد ويفقه بشرايط فان لم يكن عليه كتاب يتركه وان  
كان الخصم ان يرب الخاوية والاسلم العبد الى المدي على وجه القضاء ياخذ منه كميلا بنفس العبد ويجعله في عنده سببا  
ويحتمل صيانة عن البدل عند مهادته المهور ويكتب القاضي جواب كتابه وان ارسل اليه العبد فاذا وصل اليه اتمها  
بخصم اليهود الذين يندون فيه العبد ليهنوه وفي حضوره ويشير والله انه ملك المدي لكن لا يحكم لان الخصم غائب  
ثم يكتب القاضي بمرقدي ان المهور يتهدد بالخصم يحكم فاضي بمرقدي على الخصم ويبرأ الكفيل عن كفالته **م** وعن محمد  
رحمه الله بقوله فيما سئل وعليه المتأخرون لا يند وقود **م** يجب ان يقرأ على من يهدم ويحكم عندهم وبسببهم وادبو  
يوسف رحمه الله لم يستطع شيئا من ذلك واختار الامام الرضوي قوله **شر** فاضي يوسف رحمه الله يهدم ان هذا  
وخافه **م** وعنه يوسف رحمه الله الختم ليس بشرط اولا اذا كان الكتاب في يد المدي بقيت بالخصم شروط وان كان في يد  
اليهود بقيت بالخصم **م** واذا سلم المكتوب اليه لم يقبله الا بحضوره خصمه وبشهادته وخطه من ارضين فاذا شهدنا  
انه كتاب فاضي فلان قرا علينا في محكمه وختمه وخطه بالسافى القاضي وقرا على الخصم والزعم ما فيه ان بقي كاتبه قاصيا **م**  
فيطاعونه وعزله قبل وصوله وكذا يجوز للمدعي ان يكتب بعد اتمه والى كل من يصل اليه من قضاء المسلمين **م**  
وعند اي يوسف رحمه الله لا يشترط ان يكتب القاضي بعين بل يكفي ان يكتب استا الى كل من يصل اليه من قضاء المسلمين لا تعيين  
المكتوب عليه تعيينا لا يدره فيه **م** وانما الخصم ينفذ فاضي واثمه وصح قضاء المظالم لا ينفذ وقود **شر** اعتبارا بانها داتها لان  
منها داتها لا يقبل فيهما **م** ولا يتحقق ما راجح ولا يوكول وكلا الامور فوض اليه ذلك في القوض ناسه لا يعرفه بعزله وبوته  
لهو باب الاصيل **شر** انما قاله ولا يري الوكالة بغير الوكيل موت موكله فانه ان يصرح انا ووكيلهما لا يعرف  
بموت موكله لانه في الحقيقة ليس باب الاصيل واما في النفا فان المالك لا يعرف موت موكله المتصرف فحق  
الوكيل بالذكرا لا الاستنباه فيه ولا شبهة في بالقضاء ولم يذكر ثم قال بل هو باب الاصيل في الوكيل يعرف موت موكله  
وفي النفا لا يعرف **م** وفي غيره ان فعله ناسه عده او طار هو او كان قدر التمر في الوكالة **شر** في غير الموضع  
يعني اذ لم يفوض الى القاضي والوكيل ان يتقدم الغير باستخفاف **م** فتعلل المالك بمصنوع المصنوع **م** لانه اذا فعله  
منعوله يستل اليه وكذا ان فعله فيمنعه فوصل الخبر الى المصنوع فاجاز لانه ان الخصم يري ان ذلك العمل ما كان فعل  
ولما اراد الموكل الاول التمر فاشترى وكذا ان يتقدم المصنوع اليه **م** واعمل براك بوكول **شر** انما قال الموكل بالوكيل انما

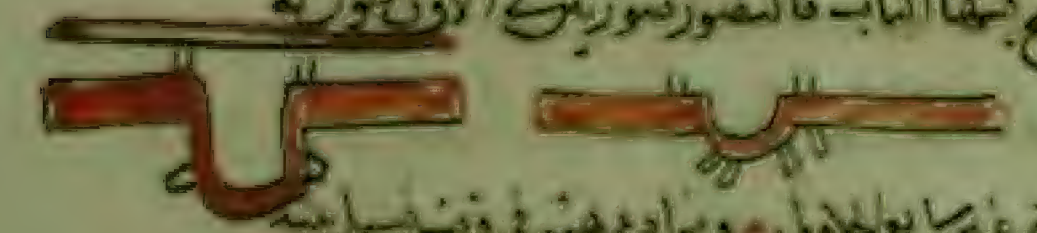


غيره **م** محقق حكم قاض اخر في مختلف فيه في المصدر الاول لا ما خالف الكتاب او السنة المشهورة او الاجماع **س** في اذ ا  
 فيه القاضي وزعم حكمه الى قاض اخر عليه اضاؤه **هـ** الا ان يكون محالما للكتاب كالفضا بجواريع متروكة المتخية عاندا  
 فانه يخالف بقوله تعالى ولا تأكلوا اموالكم بذكر اسم الله عليه او السنة المشهورة كالفضا بجل المطلقة لانما يتكاح الزوج الثاني  
 بلاوطر عا مذهب سعيد بن مسيب **هـ** فانه يخالف السنة المشهورة وفي قوله عليه السلام حتى تدوفي من عسلينه ويدون عسلينه  
 الخبر **و** الاجماع كالفضا على نية النساء لان الصحابة رضي الله عنهم قد اجمعوا على ضاده فاصل هذا ان القاضي اذا اقصى في محمده  
 فيه يصير محققا عليه **ج** على قاض اخر في ضده **هـ** وهذا اذا حكم على ونومده **هـ** اما اذا حكم على خلاف مذهب ضيافي وبيان  
 يعلم القاضي ان المسئلة مختلف فيها وايضا اذا كان على الفضا مختلفا فيه **هـ** واما اذا كان نفس الفضا مختلفا فيه كالفضا على  
 الغائب فانه لا يصير محققا عليه الا ان يرفع قضاؤه على قاض اخر فيضيه فحينئذ يصير محققا عليه فبعد الامسا ان يرفع الى  
 قاض اخر عليه اضاؤه **م** وفيما اجمع عليه الجمهور لا يعتبر خلاف البعض **س** ذكره اصول الفقه ان العلماء اختلفوا  
 في ان الاجماع هل ينعقد بانفاق كالمجهول المجتهد ولا بد من اتفاق الكل في الهداية اختيارا رايانا والاكراه في نفقته  
 اتفاق الاكبر لا يعتبر خلاف الاقل **و** في كتب اصول الفقه رجحوا ذلك المذهب **هـ** وهو ان لا خلاف الاقل في مقابلة  
 الاكثر يعتبر **هـ** فان واحد من الصحابة ربما خالف اجمع الكثر ولم يقولوا احكم كثر منهم بل اعتبروا مخالفة السنة وايضا قال  
 في الهداية ان البعض الاختلاف في المصدر الاول اي الصحابة رضي الله عنهم اجمعين **هـ** لكن الاصح انه لا يستتر ذلك حتى يكون  
 اختلاف الشافعي رحمه الله معتبرا **م** والقضا حتى **هـ** او حلي بقدر ظاهره وابطاها ولو بينهما ذرة زور اذا ادعاه يستبين  
**م** حتى لو ادعى حاربه ملكا مطلقا وامر على ذلك بدينه زور وقضي القاضي به لا يجزله وطبها بالاجماع لان الملك لا يورث  
 وليس البعض او من البعض **هـ** ولا يمكن اثبات سبب معين يثبت به احكامه **م** فلو اقام بينه زورا زورا وحكم به على  
 له انكسره **س** هذا عندا وحقيقه **هـ** وعندها ينفذ قاضا الى سلم القاضي الزوج وباسرها بالمكن لا  
 به لانت فيما بينه وبين الله تعالى **هـ** ومذهبها ظاهر واما مذهب ابي حنيفة فيشكل جدا فان الحرام المحض كيف يكون  
 سببا للحل فيما بينه وبين الله تعالى وجوابه انما جعل الحرام المحض وفي الشهادة الكاذبة من حيث انه اجازة كاذبة سببا  
 للحل بل جعل القاضي مارة كالتأخير جديد وهو ليس حراما بل هو واجب **هـ** لان القاضي غير عالم بكذب الشهود **م** والقضا  
 مجتهد فيه بخلاف رايه ناسيا مذهبهم او عاملا لا ينفذ مذهبها وبه يقتضي **س** اما عندا وحقيقه **هـ** الله ان كان ناسيا مذهبهم  
 ينفذ وان كان عاملا فنفذ رواياته **هـ** وعندها لا ينفذ في الواجب الوجه **هـ** لانه فضا بما هو خطأ عنده والقوي عا  
 تولاه **م** ولا يصح على ما تال الاجمعة ناسية حقيقه كالتوكيل او شرعا كوصي القاضي وحكمه بان ما يدعي على الغائب سببا  
 لما يدعي على الحاضر **س** كما اذا ادعى دارا على رجل انه اشتراها من فلان الغائب وامر الدين على ذي اليد قال القاضي يقتضي  
 نفذه الدين على الحاضر والغائب **هـ** وان كان ما يدعي على الغائب شرط ما يدعي الحاضر كما اذا ادعى عبد على مولاه انه على غنمه

تطلق

سطلق زيد زوجته **و** اقام دينه على المطلق بغيره زيد احلف فيه المشايخ رضي الله عنهم والجميع انه لا يقبل وانما  
 يقبل في السبب دون الشرط لان السبب اصل الدين المسبب فيكون كالحاضر يا من صاحب السبب وهو الغائب كالوكيل  
 ولا كذلك اذا كان شرطا وانما لا ينفذ على الغائب في صورة الشرط اذا كان فيه ابطال الغائب اما اذا لم يكن كما اذا اطلق طلاق  
 امراته بخول زيد في الدار قبل **م** ويقضي من الدين ويكتب له الحق **س** يجوز للقاضي اقرار ما لا يتم لانه يحافظه والقاضي  
 قادر على ائتمه متى شاء ولا يجوز للمضي اعدم قدرته على الاحتد **و** كذا الاب في الاصح فاذا قلعوا بعضه واذا اقره القاضي كتب  
 في ذلك وبقيته **م** وصح حكم الخصمين من صلح فاضيا ولزمها حكمه بالدينه والكول والافوار واجباره باقرار احد الخصمين  
 وبعدالة الشاهد حال ولا يشترط لاختياره حال ولا يشترط قيام مقام شهادته رجلين بخلاف ما اذا اخبر بعد الولاية لا بالحق  
 بواحد من الدعوى فلا بد من الشاهد الاخر وبخلاف ما اذا اخبر بانه قد حكم لانه اذا حكم انقر ولا يقبل اجباره **م** ولكل يمان  
 يرجح قبل حكمه ولا يصح حكم الحكم والمولى لا يورثه وولده وعرضه **س** كما لا تنفع الشهادة لهؤلاء ولا التحكيم في حدود **س**  
 لانها لا يمكن ان دهموا وهذا لا يمكن بالاحد **م** فالواضح في سائر المجهلات ولا يفتي في دعوى الجاسر القوام **س** قال الشافعي ان  
 تخصيص هذه الرواية وفي قوله ولا يجوز التحكيم في الحدود والقصاص يدل على جواز التحكيم في جميع المجهلات كالكنابات **هـ**  
 وفتح الدين ونحوها وتخصيص المجهلات بالذكر ليس لغير الحكم جاءه **هـ** فان ما ليس للاختصاصه سماع كالثبات بالكتاب  
 او السنة المشهورة او الاجماع لانك في صحة التحكيم في ذلك وبادية الزم الحكم فان المتبايعين وكلما حكموا بالحكم بغير المبرر  
 على تسليم التمر والبائع على سلم المبيع وشراسع تحبسه تذكر المجهلات ليدل على غيرها بالبرق الاول واذا اصح التحكيم في  
 جميع النقضات لا يقتضي ذلك لان العوام تجازروا وعادة كبقول الاختصاص الى القاضي فلا يصح الحكم الشرع رونق ولا  
 للحكمه جمال **م** ويحكم الحكم في ما خطا بالدينه على العاقله لا ينفذ **س** لا للعاقله لم يحكمه وكذا ان حكم بالدينه على العاقله  
 لا ينفذ ايضا فيقصه القاضي وينقص على العاقله لان الحكم مخالف لمذهب القاضي ومخالف للنسب وهو قوله عليه  
 السلام فمواقدره ويعني عدم نفاده على العاقله ان الحكم لا يكون ولا يه طلبة بالدينه من العاقله وجههم ان استعوا **م**  
 فان حكم القاضي ان اذ اوقعه بطله اضاؤه **هـ** والا بطله **س** ليس حكم الحكم مثل حكم المولية ان المختلف فيه يصير  
 محققا عليه **س** ابل **س** وليس لصاحب سفلى عليه علولا وانما ينفذ في سفله او ينفذ كونه بلا حرجي الاخر ولا اهل  
 رايته سبطه **س** تعجب منها رايته سبطه غير نافذة فتح باب في الغصوب وفي استدبره لنظرها فالحكم ذلك  
**س** في القسوة على وجه التسعير من الاول وقوله لفرطها اتصل طرأها بالمستطيلة والمراد بطريقها فانه شعبها  
 هذا اذا كانت شجرة دارة او اهل حيا او كان اكثر من ذلك لا يفتح فيها الباب فالتصور صورتي في الاول يكون له  
 فتح الباب دون الماشية والعزول الاول نصير صاحبه مشتركه **س**  
 بخلاف الماشية فانه اذا كان احدها اوسع من غيره نصير موضع اخر غير رايته الاول **م** ويلزم في سبيل

في اجازة ما في الاجماع  
 في اجازة ما في الاجماع





فقال قد جرت بها فاستترتها منه اولم يعلم ذلك فاقام بينه على الشرا بعد وقت الهبة فقبله وقبله **س** ولا قوله فان  
بينه على الشرا بعد وقت الهبة فقبله وقبله لا يرجع الى العوضين بل ما اذا قال قد جرت بها وما اذا لم يقله كان  
دعوى الهبة اقرب الى الوهم من كمال الوفاء قبل الهبة ولا يقبل عوضا قبل وقت الهبة **س** واما دعوى الشرا بعد  
وقت الهبة فلا تقضي بها الا انها تقدر ملكه بعد الهبة **س** وسادى ان زيدا استري جاريتي وانكرت المديونية  
حل له وطهر ما **س** لانه اذا اعتذر المبيع حصول المهر من المشرى فان رضى المبيع بقبوله بفتحها لا سيما اذا اجمد  
المبيع فان جوده فسخ من جهة **س** وصدق المقر بقبول **س** قال فقبضت من فلان عشرة دراهم **س** ان ادعى انها  
زيتون او نهرجه لا سادى عيانه ستور ولا من قبله لجهاد او حقد او المهر او الاستيفاء **س** قال استوفيت  
عشرة دراهم لان الاستيفاء على المال **س** والزيغ من قبل المالك كالتهمر به للحار والستور ما على **س**  
والزيغ والنهرجه من قبل المهر او اي القرض غالبه على القرض الا انما بالنسبة الى الجيد تكون فصتها اقل الا  
ان زاده الزيف دون زاده النهرجه فالزيغ لا يردده الحار ويحوي فيه المعاملة الا انما لا يقبله  
فان قيل المالك لا يقبل الا ما هو جدي عاينه الجوده والنهرجه يردده الحار والبهرجه الباطل والودي منه  
النهرجه والدرهم النهرجه قبل ما بطل سكته وقيل الردي فضه رديه وقيل الغالب لنفسه وهو يعرب بغيره  
وفي المغرب لم اجد به بالنود **س** والستور مخرجه ترمه **س** داخله حارس مطلقا **س** وقوله ليس عليك  
بشيء المقر بالف بطل اقراره وبطله عليك الف بعده بلا حجة لقول فان قال المديونية عليه عقبة عوي ما انما  
كانك على شيء قط فاقام المديونية على الف وهو على القضا او الاقراقت هذه **س** خلافا لفرجه الله لان  
القضا معنى سبق وكذا الاقراقت قد كانا كانك على شيء فلا يصدق في غير القضا والاقراقت القضا قد يكون  
بلا حق وكذا الاقراقت المديونية قد يبرأ عن جوابات في رحمه وان لم يكن باس في الحقيقه **س** وان زاد على الحارة والاعمال  
ردت **س** قال ما كانك على شيء قط ولا اعزك ثم اقام بينه على القضا او الاقراقت لا يقبل لتقدير التوفيق لانه  
لا يكون من الشراخذ واعطا وعاملة وابرار دون المعرفة وذكر القدوري رحمه الله انه يقبل ايضا لان الحبس  
والحدود تدبر بعض وكلاهما بارضاه ولا تعرفه ثم تعرفه بعد ذلك فامكن التوفيق واعلم ان كمال التوفيق  
هل يكفي في دفع التناقض ولا بد من ان يصح بالتوفيق اخلافا لما في وجه الاول ان مع امكان التوفيق لا يمتنع  
التناقض فيعمل عليه صيانة لدعواه عن السطلان **س** وجه الثاني لا بد للعدم من العمة بقبولها وانما العمة لا  
يسقط حق المديونية عليه اذا اعترف هذا فان قوله في كل صورة تنفع السك في صحة الدعوى لا نقول انما كان الصحة كما اذا ادعى  
الهبة فسيلا للينة فلم يقدر فادى الشرا فاقام بينه على الشرا من غير ان يسئل الشرا قبل وقت الهبة او بعده **س**  
يقبل لانه محتمل ان يكون الشرا قبل وقت الهبة وعلى هذا التقدير لا يصح دعوى الشرا على ما مر ويحتمل ان يكون الشرا

بعد وقت الهبة

بعد وقت الهبة **س** وعلى هذا التقدير يصح دعوى الشرا كما مر فاذا وقع الشك في صحة الدعوى لانصحه بالشك لا غاية ما في  
الباب ان شرا كان محققا قبل وقت الهبة فيكون يعني دعوى الهبة ان كانت اشترتها منه لكن ان منع ذلك العقد ثم صار  
ملكه ونم وهبني فلا بد من اقامة البينة على الهبة فاما الم يترك له بينه لا يصح دعواه ولا يسقط حق المديونية عليه بالشك وفي  
كل صورة لا يكون الشك في صحة دعواه حتى يلزم ابطال المديونية عليه بالشك **س** نقول انكار التوفيق كما اذا ايدى على التصاد  
او الاربع وقت الهبة يقبل واحفظ هذا الضابط فانه كبر الوقوع ثم اعلم ان التناقض انما يقع صحة الدعوى اذا كان الكلام  
الاول قد ثبت له بغير حجة حتى الم يكن كذلك لا يصح صحة الدعوى كما اذا قال لا حق لك عليك على احد من اهل بيتي ثم ادعى  
شيئا على واحد من اهل بيتي **س** تنصح دعواه **س** ومن اقام بينه على شرا واراد الرد بعيب رتب بينه ما يبعد على برائة من كل عيب  
بعد انكاره **س** ادعى رجل على اخيه ان اشترى منك هذا العبد بالف وسلم اليك الالف فظهر فيه عيب فارده بالبيع  
فعليك ان ترد النمل **س** فانكر الخصم البيع فاقام المديونية عليه على البيع فادى الخصم براه المديونية من كل عيب واقام بينه على انه  
لا تسمع للتناقض وعندنا في يوسف رحمه الله تسمع فاسا على المسئلة المذكورة وهما ما كانك على شيء قط والفرق لا ينفقه  
واحد رحمه الله انه في سبيله الذي قد تقي وان كان باطلا **س** ومن نادى عول لراه من ابي يستدعي قيام البيع وقد انكره **س**  
وذكر ان شرا في اخر الصك يبطل كله عندهما اخره ومواسم **س** اذا اكتبك اقرار ثم كتب في اخر كل شرا خرج  
هذا الصك وطلب دفع اليه ان شرا **س** فقله ان شرا الله يصرفه الى اكل عندا في حقيقه رحمه الله حتى يبطل جميع الصك  
وهو القياس كما في قوله بعدد وامرأة طالق ان شرا الله وعندهما يصرف الى الاخر وهو الاستحسان لان الصك لا يفسد  
والاستحسان يصرفه الى المايه **س** بصل في مات فقالت عرسه اسلم بعددونه **س** وقال الورثة لا بل قبله صدقوا كما في  
سلم مات فقالت عرسه اسلم بل سوت **س** وقالوا بل بعده **س** هذا عندنا وعند فرجه لسه في الجملة الاولى القول قوله  
لان الاسلام حاد فيضا فليما اقرب الاوقات ولنا ان سبيل الحمايات في الحال ثبت فيما معنى حكما للحال وهي  
تصلح حجة للدم **س** ومن قال هذا البرنوي الميت لا وارث له غيره دفعها اليه **س** دفع الوديعة اليه **س** ولو اقرار اخر  
لودعه ومجد الاول **س** له **س** للمقر الاول لان الاقرار الاول لم يكن له كذب فصح فلا يصح الثاني لان الاول كذب  
**س** ولا يكتفى بغيره او وارث في تركه تمتع من العرس او الورثة بشهادة لم يقولوا لا تعلم الميت غيرنا او وارثا اخر  
وهذا الاحتياط ظلم **س** اذا شهد اليهود للعرس او الورثة ولم يتولوا الا تعلم الميت غيرنا عرسا او وارثا اخر تمتع  
التركه بينهم ولا يؤخذ منهم كذبا وقد احتاط بعض القضاة واخذوا منهم كذبا وهذا الاحتياط ظلم لا يثبت  
حقهم ولم يعلموا غيرهم **س** ولا له لم يوجد المكتولة وهذا عندا في حقيقه وعندها ياخذ انما في كذبا منهم **س** عتار  
اقام زيدا حجة انه له ولا حجة انما يبره ما قضى به بصفه وترك باقية مع ذي اليد لا كذبا له مجد دعواه او لا هذا  
عندنا في حقيقه **س** فان يد يد اخصار الميت ولا ينفرد به عنها ليس يد غيره حاضرا **س** وعندها ان يجد ذي اليد لا يترك



الباقى يده لا يد العايب . واذا اتركه يده لا يوجد منه كيد . والمنقول عنه . وقيل يوجد منه بالاتفاق .  
له اذ انما له في المنقول . قيل هو على هذا الخلاف . فانه اذا اتركه الباقي يده اذ الم يجد ففي صورة الحجج اول لانه  
مضمون يده . ولو وضع في يده كان لانه فالاول لا ولي . وقيل يوجد منه الحجج اتفاقا . ووصية بطلان على  
كل شي وبالي وما املك صدقة ما املك الزكاة . هذا عندنا وعند من يرفع على كل شي في وصية الاطلاق للفظ  
ونحن اعتبرنا ايجاب العبد بايجاب ماله . فان لم يجد الا ذلك اسكنه قوته . فاذا املك تصدق بما اخذ من الخبز  
لمسك لفسه وعياله قوت يومه وصاحب المنقل ما يحتاج اليه الى موصلة . واكثر ذلك شهر وصاحب الضاع  
الى موصول ارتفاعه واكثر ذلك سنة . وصاحب النجار الى موصول نجارته . وصح ايضا لا علم الوصي به لا التوكيل  
في ان جعل شخصاً وصياً بعد قوته ولم يعلم بذلك فباع شيئا من الزكاة يجوز بيعه بخلاف ما اذا اذن رجل بالبيع ولم  
يعلم الوكيل بذلك فباع لا يجوز بيعه . وعندنا في سعة الوصي ايضا . وشرط خبر عدل او مستورين لعزله  
التوكيل واعلم السيد بحاجته عيده . والبيع بالبيع والبيع بالنكاح . وسلم لم يهاجر بالبيع لا لصحة التوكيل .  
له اذ اغرل الوكيل فاجره بذلك عدل او مستوران لا يصح تصرفه بعد ذلك ولو اجره فائق او مستورا حال  
لا اعتبار حتى يجوز تصرفه . وكذا اذا اجب بعد خطا فعلم السيد بخباياها باخبار عدل او مستوران فباع للسيد عيده  
يكون تحاررا . وكذا اذا علم النفع بيع الدار فكت ان اجره عدل او مستوران يكون سكوته قسما وكذا في علم البكر  
بانكاحها اذا اسكت . والمسلم الذي لم يهاجر اذ اجره عدل او مستوران بحبيلها الشرايع . اما صحة التوكيل بشرط  
لها ذلك حتى اذا اجره فائق بان لا تملكه بالبيع فباع يجوز بيعه وذلك لانه انما يشترط العدل والعدالة  
في الشهادة لانها الزام محض فلا بد من الوصفين اما التوكيل فليس فيه معنى الزام اصلا . فلا يشترط فيه شي من وضع  
الشهادة اي العدة والعدالة . واما عزل الوكيل ونحوه فالزام من وجه دور وجه من حيث انه لا ينفى ولا  
التصرف يكون الزام ضرر . ومن حيث ان الاول يتصرف في حق نفسه بالعدل ليس بالزام فشرطه احد وصفي المنة  
م ولا يصح فاضل وايضا ان باع عبد للعزما . في ارباع عبد المديون لاجل الدينين . واخذ منه فصاع . واكتفى  
العبد في جميع المشتري على العزما . لانه نذر الرجوع على القاصي . فيضرب العزما لئلا القاصي قد عمل له ولين  
القاصي كالقاصي . وان باع الوصي له بامر فاضل فاستمر حتى العدا ومات قبل قبضه فصاع فانه يرجع المشتري على  
الوصي وهو عليه . لان العاقبة هو الوصي فعليه الرجوع والوصي يرجع عليهم لانه علم لا علم . ولو كان  
علم عدل بفعل قضي به على هذا من وجه او قطع او ضرب وسفك فعليه . وصدق قاض جاهل عدل سيل فاحسن فيه  
ولم يصدق قول غيرهما . القاصي ما علم عدل . او جاهل عدل وعلم غير عدل . او جاهل غير عدل . فالاول ان قال  
قصيت بقطع يد زيد فاقطع يده جازك قطع يده . والقاصي الباقي ان قال هذا ولا بد ان اسببه فانما انشده

وجوب تصديقه

وجوب تصديقه فيمرك قطع به . واما الاخبار فلا يقبل قولهم . فصدق قاض عزله . وقال لزيد اخذت منك  
قصيت به لعزله ودفع اليه . او قال له . فقصيت بقطع يدك حتى وادعي زيدا حقه . وقطع ظمنا وافر يكونها في قضايه  
لان زيدا لما اقر بكونه لاخذ والع . بقطع اليد في ماله قضايه . فانظروا ان القاصي لا يعلم بالقول القاصي ما اذا لم  
يقرب يكونها في ماله قضايه بل قال ان فعلت هذا قبل التقليد . وبعد الغرلة فانما قضايه على هذا فانما يكون بطلا  
في هذا الفصل وان لم يكن له منه بالقول القاصي . **كتاب الشهادة والرجوع عنها** هي اجاز  
حتى العايب على الاخر . الاجازات لانه اما حتى العايب على الاخر وهو الشهادة . او حتى المحض على الاخر وهو العزلة او العزل  
وهو الاقرار . وحسب بطلان المدعي والستر في الخروج ابر . افضل . ويقوله السرقة اخذ لا سرقة . اعان قوله  
اخذ لا يضيع حق المالك . ولا يقول سرقة لئلا يجهل . وصاحبها للمنا اربعة رجال . والقوة وباقي الحدود  
رجال . والبراءة والولادة . وعين بطلانها فيما لا يطلع عليه الرجال امرأة . اعان قال هذا لا يصح . النساء .  
كانت فيما يطلع عليه الرجال كالاصبع الاربعة مثلا لا يكون شهادة امرأة . واغترها ما لا او غير مال كخام ورضاع  
وطلاق ووكاله . ووصية رجلان . وامر ان . اعان قال ما لا او غير ماله لا يفيده خلافا لما في رحمه الله فان  
غير المال لا يقبل فيه شهادة رجل وامرأتين عنده بل هذا مخصوص بالماله . وشرط للكل العدالة ولفظ الشهادة .  
اعلم ان العدالة شرط عندنا لوجوب القبول لا لصحة التوبة . فغير العدل لا يحسب على القاصي لانه لا يقبل فيه . اما  
ان قيل وحكمه مع حكمه فمقتضى ان لا يعلم او استقر ولا يسأل فاضل عن شاهد بلا طعن الحقم فيه اي لا يسأل القاصي ولا  
يتحقق انما شاهد عدل او غير عدل اذ لم يغير الحقم فيه . الا في حدود وجوده ولا يسأل في الطل وسرا ولا يفيده .  
يعني في زمانا . ويكنى سواه . فانه قد قبل تركه العلانية بلا دفعه فان لم يكن اهل ان يسأل كهد يهجم بينهما عداوة  
وبغض وعمل بهما الحول والحا او غيرهما على ان يقول في المأهدة ليس هو . وفي تركته هو عدل في الحق فانه  
قيل بان يقول هو عدل جاز الشهادة . لكن الاصح هو الاول لان الحول . ثبت بدار الاسلام فاذا قال هو عدل يكون طائر  
الشهادة . ولا يصح بغير الحقم بقوله هو عدل . لكن الخطا او في قال عدل صدق يستحق . ولا يكتفى واحدا لركبة  
وترجمه الشهادة . والرسالة الى المراك . والاسان احوط هذا عدل . وحيفه . واي يوسف رحمه الله . واما عند محمد رحمه الله  
بحسب الاسان . وهذا في تركية السر . اما في تركية العلانية فقد قال الحطاف بحسب الاسان اجماعا لانها في معنى الشهادة .  
حتى لا يصح تركية العلانية من العبد . ولا بد ان يكون المراك . ولا يسأل تركية القاصي . ومستور حال . ولم يسمع بها او امر  
او حكم قاض . وراي غصبا او قلا ان يثبته . وان لم يثبته عليه قوله ان يثبته بطلان . ولم يسمع جبره . فقد ما عليه . وسمع  
البيع انه قد سمع قول البايع بعته . وقول المشتري شترت . ويقول ان يثبته . استمدى له . وصورة لم يثبته للمو  
عليه . ولا يثبته على الشهادة . مالم يثبته عليه . فلا يثبته عليه . من سمع شهادة ولا يثبته . ولا يثبته على الشهادة . اي سمع رجل اذا



الشهادة عند القاضي لا ينبغي ان يهدى على مهادته **وكذا ان سمع الشاهد رجلا اخر على مهادته لا ينبغي ان يهدى**  
 على مهادته لانه ما حمله وانما على غيره **ولا يهدى من راي خطه ولم يكره مهادته هذا عند ابي حنيفة رحمه الله لان الخط**  
 وعندهما على ان العلم ان هذا خطه لان الغير فيه نادر وقبل ما ذكرناه لا يهدى لاختلاف فيه وانما الخلاف فيما وجد القاضي  
 شهاده في يوانه لانها تكون بحسبه يوشى عليه الغير خلاف المك فانه في هذا الختم ولا بالشا مع الايمان الا في  
 النسب والموت والنكاح والدخول وولاية القاضي واصل الوقف اذا اجتمعوا على ان او رجل وامرأتان اذا كانوا  
 عدولا والمراد باصل الوقف ان هذه الضيقة وقفت على كذا فبان المصنف اخل في اصل الوقف اما الشرط فلا يخل  
 فيها الشهادة بالسمع ويهدى راي المجلس القاضي يدخل عليه الخصوم انه قاض ورجل وامرأة سكران يتسا  
 ويتسا بينهما البسط الا زواج ابها عرسه **وسواء الوقف في يد مصلح كالمال لا** فقوله ورجل وامرأة عطف على  
 قوله طالع المجلس القاضي **يدخل عليه الخصوم انه قاض ورجل وامرأة** وقوله انما عرسه عطف على قوله انه قاض فذا  
 من باب العطف على معمولي عاملين مختلفين والمجور وخدم **فان طالع معمول يراي** وانما قاض معمول يهدى وانما قال  
 سوي الوقف لان لا يهدى على يد علي بنه في دفعه بالغير عن نفسه والمراد انسان يعبر عن نفسه حتى لو لم يعبر عن نفسه  
 كالصغير والصغيرة فانها لا يهدى لغيره **وانما يهدى للقاضي مهادته بالسمع او بحكم اليد بطلت** افولنا  
 ذكرنا قولنا يوسف رحمه الله ان مجرد اليد لا تمل الشهادة بل بشرط ان يقضي قبله انه ملكه فانه قد قيل ان قولنا  
 يوسف تفسير لا تطلق قول محمد رحمه الله في الرواية وذلك لان مجرد اليد لو كان سببا لابطال اظهار السبب الشهادة  
 فاذ ابرأ انه شهد مجرد اليد بطلت شهاده ومن شهد انه شهد فريدا واصل عليه قلت وانفسه وهو  
 عيان لا رعاية الموت لا يكون الا من واحد او اثنين فخصوه بالدفن والصلاة بمنزلة المعينة ولا جرى في ذلك  
 التلبس عادة وانما علم **وبطلت الشهادة من اهل الاهوا الا احاط به اهل الاهوا اهل القبلة الذين لا يكون**  
 بصفهم بعتقاد اهل السنة وهم الجهمية والقدرية والروافض والخوارج والمعتزلة والمشبته وكلهم اشاعره  
 فرقة فصاروا اثنين وسبعين **والبعض فرقوا بين الهوى الذي هو كفو كالقول بانه نقال جيم والهوى الذي ليس**  
**يكفر** وعند الشافعي رحمه الله لا يهدى شهاده من لم يثبت قلنا لم يقع في الاعتقاد الباطل الا ديانته والكذب عند جميع  
 الناس حرام **واما الخطيئة** فهم من علمه الروافض يعتقدون الشهادة لكل من حلف عديم وقيل يروون الشهادة  
 لشبهتهم واجبه والذي على ملة **وانما حلف ملة** وعلى المتأخرين على ملة ان كان من ادعى مهادته الذي يقبله عندنا عنه  
 ما كره **والشافعي رحمه الله لا يقبل ثم عندنا انما يقبل على الذي والمتأخرين وانما حلف ملة المتأخرين والمجوس والكننة**  
 كل ملة واحدة ولا يقبل على المسلم **وشهادة المسافر تقبل على المتأخر ان كان من ادعى ارواحه** وان كان من ادعى ابرار والروم  
 لا يقبل ولا يقبل الا على الاصل على الدين وعدو دينه من اخصب الجبار ولم يصير على الصغار وعلموا اختلفوا

في غير

القسوق  
 الكبار  
 النور والراية

في تفسير الكبار **قيل هي سبع الاشراك بالله** والفرار من الرخص وعقوق الوالدين **وقيل النفس** اي حق **وقيل النفس**  
 واكل الربا وقد ورد في الحديث اجتنبوا السبع الموبقات الشرك بالله والسرور وقل النفس التي حرم الله الا بالحق  
 واكل الربا واكل مال اليتيم والنولي يوم الزحف وقد في المحضات الموبقات العافلات وقد قال اهل الكلام  
 الكبار الاشراك بالله وعقوق الوالدين وقل النفس واليتم النفس الصحيح ان هذه الاحاديث ليست ببيان المحض  
 فالكبر كل ما يسي فاحشه كاللواطه ونكاح سكرته الاب او بنت لها بنصر فاطع عقوبته في الدنيا والاخرى وقال  
 الامام الحلو في ما كان شتما لغير المسلمين وفيه تنكح حرمة الله تعالى والذي في كبره ثم بعد الاجتناب عن الكبار كلها  
 لا بد من عدم اصرار على الصغيرة **فان الاصرار على الصغيرة كبيرة** وقوله وعلج جوائه اي حسنة اعلم بانه  
 فان الامام بصغره لا يقط العدالة قوله ومن اخصب النولة وعلج صوابه لغو للعدل اقول ولا بد من قد اخرجوه  
 ان حبس الاموال الحسنة الدالة على الزنا اي عدم المروة لا كل في الطريق والبول على الطريق والحلف الا  
 اذا ترك الاحتياك استخفافا بالدين واحصى وولدا الزنا والموال وعندهما كره الله لا يقبل مهادته ولا الرأى الزا لانه  
 يحل ان يكون غير كسبه اما الموال فان نكح النكاح لم يفسق الا اذا اكلوا اعوانا على الظلم وقيل العامل اذا كان وجها  
 ذا رقة لا حار في طبعه بقل مهادته وان كان فاسقا **وقد روي عن علي بن يوسف رحمه الله** لان القاضي اذا كان لوجها  
 لا يقدم على الكذب **يقبل شهاده م** ولا حبه وعنه ومن حرم رضاعا او مصاهرة لاسراحي **وفي رواية عن ابي**  
**حنيفة** يقبل فيما يجزى فيه الناس وهو قول فرج رحمه الله **وعند ابي يوسف والشافعي رحمه الله** يقبل اذا كان  
 بصيرا عند الاحتفال **التمه** وانما في هذا اذا قبل المصدا يقع عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله خلافا لابي يوسف رحمه الله وقوله  
 اظهر ومملوك ومحدود في قذف وازاب **انما قال هذا لانه يقبل عند الشافعي رحمه الله** اذا تاب **م** اذا اذ احد في كفرة قالم  
 وعدو سبب الدنيا ولا لاصله وفرعه وزوج وغيره **وفي** ولا يقبل مهادته على نكاحه ويقبله وفي المصلح  
 اخره على العكر محمد في الروح والعور خلافا للشافعي رحمه الله **وسيد احمد** وكاتبه وسيركه فيما يشركه انما  
 قال **هذا لانه يقبل للشرك في غير مال الشرك** وهذا لا يقبل مهادته **وقيل راديه** التلميذ الخاص الذي قد صدر  
 شكاى ضرر نفسه ونفعه مع نفسه **وقيل يراد الاجر صانته او شاهدة** **وفي** **دخبت** **يقول الردي** **اذا لم يفعل الردي**  
 يقبل شهاده فان عدم القدح على الجماع او لم الكلام ونكسر الا عضا غير مانع للقبول **م** وباجته ومغنية وقد  
 اقر الشافعي على المهور **كشرب الاميرة المحرمة** فان الاشربة التي لا تحرم اذا ما سنها لا يفسد الشهادة ما لم يسكر  
 بل لا يفسد سقط وقد ذكرنا ان هذه الامانة في الشرب وهو ان يكون يسرا **ويكون في غمده ان يسرك كلاما** **قال الامام**  
**الرخي رحمه الله** شرط مع ذلك ان يظهر الناس وخرج سكرانا **وقيل يخرج منه الصبيان** حتى ان يسرك في السر لا يفسد  
 عدالته وقد ذكر في الحاشي ان هذا في غير الامانة في الشرب **اقول** لا بد في الحر الشرب بطريق اللغو ايضا فان سكر



التداوي بان قاله الماطل لا علاج مرضه في الجرح ومنها تخلف فيها فلا يسقط الشهادة **م** ومن يملك الطيور او الطيور او  
بغني الناس **م** انما قال الناس لان من يغني نفسه لدفع الوجبة عن نفسه لا يسقط العدالة **م** او يركبها غيره او يدخل الحمار غيره  
اذا او اكل الربا **م** شرط في المبسوط ان يكون شهيدا باكل الربا لان الانسان كلما سعى عن السوء والفساد وكل ذلك ربا  
**م** او ينام الزنا او السطوح او تقوية الصلاة **م** قال في الهداية او ينام الزنا او السطوح ثم قال فاقول  
مجرد اللعب السطوح فليس يقسم لان الشهادة فيه يقتضي ما عدا ذلك من هذا ان الزنا لا يشترط المقامرة او نوت الصلاة  
ففي المقام في الزنا وقع اتفاق وفي الاضحية من يملك الزنا فهو مردود الشهادة على كماله **م** او يبول على الطريق وياكل فيه او  
يظهر السلف **م** الصحابة العلماء المجتهد المأمون رضوان الله عليهم اجمعين **م** ولو شهد انسان ان لا يملك شيء من ذلك وهو  
يدعي صحة وان لا يملك شيء من ذلك ان لا يملك شيء من ذلك وهو يدعي انه وصي تحت شهادتهما وانما قال وهو  
يدعي لانه لو انكر لا يقبل الشهادة **م** كشهادة داسي الميت ويدعيه والموصي لما وصيه على الاصل **م** مع شهادة هؤلاء  
اذا ادعي زيادة وصيه **م** وان شهدا ان اباهما الغائب وكله بقصره **م** فادعي الوكيل ويجوز رد **م** لان القاضي يملك  
نصب الوكيل عن الغائب فلو ثبتت شهادتهما فلا يملك ثبوتها لكان الحكم **م** بخلاف الاصل لان الوصي اذا ادعي بكونه  
قبول الشهادة كغير الوصي والقاضي يملك ذلك **م** كالمشاهدة على جرح مجرد وموفاة يستحق الشاهد ولم يوجبها للشرع او العبد  
مثل موفاة او اكل برا او انه استباح **م** صورة المسئلة اذا اقام العينة على العدالة فاقام الحفم العينة على الجرح ان كان  
الجرح جرحا مجردا لا يعتبر فيه الجرح **م** وانما قلنا ان صورة المسئلة هذا لانه لو لم يسل العينة على العدالة فاجزى مجردا  
فما كان الجرح جرحا مجردا لان الحكم لا يجوز قبل قبول العدالة لاسيما اذا اجزى مجردا ان اليهود فساق **م** او فساق اقرار المدعي ينقسم  
**م** لان اقراره بما يدخل تحت الحكم **م** وعلى الخصم عبدا ومردود ونج ذفا وانما يجرى ذفا والمركب المدعي وانما استباح  
بكتفا واعطاهم لها ذلك مما كان عليه عنده او انما صالحتهم على كذا ودفعه اليهم على انه لا يشهدوا على وشهدوا **م** اي على ان لا  
يشهدوا على شهادته الرود ومع ذلك شهدوا شهادته الزور فيجب عليهم ادما اعطاهم فان في هذه الصورة وجب الجرح  
حق للشرع وللعد على اليهود **م** فبذل تحت حكم القاضي فيقبل **م** ولو شهد عدل ولم يهرج حي قال او شهد بعضهما فيقبل **م**  
له اخطيت بنسبنا ما جئ به لك كما اذا ادعي المدعي عشرة دراهم فشهدوا على خمسة ثم قال فينا لبعض بل الواجب عشرة  
او قال اخطات بزيادة باطله **م** كما اذا ادعي المدعي خمسة دراهم فشهدوا على عشرة ثم قال اخطات وقلنا عشرة  
مقام خمسة **م** فان كان في المجلس قبل الشهادة وقوله اخطات في المجلس من العدل **م** وان كان الموضع موضع شبهة لانه  
اذا ادعي خمسة لا يقبل الشهادة على عشرة لان المدعي يصير مكذبا للشاهد وفي غير هذا المجلس ان كان موضع شبهة لا يقبل  
لانه لو لم يكن الموضع موضع شبهة كما اذا لم يذكر لفظ الشهادة **م** ثم رتب في مجلس اخر لفظ الشهادة  
تقبل في العدل مع ان المجلس مختلف **م** وشرط موافقة الشهادة الدعوي كما عاونا والهادر ليطاوعني عندا في حقيقته **م** فان عدا

لا يشترط

لا يشترط اتفاقهما لفظا ومعنى بل يكفي اتفاقهما معنى **م** فبذ ان يشهدا احدهما بالف والاخر بالفين او مائة ومائتين او  
طلقة وطلقتين او ثلاث **م** اي احدهما بمائة والاخر بمائتين او شهدا احدهما بطلقة والاخر بطلقتين او ثلاث  
واعلم عندا في حقيقته **م** وعندما يقبل على الأقل اذ ادعي المدعي اكثر حتى اذ ادعي الأقل يكون المدعي مكذبا بالثبوت  
الاكثر **م** وقبل على الف والف والف ومائة **م** في شهادة احدهما بالف والاخر بالفين **م** ادعي المدعي  
الاكثر **م** حتى اذ ادعي الاقل بان قال لم يكن الا الف او سكر عن عمر المائة الرابعة لم يقبل شهادته **م**  
الزيادة اما ان قال كان اصل حتى الما ومائة لكي استوفيت المائة والبراه عنها قلت شهادته للتوقيف **م** لطلقة طلقة  
ونصف ومائة ومائة وعشر **م** اي كشهاده احدهما بطلقة والاخر بطلقة ونصف وشهادة احدهما بمائة  
والاخر بمائة فتنه فان الشهادة يستوله اتفاقا للاتفاق على الف والطلقة وعلى المائة ولا شك ان قولها اطهر  
وفرق في حقيقته صغيف وهو انهما متفقان على الف في شهادته احدهما بالف والاخر بالف ومائة غير  
متفقين في شهادة احدهما بالف والاخر على الفين **م** ولو شهدا بالف او بقصر الف وراد احدهما فقي كذا  
قبلت بالف **م** وبقرض الف ورد قوله فقي كذا **م** لان شهادة الفرد غير مقبولة **م** الا ان يشهد معه اخر ولا  
يشهد من علمه حتى يقصر المدعي بما يقصر **م** اي بحج على الذي يعلم قضا البعض ولا يشهد حتى يقصر المدعي عند الناس  
بما قصر كذا بقصر المدعي عليه **م** وذكر الطحاوي رحمه الله عن احسان ان شهادته لا تقبل وهو قول زفر رحمه  
الله لان المدعي لا يكتفى بشهادته قضا البعض قلنا الاكاذب في غير اليهود به لا يمنع القبول **م** ولو شهدا بقتل  
زيد يوم كذا بمكة واخران يقتله فيه بكونه رد **م** اي بقتل زيد في ذلك اليوم بكونه رد البستان لان احدهما  
كاذب يمين وليس احدهما اولى من الاخر **م** فان قضي احداهما بقتل زيدا لا يثبت في **م** لان الاول يثبت  
بانقضاء القضاها **م** فلا يقضي بالمائة **م** ولو شهدا بسرقة بقره واحتلفا في لوها قطع ولو احتلفا في الزكاة لا  
**م** وعندهما لا تقطع في الوجهين **م** وقيل للاختلاف في لوين يشاهدان في السواد والحرة في السواد والبياض  
وقيل في جميع الاوانه ان السرقه قد تقع في اللبائ والراي براه من بعيد فالو بان يشاهدان والاظهر قولهما **م**  
ولو شهدا بسرقة وكاتب بالف واخر بالف وقاله رد **م** سوا ادعي البائع او المشتري لان العقد يختلف باختلاف  
التمس فيكونا على كل واحد منهما شهادة فرد فلا يقبل **م** وكذا عقود مال وصلى عن قود ورهن وطعن ارادعي العبد  
المتان والراهن عرس فيه **م** ومن شهد عوي العبد رجع الى عقود مال وهكذا على الرهن لان المقصود هو العقد وهو  
مختلف **م** وان ادعي الاخريه المولى العتق على المال وولي المتول في الصلح عن القود والمهر في الزهر والزوج في  
في الخلع **م** فهو كعوي الدين في وجوبهما **م** اي اذا كان الشاهد بخلاف لفظه يقبل عندا في حقيقته **م** والله وان  
كان متفقين **م** فان ادعي الأقل لا يقبل شهادته الشاهد بالاكثر وان ادعي الاكثر تقبل على الأقل وتبيل الى



يقول الذين لا يدينون بالدين لا يدينون فكل من يقر عند احد الشاهدين باله **م** وعند الاخر باله **م** ويكون  
ايضا ان يكون اصل الحق هو الاكثر كلفه قضي الرايد على الالف او ابراعه عند احد الشاهدين **م** والآخر فالوفاق بينهما **م**  
اما هنا فالماثل **م** بتبعته القيد بالالف غير القيد بالالف في كل واحد شهادة فرد فلا يقبل كافر في الطرف الاخر  
**م** والاجابة السبع في اول المدة وكالذي بعدها **م** اذ في اول المدة المقصودة هو القيد فلا يقبل الشهادة وبعبارة  
يكون الدعوى من الآخر وهو يدعي الاجرة **م** فيكون كدعوى الدين فيقبل كما يقبل في دعوى الدين **م** وضع المكاف بالاف استحالة  
وقالوا في **م** ايضا **م** هذا هو القياس لان المقصود هو القيد من جانبين فصار كالسبع ودم الاستحسان **م** بالمال  
المكاف سبع ولا اختلاف فيما هو الاصل وهو القيد فيثبت ثم وقع الاختلاف في تتبع بقضي الاول ويستوي في  
اقل المالكين او اكثرهما في الجمع الصحيح **م** وقد قالوا في الاختلاف في دعوى الزرع اما في دعوى الزرع فلا يقبل اتفاقا  
اذ المقصود هو القيد المالك وفي جانب الزرع يكون المقصود هو المال وتركه ميراثا او مات **م** وذا الملك اولى  
يده **م** اذ اقال الشهود كان هذا المورث هذا الذي لا يقضي للوارث حتى يحل الميراث اي الذي يقوله مات وترك ميراثا  
له الاخره خلافا لابي يوسف فانه لا يسترطه عند الجرم **م** فان قالوا كان لايه اعان او اودعه من يده جان لا جرم لان  
يد المستعير والمودع والمستاجر قائمه مقام يده فلا حاجة الى الجرم **م** ولو شهدا بغير ذلك كذا ردت **م** ابي  
شهدانه في يد المدعي من شهود واحدا لانه ليس في يد المدعي عند الدعوى لا يقبل لان اليد مستوعبة باليد مالك وبما ان  
وفمان معذور القضا باعادة الجبولة **م** وعند ابي يوسف رحمه الله يقبل **م** فان اقر المدعي او شهدانه اقر يد المدعي  
صح **م** لان جهالة المقر لا تمنع صحة الاقرار **م** ويقبل الشهادة على الشهادة الا في حد وقود وسرطها  
تعدر خصوصا الاصل بوث او سر او سفر **م** اذ في يد ابي يوسف يكنى سافه ان عدل الميت الى اهله **م** وشهادة  
عدد **م** عن اصل لا تغير في هذا **م** خلافا للشافعي رحمه الله اذ منه لا بد من اربعة شهود اما عن هذا  
واخر ان عرفه كذا بكونه انسان يشهدان عن هذا ويشهدان عن ذلك **م** ويقول الاصل الشهد على شاهد في الشاهد  
بكذا والفرع الشهد ان قلنا ان الشهد في عا شهادته وقال ابي الشهد على شهادتي في كذا **م** وبغير المايح طولوا وقالوا  
يقول الاصل الشهد بكذا وانا اشهد على شهادتي فاشهد على شهادتي وفيه خمس شهادات ويقول الفرع الشهدان  
فلا شهود غير كذا **م** واشهد في عا شهادته بذلك وامرني ان اشهد على شهادته وانا اشهد على شهادته بذلك  
وفيها ثمان شهادات والاحسن الاقصر قول ابي حنيفة رحمه الله ان يقول الاصل اشهد في كذا ويقول الفرع اشهد  
على شهادته فلا يكتفى من غير احتياج الى ذكر زيادة **م** وعليه فتوى الامام الحري رحمه الله **م** فان عدل الفرع اصله  
مع كتمان الشاهد من الآخر فان سكتوا عنه نظري في حال **م** ينظر القاضي في حال الاصل فان ثبت عداله الا لا يقبل  
شهادته فوقع هذا عند ابي يوسف رحمه الله وعند محمد لا يقبل اذ لا شهادة الا بالعدالة فاذ لم يعرف الفرع عدالة

المأثر

الاصل بل يسترط ان ثبت ذلك عند القاضي فان ثبت عنده يقبله والا **م** ولو انكر الاصل شهادته بطل شهادته فوقع  
ولو شهدا عن اثنين شهدا بدين المصري وقالوا احرا بالعريضا **م** والدعوى بارة لم يدري ما فيها ام لا قبل له  
هات شاهدين انها غيره **م** اعلم ان القرض من هذه المسئلة انه لا يسترط ان يعرف الفرع المصنوع عليه بل يقال للمدعي  
هات شاهدين يشهدان ان الذي احضرت هو المصنوع عليه وليس القرض انه اذا شهدا على قلم بنت فلان المصنوع  
النسبة تامة وتكون الشهادة مقبولة لانه اذا ذكر الجدة فلا بد ان ينسب الى الصيغة الصغيرة اولى **م** في القصة  
اخافه لعم النسبة ويقبل الشهادة عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لابي يوسف رحمه الله فان ذكر الجدة لا يسترط  
عنده فلا يسترط ما يقوم مقامه من ذكر السك **م** وكذا الكتاب الحلي **م** اذ اجاب فاضل فاض ولا يعرف  
الشهود المصنوع عليه **م** فان لا يفيهما المصنوع لم يخرج حتى ينسبها الى اخوها **م** في قوله الشهادة على الشهادة  
والكتاب الحلي المصنوع لم يخرج لان هذه النسبة عانة ثم اعلم ان هذا في الغرب اما في العم فلا يسترط ذكر الفرد لانهم  
ضيقوا انسابهم بل ذكر الصنف يقوم مقام ذكر الفرد **م** ومن اقرانه شهدوا بالسر ولم يعرف **م** فان شربا كان  
يسر ولا يحرر يعرف ببعته الى وقت ان كان حيا **م** والى قوله ان لم يكن يوفيا عند اجتماعهم فيقول انما اخذناه شاهدا ور  
فاخذروه واحذروا الناس وقالوا بوجه ضارب بحسنه وهو قول الشافعي رحمه الله قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه ضرب شاهد  
الزور اربعين سوطا وخمسة وجهه قد قيل انما وضع المسئلة في الاقرار لان شهادته الزور لا تقبل الا بالاقرار ولا  
تعلم بالبيعة اقول قد تعلم دون الاقرار كما اذا شهد بوث زيد او بان فلان قتلته ثم ظهر زيد حيا وكذا اذا شهد بوث  
الجلال لفي ثلثون يوما وليس السماع له ولم ير الجلال **م** ومن هذا كثير **م** لا رجوع عنها الا عند فاض فان  
رجع عنها قبل الحكم سقطت ولم يضمنها وبعده لم يقبض **م** اذ ان رجعا عن الشهادة بعد حكم القاضي لم يفسخ الحكم  
**م** وضمانا للقضاء بها اذ اقر مدعا دينا كان او عينيا **م** حتى اذا قضى القاضي ولم يقبض المدعي مدعا لا يحل  
الضمان بل يتوقف الضمان على القبض فلا يقبض بغير الشهود وعند الشافعي لا ضمان على الشهود اذ ارجعوا اذ لا  
اعتبار للسبب عند وجود المباشرة وهو حكم القاضي قلنا اذ اعتذر بغير المباشرة وهو القاضي لانه لم يمان  
القضا بغير الضمان **م** فان رجع احد ما حضر نصفا والعبارة للباقي لا للراجع **م** فان رجع احد ثلاثة شهدوا بالسر  
يقبض **م** لبقا بنصاب الشهادة **م** وان رجع اخرضا نصفان لان نصف نصاب الشهادة باق **م** وان رجعا من  
من رجل وامرأتين غنمت برهما وان رجعا من ثمان رجل وعشرة فلا غرم فان رجعا من ثمان رجل  
منه التسع رجعا **م** لبقا لارباع النصاب **م** وان رجع الكل فلي الرجوع من عند ابي حنيفة **م** ونصف عدما  
وما بق عليه من القولين **م** لان الرجل الواحد نصف النصاب قال الشافعي وان كثر يقسم بينهم رجل واحد ولا  
حنيفة وان كل امرأتين مع الرجل مقام رجل واحد **م** وان رجع فقط نصف اجماعا **م** لبقا نصف النصاب وهو

يقول المدعي هات شاهدين  
يشهدان ان هذا هو المصنوع  
عليه



الرجل **م** وعزم رجلان شهدا مع امرأة ثم رجعا الى ابي **س** لانه لم يثبت بشهادة المرأة الواحدة **م** ولا يصح  
راجح في كاح لم يسمي شهدا عليها او عليه الا ما اراد على مهر سلفها **س** ان شهدا بالكناح لم يسمي **و** وله المثل ثم رجا  
فلا ضمان سوا شهدا على المرأة او على الرجل لانهما لم يتلفا شيئا وكذا ان كان المبيع قبل من المثل لان ما يصح البيع من  
عند الألف **م** اما اذا كان المبيع اكثر من المثل فضا ما اراد على مهر المثل **م** وفي بيع الاما نقص عن قيمه يبيع **س**  
لا يضمن الراص في بيع الاما نقص عن قيمته المبيع صورة المسئلة اذا ادعى المشتري انه اشترى العبد بالف وهو يبا  
الغير شهدا هذه ثم رجا ضمنا المثل وانما قلنا ادعى المشتري انه اشترى العبد حتى ادعى البايع لم يضمن لان البايع  
رضي بالتقصان وان كان الثمن مساويا للقيمة فلا ضمان لعدم الألف وان كان الثمن مساويا اكثر فان كان الدعوى من  
المشتري فلا ضمان لان المشتري رضي الزيادة على القيمة وان كان الدعوى من البايع فضا للمشتري حاراده على القيمة وهذه  
المسئلة غير مدونة في المثل لا يرضع سلفه المثل فيما اذا كان الدعوى من المشتري **س** فان عساه الهديا وهذا وان شهد  
بيع فان هذا الكلام انما يقال اذا ادعى المشتري على البايع باع فانكر البيع فشهد الشهود على البايع وان كان الدعوى من  
البايع فالبايع يدعى المشتري اشترى مني هذا العبد **س** وعليه الثمن فانكر المشتري شراؤه فشهد الشهود انه اشترى  
العبد **س** فالباع فالباعه الصحيحة صحح ان يقال شهدا على الشرا فاعلم ان صورة سلفه الهديا في دعوى المشتري  
وهذا دقيق تفرد به خاطري **م** وفي طلاق لا نصف مهرها قبل الوطى **س** اذا شهدا بالطلاق قبل الوطى ثم رجا  
ضمنا لمهرها ما بعد الدخول فلا لان المهر تارك بالدخول فلا **م** ومنع العتق القيمة وفي النكاح المهر في  
**س** اذا شهدا ان زيدا قتل عمروا فانقص زيدا ثم رجا حمله لانه عندنا وعند الشافعي رحمه الله ينقص **م** ومن  
الفرع بالرجوع لا اصله بقوله ما شهدته على شهادتي واشهدته وغلطت **س** وقوله لا اصله سلفه بشهادة  
لا تعلق طاهره بوجع الفرع فاذا قال لا اصل ما شهدته الفرع على شهادتي لا يثبت الى قوله ولا يضمن وان قال  
اشهدته وغلطت فلا ضمان عندنا في حقيقته واي يوسف رحمه الله **م** ويضمن عند محمد رحمه الله **م** ولو رجع الفرع  
والفرع غرم الفرع فقط **س** هذا عندنا في حقيقته واي يوسف رحمه الله **م** لان القضاء وقع بشهادة الفرع  
فهي على قربه فيضاف الحكم اليه وعند محمد رحمه الله ان شاعن الاصل وانما ضم الفرع **م** وقوى السمع كراهية  
او غلطه باليمين **س** لا تركب الاصل لا يستعمل الفرع والفرع لم يرجع عن يمينه فلا يثبت الى قوله ومنع المربي  
بالرجوع **س** هذا عندنا في حقيقته خلافا لما لا تركب جعل الشهادته لها لا شاعن الاصل احصان اعادة الشهادتين  
وشهدا للمهر على احصان الزنا فرجع سهود الاحصان لم يضمنوا لان الاحصان شرط محض لا يضاف الحكم اليه  
بخلاف تركبه وهما فاسا المربي شاهد الاحصان **م** كما خص شاهد العين لا شرط اذا رجعا **س** اذا شهد  
شاهدان ان علق عتقه بشرط وشهدا اخر ان علق بغير الشرط حكم بالعتق ثم رجع الكل من شاهد ابيهما لانها

صاحبها

صاحبها **كتاب الوكالة** جاز التوكيل وهو تفويض التصرف لغيره وشرطان ملك الموكل **س**  
الغير المنصوب برجع التصرف والظاهر ان المرأة مطلقا التصرف فان عساه الهديا ومن شرط الوكالة ان  
يكون الموكل من ملك التصرف بان يكون حرا بالغا او مائرا وانما يرد بالتصرف التصرف الذي وكل به لا مطلق  
التصرف بل هو قولها لا قولها في حقيقته فان المسلم اذا وكل الذي يبيع المحرور يبيعه عنده **م** ويعقله الرجل  
ويتصدق **س** لا يقبل المبيع سالب للملك والشري جائله ويعرف العين اليسير من الناحية ويعتد العقد حتى  
لو تصرف فان لا يتبع عن الاخر **م** فصم توكيل الحر بالبيع او للماء وورثتهما **س** ولو قال طاهرهما كان اسما لثاوية  
توكيل الحر بالبيع مثله والمادون وتوكيل المادون مثله او الحر بالبيع والمراد بالمادون العبد الذي اذنه  
الولي والعبد الذي اذنه المولى **م** وصبا وعبد المحرور ويرجع حقوقه الى بوكاهما دونها **س** اذا وكل  
البايع او المادون صبا محجورا او عبدا محجورا يرجع حقوق العقد الى بوكاهما ولا يرجع اليهما **م** بكل ما يعقده بنفسه  
يتعلق بقوله فصم توكيل الحر المحاصر الى اخره **م** وبالمخصوصة في كل حق ولا يلزم بلارض خصمه **س** قال بعض المشايخ رحمهم  
الله ان التوكيل بالمخصوصة لا يرضى الحفم باطل عندنا في حقيقته صحح عندها وقال البعض اختلاف في لزوم لاقى العتق  
وفي الهديا اختار هذا **م** الاموكل سريضا لا يكتفى بحضور مجلس الحكم او غايب سيرة سقرا ومرد للمشتري وهو ان يكون  
مستقلا باعداد عده المهر او محذره لا يتعد الخروج وبإيقاعه واستيفائه الى استيفاءه وتود بعينه توكيل  
**س** صح الموكل باعطا كل حق وكذا ينقص كل حق الا انه لا يصح في استيفاءه وتود بعينه الموكل بشهته العقد في  
العقاص وبشبهته ان يصدق الداف في جرد القذف وبشبهته ان يرضى المال ولا يرضى الرق **م** وحقوقه عند بيعه  
الوكيل اليه **س** لا يحتاج فيه الى ذكر الموكل فان في البيع والشراء الموكل يكون ان يقول الرجل او اشترى **م** يبيع  
واجاره وصلى عن اقراره بطلت فيسلم المبيع **س** في الوكالة بالبيع وبشبهته اية الوكالة بالشراء **م** ومن سبعة ويطلب  
بشبهته وبخاصة في غيبه وسبعة ما باع وهو في يده فان سلم الى امره فلا رد بالغيب الا اذنه ويرجع بغير سريته  
سحقا **س** هذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله الحق والموكل كل من علم ان الحقوق بوعان **م** حق يكون للموكل **م**

وحيث يكون الموكل فالاول كقبض المبيع او المطالبة بغير المشتري فلي النوع للموكل ولا بد هذه الامور لا يبيع عليه

فان اشنع لا يجزى الموكل على هذه الاعمال لانه مبيع في العمل بل يوكيل الموكل هذه الاعمال وسياتي في كتاب المقارنه **م** اذا باع او وكل في احدى تلك  
بعض هذا وهو قوله وكذا سائر الامور ولا بد من هذه الاعمال لورثته فان استعوا وكلا موكل مورثهم فذلكه فارجع يمينه وذلك لانه اذا  
وعند الشافعي رحمه الله الموكل ولاية هذه الاعمال لا توكيل بل يوكيل او واثرة وفي النوع الاخر الوكيل مدعى عليه **س** لا بد من اربعة اشياء في البيع  
فان لم يجرى الوكيل على تسليم المبيع المثل او احداهما **م** ويثبت الملك للموكل ابتداء لا يفتقر الى قبضه **س** لا بد من اربعة اشياء في البيع  
اذا اشترى الوكيل فالاصح ان يثبت الملك للموكل ابتداء **م** وعند بعض المتأخرين وعند بعض المتأخرين **س** لا بد من اربعة اشياء في البيع  
وكا الودع اذا قال زدت الى اربعة

صاحبها



ينقل منه الى موكله سبعة جريينهما وان لم يكن مملوفا بل مضمين التوكيل السابق فعلى التخرج المولود او كل احد ان  
 يشتري قرايته من ماله فاستراه لا يقتضي على الوكيل لانه لم يملكه وعلى التخرج الباقي لا يقتضي ايضا لان مقتضى التوكيل ملك  
 غير مقتدر فلا يقتضيه وجوه وعقد يصنفه الى موكله ككتاب وجمع وصلى عن انكار وتوكل على مال وكتابه وهبته  
 وصدقه واعانه وايداع ورهن واقراض وتخلي بالموكل لانه فلا يطالب وكيلا الزوج بالهر ولا وكيلا عرس تسليمها او سر  
 الخلع والمشتري مع الممن من كل ايه فان نفع البيع ولم يطل به ما يبيع ثانيا **اعلم** انه بعض هذه الامثلة نظرا في انها  
 يضاف الى الوكيل والوكلا ما البيع والاجارة فلا تملك انهما مستعيان عن ذكر الموكل فيهما من النسخ الاول والثكاح  
 والجمع لا يستعيان عنه فيهما من النسخ الثاني. **واما** المصلح فلا فرق فيه بل يكون عن قراره وانكاره الاضافه فان  
 زيد اذا ادعى ارا على عمرو فوكل عمرو وكيلا على ان يصالح بما يه فيقول زيد صالحته من عمر الدار على عمرو وبالمائة  
 ويسأل الوكيل هذا المصلح يتم المصلح سواء كان عن اقراره او انكاره اذا كان عن اقراره يكون له البيع فرفع الحقوق  
 الى الوكيل كما في البيع تسليم بدل المصلح على الوكيل واذا كان عن انكاره يكون انما يميز في حق المديعي عليه فالوكيل غير  
 محض فلا يرجع اليه الحقوق **باب الوكالة في البيع والشراء** الامر بشراء الطعام على البراءة  
 دراهم كثيرة وعلى الخبز في ماله. **وعلى** الدقيق في متوسط وفي مقدار القيمة على التولية لغيره كماله **هذه** الوكالة  
 ينبغي ان يكون باطلا لان الطعام يبيع على كل ما يطعم فتكون جهالة جنسه فاحتمل نكاحا في قوله اشتري طعاما  
 ان يراد الخبطة او الدقيق او الخبز ولا يصح بشراشي خبز جهالة جنسه كالديق والتوب والذابة وان يترجمه  
**اعلم** ان كل سمين يتحد حقيقتهما ويقامدهما فيهما من جنس واحد وان اختلفت الحقيقة او المقاصد فيهما من جنس  
 فان خبز جهالة الجنس بان قد ذكر جنسا تحت جنس كالديق فانه ينقسم الى كراشي وهيا في بني ادم جنسان  
 لا خلاف للمقاصد ثم كل منهما قد يتصدق منه الجاهل كما في التوكيل وقد يتصدق منه الخادم كما في التوكيل وكذا التوب  
 والذابة فلا يصح الوكالة بشرا هذه الاشياء وان ينزل التمر **الا** اذا ذكر نوع الذابة كالخار **والمراد** بالنوع هنا الجنس  
 الاسفل وفي اصطلاح الفقهاء اطلق عليه النوع لانه نوع بالنسبة الى الاعلى وسمي بالمنطق نوعا اضافيا **او**  
**تمر الدار والمحلة** الدار محلة جهالة جنسه فلا بد من ان يبين ثمنها ومحلها **ومع** شراشي علم جنسه لا صفته كالذابة  
 والبقر فانها جنس واحد لا اتحاد المقصود والمنفعة فلا احتياج الى بيان الصفته كالتمر والتمر **وبشراشي**  
 جهالة جنسه من وجه كالعبد وذكر نوعه كالذكر او انوعين نوعا **اعلم** العبد معلوم الجنس من وجه لكن من وجه  
 منعه الجاهل كانه اجناس مختلفة فان يبين نوعه كالذكر فيصح الوكالة وكذا ان يبين ثمنها ويكون التمس بحيث يعلم النوع  
**م** وبشراشي علمه على وكيله **المراد** بالعين التي المعين **م** وفي غير عينه ان هلك في يد الوكيل هلك عليه فان قبضه امر  
 بوله **اعلم** انه ان يشتري بالمال الذي له على المأمور عبدا ولم يعبه العبد فاستراه فانت في يد المأمور فعلا لا عليه ولا

يبيع

يصير الامر الا ان يتنصه وهذا عندنا في جنسه رحمه الله تعالى ان الوكالة لم تنفع لان الدراهم والدرامير سعر في الوكالة يكون  
 الشراشي بدينار الذي يصير ثمنه الذي من غير من عليه الذي لا توكيل ذكر الغير وهذا لا يصح بخلافه اذا كان العبد متعينا  
 فان المبيع يصير صليدا وكيلا بمقتضى الدين فيصح توكيل الدين وعندنا اذا اقتصر المأمور ببيع ثمنه لا بالدراهم والدرامير  
 لم يتعين فلم يتقيد الموكيل بالدين ومحتل الوكالة فيكون للامر وجوبه ما امرنا به في الوكالة فانه اذا قبل الوكالة بها عينا  
 كانت ودنا فملكنا وسقط الدين بطلان الوكالة **م** وبشراشي اقتصر المأمور ببيعه ان قال بعني ثمنه فلان فباع فان لم يقبل  
 التلاصق **اعلم** اذا قال رجل لعبد اشترى منك من بولك فالعبد ان قال بعني ثمنه فلان فباع فباع عن الامر وان لم  
 يقبل فلان عن علي المولى فان قيل الوكيل بشراشي يعني اذا استراه من غير ان يتنصه الى الامر تنفع عن الامر قلنا الوكيل  
 قد لا يتصرف من غير امر وهو العتق على مال وفي مثل هذا يقع عن الوكيل **م** وفي شرائه الاخر من سيده بالف درهم اقرار  
 سيده اشتريته لنفسه فباعه عتق عليه فان لم يقبل لنفسه كان الوكيل وعليه ثمنه والالف لسيده **اعلم** قال عبد لرجل  
 اشترى لي من بولك الف درهم ودفعها اليه فقال الوكيل اشترىته لنفسه فباعه يكون اعاقا على مال وان لم يقبل لنفسه كان  
 الشراء واقفاش الوكيل فيكون الثمن على المشتري وهذا الالف للول لانه كسبه عبده **م** فان قال شريته للامر فانت العبد  
 وقال الامر بل لشرك صدق الوكيل ان دفع الامر الثمن والا لامر **اعلم** امر رجلا ببيع عبد بالف فقال الوكيل قد فعلت  
 ومات العبد عندي فقال الامر اشترى لشرك فان دفع الامر الثمن قال القول للوكيل وان لم يدفع قال القول للامر **اعلم**  
 الهداية فيما اذا لم يدفع الامر الثمن بان الوكيل اخبر بام لا على استيفائه وفيما اذا وقع الثمن بان الوكيل ليس يريد  
 الخروج عن عهده الامانة او لكل واحد من القليلين كمال للصورتين فلا يميز الفرق بل لا بد من تمام امر اخر  
 وهو ان فيما اذا لم يدفع الثمن على الامر وهو يكرهه بالقول المنكر وفيما اذا دفع بدعي الامر الثمن على المأمور  
 بالقول المنكر **م** ولما الرجوع بالثمن على المأمور دفعه الى ابي بكر ولا **اعلم** للوكيل ان الرجوع بالثمن على المأمور اذا فعل  
 ما امره سواء دفع الوكيل الثمن الى ابيه او لم يدفع جعلوا هذه المسئلة سنية على ان يحرم من الوكيل والموكل سادة حكمية  
 فيصير الوكيل بايعا من موكله **فله** مطالبة بالثمن وان لم يدفع الى ابيه **م** ولو جسد المبيع من امره ليقض ثمنه وان لم يدفع  
**اعلم** ما ذكر من المبادىء الحكمية **م** فان في هلكه ثمنه قبل قبضه منه هلك على الامر ولم يسقط ثمنه وبوجهه سقط **فانه**  
 اذا حبسه من الامر ليقض الثمن فله ان يدركه يكون مضمونا على الوكيل بشرا خالف عندنا يوسف رحمه الله يضمن  
 ضمان الرهن وعند محمد رحمه الله يضمن ضمان المبيع مما ذكر في التمس سقط الثمن انما هو الى هذا المذهب **وعند** زرارة  
 يضمن ضمان العصب **م** اذا عتقه ليس له ضمان فاما ان التمس ثوبا لقيمة فلا اختلاف **وان** كان الثمن عن القيمة خمر  
 عند زرارة يضمن حصة عتقه **وعند** الباقر يضمن عتقه **وان** كان الثمن بعد زرارة يضمن عتقه **فيما** ان التمس  
 من الموكل كذا عندنا يوسف رحمه الله لان الرهن اقل قيمة ومن الدين وعند محمد رحمه الله يكون مضمونا بالثمن وهو عتقه







الرد فيقتصر الى هذه الحجج للرد حتى لو كان الغايي السبع والعب ظاهر لا يحتاج الي شي منهما **م** فان باع شيئا فقال  
أمره امرتك بقد **م** وقال الوكيل اطلقت صدق الامر وفي المضاربة المضارب **م** ان لا يفسد من امره القول  
له واما المضاربة فالظاهر فيها الاطلاق فالقول للمضارب **م** ولا يصح تصرف احد الوكيلين وحده فيما وكل به الا  
في المصونة فلان الاجتماع يقتضي الاشتغال في الامور الاخر لا يحتاج الى اذني **م** ولا وكيل الا باذنه او بقوله اعمل  
في ذلك فان كل باذنه الثاني وكيل الموكل الاول الثاني ولا يغفل بعزله او بولته ويغفل بولته الاول وان وكل  
واحد بلا اذن فعقد الثاني عند الاول او بغيره واما قوله ان قدر التمسح ولا يصح بيع عبدا وكتاب او دمي في نفسه  
المسلم او سواه **م** في سواها لا فاعمالا في العبد المكات لا ولاية له في مال ولده الصغير والكافر ولا ولاية  
له في مال الصغير والمسلم **باب الوكالة بالخصومة والقبض للوكيل بالخصومة** القبض عند القلة  
**م** في عند ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد رحمهم الله خلافا لفرقة الله **م** كالوكيل بالتقاضي بملك البتة في ظاهر  
الحجاب ويقتضي بعدم قبضها الا ان **م** فان الوكيل بالتقاضي بملك البتة في ظاهر المذهب لكن الفتوى في هذا الزمان  
في ان الوكيل بالخصومة والوكيل بالتقاضي لا يمكن القبض لظهور الحاشية في الوكالة **م** والوكيل بقبض دين الخصومة **م**  
في هذا عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما لا يمكن بالخصومة **م** لا الذي يقبض العين فلو قام حجة ذي اليد على وكيل بقبض  
بعض ان وكله باع منه تصرفين ولا يستلزم فقام **م** سألني السبع اذا حضر الغائب **م** ادخل ما المقيت في قوله  
فلو قام لار هذه المسئلة من دفع ان الوكيل بقبض العبد هل هو وكيل بالخصومة ام لا ففي هذه المسئلة فاسر واستحسان  
فان العاص ان العبد يدفع الى الوكيل ولا يقبل منه على ان الموكل باع من صاحبه ليدل ان لا يئنه فانت على غير الخصم وفي  
الاستحسان ان يتصرف الموكل من غير ان يستلزم في حق الموكل لانه خصم في قصر اليد وان لم يكن خصما في انبا السبع  
على الموكل كما تقتصر يد الوكيل لنقل الماله والعبد بالاطلاق وعن لوقايت محبتها عليه حتى يحضر الغائب **م** اذا  
جاء رجل فقال يا وكيل رب الغائب لنقل امراته او عبده الى موضع كذا فاقول المراه اليئنه على ان موكله طلبها والعبد  
على انه اعطه بمصرف الوكيل من غير ان يثبت لطلاق او العتق بل اذا حضر الغائب بحال عاده امانه اليئنه فقوله  
حتى يحضر الغائب يتعلق بقوله بالاطلاق وعن لوقايت لا يستلزم الطلاق والعين حتى يحضر الغائب فانه اذا حضر تبع ان  
اعتبر اليئنه فاعاده اليئنه قد سبق في المسئلة الاولى وقد جعل حكم هذه المسئلة كالحكم الاول فيفهم اعاده اليئنه  
**م** وصح اقرار الوكيل بالخصومة عند الغايي وعند غيره لا **م** هذا عند ابي حنيفة ومحمد رحمهم الله وعند ابي يوسف رحمه الله  
يجوز وان كان عند غير الغايي وعند فرقة رحمهم الله وكذا عند الثاني رحمه الله لا يجوز اصلا لانه ما مور بالخصومة لا بالافراد  
ولما ان الخصوم يراو بها الجواب فيفهم الاقرار **م** كوكيل رب المالك يئنه بقبض ماله على المكفول عنه **م** كما لا يصح وكيل  
المالك الكليل بقبض المكفول عنه عن المكفول عنه لان الوكيل من يئنه الغيرة وهذا يئنه **م** ومصدق الوكيل بقبض ان كان

عربيا امر بدفع دين الوكيل **م** ادعى جلاله وكيل الغائب بقبض دينه من الغريم فصدق الغريم امر بتسليم الدين  
الوكيل **م** ان كونه الغائب دفع الغريم اليه ثانيا ورجع به على الوكيل فيما بقي وفيما ضاع **م** لا يرضيه من نفعه  
براة ذنبه فاذ لم يحصل غريمه بقبض الدين اما اذا ضاع لا يئنه لانه اعترف انه يحق القبض والاسترداد اسهل من  
التفويض فله ولاية ذلك لا ولا يبره **م** اما اذا كان غريمه عند دفعه او دفع اليه على اذنه غير مصدق وكالتمس  
بان قال الوكيل ان حضر الغائب وانكر التوكيل فاني ضامن لهذا الماله او الغريم دفعه سألني دعوى الوكيل من غير ان يصدق  
وكالتمس في هاتين الصورتين ان انكر الغائب فالغريم يضمن الوكيل انضاع الماله **م** وان كان موذعا لم يبره فيها اليئنه  
لانه ان كان صدق التوكيل يود عالم يوم يدفع الوديعة الى مدعي الوكالة لا تصدقه اقراره على الغير بخلاف الدين فلا يبره  
بقبض ماله والمثل يملك للمدعي **م** ولو قال تركها الموذع ميراثا لي وصدقه امر بالدفع اليئنه **م** ان ادعى الموذع ما  
وترك الوديعة ميراثا لي وصدقه الموذع امر بالدفع اليئنه **م** ولو ادعى الشرا لم يبره **م** ان ادعى انه اشترى من الموذع  
وصدقه الموذع لم يبره يدفع الوديعة الى المدعي لان المدعي اقر بملك الغير والغير اهل للملك لانه في فلا يصدق في  
دعوى السبع على كماله بخلاف مسئلة الارث لانها انفعالا على موذع كان هذا اتفاقا على انه ملك الوارث **م** ومن وكل  
بقبض مال وادعى الغريم دايه دفع اليه واستخلف دايه على قبضه لا الوكيل على العلم بقبض الموكل الذي **م** جاء  
الوكيل بقبض الدين من المديون فادعى المديون ان الدين قد قبضه اليئنه ولا يئنه له يوم يدفع الى الوكيل فاذا حضر  
الدين وانكر القبض استحلف ولا يستخلف الوكيل بانك ما تعلم ان الموكل قبض الدين وانكر الوكيل العلم بقبضه استحلف  
لانه ادعى امر الوارث الوكيل يلزمه ولم يتولط بطلب الدين فادى النكره يستخلف **م** ولا يرد الوكيل بعيب قبل  
حلفه للمدعي لو قال البائع رضي هو به **م** وكل المشتري رجل يرد البائع بالعيب **م** وعابا للمشتري فادى الوكيل اذ  
فقال البائع رضي المشتري بالعيب فالوكيل لا يرد بالعيب حتى يحلف المشتري ان لم يرض بالعيب والفرق بين هذه  
المسئلة ومسئلة الدين ان التذكار يمكن في مسئلة الدين استرداد ما قبضه الوكيل اذا اظهر الخطا عند تكول رب الدين  
وهما غير ممكن لا القضا يفسخ السبع يبيع وان اظهر الخطا عند ابي حنيفة رحمه الله لا القضا يفسد طاهرا وباطنا  
فلا يستخلف المشتري بعد ذلك واما عندهما فقد اوجبوا رد العيب كما في مسئلة الدين لا التذكار **م**  
ممكن عندها لبطل القضا **م** وقيل الاصح عند ابي يوسف ان يوزر الرد في التصليق ان يستخلف **م** ومن دفع الى  
آخر عشره يئنه على اهله فانفق عليهم عشره له فهي **م** قبل هذا استحسان وفي القياس يصير بغير عابا  
ما هو ملكه وجه الاستحسان ان الوكيل بالانفاق ويحل الشرا والحكم فيه ما ذكرنا **باب عزل الوكيل**  
**الوكيل** للموكل عزله وكيه وفقد على علمه **م** وبطل الوكالة لموت حدهما وجوز مطبقا **م** الجنون المطبق  
شده عند ابي حنيفة رحمه الله **م** وعنه انه اكثر من يوم وليه وعند محمد رحمه الله حول فقد ربه احتياطا **م** وكاتم

قبض



مات وترك دارا وثلاثة بنين فصار  
اثنان وبنو ابن والدار بين نفسه  
ونصيب الغائبين ودية عن  
والدار من نفسه مائة دينار  
كله فلو ادعى كل واحد احدى  
النسب من ابيهم حكم له بالدار  
الورثة من حصة عن كل واحد  
اذا الخصم وجهت على ابي  
وكل واحد من الورثة يكون  
حكما على الميت  
في الارث فكل حكم عليهم ولو قال  
الدار اني انا وارث وارثي في  
بطل اخرها فخذت الدار  
الطهور ان الحاضر من ابي  
عنه فلو ادعى الحكم عليها وشار  
بالدار ابيها ليدلها على ابيها  
له والافاء ولو لم يكن كل الدار  
بيد الحاضر وكان نصيب الغائبين  
عند اخرهم ينفذ الحكم عليها  
اد الحاضر حصة في نصيب الذي بين  
نصف حكم عليه

الورثة ان الميت غيب شيئا  
منه ونصف بيد وكيل الغائب  
يوافق لم قال محمد رحمه الله انفق  
في ما بينه والاخذ ما بيد وكيل  
ان كل من يملك الحاضر فنفذت عليه يد  
نايب وقال كان من في يد اخيه  
صدوقه فالحاصل ان الورثة  
في عين سوفي يد من الوارث  
في يد حقه لو ادعى عينا من التركة  
ذلك العين في يد حقه لو ادعى  
لا يسمع وقد عوى الدين  
لو ادعى حصة من الميت ولو لم يكن  
التركة ملوحت  
والدعي عليه

شاهد فتمه المواضع ان المدعي عليه نواضا على ان يقول المدعي عليه ان الدار بيني وبينك مقيم  
المدعي بينه ويحكم القاضي بالها ملكا لمدعي واعا فالتا الهدياه هو الصحيح لان عند بعض المتأخرين  
المدعي عليه الها في يده ولا يحتاج الى اقامة البينة فانه اذا كان في يده واقرب ذلك فالمدعي جازمه ان يثبت ملكه باليد  
او باقراره باليد او بكونه في يده لا يكون للمدعي ولاية الاخذ من يده والدار فامر المدعي البينة لا البينة  
قاسم على غير حقه فسلم انه اذا اقره واليد باليد فان الضرر لا يلحق بالدار والدار لا يلحقه المغير فتمه المواضع  
مدفوعة على ان كانت له هبة فتمه البينة ناسبه ايضا فان الدار اذا كانت مدبر على امانه فتمه المواضع المدعي  
وواليد على ان اليد لا يقول لها امانة في يده حتى يقيم المدعي بينه على الها في يده واليد ثم يقيم بينه على الها  
ملكه للمدعي فيقضي القاضي واخذ المدعي الدار والحاصل انه اذا اقره في يده الثالث وذو اليد اقره في يده لا يميز  
الثالث بكونه عليه وكذا اذا اقره ان يترك اليد امانة لا يد خصومه والمطالبة به عطف على قوله وانه في يد  
المدعي عليه واحضار اركان كسبر للمدعي والمشهد والحالف وذكر قيمته ان تعدد الحدود الاربعه او  
الثلاثة في العقار واسما اصحابها ونسبهم الى الجدي ذكر الحدود بشرط في غير الدار عند اصيله وان  
كانت مشهورة وعند ما لا يشترط اذا كانت مشهورة ثم ذكر الحدود الثلاثة كاعتدالا لما رفر من هذه فالتا

ادعى على الميت حصة  
في الوارث  
بنيته من المدعي الميت  
الدار عنده لا يفيض  
ولا البينة منه  
لا حاجت بدرك  
فلا حاجة

ولو ادعى المدعي عليه حصة من الدار  
ان ان يترك الدار  
بالدار المشهورة والمدعي لاني  
عليه فليز لا سيما اذا  
بينة

مات وترك دارا وثلاثة بنين فصار  
اثنان وبنو ابن والدار بين نفسه  
ونصيب الغائبين ودية عن  
والدار من نفسه مائة دينار  
كله فلو ادعى كل واحد احدى  
النسب من ابيهم حكم له بالدار  
الورثة من حصة عن كل واحد  
اذا الخصم وجهت على ابي  
وكل واحد من الورثة يكون  
حكما على الميت  
في الارث فكل حكم عليهم ولو قال  
الدار اني انا وارث وارثي في  
بطل اخرها فخذت الدار  
الطهور ان الحاضر من ابي  
عنه فلو ادعى الحكم عليها وشار  
بالدار ابيها ليدلها على ابيها  
له والافاء ولو لم يكن كل الدار  
بيد الحاضر وكان نصيب الغائبين  
عند اخرهم ينفذ الحكم عليها  
اد الحاضر حصة في نصيب الذي بين  
نصف حكم عليه

اذا ادكر لانه حذر في هذه الصورة فالحال الرابع  
كان جلاسه يورثه بكونه هذا في غير الاعيان اما في دعوى الدين فلا بد من كراهة الجس والقدر كجس ودية كره  
الدينه انه اذا كان زينا فالذهب والنصف لادان بذكر النصف بانه جسد ودي وان لم يذكر نفعه نحو كره  
الضرب او بغير الضرب واذا ادعى مال القاضي الحضم فيها فالتا كره سال المدعي بينه فان اقره في  
عليه وان تم حقه ان كل حصة طلب حصة فان كل من له حصة لا اطف م او سكت بلا انه وقضى بالكل حصة  
وعرض للميت لانه ان كل حصة طلب حصة فان كل من له حصة لا اطف م او سكت بلا انه وقضى بالكل حصة  
اذا ادعى الحضم بره اليه على المدعي وعند ما يهدد به او لم يهدد به فالتا كره سال المدعي بينه فان اقره في  
ولا يخلف في كراه وبقعه وفي ابل واستيلاء ورق ونسب ولا اعلم ان هذه الصورة لا  
يستخلف عندا في حقه رحمه الله وعند ما يستخلف وصورة ادي الرجل الكناح وانكر المرأة او بغير  
او ادي الرجل بعد الطلاق وانتضا العدة الرجعة في العدة وانكر المرأة او بالعكس او ادي الرجل بعد  
انتصامه الايلا التي في المدة وانكر المرأة او بالعكس او ادي رجل على مجهول النسب انه عبده وانكر  
المجهول او بالعكس واختصما في القاق ولا الموااة على هذا الوجه او ادعت له على مولاهما بيمين او بيمين  
ولرسنه ولدا وادعت وتدمات لولده لا بحري في هذه المسئلة العكس لا المولى ادي ذلك تصير امر ولد  
باقرار ولا اعتبار لا كراهة وانما يستخلف عندهما لان الكول لا قرار لا الحلف واجعله على تقدير ولكنه شك في كراه  
صدقة في انكاره فاد الشفع علم انه غير صادق في الانكاره لو كان صادقا لا قدم على ادا الواجب المدعي على بالسكوت فالتا كراه  
وهو الحلف واذا اكل الكول اقرارا والافراد بحري في هذه الامور فيحلف حتى اذ انكل يقضي بالكول  
ولا في حيفه ان المراكب ما يحترق على الصادقة فيبدل شيئا ولا يخلف فاذا انكل حله على البذل  
لا يثبت الاقرار بالملك فيجوز على البذل والبذل لا يحري في هذه الاشياء ويكر ان يقال لما بحري البذل  
في هذه الاشياء لا يجعل الكول بذا فيجوز على الافراد وفي فتاوى قاضي خان لا الفتوى على قولها في  
الكناح كما اذ ادي رجل على اخر ذلك قد قد فتى بالرا وعليه لا يستخلف بالاجماع وكذا اذا ادعت  
المرأة على الزوج انكره فتى بالرا وعليه للعان وحلف السارق وضرب الكل ولم يقع لا المال يلزم  
بالكول لا القطع وكذا اذا ادعت طلاقا قبل الدخول لم حلف في الطلاق اجماعا فان كل من ينفذ  
وكذا ان الكناح اذا ادعت حفرها لم اذا ادعت المرأة الكناح وطلبت المال كله او النصف فانكر  
الزوج يحلف فان كل من المالك لا يثبت عندا في حيفه لا المال يثبت بالكول احد وفي النسب  
اذا ادعى حقا كارت وتفق لم حلف في دعوى النسب اذ ادعى المدعي بولاية يثبت بالكول لا المال يثبت  
هذا لو ادعى المدعي عليه حصة من الدار  
ان ان يترك الدار  
بالدار المشهورة والمدعي لاني  
عليه فليز لا سيما اذا  
بينة

هذا لو ادعى المدعي عليه حصة من الدار  
ان ان يترك الدار  
بالدار المشهورة والمدعي لاني  
عليه فليز لا سيما اذا  
بينة

ولو ادعى المدعي عليه حصة من الدار  
ان ان يترك الدار  
بالدار المشهورة والمدعي لاني  
عليه فليز لا سيما اذا  
بينة











بلاوت سقطا وركل لما في يد منعه **س** له وهو كل واحد من اليد والمخرج على الثامن صاحب ولم يذكرنا بحاشية  
البيان وترك المال في يد صاحب اليد **س** وعن محمد رحمه الله يقتضي الخارج كان اليد اشتراه ولا اشتراعه من الخارج  
ولا يعكس لأن البيع قبل القبض لا يجوز وإن كان في العقار محمد رحمه الله وأما قال بلاوت حتى لو كان في يده فله  
الهداية فطالما ان يثبت **س** وأعلم ان صاحب الهداية ذكر هذه المسائل من غير منقطع وأما جهة من الهداية فهو من  
فأقول ان يهر المديان فان كان خارجا عنهما سابقا فهو حق وان لم يكن فكل واحد منهما زائد فيهما مساويان وكذا ان كان  
كل منهما خارجا عن يده فكل واحد ملك المطلق وهذا اذا لم يوجها او اخرج احدهما او ارضا ولم يكن احدهما سابقا حتى ان يقدّر  
ان السابق حق وكذا في الملك بسبب الاداء المعاصر واحد اخرج احدهما فقط فانه حق وان كان احدهما زائدا والاخر باطلا  
فالجاري في المطلق **س** شاملا للمصور المذكور الا اذا ادعى صاحب الملك فله كما اذا اقال كل واحد هو عديم **س** فلهما  
لا لهما طرعا لاعتقاده او برتبة فدا واليد بغيره بخلاف ما اذا اقال كل واحد هو عديم فانه يثبت لهما خارجا  
اذا لا بد على الكاتب **س** ولو قال احدهما هو عديم كاشته وقال الآخر برتبة او اعتقته فهذا اولى فالصابط ان كاشته  
يكون اثباتا حتى اتي هذا في الخارج **س** وفي اليد في الملك المطلق **س** اما في المكسب فان كان شيئا واحدا فانه يثبت لهما واحد  
فدو اليد وان يبيع من اثنين فالجاري حق شاملا للمصور المذكور **س** وان كان اثنين كاشته **س** والله اعلم  
ذلك ينظر في حق السبب كما في المتن **س** ولا يخرج بكرة اليهود **س** فالله اعلم عندنا بقوله الدليل لا يكره **س** ولو ادعى  
احد كاشته نصف دار والاخر كاشته ثلث الدار **س** فلهما الثلث **س** وفي الثاني **س** اعلم ان با حقيقه رحمه الله اعتبر في هذه  
المسألة طريق المصارعة وهو ان النصف سالم يمدى في الحل بلا منازعة بغير النصف الاخر وفيه منازعة على النوا  
فلهما اكل ثلاثة ارباع **س** ولصاحب النصف اربع وعما اعتبر طريق العول والمصارعة **س** واعلم اني هذا لا رني  
المسألة بلما ونصف المسألة من اثنين **س** ونقولها ان ثلاثة فلهما اكل بينهما **س** ولصاحب النصف سهم هذا هو  
العول فاما المصارعة فان كل واحد يضرب بقدر حقه فلهما اكل الثلثان من الثلاثة **س** فيصير الثلثين  
في الدار واما صاحب النصف لثلاثة فلهما اكل الثلث في الدار فيجعل لكل الدار لثلاثة في كل الدار في كل الدار في كل الدار  
اذا ضرب بالثلاث في الستة معناه ثلث الستة وهو اثنان **س** وان كانت بينهما في الثاني **س** نصف بقضا ونصف لانه  
**س** فالله اعلم ان كانت يديهما يكون النصف في يد كل منهما فالنصف الذي في يد مدعي لكل لا بدعيه احد **س**  
في يده والنصف الذي في يد مدعي النصف بديعه كل منهما فمدعي لكل خارج وبينه الخارج اولى **س** فان برهنه طرطان  
على ساج دانه وارضا في طرفيها فلهما **س** اما اذا اختلفت بينهما الخارجين بطريق البيان وترك  
البيان **س** في اليد **س** فانه يهر احد خارجين على خصميه والاخر على وديعه استويا **س** اذ اعدا احدا خارجين على دكانه  
شيئا لم يصب هذا الذي في والاخر ادعى ان هذا الذي عنده وبرهنا نصف بينهما لاستوياهما فان لم يودع اذا اختلف

الوديعة ما رعا **س** واللايس احق من اجدانكم والراكب من اجدان الحمام وفي سرح من رديفه وورحها  
من علوكون فيها **س** صاحب اليد في هذه الصورة هو الاول **س** وحاشية السباط والمقلوب سواء كان معه ثوب  
وطرفه مع اخر والعول يصير بغيره اناحر وان قالنا بعد فلان فقي لم يره كمن لا يعتبر **س** والمراد بالخير ان  
يكلم ويقبل ما يقول وان كان بغيره **س** ويقول ما حرقا قوله قوله لانه في يد نفسه وان قالنا بعد زيد وهو في يد عمر  
كان عند عمرو **س** لانه لما اقرانه ليس في يده **س** فيكون عند لصاحبه **س** وان لم يكن بغيره لا يكون في يده **س** فيكون عند  
لصاحبه اقول واليد على الانسان ليس ليلاطها على الملك فان من ربه انسانا في يده خيرة فبغيره تصرف الملك  
لا يجوز ان يهدى له ملكه فان لا يملك الانسان الحرية فيكون للمصلي الذي لا يعتبر عند لصاحبه اليد **س** وكما يط  
من دونه عليه او يتصل بغيره اتصال **س** مع **س** اتصال السبع اتصال الجدران بغيره يتصل بغيره هذا الجدار  
في بنيان ذلك **س** واعلم ان اتصال السبع لانهما انما يتصلان بغيره مع جدران اخرى بغيره لا لانه عليه  
هرادي **س** والمراد بالمراد في القسبات التي توضع على الجذوع **س** بل من الخارج لو تنازع **س** اذ اكل احدهما  
هرادي ولا ياتي الاخر عليه فهو بينهما **س** وفيه سرح كذا يثبت فيها في حق ساجته **س** ساجته اربع بكرة العلة **س**  
ارضاه عرجها في يده واخر ذلك وبرهنا فقي بينهما فان برهنه احدهما وكان بين فيها او حتى او حتى فقي يده  
**س** فان الاستعمال ليل اليد **س** **باب دعوى النصب** سبعة ولدت لافل من نصف حول من يبعث  
فادعي المايح الولد **س** سبعة **س** وفيه السبع وبره النصب **س** الادعاء المشرى مع دعوته او بغيرها **س** هذا عند  
وعند زهر والشاقي رحمه الله دعوته باطله لان السبع اعتراف منه بالحق اتمه فبالدعوى يصير مناقضا وانما ان العلوق  
اخرى عليه فيه المناقضة وكون العلوق في يد المايح دليل على انه **س** واعلم ان ادعاء المشرى مع دعوته او بعد  
حتى لو ادعي المشرى قبل دعوة المايح يثبت النسب المشرى **س** وحاشية المشرى كرها واستولدها ثم اشتراها **س**  
وكذا لو ادعاء بعد موت الام بخلاف موت الولد **س** يعني انما سلة انه والولدي فادعاء المايح وقد جات به لا دل من  
سنة اشهرت النسب وانما الولد لا يثبت لان الولد اهل في بؤنة النسب **س** قال عليه السلام اعلمها ولدها واذا  
فتم للرقع بعد موت الام **س** فخذوا حيفه بروك المشرى وعندها قدر حقه الولد لاحقة الام **س** ولو ادعاء بعد  
موتها بغيره ويرد حصة من المشرى **س** لو ادعي المايح الولد انه ولده بغيره اعتراف المشرى الام وقد جات به تد  
من نصف حول يثبت لولده **س** ويرد المايح حصتها لولده المشرى بان يثبت المشرى على قيمة الام وقيمة الولد فاصاب  
الولد ويرد المايح الي المشرى **س** وما اصاب الام لا يرد **س** وبعد دعوى ردة عنه **س** لو ادعي المايح الولد  
بعد اعتراف المشرى ردة عنه المايح **س** كما لو ولدت لافل من نصف حول واهل من سبعة او ولد لافل من  
سبعة **س** لو ادعي المايح اذ اكلت لده من مقلع الى ولد لولده اكثر من نصفه **س** اما اذ ادعي المشرى



—







لمثله **ش** هب الس ح ب ولد له **م** وصدة الغلام **ش** شمس ولو في مرض وشارك الورثة **ش** تصدقوا الغلام **م** انما  
 بشرط اذا كان من غيرهم وان لم يتصور ومات المقر في نفسه وشارك الورثة **م** لا تصدق **م** وصح اقرار الرجل والمرأة  
 بالولدين والولد والزوج والمولى بشرط تصديق هو لا بشرط تصديق الزوج او شهادة قائله في اقرارها بالولد **ش** كونه  
 امرأة واحدة وذكر خرج من حرج العاقدة **م** وصح التصديق بعد موت المهر لان الزوج بعد موته عاقدة **ش** هذا عندنا في  
 حقيقته رحمه الله لان حكم النكاح ينقطع بالموت فلا يصح تصديق الزوج بعد انقطاعه بخلاف تصديق الزوج لان حكم النكاح  
 بعد الموت لوجوب العدة وعندنا يصح باعتبار حكم النكاح وهو الارث باق بعد الموت ان التصديق لا يستند الى اقرار  
 والارث حينئذ بعد موت **م** ولو اقر نسب من غير الوالد كاحد وعنه لا يصح **ش** لا يجهل النسب على **م** رتبة الامع وارث  
 وان بعد ومن اقوام وابوه ميت شاركه في الارث **ش** لا نسب **ش** لان الميراث حقه فيقبل فيه اقراره واما النسب فيقبل  
 على الغير **م** ولو اقر احد ابنته لم يقردين **م** يقضي به نصفه فلا حيلة والنصف للآخر **ش** اذا اكل ليرث على مهر ومائة درهم  
 فاقرا احدهما بغير يدين **م** فلا يقر والباقي لاجنه لان اقرار المقر يفسد في ارضيه **كتاب الصلح**  
 هو عقد يرفع المراءى مع اقرار وسكوت وانكار **ش** مع اقرار المدعي عليه وسكوت وانكاره **م** وعندنا في حقه الله  
 لا يصح الا في صورة الافراد **م** فالاول اجماع ان وقع من حال ما لا يوجب الشفعة والرد يعيب وخيار روية وبشرط **ش** سواء  
 موطن عن اقراره او على ارضه او على ارضه **م** ويثبت الرد بالخيار للمالك لكل واحد من المدعي والمدعي عليه في بدل الصلح والصلح  
 عنه **م** وتصح حاله الميراث وما استحق من الميراث **م** الميراث حصته من العوض وما استحق من الميراث بوجه حصته من الميراث وكا حارة  
 ان وقع من مال بشفعة فحط الوقيف فيه **ش** ان كان الميراث بشفعة يعلم بالقبيل كالحمة وسكنى الميراث بخلاف ما اذا وقع الصلح  
 عن المال على هذا الذي من هذا الميراث **م** وبطلان ميراثها في الميراث والآخران **ش** الصلح مع سكوت وانكار **م** معاوضة في  
 حوال الميراث وما اقر به من ميراث **م** وقطع نزاع في ميراثه **م** فلا شفعة في الصلح عن ارض احد **ش** مع الميراث والاملاك  
 ويجوز صلح على الالة اذ اصالح عن دار في ربح المدعي عليه لم يتجده ملك **م** وفي ربح المدعي عليه **ش** المدعي عليه فيؤخذ  
 بربحه فيجب التعدي **م** وما استحق من الميراث المدعي حصته من العوض ورجع المحضومة فيه **ش** بخاصم الميراث بما اقره  
 استحقته **م** وما استحق من الميراث رجع الى دعوى حصته الدعوى في كله او بعضه **ش** استحق بعض الميراث من المدعي ربح  
 الى دعوى حصته ما استحق من المصالح منه وان استحق كله رجع الى دعوى الكل وفي الصلح مع الافراد استحق الميراث ربح  
 الى الميراث لوجود اقرار المدعي عليه وفي السكوت والامتناع رجع الى دعوى الميراث **م** ولو صلح على بعض ارضه على ما لم يصح  
 وجبته ان يرد في الميراث **م** او يبرئ من ميراثه **ش** انما يصح لانه بعض الارض لا يصح عوضا عن الكل اذ اراد في الميراث **م** انما يصح  
 او يبرئ يكون **م** للميراث عوضا عما في ربح المدعي عليه **م** وان ابرأ المدعي عن دعوى الباقي يصح ايضا ان يبرأ عنه من دعوى الاعان  
 وهي صحته وان لم يبرأ من الاعان من الاعيان صحته **م** والفرق بينهما يظهر فيما اذا اكل الميراث في الميراث عليه كما اذا مات واحد ذكر

انما يصح صلح على الالة اذ اصالح عن دار في ربح المدعي عليه لم يتجده ملك

برأ ما يبرأ من ميراثه لا يصح لان هذا يبرأه عن الاعيان **م** وصح الصلح عن دعوى المال والشفعة **ش** قبل صورة الصلح عن  
 دعوى الشفعة ان يدعى على الورثة الميراث لا يبرأ من ميراثه **م** وانكر الورثة واما يحتاج الى ذلك ان انكره مخوطه انه لو ادعى  
 استجابه عن المال لا يبرأه ثم صلح لاجزوم والحاجة في نفسه وما دونها عدا او خطأ والزوج ودعوى الزوج في النكاح وكان  
 عتقا عال وخطا **م** اي اذا اكل الصلح على مال المدعي عن عتقا عال فان كان الصلح مع الافراد عتقا عال في حقه حتى ثبت  
 الولا وان لم يكن مع الافراد فهو عن مال المدعي لا في ربح المدعي عليه بل قطع نزاع في ربحه فلا يبرأ الولا ان يقيم المدينة  
 فكان الصلح حلالا في دعوى الزوج النكاح **م** ففي الافراد يكون خطا مطلقا وفي الاجزوم ربح المدعي لا في ربحه حتى لا يبرأ عنها  
 العدة وان رجع بعد اقراره في القضا اما في ميراثها وتعليقها فانها راجعة للزوج في عتقه وان عتقت  
 انها لم تكن **م** ولم يجر عن ميراث النكاح **ش** ذكر في الهدية اية بعض فتح مختصر القدر ويرى جواز الصلح ما يجهل بدل الصلح  
 زيادته في الميراث وفي بعض النسخ عدم الجواز في الوفاية اختار هذا لان الصلح ان جعل عن ربحه فالعوض لم يبرأ من ميراثها وان  
 لم يجعل بدل لا يبرأ من ميراثه **م** ولا عن دعوى **ش** لا حواله تعالى **م** ولما اهل ما دون الميراث وصالح عن ميراث **ش** لان  
 ربحه ليست عاقبة فلا يجوز التصرف فيها **م** وصح صلحه عن ميراثه قبل رجوعه **ش** لان عتقه من ربحه يصح نصه فيه  
 واستسلامه **م** والصلح عن بعض ميراثه من قيمته او عرض **ش** هذا عندنا جنيته رحمه الله وعندنا لا يصح ما كثر من ميراثه  
 الا ان يكون زيادته يتعارف الناس فيها لا حقيقة في القيمة **م** فان اريد ربحه ان حقيقة في الهلاك باق فاعتباطه ما ذكره لا يكون  
 ربا فان اريد على الميراث في بقائه الصورة **م** وفي ميراثه من ميراثه وصالح عن ربحه ما كثر من ميراثه بطلان الصلح **ش**  
 هذا اتفاق اما عندنا فظاهر مما سبق واما عتقه فلا القيمة من ميراثه هنا **م** ولو صلح بعرضه وان كان  
 قيمته اكثر من ميراثه بطلان الصلح **م** وبرا صلح عن ميراثه على بعضه من ميراثه لا يبرأ من ميراثه **ش** لان الصلح في ميراثه  
 الصور ليس ليس ببيع **م** اما في الاول فظاهر واما في الباقي فلا اخذ البعض وحط الباقي بوجه الحقوق الى الميراث الا ان  
 يفتنه الى ارضه فيبطل الميراث عليه لاجل كماله **م** وفيما هو كسب ليرثه **ش** مع ما يكون الصلح على مال غير ميراثه  
 المصالح عنه ويكون مع الافراد **م** وان صلح فضولي بغير بدل وصاحبه ما له او اشار الى عدا وعرض لانه ميراثه او  
 اطلق وتقدم وان لم ينفذ ان اقر المدعي عليه ليرثه الميراث والارث الصلح **ش** م صالح الفضولي عن ميراث المدعي عليه وهو  
 بدل الصلح **م** او قال الصلح على الف درهم من قال او الف هذا **م** وعلى غير هذا **م** او قال الصلح على هذا الالف او على هذا  
 العبد من غير ان يبرأ من ميراثه او اطلق وقال الصلح على الف درهم نقر ففهم الصورة مع الميراث الصلح وان لم ينفذ الالف  
 اذ اقر المدعي عليه **م** والالف **م** وطلعه عن بعض ميراثه او على بعض ميراثه **ش** لا يبرأ من ميراثه لان بعض ميراثه لا يصح  
 عوضا الكل **م** نصح عن الف حال ما له او الف **ش** في الاول يكون اسقاطا وفي الثانية وفي الباقي يكون  
 اسقاطا وصف الميراث في الميراث **م** وفي هذه الصورة يصح الصلح ولا يبرأ من ميراثه **م** ولم يصح عن ميراثه على ما يبرأ

انما يصح صلح على الالة اذ اصالح عن دار في ربح المدعي عليه لم يتجده ملك



موجلة **ش** لا هذا الصلح معاوضة فكونها مستغرقة في المصلحة لا يوجب على نصفها **ش** لان وصف الحلول الكين  
في تقابله حماية وزيادة ذلك الوصف ليس **م** او عن الالف سود على نصفه **ش** لانه يكون معاوضة الف سود بحماية وزيادة  
وصف **م** ومنه انما انصفه عليه **ش** على انه يرى ما زاد ان فعله يري وان لم يف عاده **ش** كانه لا يوجب له على ان يري  
من الباقي فعله يري وان لم يوجب له في العدة عاده **ش** وهذا عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند ابي يوسف رحمه الله لا يوجب  
دينا لا البراءة مطلقة لان كل على العوض واد النصف لا يصلح عوضا للبراءة ففي البراءة مطلقة وطها ان على الشرط فتكون البراءة  
مقتضى بالشرط فتكون لهواة وفيه نظير لان كل على البراءة فكذا التعليل انما يصح لو قال البراءة بحماية على ان يورث الحماية  
الاوكلان **ج** اركان اللفظ هكذا كثر في المعنى كل واحد مقبدا لآخر لانه ما رضى بالبراءة مطلقا بل البراءة  
على تقدير الحماية **ج** فصار البراءة مشروطة بالاداء فاد الم توفد عاده من مالا الم نصف **م** وان لم يوقف بعد  
له ان لم يوقف الاداء بالمال اى حمايته ولم يفل اذا عدا في هذه الصورة ان لم يورث الشرط بعد دية لانه اراه  
مطلقا وكذا الوصلح من دينه على نصفه يدفعه اليه عدا وهو يري بما فضل على انه ان لم يورث في القيد  
فالكل عليه كما في المسئلة الاولى وهذا بالاجماع **م** فان ابراه من نصفه على ان يعطيه ما يقع عدا فهو يري اد الباقي  
اولا **ش** وقد عالج هذه المسئلة بما عالج ابو يوسف رحمه الله في المسئلة الاولى وهذا يجب في التعليل الذي ذكرناه  
جانبه حنيفة ومحمد رحمهما الله انما يصح في هذه المسئلة لان الاراضي قيد بالشرط ههنا كما في المسئلة الاولى **م** ولو كان  
صريحا في التعليل كما اواد او متي لا يصح **ش** كانه لا يوجب له الباقي لا يصح لانه لا يوجب له الباقي لا يوجب له الباقي  
صريحا لا يصح فان لا يراه معنى التملك **ش** ومعنى الاستفاضة لا يوجب في تعليقه صريحا بالشرط والتملك ينافيه فاعينا  
المعنيين وقتنا ان كان التعليل صريحا لا يصح وان كان صريحا كما في الصون المذكورة يصح **م** وان قال لآخر سراسر الاثر  
كل مما لك حتى توفره على او تحطه فتعمل صح عليه ولو اعترض احد الحال ولو صالح احد روي عن نصفه على ان يورث اربعه  
عنه بنصفه او احد نصف الرب شريكه الا ان يضمن مع الدين **ش** فان الشريك ان يضمن مع الدين فلا حوله في الرب  
هذا اذا كان الدين مشترك بينهما بان يكون واجبا بسبب متحد كخمس المسع صفقه واحدة ولكن المال المشترك والمورث  
بينهما وقيمة المستهلك المشترك فان كل واحد من المالكين فلا يخر اباعه **م** ولو يضمن سراسر الدين شريكه  
فيه ورجع على العديم بما بقي **ش** لا يكون للعديم ان يقول الذي اعطاه نصف الدين له قد اعطيتك خفك فليس  
على سري فانما اعطاه اياه مشترك بينه وبين شريكه **م** ولو سرت نصفه شيئا فتمت شريكه ربع الدين او اربعه  
اى اسرى احد الشريكين بنصفه من الغريم شيئا فلكل واحد من الاخران يضمن ربع الدين لانه صار قابضا بنصف الدين بالمعاشرة  
فقيمة شريكه الربع بخلاف مسئلة الصلح فانه اذا اخذ السري بطريق الصلح عن النصف وبني الصلح على الخط الظاهر  
ارقيمة الرب اقل من نصف الدين فلو ضمن ربع الدين يضمن احد الرب فلا حد للرب ان يقول اني اخذت الاثر

فان

لم

فان يصدق نصفه بخلاف مسئلة الشرا فان مينا على المالكه فلا يضمن الشري بنصف الدين **م** وفي الاربع حقه  
والمعاصه يرضى لم يرجع الشريك **ش** اذا ابراه احد الشريكين الغريم عن نصيبه لايضع الشريك الاخر على ذكر الشريك  
لان ابراه الاخر لا يرضى وكذا ان فعل المعاصه بدينه السابق صورته لزيد على عمرو وخسوز ودها فباع عمرو وبكره  
منه ما يمتد ما سريده بما فيه من حق وجب لكل منهما على زيد خمسون درهما وفعل المعاصه من الحسين التي وجب له على زيد  
وبكره الحسين التي كانت لزيد على عمرو فليس للبراه يقول عمرو انك قبضت الحسين التي وجب لك على زيد حيث وقع المعاصه بينهما وبين  
الحسين التي كانت لزيد عليك فاه الى نصيبها وانما لا يكون ذلك لان عمرو ما ضدينه بالمعاصه لا باقر شيئا **م** وكذا ان  
عن العقب قيم الباقي على مائة **ش** كانه اذا ابراه من شريكين نصف فابرا اخرها عن نصف نصيبه وهو الربع قسم  
الباقي اربعا لانه تولى ربع والاخر نصف **م** وبطل صلح احد ربي لمن نصف على ما دفع **ش** كانه اذا سلم رجلان في كسر  
راس ماله مائة وسلم لكل واحد خمسين درهما ثم صاح احداهما عن نصفه كره بالخمين التي دفعها الى الممل اليه واخذ الخمين  
فهذا الصلح لا يجوز عند ابي حنيفة رحمه الله ومحمد رحمه الله وعبد الواسع رحمه الله بخلافه اذا استبرأ بعد ما قال احداهما  
في نصيب لهما انه لو صالح في نصيبه خاصة لزمه قسمه الدين في الدين ولو اخرج في نصيبها لادب من اجازة لآخر ولم يرجع  
**م** فان اخرج احد الورثة عن عرض واقفاره بالادب هب نصفه او عكسه او يقدرين بما صح قبل ذلك او لا انما يصح عن المقدنين  
**ش** كانه الدين والمداين بهما سواء قل للدين وكما لا يصح والدين له خلاص الجسد على ما عرف في كتاب النصف **م** وفي  
القدير وغيرهما احد المقدنين لا ان يكون المعطى اكثر من قسمه من ذلك الجسد **ش** كانه اذا كان المعطى مائة درهم يجب  
ان يكون المائة اكثر من قسمه عن الدين لم يكون ما يبر حصته في بقا لهما وما فضله مقابله غير الدين **م** وذلك لان  
الصلح يجوز بطريقين ابراه لان الشريك ايمان والبراءة عن الايمان لا يجوز **م** وبطل الصلح ان شرط فيه لغير الدين من الشريك  
**ش** يعني اذا اخرج احد الورثة وفي الشركة ديون بشرط ان يكون الدين بقية الورثة بطل الصلح لانه تعليل الدين من غير شرط  
الدين فذكر لصحة الصلح خلافا فقال **م** فان شرط ابراه العزم منه او قضاؤه قبل المصاح عنه بترعا او اقضوه فدرست  
منه وصالحا عن غيره واطاهم بالقرض على العزم **ش** الحيلة الاولى ان يشرط ان يبرى المصالح العزم اغر حصته  
من الدين وصالحا عن ايمان الشريك بماله **ش** وفي هذا الوجه ليس فائدة لبقيه الورثة لان المصالح لا تنسب له على العزم لان  
حصته نصيبه لهم والمائة ان بقية الورثة يورثها المصالح نصيبه نقدا ويحلم بحصته من الدين على العزم **م** وفي هذا  
الوجه يضمن بقية الورثة لان المقدنين من الدين والمائة وبني احضر الطرق وهي الاقراض فاستوفى من رضىه المصالح  
من الدين ما به من ومن العزم مائة ايضا ويصالحون على الدين فلا بد ان يكون بطل الصلح اكثر من مائة وهو مائة وعشرون  
درهم فيقرضونه مائة **م** وهو يحلم بالمائة على العزم وهم يقبلون الحواله ثم يصالحون الجواهر عن غير الدين على عزمه  
فان كان غير الدين يحسب الصلح عنه بعرضه وظاهره وان لم يكن يبراه على العزم شيئا فكل من سلا لكون العزم في مقابلة

لوسار







ثالث لا مال له فادان بالدين مضاربة **م** فلو مضارب بالمال المضارب الاول فادان بالدين المضارب الاول  
السلطان يصفين بينه وبين المالك **م** ولو قيل ما ربحته ودفع بالنصف فلما في نصفه وانما نصف **م** لا مال له المضارب الاول  
النصف وهو مشترك بينه وبين المالك **م** ولو قيل ما ربحته فلي نصف او ما فضل ففضلان وقد دفع بالنصف  
ففضله للمالك **م** ونصفه للباقي ولا شيء للاول ولو شرط للباقي ثلثه فللمالك والباقي شرطهما وعلى الاول سدس **م** لان  
المالك للنصف والمضارب لنفسه ثلثا **م** ويبطل بقوله لهما والحق للمالك **م** بخلاف حق المضارب بدار الحرب  
حيث لا يبطل المضاربة لانه عيان صحيح **م** ولا يتجزأ حتى يعلم بعزله **م** ان عزل سلبا للمضارب لا ينفذ  
حتى يعلم بعزله **م** فلو علم فله بيع عرضها ثم لا ينصرف فيه لمدة ولا في نقد نص من جنس اسماه **م** ونص بالصادق  
المعجزة اي صار يفتل **م** ويبرأ بطلان به استحسانا **م** لا يبدل بطلان فكله خلق جنس اسماه **م** لان كان راس المال  
درهم والنقد ذنان لا يبدل بوجود الغزل ولا مبرورة بخلاف العروض والاستحسان بالرجح لا يظلم الا عند  
الحاجة كخمس فحققت الصوفة **م** ولو اقرقا وفي المال دين لم يرضه قضا دينه انكار ربح والا لاس **م** ان كان ربح فهو  
يعمل بالامر وان لم يكن ربح فهو تبرع في العمل ويوكل المالك به اي ان لم يكن ربح فالمضارب بعد الافتراق يوكل المالك بالامر  
فان المشتري لا يدفع الثمن الى راس المال لان الحق يرجع الى الوكيل **م** فلا بد من وكيل للمضارب المالك وكذا ساير  
الوكلاء بان استمع سائر الوكلاء من الاضما يوكلون المالك والبيع والتمسار يحرجان عليه المراد بالبيع الدلال فانه  
يعمل بالاجرة والتمسار هو الذي يحمل اليه الخطه ونحوها ليدفعها فهو يعمل بالاجرة ايضا فيحرجان على تناهي الثمن  
**م** وما هلك من فساد الربح او لا فادان على الربح لم يضمنه المضارب لانه امير فان ربح الربح وقبح عقود فكله  
المالك وبعض لم يراه الربح **م** في فتح العقد والمالية يد المضارب ثم عقد فكله للمالك **م** وان لم يفتح فكله لادان  
او اخل المالك ماله **م** ولفضاضة وما نقص لم يضمنه المضارب **م** وتفق مضارب على ان يفتح مصر في ماله كدرايه  
**م** تفقه المضارب البتة وفي ماله غيره وان مرض المضارب سوا كان في المصر او في السفر فان دراهم ماله  
وعند اوصيفه رحمه الله الدراهم منزلة الفضة **م** وفي سفره طعامه وسرايه وكونه واجرة خادمه على يديه  
والرهز في موضع يحتاج اليه وركوبه كراه وسرايه وعلفه وماله بالمعروف **م** ضمن الفضل **م** انقرا ايدا على الموت  
ضمن الفضل **م** اور ما بقي في يده بعد قدوم مصر الى المالك **م** في قوت من الطعام ونحوه **م** ومادون سفره يورده اليه  
ولا يثبت باهله كالسفر وانما كونه مصر فان ربح اخذ راس المال ما انفق من راس ماله **م** اخذ من ربح ما انفق  
المضارب من راس المال حتى يتم راس المال فان فضل شيء **م** فان ربح ساهما حسب تفقته لا نفقة نفسه **م** اي ان ربح  
فقال قاهر على كذا حسب فما انفق على المتاع من كراجه **م** ونحو ذلك لا يحسب نفقة المضارب **م** مضارب بالنصف شري  
بالفها بواضع بالدين وسري بما عدا فضا في يوغرم المضارب وبها والمالك الباقي مبيع العبد للمضارب

وباقيها

وباقيها ورأس المال الفان وخمسة ورايح على الدين فقط **م** استر مالف ثوبا وباعه بالدين وسري بالدين  
عبد ولم يدفعها الى المالك حتى ضاع الفان في يد المضارب غرم المضارب دين الدين لانه مكل للمضارب والمالك ثلاثة  
الارباع فاذا دفعها يصير رأس المال الفان وخمسة لانه ربح المال فم الاول الفان ثم دفع الما وخمسة فارباعه رايحه  
يقول عامر على الدين وقوله فقط اي لا يقوم عامر على الدين وخمسة لانه لو اذنع على الدين فلا يصح الموضع الذي وقعت  
بسبب الهلاك في يد المضارب **م** فلو بيع بضعة مختصة لست الالف والربح بها نصف الدين **م** ان ربح اربعة ارباع  
فملت الالف حقته المضاربة والالف لكان المضارب حاصه ثم لست الالف يدفع منها راس المال وهو الالف  
وخمسة تبقى للربح خمسة نصفها الربح لكان **م** ونصفها للمضارب **م** ولو سري من راس المال بالعبد سراه بنصفه رايح  
بنصفه **م** فلو سراه بنصفه نصفه العبد وخمسة الفان في سراه يرجع الى راس المال فالمضارب اربعة ارباعه رايحه يقول  
عامر على نصفه الاول لان سري المضارب من راس المال وان كان جارا فقيمة بركة العدم وسري المارح على الامانة فيعتبر  
اقل الثمن **م** ولو سري الفها بعد بيعه نصفه فقط رجلا خطا فربح الدين عليه وباقيها على المالك **م** ان اذ امتعانت  
الدفع وانقاد الفدا يعني ان ربحا بية يفديان بقدر المالك في العبد فكله ربحه للمضارب لان راس المال الف والعبد  
يساوي الفين **م** فاذا اقرقا خرج عنها فيجوز المضارب يوما والمالك ثلاثة ايام **م** انما يخرج العبد عن المضاربة لان  
قضا القاضي بقسم الفدا يضمن انقسام العبد والمضاربة تنتهي بالمشقة **م** ولو سري عبدا بالفها وهلك لالف  
قبل نقده دفع راس المال ثمة ثم **م** ان اذ دفع راس المال ثمة وهلك في يد المضارب قبل ان يوديه الى المالك ثم دفع  
راس المال للمضارب ثمة مرة اخرى وهكذا ان هلك في يده **م** وجميع ما دفع راس ماله وصدر مضارب قال على الف  
دفعه الى الف زحمت المالك **م** قال الكل دفعت **م** وعنده ربح وهو القول الاول لا في حقيقته القول للمالك  
لانه يكره عيب المضاربة الربح ولما ازل الاختلاف في مقدار المقبوض القول للباقي **م** ولو قال ربحه الف فهو  
مضاربة زيد وقد ربح صدق زيدان قال بضاعة **م** صدق زيدع الدين لانه يكره عوي الربح او دعوى تقديم  
عمل المضارب كما لو قال قرض وقال زيد بضاعة او ودعوى بغي صدق زيدع الدين لانه يكره عوي الربح **م** ولو قال للمالك  
عنت بوعا صدق المضارب ان محمد **م** مع الدين لان الاذن يستفاد من محبة **م** **كتاب الوديعة**  
**م** ولو ادعى كل بوعا صدق المالك **م** مع الدين لان الاذن يستفاد من محبة **م** **كتاب الوديعة**  
بى امانة ترك الحفظ فلا يضمنه المودع ان هلك **م** لا يضمنه **م** وله حفظها بنفسه وعياله والفرع بها عند  
عدم الهوى والجوف **م** السور الخرج للسور فاسور مصدر والسور حاصل بالمصدر فاحصا بالمصدر وان لم يكن  
السور وكان الطريق مخونا فصار فكله للمالك **م** ولو حفظ بغيرهم ضمن الا اذا خالف الخرق او الفرق فوضعه عند  
طارة او في فلت اخرا رجسها بعد طلب رتبها فادان على التليم او محمد هامة ثم اقرها او لا **م** كجدها مع **م**



الوديعة بضم سوا اقرها بعد الحجد اولاً وانما قال مع سبلود بفتح لاد لان المودع ان يجمع غير المالك لا يضمن لان هذا من باب  
 الحفظ وان جعل المودع الوديعة عند الميت يصير غالياً صاماً او خلط بماله حتى لا يتميز فخذ ان خلط بخلاف الجسد ينقطع  
 حق المالك ويجعل الضمان بماله وكذا ان خلط بحسنه عند الوحيه وكذا عند ابي يوسف الا اذا خلط بماله هو كثره لاجل ما هو  
 اقل من المثلثة وكذا عند جابر لا يضمن المثلثة سوا كان اقل او اكثر م او تعدي المودع فليس ثوبها او ركبة ابداً او اقل  
 بعضها ثم خلط مثله بما بقي وحفظ في الدية وفي غيرها ضمن م حفظ في اضرار المودع بالحفظ في غيرها فبقوله ضمن  
 جزا الشرط وهو قوله فان خلطت بلافه اشتراكاً ولو زال التقديري زال ضمانه م كما اذا وضعا في دار اخر  
 ثم اردوا الى اضرار المالك يحفظ فيها زال الضمان اذ كانت الوديعة بحسب لو هلكت كانت مصونة فزال هذا المعنى فان قلنا  
 هذا لان زوال الضمان حقيقة غير ممكن لانه زوال الضمان بعد الهلاك وبعد الهلاك لا يمكن زواله التقديري وعندنا ان  
 اذا زال التقديري لا يزول الضمان م ولا يدفع الى احد المودعين قسطه بغيره الا في المثلث اما اذا كان الوديعة غير المثلث  
 والموزون فما اتفق فان كان من المثلث والموزون فكذا عند ابي حنيفة خلافاً لما لا يضمن للمودع ولا يضمن القسمة  
 ولا احد المودعين فيها الى الاخر فيها لاسم ودفع نصفها فقط فيما يضمن م اذا كانت الوديعة عند رجلين وبما  
 لا يضمن بغيرها احد ما زاد الاخر وان كانت مما يضمن لا يجوز لاحد ما ايدى فيها الى الاخر الحفظ بل يضمن في حفظ كل  
 واحد نصفه وهذا عند ابي حنيفة وعند جابر ان يدفعا الى الاخر فيما يضمن م وصم دافع الكل لا يضمن م اي  
 اذا دفع الكل الى الاخر فيما يضمن بغير الدافع النصف ولا يضمن الباقي لان مودع المودع لا يضمن عندنا م ولو  
 يفي عن الدفع الى المعنائه يدفع الى م م بضمن م والمز لا يبدله منه دفع الدابة الى عبده م وبقي حفظ النسا الى آخر  
 لاجل اوامر حفظها في بيت معين م اي حفظ في اخرها م لان سوند واحد لا ينفرد فلا فائدة في التفتين بخلاف  
 الدارين منها وتان م فان كان له خلاطها م م اذا كانت للتفتين حفظه خلاطها م وقدر عينها في هذا الدار  
 ضمن م ولو ادعى المودع فمكذلك ضمن الاول فقط م هذا عند ابي حنيفة وقال لا يضمن باسناً فان ضم المودع من المودع  
 م ولو ادعى المودع العاصب ضم باسناً م هذا ما لا يوافق فيه ما ساء مودع المودع على مودع العاصب فان  
 المودع اذا دفع الى الاجنبي صار عاصباً وقرقاً بوحيفه بان المودع اذا دفع الى العبد لا يضمن ما لم يفارق م فاداناً  
 ترك الحفظ ولا يضمن الاخر ولا يصح له في كذا كسوة لقمته الرجح في حجر انسان م ولو ادعى كل من الرجلين للمالك ماله  
 او دعه اياه فكل لما فقداه والفاخر عليه لما ادعى زيد على عمرو ان هذا الالف الذي في يدكيا ودعته اياك  
 وادعى بكر على عمرو وكذا م ولا يضمن لاحد والاخران كلاهما ايضا هذا الالف مع الفاجر عليه يكون لهما لانه اوصى الحق  
 بحل واحد منهما سوا بالكل او بالقراد وكذا في حجة وصحة فبصرف الالف لهما صا داصيا حولهما بضمه فوالاخر  
 فيعمره واعلم ان الكولها يفارق الاقرار م فانه اذا اقر لاحد يقضي ولا يحلف للاخر لان الاقرار رجة بنفسه والتكول لهما

بصريحه

اما بصريحه بقضا القاضي فجاز تأخير القضا ليحلف الباقي حتى اذا اكمل لاحد ما دفع المصا به فعلى رواية فخر الاندلس  
 البرد ويحلف الباقي فان كل قضى بينهما م الا القضا الاول لا يظن حتى الباقي وعلى رواية احمد ولا يحلف الباقي لان القضا وقع  
 في محذور لان بعض الحكماء قال اذا اكمل لاحد ما يقضي ولا يخر لغير الباقي لان التكول لا قرار وفي الاخر لا يخر **كتاب**  
**العارية** هي ملك سعة بلدي م فان اللفظ ينسب للمالك فان القرض العارية والمناخ قابله للملك كالمصنف كرضه  
 العبد وعند البعض هي امانة الاستعارة ملك الميراث اربعة انواع فملك العبد بالعرض بيع ولا عرض هبة  
 وملك للمنفعة هو حجارة م ولا عرض عارية م وتصح باعتراك وتملك م اهل المنع ان يعطى بانه امانة لشرب لبنها ثم يرد  
 فروعها الى اصل الوضع فكل على العارية م واطمعتك ارضي وملكك الى التقي واحدتك عبيدي وداري كسكني م وداري كك  
 بطريق الكسبي ليس من النسبة الى المالك م وعري سكني م وداري كك عري سكني فقول مطلق لغير محذور فقدره  
 اعرفه كك عري والعري جعل الدار لاحد مدة م وسكني بشيخه م ويرجع الميراث فيها متى ما ولا يضمن لانه ان هلكت  
 م هذا عندنا وعند باقي العارية بضمونه ولا تجوز لاني لا يضمن ما وثقه م فان جرها بعتب منه الميراث ولا يرجع على  
 اخر او المستاجر م فالمستعير عطف على الغير المستعير في ضمنه م ويرجع موجرا ان لم يعلم انه غارته معه م ان لم يعلم  
 المستاجر انه غارته موجره وانما يرجع عليه للفرور بخلاف ما اذا علم ان لا غرور في الميراث م ويعاريا اخلف استعماله اولاً ان لم  
 يعين استعماله وما لا يختلف واعين م ان العارية لا يضمن ما يضمن به فليس مستعير ان يعير سوا اخلف استعماله كركب  
 الدابة او لم يملكه كالحمل على الدابة واربعين يضمن به فان لم يملكه بغيره استعماله بغيره لا يملكه الا وكذا الموجر اي اذا اجريها  
 فان لم يعير من يضمن به فليس مستعير ان يعير سوا اخلف استعماله اولاً وان يعير بغيره ما لا يختلف استعماله لانه اخلف استعماله  
 وعند باقي ليس بالتسوية لاجزاء الاعارة لان العارية عندنا باحدا الاستعارة والمباح له لا يملك الا باخرة وعندنا هي عليك  
 المنافع فالمستعير كما ملك المالك كانه ان يملكها غيره م فاستعار دابة واستاجرها مطلقاً له ان يحمل وتغير له م للحمل  
 ويركب وياهل يعين وضمير هو وان اطلق الاستعارة في الوعد والمواعاة استمع بالمستعار ما شاء اي وكان قد استعارة  
 بوقت او نوع او بها ضمن بالخلاف الى شرط فقط م المفسد ما ان يلزمه الوقت دون النوع او في النوع دون الوقت او فيهما  
 فاعمل عليه بواقعة العينة فظاهر فان خالف فان كان الخلاف المثل او لا يضمن والى شرط م وردها اي اصطل  
 ما كسبه عبده او اجيره سائمة او ساهرة او مع احدها او عبده يقوم على سائمة او لا تسليم م رد الدابة  
 الى اصطلحها فمكذلك قبل الوصول اليه لا يضمن لانه هذا التسليم وكذا ان رسلها المستعير مع عبده الى المالك  
 فمكذلك قبل الوصول اليه وكذا ان رسلها مع اجيره سائمة او ساهرة بخلاف اجيره سائمة اذا لم يرعه عنه فيضمن  
 بالتسليم اليه وكذا ان رسلها الى اجير المالك وعبده سوا يقوم على الدواب ولا يملك قبل الوصول هو الاصح وقيل يضمن بالتسليم  
 اليه الذي لا يقوم على الدواب فله التسليم على المستعير لا يملك الا بامام م كرد استعار غير تسليم له دار مالا كك م فان



هذا التسليم بخلاف التسليم للموحد لا يراه الا الى المعبر بخلاف زعم الرواية والمقصود الى ان هذا لا يكون  
تسليما بل لا بد من الرد الى المالك **م** وعارضة المقدس والمكبل والموزون والمعدود فرض **م** لانه لا يتفق هذه الاشياء الا بالمشاهدة  
التي اذا عرفت الانشاع لاستغارة الدرامم الميزان اوليها وكان وفاءه كونه قرضا انها لو هلك في يد المستعير قبل الانشاع  
تكون موقوفة **م** وصح اعارة الارض للبناء والغرس وله ان يرجع عنها ويكلف ثمنها ولا يضمن ان يهلك **م** لا يضمن المعير ما يفسد  
البناء والغرس بالعلم اذ كان الاعارة مطلقا اي غير موقوفة **م** وضمن ما يفسد بالعلم ان وقت **م** وقيل الاعارة ورجع قبل ذلك  
الوقت وانما يضمن المعير في صورة الاطلاق ما غيره بل اغرم المستعير واعتمد على الاطلاق **م** ويكره الرجوع قبله اي قبل الوقت  
لا يضمن خلفا لو عدم **م** ولو اعاد للرجع لا يوضح حتى يحمده وقيل لا **م** لا يزرع طاعة معلومة ففي المثل مراعاة الخبز بخلاف  
الغرس اذ ليس له ثمانية معلومة **م** واجزه رد المستعار والمستاجر والمقصود على المستعير والموجر والغاصب **م** لا يرد  
واجب على هو لا عند طلب المالك **م** ويكتفى لمعار قد اخطى ارضك لا اعترى اذ اعترى للزراعة **م** اذ اعترى الارض  
للزراعة فارد المستعير ان يكتفى كما **م** فكذا في حقه يكتفى لفظ الاطعام لانه اذ اعطى الزراعة فان اعارة الارض قد يكون  
للزراعة وقد يكون للبناء وعندها يكتفى لفظ الاعارة والله اعلم **كتاب الحبث** هي تلك التي لا يملكها الا بالعلم  
وتصح بوجهين وتحتسب اعطيتك واطعيتك هذا الطعام **م** فان الاطعام اذ انبسط الطعام كان هبة واذا انبسط الى  
الارض كان عارية **م** وجعل هذا لك وعمرتك وجعلته لك عمري **م** قال النبي عليه السلام من عمر عري فهو للمرء ولورثته  
من بعده بخلافه اذا قال ادر لك عمري سكتي فان قوله سكتي يجعله عارية **م** وجعلك على هذه الزانية بيتهما وكسوك هذا  
الماء ودارك هبة نسكتها **م** فان قوله نسكتها ليس بيمين بل هو مسورة وفي هبة سكتي له داري كد هبة سكتي ليس  
فيكون بغير المقابل فيكون عارئة او سكتي هبة اي اريك بطريق السكتي حال كون السكتي هبة اي هو هبة او سكتي سكتي حال  
اسم من الخليل الاعطاء بغيرها حله ثم قوله سكتي ليس بيمين وسكتي هبة اي اريك بطريق السكتي حال كون السكتي هبة  
او صدقة عارية **م** اي اريك حال كونها صدقة بطريق العارية فعارئة ليس بيمين وعارية تيسر عارئة اي اريك بطريق العارية  
حال كونها هبة فلما قال عارئة فهم منها المنفعة فعناء حال كونها المنفعة هبة لك ويسمى بالتفصيل الكامل **م** تتم الهبة بالتفصيل  
الكامل المكمل سورة له فالتفصيل الكامل في المنقول ما يناسبه وفي القار ما يناسبه **م** فقبض بقبض الارض بقبضها والتفصيل  
الكامل فيما يحتمل التمسك بالتمسك حتى ينع القبض على الموهوب بطريق الاصل من غير ان يكون القبض قبضه قبض الكل وبما لا  
يحتمل التمسك بقبضه الكل **م** فتصح ان قبض في مجلسه بلا اذن وبعده باذن **م** اذ اقبض في مجلس الهبة بلا اذن كان قبضا  
الهبة دليل الاذن **م** وبعد ان قبض المجلس بلا اذن اذن الواهب مما كساع لا يقيم ثمنه بقوله فيهم والمراة اذ اتم لا يثبت  
عندنا خلافا لما في هذا الخلاف ينبغي على استراط القبض هو بقول المانع محل القبض في المسح وكذا ونحوه بقول القبض  
عليه هبة فلا بد من كماله ولا فرق عندنا بين ان يهب من السرير او من الخيمة او من المسجد هو الشروع القار لا الشروع القار

كما اذا هب ثم رجع في بعض الساعات او استحق بعض المانع بخلاف الرهن فان الشروع الطاري يفسد فانهم قالوا صح اي وهب  
المصطفى **م** ثم رجع في بعض الساعات او اخرج وسلم وكذا السر في الدين **م** اما الاجور لا الموهوب معدوم في وقت  
الهبة بخلاف المانع **م** لا يجوز هذه الهبات لكل رخصت هذه الاشياء من كل الواهب وقبض **م** وتسلم هبة مانع الموهوب  
له لا يقبض حبيد وهبة الا بطله بالقد وما وهب يحن له بقبضه عاقلا او قبضه اجه او يجرى احدها او امر فونهما  
او اجني بوجه **م** وهو بعه او زوجا لها بعد ارفاق **م** روح الطفل الموهوب لها لا لها لكن بعد الزفاف **م** وصح هبة اثنين  
دارا واحدا **م** لان كل واحد ينع بلا شئوع وعكس اي هبة واحدة لا ينع اذ لا ينع عند قبضه وعند هبها ينع لان التمسك  
واحد فلا شئوع كما اذا رهن خرطين وله ان هذه هبة المصنف من كل واحد فيتمت الشئوع بخلاف الرهن لانه يجوز يدين كل  
واحد بماله **م** فصد وعثره على غير رجع على فقير **م** اذ اصدق ويحرم على فقير لا ينع فقير **م** وكذا اذا هب  
لما لا شئوع وعندها الهبة لانه لا شئوع عند هبها كما في هبة واحد دارا اثنين وكذا تصح الصدقة لان الصدقة على  
غنيين يراد بها الهبة بخلاف اذ الهبة جارية **م** ولو صدقت بغيره على فقير او وهب له عثره لهما جارية بالانفاق لان الصدقة  
يراد بها وجدها تعالى قال عليه السلام الصدقة تنع في كمال الرهن قبل ان تنع في كمال فقير فلا شئوع واما الهبة على الفقير  
فهي صدقة والصدقة جارية وكذا الهبة **باب الرجوع فيها** ومن هبة رجع **م** هبة رجع **م** هبة رجع **م**  
بقوله عليه السلام الواهب حق لم يمت اي مالم يعرض عن قبضه فلو لا تصح الا هبة الوالد لولاه لقوله عليه السلام  
لا يرجع الواهب هبة الا الوالد فيما يساوله ونحوه بقوله لا ينع ان رجع الا الولد فانه يتمكن من الرجوع **م** وسعد الزيادة  
تصله كذا او غرسا ومن لا ينع له **م** وهو مثل الولد **م** ومن لا ينع له عاقدين وعوض اصف اليها ولو من اجني بخوذه عوض  
هبتك فقبض ولو وهب ولم ينفذ رجع كل منته وجزها عن كمال الموهوب له والزوج وقيل له ولو وهبها فقبضها فقبضها  
رجع ولو وهب فان لا وعارته المحرقة وهلاك الموهوب **م** وضابطها حرور ودع حرقة **م** وما نفع الرجوع في قبض  
الهبة **م** ما يصح حرور مع حرقة فالدار الزيادة والليم الموت والعين العوض والحال الخروج والزا الزوجة والقاق  
القرابة والها المالك **م** ورجع في استحقاق نصفها لانه في استحقاق نصفها عوض حتى يرد ما في **م**  
هذا عندنا وعند زفر رجع بالنصف اعتبار العرض ولان انه ظهر بالاستحقاق والعرض هو الباقي فقط فالم يرد  
لا يرجع بالهبة وانما يكون حتى الرد لانه لا يقطع حتى الرجوع الاستسليم كل عوض ولم يلم **م** ولو عوض نصفها رجع بما لم  
يعوض ولو باع نصفها ولم يبع شيئا رجع في النصف **م** ان باع الموهوب نصف الهبة فلو اهدى رجع في النصف وكذا  
اذ لم يبع شيئا للموهوب الرجوع في النصف لانه الرجوع في الكل فلو انصفه رجع **م** ولا يصح الرجوع في النصف فلو اهدى  
الموهوب بعد الرجوع قبل ان ينفذ **م** اذ اعطى الموهوب الموهوب ولو صدق فلك لم ينع في بيع الموهوب الموهوب  
من الواهب بعد ما رجع كل لم ينع القاصي فلك الموهوب لا ينع وكذا ان هلك في يده بعد قبضه الموهوب لانه

لان تمامه بالقبض وعند المصنف  
لا يرجع **م** وان رجع في يده  
او رجع في يده **م**



























م ويكده المشتري ان يبيع بغير اقباقه ولزمه بجهته لان البيع صدر من اهل البيت  
الفساد لغوت الوصف وهو الرضا والمبيع بغير فاسد يملك بالقبض ولو قبضوا وتضمنوا لا ينفصل  
نقد خلا فالزفر اذ عده بيع موقوف والموقوف قبل الاجارة لا يغير الملك فابصر منه او سلم طوعا بغيره  
مكروها لا ورده ان يبيع في الحرة في الهداية حكم التسليم مكرها كذا ذكر في اصول الفقه ان الاكراه اذا كان على البيع  
والاكراه والتسليم يكون التسليم مقتضيا على الفاعل ولم يحمل الفاعل في التسليم لانه حمل على تسليم المبيع  
ولو جعل له بغير تسليم المصنوب فان كان التسليم مقتضيا على الفاعل ينبغي ان ينفذ ويحمل القيمة فان كانت تشكل  
بغيره المثل فان الفاعل لا يمكن ان يكون له فيه ومع ذلك لا ينفذ فيه قلت لا يلزم هنا من جعله ان يغير العمل  
الذي اكره عليه بخلاف تسليم المبيع م فلو اكره البائع لا المشتري وهكذا البيع في يد المشتري ضمنه  
البائع وله ان يغيره بائنا فان حصل المدة رجع على المشتري بغيره وان ضمن المشتري بعد كل شراؤه بوجه لا ما قبله  
م فلو كان ضمن قيمته البائع اي ضمن المشتري بحيث ان قرار الضمان عليه وله اي البائع وهو المكره بالبيع اي بغيره با  
لحاش من المدة بالاكراه من المشتري فان ضمن المدة رجع على المشتري وان ضمن المشتري بعد كل شراؤه بوجه لا ما قبله فان  
المشتري اعم من ان يكون مشتريا او لا او مشتريا ثانيا او ثالثا لو تباين تحت العقود فانه ان ضمن المشتري الباقي والقيمة  
يصير ملكا في يد كل من بعد ذلك الشراء ولا ينفذ الشراء الذي قبله فيرجع المشتري الضامن بالبيع بوجه لا ما قبله  
البائع بالبيع على ابيه وهذا بخلاف ما اذا اجاز المالك احد العقود حيث ينفذ الجميع لانه اسقط حقه وهو المانع فاما  
اقل الى الجواز وفي الغنائم يقتل الكل الملك المستند فيستند في جنس القتل لا ما قبله م فان اكره على اكل اوسيته  
او شرب خمر او دم او لحم خبز يرضى وضربا وقيد لم يملك وبقيلا وقطع حل لان هذه الاشياء مستثناة عن الحرم  
في حال الضرورة ولا تستأخذ عند الحرمة حل ولا ضرورة في اكره غير م م فانه صبر فقتل اثم كافي في الحرمة وعلى الكفر  
تقطع او حمل وحصر له ان يظهر ما امر به وقلبه مطير بالايان وبالعباد اجرو ولم يدحض بغيره م م بغير القطع  
والقتل روي ان حبيبا وعارا ابتلي بذلك فصبر حبيب حتى قتل بذلك منه المني عليه السلام سيد الشهداء  
واظهر عار وكان قلبه مطيرا بالايان فقال عليه السلام فانهاد واقعد والفرق بين هذا وبين شرع الجراح شرع الجراح  
حل عند الضرورة والكفر لا يجل ابد فيرخص اطهاره مع قيامه ليل الحرمة لان حقه بغيره بائية وحقوقه تعالى  
لا ينفذ بالكلية لان التمسك بالقلب باق م وخصه بالانفصال سلم بهما م بالقتل والقطع وحمل المدة كسر  
الارادة في الاعمال بغيره الباعل له الحامل لا م م فارق الم الم لا يجل بالضرورة المدة فقط اي اذا كان القتل  
عرا فغدا اي حقيقته ومجرد القصاص على الحامل لا يجل بغيره له وعند زفر على الباعل لانه مباشر ولا يجل  
القتل وعند ابي يوسف لا يجل على احد للشبهة وعند الشافعي عليه على الفاعل بالباشرة وعلى الحامل بالنسبة

والنسيب

والنسيب عنده كالمباشر كمنه النقصان م وصح نكاحه وطلاقة وعنفه تركه اقباقه فان هذه الحقوق تنصع عنها  
مع وجوه الاكراه قياسا على حصة مع الحره وعند الشافعي لا يبيع م ورجع بقيمة العبد ونقصا من ان يملك بطلان بيع  
المكره على من اكرهه في حوزة الاكراه بالاعتقاد بقيمة العبد لان الاعتقاد مرجح انه انكاف يضاف الى كامل لان الاكراه  
نقل فيك فبجعل الباعل له الحامل وان لم يكن له في القول ورجع عليه في الاكراه بالطلاق بنصف الميراث لم يجره الجرح  
لان نصف الميراث بغيره الموقوف بان يجرى العقوبة من قبل المراه فبذلك بالطلاق قبل الدخول فبذلك الوجه يكون بالانكاف  
الى كامل جعل الفاعل له بخلاف ما بعد الدخول لان المهر يقرب بالدخول والفاصل ان يقول المهر بالعقد والطلاق شرط والحكم  
لا يضاف اليه وايضا سقوطه بالفرقة مجرد وهم فلا اعتبار له م ونذرته وبنيته وظهوره ورجوعه وبلاؤه وفيه فيه م  
بلاؤه ورجع م الاصل عندنا ان لا يجل في النكاح فالاكراه لا يمنع نكاحه وكذلك ما ينفذ مع الحره بغيره الاكراه  
والاسلام انما يبيع مع الاكراه كقوله عليه السلام امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فالاسلام يبيع مع خوارق القتل  
كذلك اسلم المدة ثم ازيد لقتل المدة المشبهة في اسلامه م لا ابراه مديونة او كسيلة ورتبه فلا يبيع عرسه م فان ادعت  
البينة وقال طهرتها وقلبي مطير بالايان صدق م ولو زنا بعد الاكراه سلطان م هذا عندنا في حقيقته وعندنا لا يجر  
اقول كون الاكراه مستقلا لغيره عليه فيما بينهم بل هذا الاختلاف انما هو في حق الاكراه من غير السلطان فالرأى لا يكون  
مع الاكراه فيجوز اذا اكره السلطان فزني لا يجره الاكراه هنا وعندنا الاكراه يتحقق من السلطان وغيره ولا يجر في  
الموتين **كتاب الجرح** هو منع نقاد تصرف قول م فانما قال هذا لان الجرح لا يتحقق في افعال الجوارح فالصبر اذا  
تلف مال الغير جرح الغنائم وكذا الجنون م وبسببه الصور الجنون والرق فلم يبيع طلاقه ويحتمل غلبه الجرح من الغنائم  
هو الذي اخطأ عقله بحيث يمنع جريان الاعمال والاقوال على اتم العقل الا بالاداء وغير الغالب هو الذي يخطأ كلامه فينبه  
كلامه بخلاف العقلانية ويزه لا وهو العتوه وحيي كمن وعتهما اي اعتاقهما م وقرارهما وصح طلاق العبد وقراره في حقه  
لا في حقه م فلو اقر م العبد المجور م بالآخر الى عتوه ويحد وقود مجر م فانه في حقه من سبقا على اصل الادعية حتى لا يبيع  
اقراره ولا يكره عليه م ومنه عندنا م وهو ينفذه اجاز وليه او م م قوله منهم يرجع الى الصبي والعبد والجنون فان  
الجنون قد يفعل المبيع والشراء ويقصد من العقوبة الزايدة بغير المنفعة والمضرة بخلاف الالباب فانه يبيع رطاه الولي  
وبخلاف طلاق والعتاق فانها لا يصفان وان اجاز الولي م وانما نفوا شيئا ضمنوا م لما ينال به الجرح في افعال الجوارح ولا  
يجرح بغيره بغيره وفسق ودين وصح منه بعد جرح ما صح قبله م هذا عندنا في حقيقته وعندنا وعند الشافعي لا يجر على الله  
رحاله م بل يجر من غير ما جرح وطيب جرحه وكما روي عن ابي حنيفة روي الجرح على هؤلاء الثلاثة دفعا عندنا على  
الشارع الشافعي لما جرح هو الذي يعلم الناس الجرح والشارع هو الذي يكره الالباب وياخذ المراه اذا احال وان الشراة  
فانقطع المكري من الرق م فان لم يغيره رشيد لم يسلم اليه ماله حتى يبيع خمس وعشرين سنة وصح تصرفه قبله واجده لم

طهران

لده  
طهر











جس حتى يعلم انه لو بقي لظهر ثم بقي عليه بالبدل وشرط كون المصوب ثقيلًا ولو غصب عقارا وهلك في يده لم يقض  
وهذا عند ابي حنيفة واليوسفي وعند محمد والشافعي يجرى فيه الغصب المأخوذ الشافعي فلا زجره الغصب وهو ان ياتي به  
المبطله يصدر عليه واما عند محمد فلا زجره الغصب وان كان عنده ما ذكرنا انكر ان له البدل في العقار لان البدل المالك لا تزول الا  
باجراءها وهو قد فيه لافي العقار فصار كما اذا ائتمر المالك من المواتي وحضر ما تنفعه كسكاه وزرع وباجراءه  
غصب **في** ضري في العقار غيره اما في العقار كالمسكن والزرع وفي غير العقار كما اذا غصب عبدًا جرحه فمهره لم يوفى او  
انه ضمنه القصاص وتصدق بجره واجرمته ورجع حصل بالضرر في يده او غصبه متعينًا بالاشارة او بالشر  
بدلهم الردية او الغصب ونقدتها فان سار اليها وتغيرها او اضرها او اطلق ونقدتها لا يرد به يفتقر الى نقد  
عند ابي حنيفة ومحمد خلا لافي يوسفي رحمه الله باجر عبد غصب فاجر واخذ الاجرة وكذا باجر عبد ستمار واخذ اجره  
وكذا تصدق بخرج حصل بالضرر في المردم او المصوب اذا كان يتغير بالاشارة او بالشر اليها وكذا تصدق بخرج  
حصول الشرا بوجه او مصوب لا يتغير بالاشارة ونقدتها وان اشار الى ادراسهم اوديعه او الغصب وتقدر  
غيرها وان اشار الى غيرها او اطلق فنقدتها ايم بشر اليه بل قال الشافعي بالف درهم ونقدتها من درهم  
الغصب او الردية ففي جميع هذه الصور يطيب له الرجوع ولا يتصدق بماله تصدق **في** فان غصب فقيرًا لم يملكه الا  
منافعه ضمنه وملك بلا حل قبل ابداله كزج شاه وطلحها وشيها وطلح برورزي وانما صديقه وصهره وصهره  
ساجه وبنو الساجه **في** الحكم الحشبه المكونة من بناء للاسار عليها وهذا عندنا لانه احد شئعة متقومة حق المالك  
من وجه وعند الشافعي لا يتطوع حق المالك منه لان الويل باق ولا يعتبر فعل الغاصب لانه مطلق ولا يصير كسكاه  
للك **في** فان ضرب الجرح من درهما او دينارًا او انالملكه **في** لا يشرى هذا عند ابي حنيفة لان الامم باق وبغناه  
الاصلي وكونه من زونا وهو باق حتى يجرى فيه البيا وعندنا يصير للغاصب قيا ساعا على غيرها **في** اذا اخرج شاه  
غيره طرحها المالك عليه واخذ قيمتها وضمنه نقصاها وكذا لو جرح ثوبا وقوت بعض الغز وبعض ثمنه لا كانه حتى لو  
كل الشئ يضمنه كل القيمة **في** وفي سائر نفعه ولم يفوت سببها ضرها نقص ومن يبي في ارض غيره او غرس امرًا بالعلم  
والرد **في** هذا في ظاهر الرواية وعند محمد ان كان قيمة البناء او الفرس اكثر من قيمة الارض فاعصبت بملك الارض بقيتها  
ولمالك ان يضمن له قيمة بناء او شجر امر يتلعه ان يضمن منه **في** ان يضمن لارضه ان يضمن ثم يبرق بوعده قيمة ذلك الفرس  
**في** فيقوم بالانجر وبنوا ويقوم مع احدهما مستحق العلم فيضمن الفضل قبل قيمة الشجر المستحق العلم اقل من قيمته فتلوعا  
فيقيمة الفضل اذ السقف بها اجرة العلم فالباقي فيه الشجر المستحق العلم فاذا اتمت قيمة الارض به وقيمة الشجر المتلوع  
عشر فاجرة العلم درهم يقي بدمه فالارض مع هذا الشجر يقوم به وقيمة درهم فيضمن المالك النقص **في** فان  
صر الثوب او صغر المالك او قبح قيمته ايض ومن لم يوفقه او اخذها وغرم ما زاد البيع والبيع فان يودعه

استودع  
استودع

ايضا واخره ولا يشرى الغاصب لانه نفس هذا المصوب وعندهما الشوبه كالحجر قبل هذا الاختلاف اختلاف ابي حنيفة  
وتنظر ان يضمن السواد كان نقصا وان زاده بعد زياته وعند الشافعي المالك يضمن الثوب وباجر الغاصب تنفع ما امكن  
ولا يرد من السواد وغيره بخلاف غيره الموقوف فان التغير غير مملوكه القياس على علم الباطل في علم المالك لا يتلف حال الغاصب  
لان النقص يكون وهذا يتلف فرعاية الجانيين فيما قلنا والوقوف سبلي فان طرحه على الغاصب باخر المثل بخلاف الثوب فاذا  
فيه القيمة **فصل** ولو غصب ما غصب وضمن المالك قيمته **في** خلافا للشافعي لان الغصب يكون سببا للملك قلنا انما يملكه  
منه وكون المالك انما يملكه بدل المثل لا يجمع البدل والمبدل في ملك شخص واحد بخلاف ما لا يقبل المالك بدل **في** وصدره القصاص  
في قيمة مع خلفه ان لم يضمن الزيادة وان ظهر ومعه اكثر وقد ضمن الغاصب بقوله اخذه المالك ورجع عوضه او اضمن  
الضمان وان ضمن بقوله املكه او محمد او غاصب بقوله ولا خيار للمالك **في** لانه ملكه لان المالك رضى بذلك حيث اوى  
عليه هذا القائل **في** وقد يضمن غاصب ضمن بعد سعيه لا اعتناق ان ضمن بعده **في** لان المالك المستند بان له البيع لا  
الاعتناق **في** وزاد الغصب منصفه كالمثل واكثر منصفه كالولد والشر لا يضمن الا بالتقدي او بالبيع بعد الطلب **في**  
هذا عندنا وعند الشافعي يضمنونه وقد مر ان هذا سببي على اختلاف في حد الغصب **في** ومنه نقصا وولاده معه وجبر ولا يرد  
**في** خلافا للشافعي فان اولاد ملكه ولا يبيع حارا قلنا سببها شيء واحد وهو الولادة ومنه نقصا لا يبعد نقصا تام فلو زنا  
بانه غصبها من رجل لا تولد فاستضمن منها يوم علق **في** هذا عندنا ابي حنيفة وعندنا لا يضمن لان الرد وقع صحيحا وتند  
ما سبب للمالك بسبب حدث في ملكه وهو ولاده وله ان لم يبيع الرد لان سبب التلف حصل في يد الغاصب بخلاف  
الفرق لانه لا يضمن الغصب ليقى الضمان بعد ضاها الرد ثم عطف على الفرقة قوله **في** ومنه نقصا سببه او عطفه **في**  
فانها غير يضمنونه باجر عندنا واستوفى المصانع كما اذا سكن في الدار المصنوعة او عطلها وعند الشافعي يضمنونه باجر المثل  
في الصورتين وعندنا ما لا يضمنونه ان استمرها لان عطله وهذا على عدم تقويمها عندنا وان تقويمها ضرورة في العقد  
والا فلا يضمن المسلم وخبره ولو ائتمرها الذي ضمن **في** خلافا للشافعي فان الذي يبيع المسلم فلا يقوم في حقه ولما انه متروك على  
اعتقاده ولو غصب حماره لم يضمنه لانه لا يضمنه **في** كالفيل من الظل الى الشمس او جلد ميتة قد يفر به **في** ما لا قيمة له  
كالارب والتمس اخذها المالك بلائ **في** ولو ائتمرها من ولو غطها بذي قيمة **في** كالمخول والحمل ملكه ولا يشرى عليه **في** هذا عند ابي  
حنيفة وعندنا اخذها المالك ويعطى ما زاد المثل فلو بيع به الجدر ابي يبيع له قيمه كالقرا والغصم **في** اخذه المالك وور  
ما زاد الدرع ولو ائتمرها لا يضمن **في** هذا عند ابي حنيفة وعندنا يضمن الجدر مدفوعا ويعطيه المالك ما زاد الدرع  
فيه والحاصل انه اذا اخلل او دفع ما لا قيمة له اخذها المالك لان الامر معه وليس من الغاصب سوى الجدل ولا قيمة له اما  
اذا اخلل او دفع بذي قيمة يصير ملكا للغاصب ترجح المالك المتقوم على غير المتقوم والعرف لا يضمن بين الجدر والجلد  
ان المالك اذا جرحه ولا يجره لانه لا يجره باق كذا قال عند الجاسات والخمر غريب لم يضره من غيره واما الجدر



عند ان يصفه اذ انصفه لانه غصب جلا غير مبيع ولا فسخ له والصفان يقع القوم كالمبيع اذا كان باقيا لا يترتب له  
بصرف داره مكرورته وصح بيعها **المعروف** له المالك والطبوع والمهار ونحوها وهذا عند ابي حنيفة وعند  
ابن حنيفة اما يضمن قيمته لغير القوم في الطيور يضمن للمالك المفقوتة والارباع في مباح ضربه في الحرم  
بالانفاق **م** وفي ام ولد غصبت ومكنت لا يضمن خلافا لمدونة **م** هذا عند ابي حنيفة فان لم يدره مفقوده عند لا امر الله  
وعندهما يضمنها بقومها **م** ومن حلق بعد عده او رباطه او فتح اصبل او قفص طائر ودهبت او سفلها لم يضمن  
يؤديه ولا يضمن بلاءه او يضمن **م** عطف على زوجه ولا يضمن نهيه **م** اذ قال السلطان قد يفرق وهذا لانه وجد ما لا يضمنه  
شيا لا يضمن وان غرم الله من وكدا لوسي يفرق عند محمد بن جهماله وبه يفتي **م** وهذا عند ابي حنيفة واي يوسف لا يضمن لاني  
لانه نقس قول على مختار وفي فتح الاصيل والمقصود على محمد ولما توسط قول على مختار وله ان الطائر يحول على المختار **كتاب**  
**الشفعة** هي ثلث عقار على شترية جبر الشفعة **م** ثم المشتري وهو المشرى عنه بعد البيع المراد بالوجوب الثبوت ويستدل  
بالاشهاد اذ حق الشفعة قبل الانتهاء من شرائه لانه حيث لو اذن في الطلب سئل فاذ الشتر استقر لا يضمن بغيره كذا في القايير  
**م** ومكده بالاحزاب الراعي او يضمن القايير بقدر رول الشفعة لا الملك **م** انما يكمل العقار اذا اخذه الشفع بوضاه ورضاه المشتري  
وقوله بقضا القايير عطف على الاحد لا على الراعي لان القايير اذ حكم بثلث الملك للشفيع قبل اخذه **م** فكيف في غير البيع ثم له  
في البيع **م** ثم المشتري في حق البيع **م** كالشتر والطريق خاص كسب بخر لا يجري فيه الشفع وطريق لا يضمن لغيره لانه  
في حكمه اقرى او اوضح جرح على ابي حنيفة **م** انما ذكر واضع الجرح ليعلم انه جار وليس يخلط ولا يشترط الجار الملائق وضع الجرح  
حتى لو لم يكن له شيء على الجرح يكون جار لانه قايير **م** وفيه ما لا يضمن لغيره لانه جار وليس يخلط ولا يشترط الجار الملائق وضع الجرح  
بلفظ يضمنها كطبله الشفعة ونحوه **م** مثل انما طبله الشفعة او طبلها واعتبار العمل بخلافه **م** وعند بعض المشايخ  
ليس الجرح ان مكنت اذ يركب تنطل شفعته **م** وهو طلب مواسم **م** انما يضمن هذا لغيره على غايه التجيل كذا في الشفع بيب  
ويطلب الشفعة **م** ثم يمد عند العقار او على من معة ومن يبيع او يشتري فيقول اشتري فلان هذه الدار وابايتها  
شفيعها وقد كتبت الشفعة واطلها الان فانه يدو عليه وهو طلب انما **م** اعلم ان هذا الطلب انما يضمن عند القدرين  
الانتهاد عند الدار وعند صاحب اليد حتى لو لم يكن ولم يمد بطلت شفعته وفي الدرر اذ ان الشفع في طريقه فطلبه  
المواشع وعجز عن طلب الانتهاء عند الدار وعند صاحب اليد بطل وكلاهما ان وجد وان لم يجد بطل بطل بطل بطل بطل  
فوق على شفعته فاذ احضر طبله وان وجد ولم يمد بطلت شفعته **م** ثم يطل عند قاضي فيقول اشتري فلان دارك وابايتها  
مدارك اذ اذ غيره **م** يتم الى وهو طلب مكمل وخصوصه وبنا حره لا تنطل الشفعة وقال محمد اذ اخره بطلت وبه يفتي  
واذ اطل بوال الذي الحكم **م** له غرض اذ كذا الشفعة الدار المشعوع بها **م** فان قريه ملك ما يضمن به او كل من خلف على العلم  
بانه ماله كذا او يمد من الشفع لسانه عن الشرا فان قرانه او كل من خلف على العلم **م** والسبب **م** اعلم ان ثبوت الشفعة ان

شفا

شفا عليه يحلف على الحصول لانه ما استحق هذا الشفع الشفعة على فان كان حلفا فانه لثقة الجوار يحلف على السب لانه ما  
اشترت هذه الدار لانه ما يحلف على الحصول بعد هذا الشافي وقد سبق في كتاب الدعوى **م** او برهن الشفع قضي له الجوار لم  
يضمن الشف وقيل لا يضمن واذا اقبل لثمة احضاره والمشتري يضمن الدار لثمة فلو قبل الشفع اذ الشف فاحر لا يطل  
الشفعة والخم البائع ان لم يسل **م** فمضم الشفع البائع ان لم يسل المبيع الى المشتري **م** ولا يضمن له البيت عليه حتى يضمن  
المشتري فيضمنه **م** وانما يشترط حصول المشتري لانه ملك له واليد البائع فاذ يسل الى المشتري لا يشترط حصول  
البائع لانه صار اجديا **م** ويقضي الشفعة والقهر على البائع **م** حتى يسل الدار على البائع وعند الاستحقاق يكون  
عنده القهر على البائع **م** فطلبت **م** والشفع جوار الروية والعيوب وان شرط المشتري البراءة منه وان اختلف الشفع والمث  
في المشرى عنه والمشتري **م** ان اختلف لان الشفع يدعي استحقاقا والدار عند تعدد الاقل والمشتري يملك **م** ولو برها الشفع  
اقضى هذا عند ابي حنيفة ومحمد بن جهماله وجهها ما ذكرنا وايضا يملك صدق البتتين بحريان للعقد مريض فاحذر الشفع  
بالاول وعند ابي يوسف بينه المشتري حتى لانها اكرامنا **م** وانما في المشتري غنا وابنه اقل منه لا يضمنه فاقول له  
وسم قصه المشتري **م** مع بقول القول للمشتري **م** واحذ في خط الكل بالكل **م** سله خط البعض قد سرف بالكل  
بقوله والشفع باخذ بالاقبال **م** الصلح وفي الشتر بثلثه وفيه به بالقيمة ففي بيع عقار بعقار اخذ كل قيمته الاخر  
وفي من وجب الجار وطلب في الحال واحذ بعد الاجل **م** هذا عندنا واما عند زفر والشافي قوله التقديم فله ان اخذ في  
الحال بالامر الموطن **م** ولو سكرته بطلت **م** اذ استعملت الطلب وصير حتى يطلب عند الاجل بطلت شفعته **م** وفي شرا  
ذي حرة وخير والشفع ذي ثلث الحرة وقيمة الخبز والشفع المثل بقمه الكل وفي بنا المشتري وعمره بالقر في قيمتها  
مقلوعين كما في العصب او كلف المشتري فلهما **م** اخذ الشفع فيما اذا اخذ المشتري وغرس الشف وقيمتها مقلوعين  
وكلف المشتري قلع البناء والمراد بقتنهما مقلوعين قيمتهما مستحق في القلم كما في العصب وعن ابي يوسف انه لا يملك  
بالقلم بل يخبر من اذ احذ بالشف وقيمة البناء ويترك وهو قول الشافي لان التكليف للعلم من الحكم  
العدوان والمشتري هنا محقق في البناء فله في موضع تعلو به حق سأكده للغير من غير تسليم **م** ورجع الشفع **م**  
بالتم فقط ان يسل وغرس ثم استحققت **م** احذ الشفع بالشفعة وبني وغرس ثم استحق بجمع بالتم فقط ولا  
يرجع بقيمة البناء والعرض على احد بخلاف المشتري فانه يرجع بقيمة او العرس على البائع لانه ملط مرجع بخلاف  
الشفع فانه اخذه جبر **م** وكل الثمن ان غرس او جبر **م** المشتري دار الحرب او استا بالخلف لغيره فالشفع ان اراد  
الباخذ بجمع الثمن **م** واخذ العرصه لا العقل رهن المشتري بالبناء اي انما اخذ ما حقه لان المشتري قصد الاطلاق  
وفي الاول تلف باقية مساوية ولا يباح النقص لانه ليس عقارا ولم يبق بتمام وفي شرا ارض مع ثمن يخل فيها اذ  
لا يضمن عليها فان مرعه اخذها بغيرها وكميتها من الثمن اراده المشتري في الاول وبالثاني الثاني **م** في شرا ارض اذ



فمنه النصيب لانه لا يدخل يد ولا يدركه او سري ولم يكن على الجرحه فامر في يد المشتري فالشئع باخذ مع العرف في النصيب وان  
جده المشتري فالشئع باخذ الارض يدور على الجرحه كثرية النصيب الاول باخذ حصته الارض من العرف وفي النصيب الثاني باخذ  
بكل العرف لان العرف لم يكن موجودا وقت العقد فلا شئ من النصيب **باب ما يجب في بيع اولاد وما يسطر**  
**في** ما يسطر فيه الشئع او لا يكون وما يسطر الشئع وما يجب مقصدا في عقار ملك بعض وان لم يكن  
كروي وحام ويبرر الشئع النصيبية بحسن العقار به بخلاف غير النصيبية فانها ثبتت في غير العقار فان البحر والجرم  
يؤخذان بالشئع يتعا للفقار ثم لا بد ان يكون العقار ملك بعض حتى لو ملك بهيمة لا ثبتت الشئع ثم العرف لا بد ان يكون مالا  
حتى لو حوّل عن الرأبثت الشئع وانما قال وان لم يقم لان الشئع لا ثبتت عند الشافعي فيما لا يقم لان الشئع  
لرفع موته القسمة عنده وعندنا لدفع مرفر الجوارم لاني عوض وفلك وما دخل بيعا مقصدا شئ حتى ان بيع البنا والجار  
يشعيرة الارض يجب فيها الشئع وارث وصدقه وهبة الا بعوض وارثت شئ لانه القسمة معنى الامور او جعلت  
اجرة او بدل فلعن او عتق او صلح عن ذم عدا او مراه او قبول بيعها مال شئ قوله او جعلت حرة خلافا للشافعي فان هذه  
الاغراض مستقيمة عنده ولما ان يقوم المناقح صحتها فلا يظهر في حق الشئع وكذا الدم والعق واذ اقرب بيعها  
مال كما اذ تزوجها علي اربط ان ترد عليه النافلا شئ في جميع الدار عند الوصية وقال لا يجب في حصته الف الف اذا فيها  
بما دله حاليه هو بقول يعني البيع تابع فيه ولهذا ينفق بلفظ النكاح ولا ينفق بلفظ النكاح ولا الشئع في  
الاصل فكذا في البيع او بيعت بخيار ما سئلنا بيع وما سقط خياره شئ حتى اذا سقط الخيار ثبتت النكاح او بيعا  
فاسدا وما سقط فصح فانه اذ اسع بها او سقط حق البيع بان زرع المشتري فيها ثبتت الشئع او ردتها  
القاضي فلا شئع لانه في البيع موجب برد بلا قضاء وباقاله شئ في ثبوت الشئع في الرد بالبيع بلا قضاء القاضي  
لانه لما جرد فاضه بالبيع صار كانه اشترى وكذا يجب للشئع ما لا قاله لان لا قاله بيع في حق المالك والشئع  
ثالثهما وللعبدا المادون مديون في بيع سيده ولسيده في بيعه شئ يجب للعبدا المادون حال كونه مديونا في  
مخيط برقته وكسبه الشئع باع سيده وكذا السيد هو الشئع فاباع العبد المادون والمذكور ساعلي ما يديه ملك له  
ولم يشترى واشترى له لا لرباع او بيع له او ضمن الدرك شئ في الشئع للمشتري سواء اشترى ماله او دكاله ولا يجب  
الشئع للمشتري اي لم وكل اخر باثرا فاشترى لاجل الموكل والموكل يبيع كانه الشئع وقايدته ان لو كان للمشتري  
او الموكل بالثرا سريكا وللدار سريكا لحر فلما الشئع ولو كان هو سريكا وللدار جاز فلا شئع للمزارع وجوده ولا يكون  
للبيع شئع سواء كان اصيلا او جلا وكذا لا شئع له لانا لا شئع له عليه ولا فيما اذ اسع الادعا من طرود  
الشئع هذا حيله لا سقوط حق الجوار من الجوار وان باع الدار لا مقدار عرض زراع او سكر او اصبع وهو  
تمام ما يلاحق الدار المبيعة دار الشئع فانه اذ الم بيع ما يلاحق الدار الشئع لا يثبت الشئع او سراسها ما يثبت ما يلاحق الدار

في البيع

في البيع الاول هذه حيله اخرى لا سقوط شئع الجوار وهي اذا اراد ان يشتري الدار بالبيع يشترى شيئا قليلا منها كهم  
واحد مائة درهم مثلا فلا بد ان يراها في يدهم فالشئع لا ياخذ الشئع الا في البيع الاول بجمته لاني  
الباقى لا للمشتري صار سريكا وهو حق الجوار او سري حتى ثم دفع عنه ثوبا الا بالثمن هذه حيله اخرى تعمر  
الجار وغيره وهي ما اذا اراد بيع الدار بجاهه يشتري الدار بالف درهم ثوبا مساويا له في ثقله لا الله فالشئع  
لا ياخذ الا بالثمن ولا يكون حيله اسقاط الشئع والركاه عندنا يوسف وبه يفي في الشئع وبضده في الركاه  
اعلم ان حيله اسقاطها لا يكون عندنا يوسف وتكبح عندنا يوسف في الشئع بقولنا يوسف لانه منع عن وجوب  
التي لا اسقاط الحق الثابت وهكذا تكون الركاه وكذا هذا في غاية الشناعة لانه ايتار الجبل وقطع رزق الفقرا  
الذي فرق الله تعالى في مال الاغنيا والاخترا في سلك الذين كثر الرهب والنض ولا ينفقونها في سبيل الله  
الله تعالى واقول الشئع انما سرت لدفع مرفر الجوار فالمشتري كان ممن يتضرر به الجار لاني  
اسقاطها وان كان جلا صلا يتبع به الجار والشئع متغير لا يجب حواره فينبذ في اسقاطها م ويبطلها ترك  
عليها لواء او الامتداد وتسلمها بعد البيع فقط انما تسليم قبل البيع لا يبطا م ولو من الاب او الوصي والمفيل شئ  
اي الوكيل يطل الشئع فان تسليمه لا يبطا الشئع عندنا يصفه وايوسف خلافا لمه ورفر فان هذا ابطال في ثبات  
للصغير وانما سرت لدفع الضرر لما انه في معنى الشرا م وحطه منها على عوض ورد عوضه شئ الصلح على عوض يطل الشئع  
لانه تسليم كل الصلح غير جائز لانه مجرد في التملك فيجب في العرف م ويثبت الشئع لا للمشتري فان الشئع اذا مات بطل  
الشئع ولا يورث عنه خلافا للشافعي لانها ليست مال وهذا اذا مات بطل البيع قبل القضا اما اذا مات بعد القضا الباقي  
قبل القضا لم يورثه تغيير المورثه م وبيع ما شئع به قبل القضا بها انزال الشئع الاستحقاق قبل التملك خلافا لما اذا كان  
البيع شرط الخيار فان سمع سركا فلم يظهر سركا غير كد لا سمع البيع بالثمن فكان ياكل وكما قيل في الورث  
او عددي متقارب قيمته الف والكر فالشئع ثابت لانه هذه الامسا من وات الامسا فالشئع باخذها ويرى يكون  
له الاخذ بهذه الامسا وارثات فيها اكثر من الف فيكون له حق الشئع خلافا اذا ظهر للمشتري فان عرض عمر الله  
او اكثر لا يثبت الشئع لان الشئع باخذها بالقيمة فان كانت لها فقد سلم البيع به وان كانت تحتها انما تسليم البيع بالثمن تسليم البيع  
بالثمن بطريق الاول م ويشئع حصته احد المشر من لا احد البايعين شئ اشترى جماعة من واحد فلشئع انما يخذ نصيب  
احدهم وانما جماعة من واحد لا ياخذ حصته البايعين لانها مقفوفة المقتضى على المشتري ولمن لا يقرق وايضا يفتق  
في الاول دفع مرفر الجار لاني الثاني م والنصف مرفر اربع مائة مرفر اشترى نصفها مائة مرفر فقام  
البائع والمشتري فالشئع باخذ النصف مرفرا لان النصف مرفر تمام القبض **كتاب القسمة** هي بعدي  
الحال باع وعليه فيها الامور في البلي والمبادله في بيع فباخذ سريكا حصته بغيره ما جرد في الاول الثاني ويجوز



في حجر الخشب فقط عند طلب احدهم **ل**ه المبادله عابده في غير المثل مع انه يحير على القسمة في المثل اذا كان تحت الحجر مع  
ان المبادله لا تجري فيها الجبر فانه انما يجبر عليها لان فيها معنى لاواضع الشريك يريد الاستقام بحسنه او جبر على ان  
المبادله قد حكر فيها الجبر اذا انقلوا من العير به كما في قضا الدين **م** ونصب قائم بذو من ينبت له المبادله لا يقسم بل الاجرة  
واجب وان يقبض باجره وهو على عدة الروس **ه** هذا عند اوصيائه وقال للاجر على قدر الانصاف ولانه مودة الملك  
له ان الاجر مقابل للمثل وهو لا يتفاوت بل قد يعصب في المثل وقد يحسن في تقديره فاعتبر اصل الميزان ويجب  
كونه عدلا عالما بها ولا يقين واحد لها **ل** انما امر يعصب على الناس والاجرة تغير غالبا ولا يشترك القسام اي انه  
قسم واحد يكون للاجر مشترك بينهم فانه يفتي بالاعلاء **الاجرة** **م** ونصب رضا الشراكا لا عند من اهدى **م** ان يعينه لا  
بد من ان ياتى **م** وقسم تقبل يدعون له بينهم وعقار يدعون سواه او ملكه مطلقا فالادعاء الرتبة عن زيد لا حتى يصير هذا  
عطاوته وعلى عدة ورثة عند اوصيائه **م** حصة جماعة عند الفاقين وطبوا امة ما في ايديهم فان كان تقريبا فان ادعوا  
سواه او ملكه مطلقا قسم لكل هذا غير مذكورة المتى فان ادعوا الرتبة عن زيد هم ايضا وان كان عقارا فان ادعوا سواه او ملكه  
قسم ايضا اما اذا ادعوا الرتبة عن زيد لا يقسم عند اوصيائه حتى يبرهنوا على الموت وعدد الورثة وعندها يقسم كما في الصور  
الاجرة ان ملك الموتى باق بعد موته فالقسم فصلا على الميت ولا بد من الميت بخلاف صور الشراكا لان الملك بعد الموت  
للبيع وخلاف عقار الادعاء الورثة لان القسمة تقيد بزيادة الحفظ والعقد يحصر نفسه فلا احتياج الى القسمة  
فالمسألة التي لم تذكر في المتى قسم حكمها من قسمة القتل المورث وكذا قسم العقار المشرك بالطريق الاولى فكذا لم يذكر **م** ولان  
برهنوا انه معها حتى يبرهن انه لها **م** الصيرفة انه يرجع الى العقد فيقبل هذا قول اوصيائه والاصح انه قول الكل لانه  
اذا برهن انه معها كالقسمة الحفظ والعقد غير محتاج الى ذلك فلا بد من اقامة البينة على الملك **م** ولورثها على الموت  
الورثة وهو سهم ونهم طفل او غائب **م** ونصب من يقبض لهما **م** حضر ولدان وبرهنوا على الموت وعدد الورثة والاقارب  
معها ومن الورثة طفل او غائب **م** ونصب من يقبض لطفل او غائب وعبارته الهداية والاراء في ايديهم فقبل هذا سموا  
والصواب في ايديهما حتى لو كان في ايديهم لكان البعض في يد الطفل او الغائب وسياتي انه ان كان كذلك لا يقسم **م** فان  
واحد او سوا غائب احدهم او كان مع الوارث الطفل او الغائب او سوا **م** ان حضر واحد واقارب البينة لا يقسم  
اذا لا بد من اثنين لان الواحد لا يصلح مقاسما ومخاضا ولو كان مقام الارث الرأ لا يقسم لان في الارث يتقبل الارث  
حصان من الباقي وان كان في صورة الامتياز او سوا في يد الغائب او الطفل لا يقسم ايضا لان القسمة نصرة فاعلى الغائب  
والطفل من غيرهم حاضر **م** وقسم يطلب احدهم **م** ان اشترى كل حصته وبطلت في الكسرة ان لم  
ينفع الاخر لقله حصته **م** لا يقسم بطلت في القليل لانه لا يابده له فهو متعنت في طلب القسمة وقيل في القليل لان  
صاحب الكسرة يطلب بصر صاحبه وصاحب القليل يرضى بصره وقيل يقسم بطلت كل واحد **م** ولم يقسم الا بطلهم ان فتر

كل العمله وقسم عرض تحتها لا الجلسان والرفيق والمواهر والمام الابيضهم وقال يقسم الرقيق والمجاهير بطلب البعض  
لما يقسم الاول وسائر العروص لان تفاوتها حصر في الايدي فصار كالاجناس المختلفة وفي الجواهر قد قيل ان اختلاف الجنس  
لا يقسم **م** وورثته او اوصيائه او دار وطاوت قسم كل واحد **م** اذا كانت له ورثته مائة مائة مائة في مصر واحد  
قسم كل واحد **م** عند اوصيائه وقال يقسم بعضها في بعض وان كان له ورثته اي في مصر فقولوا لا يقسم **م**  
وبصور القام ما يقسم ويعده ويزهه ويقوم بنيه ويضر كل قسم بطريقه وسريه ويلقبه باسم بالاول والثاني  
والثالث ويكتب اسماهم ويقدر والاول الحق خرج اسمه والا والثاني خرج ثانيا **م** يصور الدار المقسومة على قوطان  
ليرفع اليها القام ويصلها اي سورها اسماهم القسم ويدعوا ويصور الدار على ذلك القوطان يقسم الجرد له يكون كل ذراع  
في ذراع شكله ويقدر البقرة والصفه وغيرهما شكل الدرعان ويقوم الشا وسد القسمة من طرفها فان جعل جانب  
الغربي لا يحل باليه ثانيا ثم باليه ثانيا وكذا وكذا اسما اصحابها اسماهم اما على القرعة او غيرها فخرج اسمه او لا يعطى  
نصيبه من كسب الغني حله من العرضه والباقي ايتهم سوا كانت لانصافا متساوية او متفاوتة **م** ولا يدخل الدرام الدرام  
في القسمة الابيضهم **م** لا يدخل في قسمة العقار الدرام الا بالقرعة حتى اذا كان ارض وبنيا يشتم بطريق القسمة وعند اوصيائه  
يوسد وعند اوصيائه انه يقسم الارض المساحة فالذي وقع الشا في نصيبه رد على الاخر دراهم حتى يساويه فيدخل الدرام لاد  
الضد في هذا القدر **م** فان وقع سبل قسم وطريقه في قسم اخر لا شرط فيها صرف ان يكون والافتح كسبل وعلو وسفل  
وعلو مجرد ان قوم كل واحد وقسم جماعة **م** ويقسم بالقيمة عنده وعند اوصيائه يقسم بالذراع كل ذراع من  
السفل مقابله فراعيل من العلو وعند اوصيائه يوسد بالذراع ابتداء لكل العلو والسفل تساويا **م** فان اقر احد المتقاسمين  
لا استيفاء لم ادعيا بعض حصته حصته وقع في يد صاحبه غلطا لا يصدر الا بغيره **م** قالوا لانه يدعي فتح القسم فلا يصدر الا  
بالبينة فانه الهداية ينبغي ان لا يقبل دعواه للتأخر وفي البسوط وفي قناري فاضي فان ما يود هذا وجه رواية المتأخر **م**  
اعترض على فعل القسام في اقراره باستيفاء حقه ثم لما نال من الغلط في فعله فلا يؤخذ بذلك الا في اقراره عند ظهور الحق **م** وشهادة  
القاسم حجة فيما **م** في القسمة هذا عند اوصيائه واي يوسف **م** ومنه مجرد والسائق ليس حجة لانها شهادة على نفسها فلا دليل  
شهادة على فعل غيرها وهو الاستيفاء **م** وان قال بقسمة ثم اخذ بعضه ظف خصمه **م** قال فبصت حقه فكل اخذ بعضه  
لما ساقصته بحلف خصمه **م** وان قال قبل ان يرا الاستيفاء اصابعه كذا ولم يعلم الى حالها ففحت **م** لانه اختلاف في  
مقدار ما حصل له بالقسمة فصار كالاختلاف في مقدار البيع **م** فان اشترى بعض حصته اخذها شاع او لم يقسم ورجع  
بقسطه في حصته شركه ويقسم في بعض طاع في الكل **م** اعلم ان الاستيفاء ما في بعض يقبل بعد ما كان بعضا شاعا لا  
يقسم عند اوصيائه **م** ويقسم عند اوصيائه والاصح ان يجمع اوصيائه وصورته انها اقارب تقع النصف الغني لاجلها  
فانصف النصف الخامس من هذا النصف الغني فاه لم يقسم فالتحقيق بالخيار انما تنقص القسمة وقيل لغير التقصيص وان



شارح على الاخر اربع وان كان بضايعا من نصيب احدها فقد قيل انه على الاختلاف والعقود انما لا تنسخ بالاجماع  
 بل يرجع بقسطه في حصته شريكه كما اذا كانت الارض بينهما نصفين فمقتضى ما استحق من احدى هاتين هو خمسة اذ ربع  
 بنصف ما استحق في نصف صاحبه وان كانت الاملاك لاحدها والثلث للآخر فاستحق من صاحب الثلث ربع بثلثي ما استحق  
 وان استحق من صاحب الثلثين ربع بنصف ما استحق وان استحق من البعض من نصيبه كل واحد فان كانا معا فاستحق القسمين  
 كان نصيبا لم يذكر هذه المسئلة فاقول نسخ القسمه بل يجعل هذا المستحق كأن لم يكن فان كان الباقي يوكل واحد بقدر نصيبه فلا  
 رجوع لاحدها صاحبه وان نقص من نصيب احدهما ربع بالحقه كما اذا كانت الارض نصفين والمستحق علق اذ ربع خمسة بنصف  
 هذا وخمسة من ذلك فلا رجوع وان كانت اربعة من هذا وستة من ذلك يرجع الثاني على الاول بذر ربع وصحته للمبايعه  
 المماه مفاعلة من القسمة او من الهب وكذا احدهما بهي الدار لا تنفع صاحبه او قسما لا لا تنفع به كما اذا افرغ من  
 استنفاع صاحبه م وسكون هذا بعضا من ارضه وعلوها وهذا سفلها وخدمته عبده هذا يوما وهذا يوما  
 ثم كخدمته عبده زيد يوما وغمر يوما م ككفي بغيره بان يكون فيه زيد يوما وغمر يوما م وعبده هذا العبد  
 والآخر والآخر م اي يخدم زيد هذا العبد ويخدم عمرو العبد الآخر **كتاب المزارعة** وهي عند  
 على الزوج ببعض الخارج ولا تنفع عندا وحينئذ لما روي انه عليه السلام نهى عن المزارعة ولا يها استجار الارض  
 ببعض ما يخرج من ثمره وكان في معنى قوله الطمان م وصحته عند ما يبيع في تقابل الناس والاحتياج بها والقبول  
 على المصارعة م بشرط صلاحية الارض للزراعة واهلية العاقدين وذكر المدة ورب البذر وجنسه وقسط الآخر  
 والتخلية بين الارض والعاقد والزرعة في الخارج فتبطل ان شرط لاحدهما قد انما ساء او ما يخرج من موضع معين  
 او ارفع رب البذر يذوق او ارفع الخارج م وتنصف الباقي هذا اذا كان الخارج خراجا موطفا اما اذا كان الخارج حرا  
 فاقسمه كالربع والخمس لا ينسد العقد كما شرط رفع العشر لا هذا لا يودي الى قطع الشركة او المدة لاحدها  
 والحب للآخر لقطع الشركة فيما هو المقصود م او بنصف الحب والبذر لغير رب البذر لانه خلاف مقتضى العقد  
 او بنصف الحب والحب لاحدهما م لقطع الشركة في المقصود م وان شرط تنصيب لجهة البذر لصاحب البذر او لم يقرض  
 للبس صحته م لانه الاول شرط مقتضى العقد فانه فاعلمه وفي الثانية الشركة فيما هو المقصود حاصلة ويكفي  
 البس لصاحب البذر وعند البعض شرك الحب م وكذا لو كانت الارض للبذر والبذر للبذر والحق والحق للآخر والارض والارض  
 والبقية لآخر وبطلت لو كان لارض والمقر للبذر والبذر والبقر والبقر والارض والارض والارض والارض والارض والارض  
 والباقي لآخر اعلم انها بالقسيم العلى على سبعة اوجه لانه انما يكون واحد من احدها والبلد من آخر وهذا على اربعة  
 اوجه وهو ان يكون الارض والحق والبذر او البقر من احدهما والباقي من الآخر والاولا جائزان والثالثة الاحتمال  
 الربا والرابع غير مذكور في الهداية وهو غير جائز لانه استجار البقر بجره من قبله وانما يكون ثمانية من احدها

والثاني من الآخر وهو على ثلاثة اوجه وذلك ان يكون الارض مع البذر او مع البقر او مع العمل من احدها والباقي من الآخر  
 والاولا جائز دون الاخير اذ لا مناسبة بين الارض والعمل وكذا بين الارض والبقر وعلى ما يوسف جوازهما فاذا  
 صح فالجاءح على الشرط ولا يبي للعامل ان لم يخرج من حيزه بل ان لم يخرج من حيزه بل ان لم يخرج من حيزه بل ان لم يخرج من حيزه  
 البذر ونقصت فالجاءح لرب البذر وللآخر اجر عمل الارض او عمله ولا يراى على ما شرط وعند محمد بالعامة ولو ابي  
 رب البذر والارض وقد كرم للعامل فلا يبي له حكا واستوفى مائه وتبطل له حكا وحدها ونقصت بغير خروج اليها هذا  
 قبل ان يتلزم الزرع لكن يجب ديانته ان يستوفى اذ اعلم للعامل اما ان يتلزم الزرع ولم يتحصل لايام الزرع الارض لتعلقه  
 المزارع م فان مقتضى المدة ولم يدر كذا الزرع فعلى للعامل اجر مثل نصيبه من الارض حتى يدر كذا لانه اجر مثل ما فيه نصيبه  
 وتنفذ الزرع عليها بالحصص مثل الجير السوي وغيره من العمل يكون عليها بقدر الحصص م كاجر الحصاد والمزارع والروى  
 والندرية م فانه عليها بقدر حصص كل واحد منهما م فان شرط على العامل فترت لانه شرط مخالف لمقتضى العقد فان الزرع  
 اذا ذكره في العقد م وعزله يوسف انه يقع م اي يبيع الشرط م وانه التعامل قال الامام الرضا هو الاصح في  
 وقوع التعامل فاحصل ان كل عمل قبل الادراك هو على العامل وما بعده فعليه بالحصص **كتاب المساقاة**  
 من نوع النخل من ثمره بغير شجرة وهي كالزراعة حكا وحلافاة شرط م فان حكم المساقاة حكم المزارعة في ان القسري  
 على صاحبها وفي ثمنها م فانه نصيبه خلافا لما روي في شروطها كروها في كل شرط يمكن وجودها في المساقاة كاهلية العاقد  
 وبيان نصيب العامل والتخلية بين الاجار وبين العامل والشركة في الخارج فاما بيان البذر ونحوه فلا يبي في المساقاة  
 وعند الثاني في المساقاة جائزه والمزارعة اما تجوز في ضمن المساقاة لان الاصل هو المصارعة والمساقاة اشبه بها لان  
 الشركة في البرج فقط وفي المزارعة لا تجوز الشركة في بجر الزرع وهو ما زاد على البذر م المدة فانه تقع بلا ذكرها  
 استحسانا فان لا درك الثمر وقتا معلوما م فسمع على اول ثمره يخرج وادراك بذر رطبة كادراك الثمر الرطبة بانقضاء  
 شئت رطبة فانه اذا دفع الرطبة مساقاة لا يشترط بيان المدة فيقتضى ان ادراك بذر الرطبة فانه كادراك الثمر في الثمر  
 اقول انما يبي للبذر فيها غير مقصود بل يحصل كل سنة مستمرات او اكثر وان اراد البذر بحدود ويترك في المدة  
 البان يدرك البذر فعلم لا يصح للبذر بغير ان يقع على السنة الاولى اي على السنة التي ينهي الرطبة بعد العقد م وذكر  
 مدة لا يخرج الثمر فيها بغيرها ومدة قد تبلغ فيها وقد لا تبلغ م لانه ذكرته كذا تقع م ولو خرج في وقتي ففعل الزرع  
 والاطلاع على المثل م ليعلم ان ادراك الثمر م وتنع في الكرم والشجر والرباط واموالها ودخان والحق وان  
 كان في ثمرها لا يدركها كالمزارعة م فانه عندنا وعند الشافعي لا يقع الا في الكرم والنخل وانما يقع فيها بحيث يبي في ثمرها  
 بغير الفاس وعندنا تقع في جميع ما ذكر حاجته الناس ثم اذا صحبهم وان كان الثمر على النخل الا ان يكون الثمر مذكرا لانه  
 يحتاج الى الحرق قبل الادراك لا بعده كالمزارعة تقع اذا كان للزرع بقلا ولا تقع ولا تقع اذا استحصد بذكرها في الارض لا تقع

والاصل في بيع المثلث المزارعة الماسلة  
 في الجاهل بشرط ان يبي في عينه من ثمره  
 فان الجاهل من البذر في الارض قال  
 في الزرع وهو ليس بالبذر في الارض  
 فتعني رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وصاحبها المزارع في كل واحد من الارض  
 وانما البيع في كل واحد من البذر في الارض







في حكم التراب واداء اكل الخبز في الجوار كالحجر ونحوه وانما يجوز ان يسلم منه لا يحد قياسي الجدة فان الجدة يجوز ان يسلم به بان  
 يتخذ جرابا واداء اكل ما يتبع بعينه فليدلك حكم المبرأ منه فهو كالاشعاع بعينه لكن المشي به ادرام توال وما يتبع  
 بالاستئصال في حكم التراب واداء اكل الخبز في الجدة كفا واداء اكل الخبز في الجدة كفا واداء اكل الخبز في الجدة كفا واداء اكل الخبز في الجدة كفا  
 انما في مصر اي حد صلاة العيد يوم النحر وبعد طلوع فجر يوم الفرائض في غيره واخره قبل غروب اليوم الثالث  
 فالعبرة في هذا مكان العمل لا مكان زواله لكن الاضحية لا تجزى على المسافر في الهداية وعند مالك والشافعي لا تجزى يوم الصلاة  
 قبل حرك الامام ويجوز عند الشافعي لما اربعة ايام واعتبر الاخر للفقير ومنده والولادة والموت في اداء اكل الخبز  
 في اول الايام فغير في اخرها لا يجب عليه وانزله في اليوم الاخر يجب عليه وان مات فيه لا يجب ولكن الذبح ليل او نهار  
 في النضج وضمت اياها تصدق المأذون وتفترس اهل الاضحية بها حية والغني يفتيها سرها اول المأذون  
 انه نذرانه يعني هذه الشاة فانه حينئذ يتعلق بالحمل والفقير ما يجب عليه بالثابت في الاضحية فاما الغني فاليجب  
 يتعل بدمته شري المأذون اوله وصح الجرح من الضان الجرح شاة لها ستة اشهر انما يكون له سنة والفقير  
 من الثلثة حتى من المأذون ام من ان يكون ضانا او غنما او من الابل والبقر وهو خمس من الابل وخمسون من البقر  
 وحول من الشاة قبل الشاة بثلثي حوله وبخمس من ذي طلف وخف كالجمل والمغني والفقير والفقير والفقير  
 والعور والعمى والعرج التي لا تسى الى اللبس الجمل التي لا ترون لها والشاة المجنونة والعور اذا سعين واحد  
 وقد فسد لحمها بانها لا تسى ايها يكون لحمها لا يكون في عظامها نقي اي تخم وتقطع يدها او رجليها وما  
 ذهب اكثر من ثلث اذنها او ذنبها او عيها او اذنها هذا رواه الطائفة الصغرى وقيل الربع وعندها ان يلقى اكثر  
 من النصف اجزاء ثم طريق معرفة ذهاب ثلث العين ان يمسح العين بالمصية يقرب اليها العلف اذا كانت طائعة تسقط الا  
 انها من ثلث مكان رأت العلف ثم يمسح العين بالمصية ويقرب العلف اليها فينظر من اي مكان رأت العلف فينظر الى  
 تفاوت ما بين العينين فان كان لما فقد ذهب الثلث وهكذا فان كانت احد سبعة وقال ورثته اذ سحره ومثله  
 صح وعنه في يوسف انه لا يصح وهو القياس لانه تبرع بالانلاف فلا يجوز ان يقر كالانفاق على الميت وجه الاتفاق  
 ان القربة قد تنفع عن الميت كالصدق بخلاف الانفاق فان فيه التام الولا على الميت كبقرة عن اضحية وشعير  
 وثمان ولو كان احدهم كافرا او بدعا لم يلزم الا لا لبعض ليس بقربة وهي لا تحصى وما كل منها واجب منها وندب  
 الصدق بثلثها وذكر الذي عمال ويوعدهم والذبح بيده ان احسن والا امر غيره وذكره ان بها كافي في  
 جلدتها او بعلمه الى الجراب وخف وفدا وسدله عما يتبع به باقيا لا عما يتبع به سهلكا كحل ونحوه فان سمع العلم  
 او الجدة به تصدق بثلثه ولو غلط الشان وذبح كل شاة صاحبه بلا غريم وفي القياس لا يصح ويضرب لانه في شاة  
 يغفر امر وجه الاستحسان انها بقيت الاضحية وولاه المأذون حاصلة فان العادة جرت بالاستئذان بالغير في امر

الذبح

الذبح وصحت النضج بشاة الغنم لا الوديقة ومنها لا في الغنم بشاة الملك مروت الغنم وفي  
 الوديقة يصير غاصبا بالذبح فيقع الذبح في غير الملك اقول لا يصير غاصبا لمقتضى ما لم يجر كالاجتماع وشدة الرجل  
 فيكون غاصبا قبل الذبح **كتاب الذبائح** ما كره حرام عنده ولم يتلفظ به لعدم القاطع فتنسب المكره  
 الى الحرام كنسبة الواجب الى الفرض وعندها الى الحرام اقرب المكره عندنا في حنيفه واي يورثه ليس بحرام  
 لكنه الى الحرام اقرب وهذا هو المكروه كراهية تخيم واما المكروه كراهية نهيه فالى الحرام اقرب **مسألة**  
 الاكل فرض ان نفع به هلاك وما يجوز عليه ان لا يكون من صلاته قايما وميضومه وبماح الى الجمع لزيد قوته وحرام  
 قوته الا لقصد قوت صوم الغدا ولا ياتي حنيفه وكره ليل الا ان وبول الابل اما ليل الا ان لم يكن له لحم  
 واما بول الابل فحرام عندنا في حنيفه وعندنا في يوسف يحل به النذاري لحرقه نهي وعنه يحل مطلقا لان لو كان  
 حرما لا يحل النذاري قال عليه السلام ما وضع شعرا لكم فيما حرم عليكم واي يورثه يقول لا يقي صبيد حرما  
 للنزوة وابو حنيفة يقول الاصل في البول الحرمة وهو عليه السلام تدعى شعرا لغيره واما في غيرهم  
 فالشاة غير معلوم فلا يحل والاكل والشراب لا رخص والطيب من انا ذهب ونفسه كالحمار والنا قال عليه  
 السلام اما جرح جرح بطنه نار جهنم وحل من انا رخص وجرحه وبول يورثه **مسألة** ومن انما يمسح وعنده الشاة في  
 يكره وجلسه على منقش شاة موضع النضج فقله وجلسه عطف على الضمير في حل وهذا يجوز لوجه الفصل  
 نعت ابي حنيفة الاكل والرب من الايام المنصص والحلوس على الكري والري والبرج او كونه منقضا اما يحل  
 اذا كان معا موضع النضج اي لا يكون النضج في موضع الغنم وفي موضع اليد عند الاخذ وفي موضع الجولوس على  
 الكري وعندنا في يوسف يكره مطلقا ومحمد قد قيل انه مع ابي حنيفة وقد قيل انه مع ابي يوسف وقيل قول كافر  
 قال شئت ان يمسح من سلم او حماري فحل ويجوز فيهم فان قول الكافر مقبول في المعاملات الحاجة اليه اذا اعطاه بكثرة  
 الوقوع وقول فرج كافر او ايتى او فاسق او عبد او صنفها في المعاملات كشر اذ كروا التوكيل كما اذا اخبرني  
 وكل فلا ريب في بيع هذا يجوز الشرائع وقول العبد والصبي في الهداية والاذن كما اذا ابا هدية وقال اهدي  
 فلان اليك هذه الهدية يحل قوله منه او قال انا ما دون في التجاره يتقبل قوله بشرط العدل في الديارات كالخبر  
 عن حاشية المائتين ان اجبر بها مسلم عدل ولو عبدا وتجرى في الناس والمتورع يغالب رايه ولو ارادوا في غلبه  
 صدقه وتوصا ويتم في كذبه فاحوط ومقدام وعي اليه فوجد ثم لعبا او غنا لا يقدر على بيعه يخرج البتة وغيره ان  
 نعت واكل يار ولا يحضر علم مقل وقال ابو حنيفة ابتليت بهذا مرق فصبوت وذا قبل ان يعتدي به ودل قوله  
 على حرمة كل الملاهي لا لال ابتلا بالحرم يكون اعلم انه لا يكون علم قبل المصنوع هناك لولا لا يجوز المصنوع وان لم  
 يعلم قبل المصنوع لكن علم بعده فان كان قد اراد على المتع نعت فان لم يكن فادنا فان كان الرجل يقدر بخرج ليل لا يقتدي



المسلم وان لم يكن يقدر فان قعد واكثر جازا لاجابة الدعوة سنة فلا تترك سبب سبب كصله الخارج يحضرها البناء  
قال ابو حنيفة ابتليت بهامة فصدت قوله ابتليت بها على الحرمة ويحلى ان يقال الصبر على الحرام لامانة الله لا يجوز  
والصبر الذي قال ابو حنيفة ان يكون على ما عرفنا من ذلك الا هو سكران لا غير مستحل ولا يتلذذ به **فصل** لا يلبس رجل  
حرير الا قد اراد به اصابع **م** في العزير اذ به بقدر العلم ورواية عليه السلام بسببته بكنوفة بالحرير وهذا في غير  
لا فرق بين حاله للحرب وغيره وعندها يحل له الحرب ضرورة فلما الضرورة تنفذ عما احتجنا به من غير هذا وغيره **م** ويحلى  
ويقترنه حذاءه في حنيفة رحمه الله لا يروى عنه عليه السلام جالس على قدمه من حرير ولا يكره **م** ويلبس سدا لبريهم **م**  
غيره وعكره حرب فقط **م** انما اعتبروا في الخلوة التي كانت من الاربع لاجل وان كانت من غيره يحل اعتبار العلم  
ولا يحل ذهاب او فضا لا يحل ان يمشي حافية سيفها وسما ذهب لبت فضر على المرأة كلها ولا يحل للمرجع والحر  
والصبر لكن **م** يجوز ان كان الخلوة من الصنعة والعصر من الحر **م** وتركه لغيره حاكم **م** ان ترك الحنم لغير اللطاف والاني  
احب لكونه زينة والسلطان والاني يحتاج الى التعميم **م** ولا يبدسه بذهب بل بفضة **م** هذا عندنا في حنيفة  
وكره البار الصبي بها او حبر **م** كما ان شرب الخمر حرام فلذا ان شربا **م** لآخره لوموا وعمل بحاجه **م** عندنا في حنيفة  
ذلك لانه نوع نجس كذا الصحيح انها اذا كانت للحاجة لا تكره وان كانت للتكبر يكره ولا الرسم هو الحنط الذي يقدر على  
تذكر المني ففقد لا يكره لانه ليس بجنب لان فيه عرضا صحيحا وهو التذكروا غاذا كرهنا لان عاده بعض الناس شرب الخمر  
على بعض الاعضاء وكذا السائل وغيرها **م** وذلك كرهه لانه محض عيب فقال ان الرسم ليس من هذا القبيل **فصل**  
ونظر الرجل من رجل سوى ما بين سرة الى تحت الكتف **م** الراء ليست بعورة عندنا وعند الشافعي على العكس **م** ومن عكره  
وانته الحلال الذي فرجهما من محرم الى الرأس والوجه والصدر والساق والعصان ان سهرته والا فلا الى الظهر والبطن  
والفخذ كانه غيره **م** فان حكم امته الغير حكم المحرم بعورة ذواتها في المباشرة وما حل نظرهما حل مشا من كذا  
ان اراد شراها وان ظاف شهوته وامة بلغت لا تعرض في ان اراد واحد من الاجنبية الا وجهها وكفها فقط هذا  
في ظاهر الرواية وعن ابو حنيفة انه يحل النظر الى قدمها وقد مر في كتاب الصلاة ان القدم ليس بعورة قلنا في  
الصلاة ضرورة وليس في نظر الاجنبية ضرورة بخلاف ايهم والكف وكذا الراء فانها في النظر الى قدمها **م**  
كالاجنبية فان ظاف اي يلمس **م** لا ينظر الى وجهها الا الحاجة كما ضحكنا وناهد يمد يدها ومن يريد تكاح امراة  
او سواها وان خيف شهوته ورجل يدورها **م** فان هو لا يحل له النظر مع خوف الشهوة الحاجة **م** في نظر الرجل  
مرضا بقدر الضرورة وطرف من المرأة كالرجل من الرجل وكذا من الرجل ان استشهوتها والخصي المجنون والحيت  
في النظر الى الاجنبية كالقطر ويعذر عن امته بلا اذنها وعن عكره **م** العذر ان يطافا اذ اقربه الى الزنا الخارج والنا  
ينزله النع **م** ومن يكره ان يكره او يحكه **م** كالوصية والارث وغيرهما **م** ولو تكبرا او شربا من امرأة او عبدا او غلاما

اي محرم

اي محرم الامة كمن غيره **م** ومن محرم لخاصة لا تتعدى الامة عليه او من اصاب اركات الامة ما لم يصب **م** حرمة عليه وطبها وروا  
عنه حتى يستبرأ بغيره من كفن وبشرته فوات شهده ووضع الحامل في الحامل **م** فان الملكة في الاستبراء قرب راحة  
الرحم صيانته لما احتترم عن الاضطرار او كره حقيقته الشغل وتوهم الشغل ما يحترم كرهه من خفي يدر الحكم  
على اطراره وهو استحسان الملكة وان كان عدم وطى المولى معلوما كما في الصور التي عدتها وهما قوله ولو تكبرا **م** فان الملكة  
تواخي في الجنس لا في كل فرد كمن رده عليه الملكة لا تراعيه كل فرد وليس تراعي في الانواع المستبوبة فاذ كانت الامة بكرا او  
شترية على ان كانت نسب واربها منه وهو ان يكون الولد ثابت النسب ينبغي ان لا يجب لا لعدم الشغل لما احتترم بدقن  
بالا في هذه الانواع والجواب انه انما يثبت بالنسب قوله عليه السلام في سبابا او طاس لا لا يوطأ الحامل حتى يتفرج عن  
ولا الحامل حتى يستبرأ من السبابا بطول من يكون فيها بكرا او سببه من امره ونحو ذلك ومع هذا حكم النبي عليه السلام  
حكما عاما فلا يحتمل الحكم كانه ضايف الحكم في حرمة الحر بقوله انما يريد الشيطان ان يوقع الامة فلا يعلل ان يقول الواحد في  
اشربها يجب لا تنفع العداوة **م** ولا **م** من الصلاة فان الصلاة عالية في تحريمها فالزوج محرم على العوم كما ان في التحسين  
ما لا يحل من الحنط وكما سار الناس يجب في تحريمه يرتفع الحكم فلما ثبت الحكم بسبب على العوم تمت في سائر اسباب الملكة كذا  
قياسا فان الصلاة معلومة ثم تباد ذلك بالاجماع **م** ولم يكف حصة منكم فيها ولا التي قبل النفس ولا ولادة كذا  
ويجب سواها الاستقصاء قوله **م** لان الملكة تم له والحكم يضاف الى العلة الضمنية لا عند عود ابنته وروا القسوة  
والمتاجر وكل المهره **م** لانه لم يوجد استحقاق الملكة **م** ورضع صلية استطاق الاستبراء عندنا في حنيفة يوسف خلافا  
لحد واحد بالادل ان علم عدم وطى رايه في انشاء الطهر والاني ان رقبها ان لم يكن حنة حرم ان ينكحها ثم يستبرأ **م** انما النكاح  
لا يجب الاستبراء ثم اذ استبرأ رويته لا يجليها **م** فان كانت ان ينكحها البائع قبل الشراء المشتري قبل قبضه من يوثقه سحر  
بشري ويقطع ويقبض فيطلق الزوج **م** ان كانت تحت حرة فالحيلة ان ينكحها البائع قبل اشترائها المشتري رجل عليه اعتمادا  
ان يطلقها فهو بشري ثم يطلق الزوج فانه لا يجب الاستبراء لانه اشترى مكرهة الغير ولا يحل وطبها فلا استبراء فاذا اطلقها  
الزوج قبل الدخول على المشتري **م** وحديثه لم يوجد حدوث الملك فلا استبراء او ينكحها المشتري قبل قبضه ان الرجل ثم يقبضها ثم  
يطلق الزوج فان الاستبراء يجب بما يقبض وحديثه لا يحل الوطى واذا حل بعد طلاق الزوج لم يوجد حد من الملك **م** ومن فعل  
بشهوة اخرى واعى الوطى بامته لا يجازى كما حرم عليه وطبها ودوا عوى يحرم احدهما **م** واعى الوطى على القبلة والمن شهوة  
والنظر الى فرجها بهلوه فان له واعى الوطى حكم الوطى ويحرم احدهما كونه راء الملكة الا او بعضا وانكاحها **م** وكره يقبل  
الرجل وعناقه في ان واحد **م** وازرع يقبض من صلاته **م** عطف على الضمير في جاز هذا عندنا في حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف  
لا بأس بها في ان واحد فاما مع القسوة لا بأس بالاجماع والخلاف فيما يكون للجنبه واعا بالنبه فلا شك في الحرمة اجماعا  
**م** وكره مع العورة خالصة ومع في الصحيح مخلوطة كحجم الرنين والانتفاع بالخلوطة لا بغالصةها **م** فان بيع الرنين طار







الجدول وانما يمنع لان القديم يتكرر على قديمه ومن موقوفه على الارض اخرى ليس له ان يشرب لانه اذا انقادر  
العهد يستدل به على انه من تلك الارض والشرب يورث ويومي بها لا شفاع ولا يوجب ولا يقدر  
به ولا يجعله ما في الارض ولا يمنع من الاكل والشرب في الارض او عرفت ولا من شرب غيره **كتاب الصيد**  
حرم المجرى من الماء العذب اذا غلا واشتد وقدر بالبرق وان قلت هذا الاصل من هذا الشرب باجماع اهل اللغة  
ولا نقول ان كل سكر حرام شفا قد من حماره العقل فان اللغة لا يجري فيها القياس فلا يبيح المذوق لغيره لانه  
الوضع الاول ليشتمل الاطلاق بل يرجع الوضع وقد حققناه في التبيين وقدر بالبرق قوله حقيقه وهذا هو الشدادي  
صار سكر لا يشترط في كل ليد ثم عنها حرام فان قلت ومن الناس من قال السكر منها حرام وهذا مدح بان الله تعالى سماها  
رجا وعليه اتفقوا اجماع الامة ثم كفر سكرها وسقط تقوؤها لانه لا ينها ويحرم الاشباع بها ولا يكره ولا  
يؤثر فيها الطبخ ويجوز خلطها خلافا للشافعي من عشرة احكام كالطلا وهو ما غلب طبعه فذهب اهل السنة وغلبا بحاشية  
وتبين المترى في السكر ويقع الزنيكس اذا غلبت واشتد من الصبر يرضع الى الطلاء ويقع المترى في  
وعند الاوراع الطلاء وهو البادق وماح وكذا يتبع النبي وصديقه ربه الله السكر ماح لقوله تعالى يحذر  
سكرا وزقا حسنا واعلم ان هذه الاشربة مما حرم عندنا في صنفه اذا غلبت واشتد وقدر بالبرق وقدر بالبرق  
الاستدلال في الحزم وحرمه الخرافوي فيكون سكرها فقط وحل المثلث الغني مشتد على بطخ ما العيب حتى يذهب  
لما هو حرم على ما يبيح ويستد ويعذر بالبرق وانما حل ذلك عند الوصفه واليوسف خلافا له ومالك والثاني  
ويستد الفم والرب مطبوخا او في طبعه ولا يشد اذا شرب ما لم يسكر ولا هو وطرب اي اكل هذه الاشربة اذا شرب  
ما لم يسكر القدر الا خبره هو المسكر حرام اتفاقا وشروطا في شرب لا قصد اللغو والطرب بل لتفقد القوى والبقاء  
وهو ان يجمع بين التمر والرب ويطبخ ويترك الى ان يعلى ويستدحل بالبرق وطرب ويستدحل بالبرق  
والبرق والشعر والبرق وان لم يطبخ بالبرق وطرب وحل المجرى ولو بعلاج اي بالفاي فيه احتراز عن قول الشافعي في الحل  
اذا كانا لياحي لا يحل لخل قول واحد وان كان غير الفاي فنبه قولان والاعمى في البرا والحتم والمرفق والعمر  
القرع والحتم لمرق الحفناء والمرق لطرف المطلي بالوقت اي الفير والمعد الطرف الذي يكون من الحطب المنقوع في  
هذه الظروف كلها محتمة بالخرفا اذ امرت بالبرق من النبي عليه السلام استعمال هذه الظروف اما لانه في استعمالها  
بشر الخمر واما لان هذه الظروف كانت فيها اثر اخر فلما منعت هذه اباح النبي عليه السلام استعمال هذه الظروف قاله  
الخمر والاعناء وايضا في اتداعهم شي بالغ ويستد ليركة المارمده فاذ اترك الناس واستقر الامر في التمدد به  
حصول المنفعة ولا يحدث ربه بلاكس فان في المجرى ما يحيد بشره الدليل لا يقبل المجرى في الكثرة ولا في  
الدرزي فاعبر حقيقة السكر **كتاب الصيد** حل صيد كل ذي ناب وخطب من ثقب وبار وجوها

قد مر في التمام مع ذناب وفيه ثقل لم اعلم ان الحزير يستثنى منه من العين وابو يوسف استثنى الامد لعل همة والذهب  
لخصاسته والبعض من الحزير كسائر وانما هراته لا احتياج اليه استثناء فان الامد والرب لا يبيح لعل همة والخصاسته فلم  
يوجد شرط الصيد بشرط علمها وخرجها اي يرضع منه هذا عندنا في صنفه ونحوه وعلى يوسف انه لا يشترط المجرى والبرق سلم  
او كتاب اياها سببا في لا يترك التسمية عاديا اعلى منع من حشر وكل يستثنى في الصيد ان يكون متعابا بقايم او الجاهل  
فالصيد الذي استوحش سانس منع غير متوحش والصيد الذي اقام في الشبكة والساق في البر الذي تحت متوحش غير منع لحروجه  
من جحر الاستماع وان لا تترك الكلب للعلم على صيد به مثل كل غير يعلم او كلب البوي وكلمه رسول الصيد او اربل وركه  
التسمية عدا ولا يطول وقته بعد اصابه فانه اذا اطال وقته بعد اصابه لم يكن الا صيدا مضافا الى الارض بخلاف ما  
اذ كان العهد فان هذا صيد في الاصل فيكون مضافا الى الارض ويعلم العلم بترك كل الكلب ثلاث مرات او يوجع الباري دعاه فان  
اكثره الباري اكل لا تاكل الكلب ولا ما اكله من جحر تركه ثلث مرات ولا ما اكله بعده حتى يعلم او قبله وتوفي بكنهه لا يجل باصا  
الكلب بعدما اكل حتى يعلم اي تركه الاكل ثلاث مرات ولا يجل باصا قبل الاكل اذ انقضى بكنهه فان الكلب اذا اكل علم انه لم يكن  
كلبا عدا ولا ما اكله قبله ان الكلب فهو صيد كلب حائل فحرم اذ انقضى بكنهه القياد ومن شرط اكل الذي التسمية ان لا يتركها  
عاديا والمجرى وان لا يتعد عن طلبه الغاب فتعابا بكنهه من ربي غاب عن صيد متعابا بكنهه فاذ ركه شيئا فانه لا يتعد عن طلبه  
حل الكلب لان هذا البرق وسعة وان تعد من طلبه بكنهه لانه وسعة ان طلبه وقد قال عليه السلام لعل هوام الارض فقلته  
فان ادرك المرسل والراي حيا كاه س المراد انه اذا ركه حيا وفيه من الحياة فوق ما يكون في المذبوح بحل الكلب حتى لو ركه الله  
بحرم وقد قال فان ركه حيا كاه س المراد انه اذا ركه حيا وفيه من الحياة فوق ما يكون في المذبوح بحل الكلب حتى لو ركه الله  
وكذا في يوسف وهو قول الشافعي وظاهر الرواية انه يحرم وانما حيا من الحياة المذبوح فلا اعتبار بها فلا يجب تركه اما في  
الزوجة واحواها وفي النساء التي مرضت فالتقوى على الحياة وانما حيا من الحياة المذبوح فلا اعتبار بها فلا يجب تركه اما في  
ما كيم فان تركها اي التسمية عدا فوات او اربل بحسب كلبه فخرج سلم فان رجر اي اعزاه بالصياح فاستد او قبله من  
بعضه المقصود بهم الذي لا يربك س بقرا صا لانه يصيد الى عرض فلو كان في راسه حده فاصار محمدا على او بعد  
تقبله ان حده انما قال هذا لانه محتمل انه قد مثله سقل حتى لو كان خفيفا به حده يحل لتغير الموت بالمجرى او ربي صيدا  
نوع في فاس فانه محتمل انما قلته فيهم او على سلم او جمل فزوي منه الى الارض حرم لان الاحتراز من هذا يمكن  
فان وقع على الارض استباح لان الاحتراز من هذا غير ممكن حل او اربل سلم كلبه فخرج مجوسي فان رجر ولم ير له احد  
فخرج سلم فان رجر اعلم انه اذا اجتمع الارسال والجرى الموقوف اكل اعتبارا لارسال فان كان الارسال من المجوسي والجرى  
من المسلم حرم وان كان على العكس حل وان لم يوجد الارسال وجد الجرحا عكس الجرحا فان كان من المسلم حرم  
او ركه عدا ركه على اكل هذا عندنا فانه لا يمكن التعليل بحسب ما عنيه وعندما لا يكون الا بول وان ارسله فقتل صيدا ثم قتل



صبيته الخراجل ما لو ربحها اليه صيد فاصابه وامساها بخر وكذا لو ارسله على صيد كثير وسمي بخر واحدة بخلاف دمج  
المشايين بخره واحدة كصيد ربي يقطع عنوا من العضو هذا عندنا وعند المشايين الاجماع وكذا قوله عليه السلام  
ما بين من يخرى ويشت ويانق الما واكثر مع عمر بن الخطاب يقطع قطعين تحت يكون ذلك في طرف الاراس والثاني في طرف الخصر او يقطع  
نصف راسه او اكثر او يقطع في كل جملته لان في هذه الصورة لا يكسب حياه فوجاهة المذبح ولم يثاوله قوله ما بين من يخرى  
فهي تحت بخلافها اذا كانا في طرف الاراس والثاني في طرف الخصر لا كان الحياه في النملين فوجاهة المذبح وبخلاف ما اذا  
قطع اقل من نصف الاراس لا كان الحياه فوجاهة المذبح قال روي صيدا فراه اخر يقتله فهو للاول وحرم وصير لما في يده  
مخرجها ان كان الاول اشخص والا فالثاني وحل في روي صيدا فراه اخر يقتله فان كان الاول اشخص من غير الاشخاص فهو للاول  
للاول وحرم روي الثاني قال في يمين يمينه حال كونه مجروحاً برمي الاول فان لم يكن الاول اشخص من غير الاشخاص فهو للثاني  
لانه ذره صاده ويكون جلا لان ذكاته اضطراره ويصاد ما يוכלل حله وما لا يוכלل فالا يוכלل حله فما لا يصطاد ويقتل  
لحله وجده **كتاب الرهن** هو رهن الشيء بمثل احد من كالدن فان الدين بمثل احد من اخذه  
من المرهون بان يباع المرهون بخلاف الرهن فان المصون مظلونه منها ولا يمكن تحصيل صورته من شيء اخر ولا الرهن يمكن  
تحصيل صورته من شيء اخر ويتعقد بايجاب وقبول غير لازم له في عقد حال كونه غير لازم في الرهن تسليمه والرجوع منه  
رهن تسليم الرهن والرجوع عن الرهن معنى العقد فاذا سلم وقبض بمجرور اي بقوما غير شايع مفرقا اي غير مشغول  
نحو الرهن حتى لا يجوز رهن الارض بدور الخلل والتجبر بدور التمر وادائها شاع الرهن بدور المتاع مما يزرع اى ان  
كان تصليح الرهن خلقته كالتمر على التجبر يجب ان يبرز ويصل منه فالمعز يتعلق بالحل فيجب فرائعه عما حله فيه وهو ليس رهن  
سوا كان اتصاله به خلقه او جاورته والمهرن يتعلق بالمال فيجب انفصاله عن محل رهنه غير موهول اذا كان اتصاله به خلقه في  
لو كان اتصاله بالجوارح لا يبرز كره المتاع الذي يبرز به الرهن لزم والقليه بغير فيه كافي في البيع القليه ان يبرز الرهن  
في موضع يتكلم المهرن من اخذه هذا في ظاهر الرواية وعلى يوسف لا يثبت في المقول الا بالنقل لانه قبض بوجوب التصانيف  
القصب وعند مالك يلزم بدور القبض وضربا اقل من قيمته ومنه ليدن اعلم ان هذا تركيب شكل نقل الناس من الكاه  
وهو انه يتوهم ان كل من يبي التي تستعمل مع افضل الفضيل وليس كذلك لانه انما يريد انه معقول باقل من كل واحد فعلا  
غير مراد وانما يريد معقول بما هو اقل فان كان الدين اقل من القيمة فهو معقول بالدين وان كان القيمة اقل من الدين فهو  
معقول بالقيمة فيكون من اللسان تقديره انه معقول بما هو اقل من الاخر الذي هو القيمة تارة والدين اخرى ثم اذا علم  
الحكم فيها اذا اتى القيمة اكثر وهو انه معقول بالدين والتفضل لنا فهم الحكم في صورة المساواة ان يكون معقولا بالدين  
فله ذلك وما هو اسقط منه وان كانت قيمته اكثر فالفضل لامة وفي اقل سقط من رهنه بقدره ورجع المهرن بالفضل  
فالحاصل ان يد المهرن على الرهن بالاستيفاء لانه وثيقه بجانبه لاستيفاء يكون موصوله اليه فيكون استيفاسه بوجوه وينفذ

بالطمان اذا

بالهلاك فادان الدين اقل من القيمة فنقل استوفى الدين والفضل لامة وان كان تعلقه اقل يكون مستوفيا بقدر  
المالية وهو القيمة ويرجع بالفضل وهذا عندنا وعند مالك معقول بالقيمة وعند المشايين هو غير معقول  
بل هو امانة والمهرن طالب دينه من رهنه فانه لا يسقط بالرهن طلب الدين وجبته به اي وجبته للرهن  
بالدين وجبته رهنه بعد فتح عقده حتى يقبض منه او يبراه فانه لا يسقط الا بالرهن على الرهن على وجه الفسخ  
لانه يبقى معقولا ما بقي القبض والدين لا انقطاع به بالاستخدام ولا السكنى ولا البسر ولا اجاره واعاره وهو مستعد لو  
تعلل ولا يسقط الرهن له بالتعدي واذا اطلب منه امر باحضار رهنه فان احضر لم يكن له ان يبراه ولا يتم رهنه وان  
طلبه غير ذلك العقدان لم يكن الرهن منه محل وان كان سلم دينه بلا احضار رهنه اعاد السلم الذي اولا لتعين حق  
المهرن كما ذكرنا في البيع انما لم يسلم الا لهذا المعنى وقوله وان طلبه تعلق عاسق وهو قوله امر باحضار رهنه اي  
بامر باحضار الرهن وان كان طلبه ليدن غير هذا العقد وهذا الحكم وهو الامر باحضار الرهن في غير هذا العقد اعاد الحق  
ان لم يكن الرهن منه محل حيا كان الدين منه الجمل سلم دينه بلا احضار الرهن ولا يكلف من طلب دينه احضار رهن  
وضعه عند عدل ولا من رهنه رهنه المهرن باسمه حتى يقبضه ان امر الرهن المهرن ببيع رهنه فباعه فان لم يقبض  
التم اذ اطلب منه وان يقبض المهرن كلف باحضاره ولا من يبراه رهنه من يبراه حتى يقبض منه له لا يكلف من  
تقي بغيره من تسليم بعض رهنه معه رهنه ان يملك الرهن من رهنه ثم هذا الحكم وهو عدم التعلق بالرهن بغيره  
الدين مع الرهن بالدين ولا من تقي بعد دينه تسليم بعض رهنه حتى يقبض القبه له لا يكلف من يبراه بغيره من تسليم  
بعض رهنه ثم هذا الحكم وهو عدم التكليف المذكور في قبض رهنه الدين وله حفظ نفسه وعياله فالرهن والرهنة  
الحادم الذي في عياله وضرب حفظه بغيره وابعاده وبعده وجعله حاتم الرهنه في خصمه لا يجعله في اصبع اخر فان  
جعله في اخمص استعجال وجعله في اصبع اخر لا لعدم العادة بل من باب الحفظ وعليه بوجه حفظه ورده المعيرة بده  
او جزمته كاجر بغير حفظه وحافظه فاما جعله لابق ومداواه الجرح فتقسم على المعقول والامانة له على الرهن  
بوجه الحفظ كاجر بغير حفظه وحافظه وكذا لو رهنه رهنه الى المهرن كداواه الجرح اذا كان رهنه مثل المهرن  
اما اذا كان رهنه على المعقول والامانة تاهو معقول فعلى المهرن وما هو امانة فعلى الرهن وهذا خلافا لاجر بغير حفظه  
فانما هو على المهرن وان كان قيمة المهرن اكثر من الدين لان وجوب ذلك بسبب الجلس وجوب الحفظ في الكل ثابت له وعلى  
الرهن بوجه تعيينه واصطلاحه منافعته كصعد رهنه وكسوته واجر رعيه وطير وكذا الرهن وتقي البشار والقياس بان  
**ما بين من يخرى ويشت ويانق الما** لا يبيع رهنه شاع ولم يخرى على دونه وزرع الارض على رهنه من عدم  
لونها مرام وكذا حكمها له لا يبيع رهنه حله بدو شمر وارض بدو زرع او يخرى لغيره كونه مفرغا فلا يتم القبض وعن  
ايح ان رهن الارض بدو الخرج حازر لان الخرج اسم النبات فيكون استئذنا الاشجار مراضة فيجوز لان اتصاله بغيره يكون

بالطمان اذا



مجاورة ولو رهن الخيل يواضعها لغيره ايضا لان اتصال اتصال مجاورة - ورهن الحر والمدر والمكاتب وام الولد ثم لما ذكر  
ما لا يجوز رهنه اذا ايدى كرها لا يجوز رهنه فقال ولا بامانه كالوديعة والمستعار وما المصارنة والثركة ولا  
بالركة صورته باع زيد من ماله ارا فزهر بك عند المشتري شيئا عاير ركة في هذا البيع وكذا لو رهن شيئا عاير لغيره  
لان لا يجوز ولو كحل هذا الجوز ولا يجوز بيعه بغيرها المراد ان لا يكون مضمونه بالمثل او بالقيمة كبيع في المايح  
اي باع شيئا ولم يسلم فزهر به شيئا لا يجوز لانه اذا اهلك ملكا العين لم يضمن المايح - ولا لا كفا له بالنفس ولا بالنفقة  
بالنفس وما دونها بالشفعة - **ب** كحل جمل بنفس جمل فزهر بها شيئا يسلم واذا وجب عليه النقص فزهر بها بالبا  
يتمتع من النقص لا يجوز وكذا اذا رهن المايح او المشتري شيئا عند البيع ليس له الدار بالثمن لا يجوز لعدم الدية  
هذه الصور - وباجرة المايحة والمضينة وبالعبد الحافي والمذبول - فانه غير مضمون على المولى فانه لو هلك  
لا يكون على المولى شيء فاذا لم يبيع الرهن في هذه الصور فله الرهن بان يأخذ المرهون من الرهن ولو هلك المرهون  
في يد المرهن قبل ان يضمن ذلك لا يضمن لان الحكم للمالك في مقتضى العتق اذ ان المالك - ولا رهن خمر وارتقاها من سلم  
او ذي السلم - لا يجوز للمسلم ان يرهن خمر او يرهن من سلم او ذي - ولا يضمن له من رهنها ذنبا وفي عكسه الفان  
لما ان رهن المسلم من ذي خمر فملك في يد الذي لا يضمن المسلم شيئا وان رهن الذي من سلم خمر فملك في يد المسلم  
يضمن المسلم للذي لا يضمن لانها مال متقوم في حق الذي ورث المسلم - ومع بيع مضمونه بالمثل او بالقيمة بالمقصود ويدل  
الطبع والمهر ويدل الصلح عن عدم - فان هذه الاشياء اذا اذات فانه يبيعها وان هلكت بحسب المثل او القيمة  
فيصح الرهن بها - وبالدن ولو موعود بان رهن بقرضه كذا فملك في يد المرتهن عليه بما وعد - ان هلك في يد  
المرتهن فله الرهن على المرتبة المقدار الذي وعدا قراضه فملك بالبيع مبتدأ في يد المرتهن صفة عليه خبر واعلم ان الرهن انما  
يكون مضمونا بالدن الموعود اذا كان الدن ميسرا او القيمة او اقل اما اذا كان كذا فلا يكون مضمونا بالدن بل بالقيمة  
واما كذا هذا القسم لان الظاهر ان لا يكون الدن المرصود الرهن وان كان على سبيل الدن فله علم حاسن فاقترع  
على ذلك - وباسر حال السلم ونحو الصرف والمسلم فيه فان هلك في المجلس فقد اضره وان اقره قبل نقد وهلك بطلا -  
اذا رهن بأسر حال السلم ونحو الصرف فان هلك الرهن قبل الاقتران فالمرتهن قد استوفى حقه فان اقره قبل نقد  
المرهون به وحل حلال المرهون بطلا السلم والصرف وهذا التفصيل لما في رهن السلم فيه فيصح مطلقا فان هلك  
بغير استوفيا السلم فيه فلا يبقى السلم ورهن السلم فيه رهن ببدله اذا فسخ - اي اذ كان الشيء رهونا بالسلم فيه  
ثم فسخا عقد السلم فهو رهن بالبدل به يكون السلم ان يحل الرهن حتى يقبض بأسر حال - وهلك رهنه بعد الفسخ  
ملك به - اذ رهن السلم اليه عند رهن السلم شيئا بالسلم فيه شرف فحاشا السلم فملك في يد رهن السلم فملك بالسلم فيه  
اي يكون على رهن السلم ان يودي الى السلم اليه مقدار الطعام المسلم فيه لانه اذا اهلك الرهن صار كانه رهن السلم استوفى السلم

لا يرد

لا يرد الرهن بدلا استوفى الرهن بالملك فصار كانه رهن السلم استوفى في السلم فيه شرف فحاشا القدر على السلم اما فيه الى السلم اليه  
وبدله عليه عبد طفلة ايجح الرهن على الاب عبد طفلة - هاهنا عندنا وعند اب يوسف وزولايح وهو القياس عسرا  
والحققة الا بامانه الاستحسان في حقيقة الامانة ازالة ملكه المختار لا عوض في الحال وفي هذا نصب حافظ ماله مع بقا  
ملكه - وبشره ما حصل وكذا لو رهن العبد حرا والمطل حرة والذرية بنته - اي اشترى عبد او خلا او شاة مذ بوجه  
ورهن بمشترى وهو عشرة دراهم مثلا شيئا ثم ظهر العبد حرا والمطل حرة والشاة بنته فالرهن مضمون اي رهنه  
وتضمنه عشرة دراهم او الدرهمين المئتين عشرة دراهم يوديها الى الدائن وان كانت قيمة اقل فعليه القيمة لانه  
رهنه بدين واجب ظاهر - او يدل على ان كانا قرا لا دين - ملح عن اثار ورهن برز الصلح شيئا شرف تصادقا  
على الدين فالرهن مضمون كما ذكر - ورهن الحر والمذبول والمورون فان رهن بجنه فملكه بملكه قدر امره به  
ولا يرد للحر - قوله قد لا يضمن من مثله اي مثله اي يعتبر المماثلة في القدر وهو الوزن او الكيل بلا اعتبار  
المودة وعندها يعتبر القيمة فيقوم بخلاف الجنس ويكون رهنا كانه فان رهن بدين فضنه وزنه عشرة  
بعشر دراهم فملك فقدره بعشره ملك بالدين وعندها ان كان قيمته مثلا وزنه او الكيل فكذا وان كان قيمته اقل  
وهي ثمانية مثلا يشترى بها ثمانية دراهم ذهب ليكون رهنا كانه فان قبله هذا التركيب وهو فملكه بملكه  
قدر امره به فلو كان الدين اذ كان خمسة عشر وزنه عشرة وقد هلك فقد هلك بعشره دراهم من الدين على الدين  
حصة فيكون التسعيف فلا يتناول ما اذا كان وزنه عشرة والدين عشرة لانه التسعيف غير ممكن ولا يجوز للدين  
هنا لانه لما اريد به التسعيف في صورة لا يكون للدين في صورة اخرى لا للمرتهن لا عموم له ولا يتناول ايضا ما  
اذا كان وزنه خمسة عشره والدين عشرة لانه يصير رهنا ان هلكه بقدر خمسة عشر من الدين وهو عشرة  
فقد اعير مستقيم قلنا ليس غرضه بانه مال يضمن في كل صورة بل الغرض انه هلك باعبار الوزن لا  
باعبار القيمة فمقدروه انه هلك بملكه وزنا من الدين اذا كان الدين رايدا فاذا علم الحكم في هذه الصور  
يعلم في صورة المساواة وصورة ان يكون الوزن رايدا على الدين كما مر ان الفضل امانة - ومن يشترى في رهن  
شيئا او يعطي كهنلا بعينه ما من ثمنه واي صح استحسانا - والقياس لا يجوز لانه ينفقه في صفقه وجه  
الاستحسان انه شرط ملائم لان الكفالة والرهن لا يستثنان - والاستحسان ملائم الوجوب وانما قال بعينه ما  
لانه لو لم يكن الرهن او الكفيل بعينه يفسد البيع ولا يجبر على الوفاء هاهنا عندنا لانه لا يجبر على التبرعات وعند  
رهنه لا الرهن في الشرط في البيع صار حقا من حقوقه كالوكالة المستوطنة والرهن - والبايع فسخه الا اذا  
سلم منه طالا او قيمه الرهن رهنا - اذا عندنا لما صح الشرط فانه وصف مرغوب فهو باع بكسر اللام حتى  
الفسخ - فان قال لبايعه اسك هذا حتى يبيع منك فهو رهن - **ب** اعطى المشتري المايح شيئا غير بيعه وقال



استك هذا حتى اعطى ثمنك <sup>كون</sup> فكون هذا لانه تلفظ ما بين عن الرهن والعينه <sup>بكون</sup> **المصادف** وعند زوال رهنها  
 فانه رهن عينا من طين بدين كل منهما **ب** يصير كله نحو ما بين كل واحد لانه تضمنه  
 يكون رهنه عند هذا وعند ذلك وهذا خلافا لجهة من طين حيث لا يصح عند اي منهما فان الاول لا يقبل الوصف  
 بالقرى بخلاف الجهة **م** واذا تضمن كل في نوبته كالعديل في الاول والاخر ولو هكذا ضمن كل حصته **م** فانه عند هذا لا يصير  
 كل يسوقا حصته والاستيفاء بما يقضى **م** فان تضمنت من احد هاتين رهنه والاخر **م** من الاخر لما امر كل رهنه  
 كل واحد **م** وان رهنه بجلان عينا بدين عليهما مع كل الدين ملكه الى قبضه الكل **م** وانما مع هذا لا تضمن الرهن  
 وقع في الكل بلا شيوخ **م** وبطلت حجة كل منهما انه رهن هاتين وقبضه **م** هذه سبلة مبتدأ ولا تعلق لها بما سبق  
 وصورة ان كل واحد من الرهنين انما رهن هذا الرهن من هذا الدين **م** فله اليه واقام على كونه يملكه  
 كل واحد لانه لا يمكن التقاسم لكل واحد ولا لاحدهما لعدم الاوليه **م** ولا سبيل التقاسم لكل منهما بالقبض لانه يورث  
 الى الشيوخ **م** ولو مات رهنه والرهن معهما في رهن كل ذلك كان مع كل قبضه رهنه **م** هذا قول الرهنين  
 وهو استحسان وعندنا في بوضعه هذا باطل وهو القياس في الحياة وجه الاستحسان ان كل واحد في الحياة  
 والشيوخ يقضه وبعد الحيات الاستيفاء بالبيع في الدين والشيوخ لا يقضه **باب الرهن على رهن** **م** يتم الرهن  
 بقبض عدل بشرط وقبضه عنده **م** هذا عندنا وقال مالك لا يجوز لان يده يد المالك ولهذا يرجع عليه عند  
 الاستحقاق فاعدم القبض قلنا انه على الصورة يد المالك وفي الماهية يد المرتهن لانه يده يد ضمان والقرى  
 المالية فينزل منزله شخصين **م** ولا اخذ لاحدهما منه وقبضه الى احدهما وهكذا ههنا فان وكل  
 العديل او غيره بقبضه اذ اطل امله مع فان شرط له التوكيل بالبيع عند حلول الاجل **م** والرهان لا ينعزل بالقرى  
 ولا يعلق بالرهان والمرتهن بل يوثق بالوكيل **م** سواء كان الوكيل المرتهن والعدل او غيره **م** واذا امان الوكيل  
 لا يقوم وارثه او وصيه مقامه عندنا وعندنا يوسف ان وصي الوكيل يملك بيعه **م** وله بيعه بقبضه **م**  
**م** له فهو وكيل مع المرتهن بقبضه ورثه الرهن **م** ولا يصح الرهن والمرتهن لا يرضى الاخر **م** اي لا يكون  
 للرهن مع الرهن الا يرضى الرهن المرتهن **م** وايضا لا يكون المرتهن مع الرهن الا يرضى الرهن بان وكله او  
 فاجاز الرهن ببيع **م** فان حل امله ورهنه غائب اجر الوكيل على بيعه كوكيل بالقبض غاب موكله واباها  
**م** فان الوكيل يجبر على الحسومة فاحاصل ان الوكيل لا يجبر على التقرب الا ان في هذه الصورة اذ اعاقب  
 الرهن والى الوكيل عن البيع فان المرتهن يتصرف في بيع الوكيل على البيع كما يجبر على الحسومة فاحاصل ان الوكيل  
 لا يجبر على التقرب الا ان في هذه الصورة اذ اعاقب الرهن والى الوكيل عن البيع فان المرتهن يتصرف في بيع الوكيل  
 على البيع كما يجبر على الحسومة اذ اعاقب الموكل فان الموكل اعتمد عليه وعلى فلولم يحاكم فيتنصر الموكل **م**

مق

حقه فيحب الوكيل على الحسومة **م** وكذا الوشرط بعد الرهن في الامم **م** اعلم ان في الخبر قولين احدهما ان الجبر  
 انما يشترط اذا كانت الوكالة لازمة وهي ان تكون في ضمان الرهن فانه ان كان يرضى لا يجبر والاخر ان الجبر  
 بناء على ان الرهن يضمن فيحب الوكيل على الحسومة اذ اعاقب الموكل وانما كان هذا القول صحيح لان عدم الدليل لا  
 يدل على عدم المدلول خصوصا اذ اوجده ليل اخر **م** فان باع الدرك فاعترض رهن فملكه فانه في ضمان المرتهن  
 فاستحق **م** الرهن في الهلاك اذ اياه اهلكه الرهن في يد المشتري **م** ضمن المشتري للرهن السبع والعقد والعدول  
 مئة الدرايم او المرتهن منه وقوله ورجع المرتهن على رهنه بدينه **م** له استحقاقا ان يقض الرهن قيمة  
 الرهن لانه غاصب وحيد مع البيع وقبض الرهن لان الرهن ملكه ما اذا اضمنا وانما ان يقض العدول لقيمة لانه ساعد  
 بالبيع والتسليم وح العدل بالخيار اما ان يقض الرهن لقيمة مع مع البيع وقبض الرهن وانما ان يقض المرتهن  
 الرهن الذي اده اليه وقوله اي ذلك الرهن يكون للعدول فيرجع المرتهن على رهنه بدينه وفي القياس اخذ اي المرتهن  
 المرتهن **م** من شريه ورجع هو على العدول بجمته بشرط موطن الرهن **م** وصح التقبل وعلى المرتهن مئة ثم المرتهن  
 يرجع على الرهن بدينه **م** العدل بالخيار اما ان يرجع على الرهن بالمرموم صح فقبض المرتهن الرهن وانما يرجع على  
 المرتهن المرتهن يرجع على الرهن بدينه **م** وان لم يشترط التوكيل في الرهن مع العدل على الرهن فقط قبض  
 المرتهن منه **م** الا ان اجد كونه خيرا للعدول بين قبض الرهن والمرتهن كما يكون اذ كانت الوكالة في عقد الرهن  
 فانه حينئذ تعلق حق المرتهن بالوكالة فله العدل ان يقض المرتهن لانه باع الحق اما اذ المرتهن شرطه وعقد الرهن  
 يكون بالوكالة المفردة فاذا باع الوكيل وادى الرهن اي باع الموكل بشرطه مده لا يرجع على القاض فجهنا  
 لا يرجع الرهن حوا قبض المرتهن الرهن ولم يقبض **م** وصورة ما لم ير العدول باع الرهن باع الرهن وصاح الرهن  
 في يد العدول بلا تعديه ثم استحق المرتهن فالقمار الذي لم ير العدول يرجع **م** على الرهن **م** فان هكذا الرهن مع المرتهن  
 فاستحق **م** ضمن الرهن بجمته هكذا بدينه وارضى المرتهن **م** على الرهن بقبضه بدينه **م** له استحقاقا  
 بين ضمان الرهن والمرتهن فان ضمان الرهن ملكه ما اذا اضمنا وانما ان يقض المرتهن يرجع على الرهن لقيمة  
 لانه مفردة مئة الرهن والمرتهن لا يرضى استحقاقه موعده كما كان مل عليه لما كان قرار القمار على الرهن  
 والمالك والمضون ثبت عليه قرار القمار فيتميز انه رهنه ملك نفسه **باب الضريبة والحاقه**  
**والرهن** وقف مع الرهن رهنه انما جاز مرقضه او قضي به نقد وصار رهنه رهننا وان لم يحرمه فصح لا يفسخ  
 والامم وصبر المشتري الى ثبوت الرهن او رفع الى القاضي لينتقم **م** اعلم ان المرتهن اذا ضمن بنفسه في رواية والامم  
 انما ينتقم الامر لا حقه والحسن لا يبطر باعقاده هذا العقد صق موقفا فالمرتهن انما يصير الى ذلك الرهن ورفع  
 الامر الى القاضي لينتقم البيع **م** وصح اعاقبه وتديروا واستبلاده ورهنه فان فعلنا غنيا ففيه حلالا اهد به

سروعه



وفي وجهه قيمة للرهن بدله الى محل ابله **س** اخذ قيمته لاجل ان يكون رهنا عوضا عن الموهون الى زمان حلول الاجل  
وقايدته تظهر اذا كان القيمة من غير جنس الدين كما اذا كانت القيمة الدراهم والدين لبريد ولا فوزه له على  
اذا الدين في حاله فكون له رهنه الى محل الاجل **س** وان جعلها بغير جنس الدين في حاله في حاله من جنس الدين  
الدين ورجع على سيده غنيا وفي اخيه سعي كل الدين ولا رجوع **س** فان كان الرهن في الغنى وهو مضمون كان  
الدين اقل من القيمة سعي العبد في الدين وان كان الرهن في القيمة لانه انما سعي لانه لما تعذر المرفق سيفا  
حقه من الرهن ياخذ من يتبع بالقيمة وانما يتبع بقدره يرجع بما سعي على السيد اذا ايسر سيده لانه في  
دينه وهو مضمون به بحكم الشرع فيرجع عليه بما عمل عنه وفي التدبير والاستيلاء سعي كل الدين لان كسب  
المدين والمستوله ملك المولى فيسعيان في دينه ولا رجوع **س** والافه رهنه كاعتاقه غنيا **س** ان كان الرهن  
فما اعقده غنيا اي كان الدين لا اخذ منه الدين ان كان يوجلا اخذ قيمته ليكون رهنا الى زمان حلول الاجل  
**م** واجنبى البعثة ضمنه مرفقته وكان في العمان رهنا معه رهنا عاره من مرفقته من رهنه او احدهما ان  
ما حبه اخر سقط ضمانه فذلك مع مستعيره هلك بلائى وكل منهما ان يرد رهنا فان مات الرهن قبل رده  
فالمرفق من الضمان لان حكم الرهن باق فيه لان يد العارية ليست بالارضة وكونه غير مضمون لا يدل على انه  
مرفقون فان ولد الرهن مرفق غير مضمون **م** ومرفق اذا ربا استعمال رهنه واستعاره من رهنه لاجل ان  
قبل عليه او بعده ضمن كالرهن ولو هلك ما علم لا وجه استعماله في رهنه من ماسا وان قيد بغيره  
مرفق وجنس ومرفق فان ربا ضمن المغير مستعيره ويتم رهنه دينه وبين مرفقته او اياه **س** الغير راجع الى  
المرفق ويعطى على المستعير **م** ويرجع هو بما ضمن ويدينه على رهنه وان وقف وهلك مع مرفقته ففقد  
كل دينه ان كانت قيمته مثل الدين او اكثر ضمن مستعيره قدر دينه وفاته منه لا القيمة او بعضه ان كان  
وياق به على رهنه **س** وان واقى وهلك مع المرفق فان كانت قيمته عشرة والدين عشرة بعد احد المرفق كل الدين  
ضمن المستعير الذي اوفاه وهو على المغير وان كانت قيمته عشرة والدين عشرة فقد ادى المرفق كل الدين  
فيضمن الدين الذي اوفاه اي العرة ولا يضمن القيمة لانه قد واقى وليس بمقعد وان كانت القيمة عشرة والدين عشرة  
فقد ادى المرفق بعض الدين وهو عشرة وما في الدين على الرهن ويضمن المستعير قدر ما اوفاه من الدين وهو عشرة  
**م** ولا يمنع المرفق اذا دفع العير رهنه وفك رهنه **س** اذ هو سعي في تحليفه ملكه **م** ويرجع على المرافع عا ادى  
**س** لانه غير متبرع كما ذكرنا **م** فلو هلك مع الرهن قبل رهنه او بعده فله لا يضمن وان استخدم او ركب  
**س** لانه لما اختلف ضمير عاد الى الوفاق فلا يضمن خلافا للثاني **م** وخيانة الرهن على الرهن مضمونة وخيانة  
المرفق عليه لسقط من يده بقدرها وخيانة الرهن عليها وعلى الما هدر **س** هذا عند الحنفية وقالا لاجابة

الرهن

الرهن على المرفق مقبولة لانها حاصلة على غير ما كلفه وفي الاعتبار فانيته وهو الذبح بالحانة فانها الرهن والمرفق  
ابطال الرهن ودفع بالحانة الى المرفق وان قال المرفق لا اطلب الحانة فهو رهن على حاله لان الحانة حصلت في حانة  
المرفق فعليه تحليفه فلا يضمن وجوب العمان له مع وجوب التحليف عليه **م** ومن رهنه على الفيا بالاف  
بوجله فصارت قيمته ما يضمنه رجل وفقره ما به وحله فله فوضه الما به من حقه وسقط ما به **س**  
لان نقصان المرفق لا يوجب سقوط الدين عندنا خلافا لفرقة اكار الدين بالاف وبه الرهن به الاستيفاء فمضير  
مستوفيا الكل من الابتداء **س** وان ابعده بامر فوضه بوجه ما بقي **س** اي ان ابعده المرفق بامر الرهن بالما به بعد ذلك  
صار مضمونا وضمنه بوجه ما بقي لا بد من يسقط بنفسه المرفق لا يضمن المرفق ولا لا احتمال العود على  
ما كان واذا اكار الدين بيا وقدر الرهن ان يبعه بما به يكون الباقي في ذمته **م** وان قام عبد بعد ايمانه فذمعه به  
فك كاديه **س** هذا عندنا ومعه هو بالحانة وان شاكه وان شاك الم العبد وسقي الدين بقدره قلنا للرهن **س**  
رجعه بغير رهنه عا لانه في الظاهر بقدر العير المدفوع الى المرفق عا **م** وعندنا فرجعه الله بغيره  
فانم مقام الاول فصارت كالاول عا وبما رجع سعوره ثم لم يرد الموهون تغير في ضمان المرفق فمضى الرهن كالمبيع  
اذا اقبل القبض ولما ان التغير لم يطر في حق العبد لقيام الباقي بمقام الاول **م** فان حي الرهن خطا فراه مرفقته  
ولم يرجع **س** على الرهن لان الحانة حصلت في ضمان المرفق ولا يملك الدفع لان المرفق غير مالك **م** فان رجع دفعه  
الرهن وقداه وسقط الدين **س** على ان المرفق لا يضمن مالا الرهن دفع العبد او اذ عنده او باسقط فعل  
سقط الدين وعلم ان الدين انما يسقط بمقتضى اذ اكار الدين اقل من عهد الرهن او ساويا اما اذا اكار اكثر سقط  
من الرهن مقدار قيمة العبد ولا يسقط الباقي هذا لم يذكر في المثال هذا لان الظاهر ان لا يكون الدين اكبر من قيمة  
الرهن **م** ولو مات الرهن باع وصه رهنه وقضى دينه **س** هذه سلة سلة لانه لا يكون لها حانة الحانة اي  
اذا مات الرهن فوضه مع الرهن باذ المرفق وتسع دينه كما اذا اكار الرهن حيا فله البيع باذ المرفق كما هو هنا  
**م** وان لم يكن له وفي نصيبه ومي يبعه **س** فمضى قيمته عشرة رهنه بالخير وحله وهو رهنه **س** لانه  
بعد عشرة نفى رهنه بها واحاصلها بموكل المبيع محل للرهن وما ليس بموكل ليس محل للرهن والحاصل محل  
لبيع محل للرهن بقا فله للرهن **م** وبناه قيمتها عشرة رهنه بها فمات فذم جلدتها فذم رهنه بها ونما  
الرهن كاديه ولبنه وصوفه وبيع الرهنه وهو رهنه مع اصله وملك بلائى **س** فانه لم يخل تحت العقد بمضمونا  
**م** فان هلك وبقي هو كمن يسقط بغيره المرفق على قيمته يوم فله وقيمة اصله يوم مضمونه وسقط حمله وفك يسقط  
**س** فاذا اكار الدين عشرة وقيمة الاصل يوم القبض عشرة وقيمة التما يوم الفكه فله قلنا العرة حصة الاصل وسقط  
وقيل العرة حصة التما ففك به **م** والزيادة في الرهن ببيع وفي الدين لا هذا عند الحنفية ومعه وعندنا















فقط فله ذلك **م** حكاية في الهداية وجه نوع نظرياته ان يريد بها هذه حقيقة هي لا يكون دورا دعوى والمري هو  
القائل فكيف يكون تكذيب القائل من فاه هذه المسئلة **م** وان يريد ما لها به مجرد الاخبار لا يصح الحكم بالطلاق مطلقا اذ  
هو مخصوص بما اكد بها ومن الاقسام ما اذ اصدتها الاخر وحيدة لا يطل الاخبار وايضا الاقسام اربعة ولم يذكر  
الا الثلاثة فالحق ان يقال فان اخبر وليا فله ان يعقوبها فهو عفو للقصاص منها فان صدقها القائل والاخر فلا يملك  
ولها تلك الدية وان كذبها فلا شيء **م** والامم ما للدية وان صدقها القائل وحده فكل من يملك الدية وان صدقها  
الاخر فقط فله الدية اما الاول فهو تصديقها وطاهر واما الثاني فهو كذبها فلا جناح لها بعقوبتها الا ان اقر بان  
لاخرها في القصاص ولا قصاص لها ولا مال لتكذيب القائل والاخر مكره الاخر للدية لانها المجرى لما سقط في القصاص  
سقط حق الاخر لعدم تجزئه واستقل الى المال لا لم يثبت عفو الاخبار المجرى بعقوبه لم يصح لانها يجوز ان تصح وهو  
استقلالها في المال واما الثالث فهو تصديق القائل فقط فان الاخر للدية لما ذكرنا وكذا انكار من يجزئ تصديق  
القائل ان حصة استقل الى المال واما الرابع فهو تصديق الاخر فقط هذا استحسان والقياس ان لا يكون على القائل  
شي لان ادعاء المجرى على القائل لم يثبت لا كاره وما اقره القائل للاخر تطيل بكذبه وبم الاستحسان ان القائل تكبر  
المجرى على القائل اقرارا لصدقه فله الدية ان هذا ان القصاص سقط بدعوى القائل العفو على الاخر وانقلب مصيبك  
بالاول والاخر لما صدق المجرى في عفو قتلهم ان حصة ما انقلبها الا فصار بقولها ما اقره القائل ووجهها كبر  
في الخلقة **م** وان اختلف ما هدى بقتله وقبلا لهما ان حصة ما انقلبها الا فصار بقولها ما اقره القائل ووجهها كبر  
الملك وجه الاستحسان انهم شهدوا بقتل القاتل والمطلوب ليس محل مثبت اقل وجه وهو الدية ويجب في حاله لان  
المصلحة في القتل لله فلا تجله القاتل **م** وان اقر كل من رجلين بقتل زيد وقالوا لولي قتلناه فله قتلها ولو قامت بينه  
بقتل زيد غيرها واخري بقتل كذا به وادعى لولي قتلها لقتلها لايه الما وكذا لم يرد له الشاهد في بعضها فله  
وهذا يطل برأيه لايه الكذب تصديق في الاول تكذيبا لمقتله في بعضها اقره وهو انفراد في القتل وهذا  
لا يطل الاقرار **م** والعبه حاله الذي لا الوصول بحال الدية على من يملكها فارتد فوصل **م** هذا عند اوصافه  
وعنده لا يجزئ اذا ارتداد سقط تقويمه فصار من المري عن وجهه كما اذا برى بعد الجرح قبل الموت لان  
المري اليه حاله الذي يتقوم **م** والقيمة سيد عبد ربي اليه فاعقه معقل فوصل هذا عند اوصافه واليس وقال عليه  
السلام فذل ما بين يديه من الما الغيرة مري **م** والجرا على مري مري صيدا فل فوصل لعل الما راها فاحرم فوصل  
ولا يضر من مري فقيضا عليه رحمه فوجم بانه فوصل وط صيد راها سلم فنجش فوصل لاما راها مجوسا سلم فوصل  
لان العبد طاله الذي **كتاب الديات** الدية من الهب الف دينار ومن اوزن عشرة الا درهم ومن  
الابليماه وهذه في جبر العمد اربع من مكره محض وبشهوره فوجم وهي الغلظ في الخطا احاسر ومن مكره

سر الدين

الدية عند اوصافه لا يكون الا هذه الاموال الثلاثة وقالوا لها ومن المقر ما يتا بقدره ومن الغنم الفاساه **م**  
ومن الخيل ما يتا به كله ثوبان لان عمر **م** جعل على اهل كل مال منها وله ان هذه الاشياء يهوله فلا يصح بها التقدير  
ولم يرد بها اوصافه **م** خلافا لابل وعند الثاني من الورى ما عثر الف درهم شعر الدية الغلظ عند اوصافه واليس  
خمس وعشرون بنت محاض وهي التي تملكها بالسنين وخمس وعشرون بنته وهو التي تملكها اربع سنين وعند  
والسابع ثلثون بنته وثلثون بنته واربعون بنته كلها حلفاء في بطونها اولادها الثنية التي تملكها خمس سنين  
والخلفه التي تملكها ولد بنته على سنين في الغلظ مختلف فيه من العصابة ومخاضا بقولنا يعود ودية الخطا  
عندنا عشرون بنت محاض **م** وهذه كرت عليه حوله ومن الاضافه لاربعة المكون عشرون وعند الثاني عشرون بنت  
كانت محاض **م** وكما رتبها عقوبة مائة فان عمر عنده صام شديرا ولا اطعام فيها **م** لانه لم يرد النص به **م** وصح  
بوضع احدا بوجهه **م** لانه يكون بوضعا بالبقية **م** لا للبيات والبراءة نصف ما للرجل في دية النفس وما دونها **م**  
هذا عندنا وعند الثاني ما دون ذلك لا ينفق **م** والذي مال العلم هذا عندنا وعند الثاني دية اليهودي والقراني **م**  
اربعة الف درهم **م** ودية المجوسي ثمان مائة درهم وعندنا كدية اليهودي والقراني نصف دية المسلم ودية المسلم عندنا اثنا عشر  
الف درهم **م** وفي النفس والالف والذكر والحشفة والعقل والتم والذوق والسمع والبصر واللسان **م** ومنع  
النفق اواد النزال جوفه ولحبة حلفت لم يثبت **م** شعر الرأس الدية **م** الدية الكاملة ويجوز عندنا ان يمنع  
في الحية وشعر الرأس حكومة العول **م** كما في اثنين عا في البدن اثنان وفي احدى نصفها وكما في شعر العيسين وفي  
احدها ربعها وفي كل اصبع يد او رجل عثرها وفي عثرها وفي المصهل من اصبع منها مفاصل يد عثرها وما فيها **م**  
سفلان نصف عثرها فاني كل من فانيها نصف العشر كما رعد الانسان اشير وبلايين ينبغي ان يجزئ كل من  
ربع ثم الدية فما الحكمه في وجه نصف العثر فيخطر بها الى زرع الانسان وان كان أشد وبلايين فالاربعة الاخرة  
في سائر الحكمه فولاتيب لبعض الناس وقد ينسب لبعض الناس بعضها وللبعض كلها فالورد المتوسط للانسان  
للأور شعر الانسان شعتهان الرينة والمنع فاذ سقط من سطل سعتها بالكلية ونصف شعتهان التي تملكها  
وهو شععه المنع وان كان النصف الاخر وهو الرينة ياقية واذ كان العدد المتوسط للابن لشعتهان السرا لوطه  
للأور ونصف لشعته سدر العشر ومجوعها نصف العثر والله اعلم بالحقيقة **م** وكل عوفه يجب تفويضه  
نفسه دية كبد ثلث وعشر عتمة ولا فرق في النجاس الا في الموضحة **م** لانه لا يمكن حفظ المائلة في غير الموضحة  
وفها يكره هذا عند اوصافه **م** وقال مكره جمل القصاص فيما قبل الموضحة بان مسعره رها بارت حدره بقدر  
ذلك ويقطع بها مقدار ما قطع وهو ما يوضح العظم اي يظهر **م** وفيها خطا نصف عثر الدية وفي الهاشمة عثرها  
**م** وهو الذي تكسر العظم **م** والمصلحة عثرها ونصف عثرها **م** وهي التي تحول العظم بعد الكرم والامد والمجايفة

عصن



تلتها **الاحد** الذي يصل الى ام الدماغ وهو الجبل الذي فيه الدماغ والحايقة الجراحة التي وصلت الى الجوف وفي جوفه عدد  
 ثلثها لانها لا يمتد الى جوفين **والثاني** والداية والياضعة والملاحة والسمي وحكومة العدل  
 ايها الجبل الذي يمتد وما ينظر الدم ولا يسيل كالدمع من العين وما يسيل الدم وما يفيض الجبل اي يقطع وما  
 ياخذ في اللحم وما انصل الى السمي والي ظهره رقيقه بين الحجر وعظم الراس ثم يمد حكومة العدل بقوله **فمقوم** عند  
 بلا هذا الارض ثم معه تقدر التفاوت بين القيم من البرية **فمقوم** الى قدر التفاوت وهو رصع الحكومة  
 العدل فيض من هذا الحرجة ومنه بلا هذا الارض فمقوم ومع هذا الارض فمقوم فالتفاوت بينهما مائة ثم  
 وهو عشر الالف فيوجد هذا التفاوت من البرية وفي عشرة الالف درهم فمقوم الف درهم وهو حكومة العدل  
 يفتي احرازها قال الكرخي انه ينظر الى مقدار هذه النجدة من الموصحة فيقدر ذلك من نصف عشر البرية **وفي** فمقوم  
 بالالف ومعها نصف البرية **فمقوم** الى في خصلها من نصف البرية سوا قطعا من الكلف او بدونها فان الكلف تابع لها ومع  
 نصف الساعد نصف البرية وحكومة العدل **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع  
 اليد والرجل الى المكب والى الجهد فتوضع لار الشرح اوجبه اليد الواحدة نصف البرية واليدان معهما هذه احراز الى  
 المكب **وفي** كيت بها اصبع عشرة وان كانت اصبعان فخمها ولا تجيء الكلف **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع  
 الكلف والاصبع فيكون عليه الاكث ويقل العكس في الكثر وان كانت اصابع حركات الراس الاصابع ولا يفي في الكلف  
 لان الاكث في الكلف **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف  
 ويحركه ذكره وكله حكومة العدل **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف  
 الاعضا فالواجب البرية الكاملة اتفاقا **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف  
 او بصرة او نطفة **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف  
 قلنا الراس محل العقل والشعر فالجنايات كلها على الراس فيدخل بعض الير في كل والرأس ليس محل للدمع والدم  
 فالجناية عليها فلا تسبح الموصحة **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف  
 عند اوج وقال في الموصحة القصاص وفي العيين البرية **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف  
 زفر يقص من الاول وفي الثاني رايها **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف  
 ولا يكسر نصف من اسود ما فيها بل كل دية الس والجبل الذي على من ستم ثم يمد **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف  
 افاد غير حق وكان واجبا ان ساق حولا لم يمتص ولما كان غير حق ينبغي ان يحجب القصاص لكن سقط للبرية فيجب  
 الارض **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف  
 مكانا فبنت عليها اللحم وانما الجبل الذي لان نباته لا يعتد به لان العروة لا تقود **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف

فانه لا يجال لارسط الفاعل لا للملاية انعمت كما اذا اقلع من صبي فمت لا يجال لارسط الاجماع **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف  
 لار الحاية قد تحققت واحادته نعمة سداة من الله تعالى او النجته ولم يبق اقروم كنه ولم يبق اقروم كنه **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف  
 الارض عند الحية لار الحية الجبل **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف  
 يخرج نفسه من هذه الجراحة فان بعض الناس يخرج نفسه ويأخذ في الكسب وعند محمد بن جعفر الطيب **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف  
 يعاد جرح الاعدي **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف  
 عاملته البرية ولا كفارة فيه ولا حرام **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف  
 ان حيا مات **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف  
 عليه السلام جعل على العاقلة في سنة وايضا جعل على العضو من وجهه وما كان بدلا للعضو في سنة ان كانت له البرية او  
 اقل الى نصف العشر وعند الشافعي العزة في ثلاث سنين كالدية **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف  
 ان مات فالتعدي **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف  
 مات فالتعدي حيا مات وما يجيء الحية لو رنته سوى ضاربه **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف  
 اذ لاميرك للقاتل **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف  
 بحجة حماية درهم سوا كرا او اثني اذ لا تفاوت في الحية بين الذكر والانثى وهي نصف عشر من دية الذكر  
 عشر من دية الانثى فاذا كان في حيا يكون نصف عشر قيمة على قدر كورته وعشر قيمة على قدر برائوته لان  
 دية الرقيق قيمة فاما قدر من دية الحر فقدر من قيمة الرقيق **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف  
 قلنا بل لم لا نضع للعادة قيمة العلم زايده على قيمة اجارته بكثر حتى تقوم حاربه بالالف درهم يقوم العلم الذي  
 مثله في الحس بالبرية فمقوم قيمة الخبر ان كان كرا لا يكون اقل من قيمته ان كان انثى وعند ابي سبب القصاص لو  
 انقصت لاهم بالقياس كما في الهام فانها في غير الرق **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف  
 ما عسى سداها بالقيمة فمقوم حيا لا دية **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف  
 الجيرة هذا عندنا وعند الشافعي **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف  
 او نفع بلا ان زوجه ما نال **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف  
 ايضا **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف  
 ذلك انهم يفرق الناس **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف **فمقوم** الى في رايه انما زاد على اصابع الكلف  
 جرح يخرج من الحايطة ليعني عليه وكل قصه ايلم في صور لم يضر فاحاصل انه ان ضار الناس لا يحول له ان يفعل وان لم يضر  
 هم يجوز لكن مع ذلك يكون لكل واحد قصه لانه تصرف في الحق المترك على كل نفس كما في الملك المترك مع ان لم يضر وفي غير

العزة











يقدر طريق القول ان في المسئلة كلا ونصفا فالمسئلة الاثنين فتقول اوله لانه في قول الخطا اسان ولا حردولي  
العور واحد اما بطريق القول فان ولي الخطا بغير عيان الكل واحد ولي العور في النصف فان قيل عورهما  
وعقوب واحد بما بطريق كله اي عبد له ليس قبله لكذا العور فربما هما فغير احدهما بطريق الكل عند ابي حنيفة  
وقالا يرفع الذي على نصف نصيبه الى الاخر او يعزبه ربع الدية **فصل** دية العبد  
نصفه فان لم يمت له في الحر وقيمة الدية ديناران نصف من كل عشرة من سداعند ابي حنيفة ومجرا طهارا  
لا تخطا رقبه العبد غير الحر وعن ابي يوسف والشافعي يمتعه بالغة ما بلغت ثم وفي الغصبة فيه ما كانت  
من هذا بالا حجاج فان الممتعه في الغصبة المالية لا الادنية ثم وما قدر من رقبته الحر قدر قيمته  
من ثمة العبد ثم يوزن نصف قيمته من ان كانت حرة عشرة الاف او اكثر يجب في رقبته ثمة  
الاف درهم الا قسمه من اثم عبد قطع رقبته عدا فاعقوب في رقبته سدة فقط  
والا لاس في ان كان وارث المقتول السيد فقط استوفى الموقوف عند ابي حنيفة وابي اس وعنده مجرانا لان  
القصاص يجب بالموت مستند الى وقت الحرح فان اعتبر حال الحرح فيب الولاية الملك وان اعتبر حال  
الموت فالسبب لورانه بالولا وحما له سبب الاستمحاق يمنع الحكم لهما له المقتول لانه لا اعتبار لهما له  
السبب عند سدة من الحق وان لم يكن لوارث السيد فقط اي يوزن وارث غير السيد لانه لا ساق  
لانه ان اعتبر حال الحرح واستمحاق السيد فقط وان اعتبر حال الموت فذلك لوارث او هو السيد  
في حاله المقتول لئلا يمنع الحكم ثم فان اعتق احد عبدين ففجما فغير احدا فارضهما للسيد فان قتلها رجل يجب  
دية حر وقيمة عبد وان قتل كلا رجلا فقيمة العبد من اي قال العبدية احد كما حرم ثما دعو من  
السيد ان المراد باحدهما هذا المعنى فارضهما للسيد لما عرف ان البتار طهارا من وجه الشان وهم وبعد  
الشيخ يفتي بجلا للاث فاعتبر انشا فانه اعتق بعد البيان ثم وفي رقبته عبده  
من وهذا عند ابي حنيفة الله وقال لا يجزي من الدية والاساك واسك الحمة العما فانه يجعل الصمان  
بالغايب في الباقي على ملك كما اذا اتقا احد عبيده وقال المالية معتبر في قول الاطراف اما سقطي  
حق الدات فقط وحكم الاموال كذا في الحق والفا حاش فقال ابو حنيفة ان كانت معتبر فالادنية غير  
ممددة فالعمل بالسبي او جبا دكرنا **فصل** في رقبته مديرا وام ولد من السيد الادل في قيمته ولا يرضى  
من ادخل في الجناية في الكرم الارض ولا منع من الولا في المثل نعم فارضي اخري شاركا في البائة ولي  
الاولى قيمة دفن عليه بنقنا اذ ليس في حاباه الا قيمة واحدة واتب السيد او ولي الاول ان دفن لا نقنا  
من هذا عند ابي حنيفة وعند ما لا يتبع السيد لان الجناية البائة لم تكن موجودة عند دفع القيمة الى ح

الاولى فقد دفع كل الواجب الى مستحقه له ان الثانية نظارة الاول من جهة وطرا يساروك وطرا لولي  
فان دفع الى الاول طوعا كان رضانا بخلاف ما اذا وقع غير طابع بحكم القاضي ومن نصب عبدا قطع سيده  
يده فري ضمن قيمته اقطع فان قطع سيده في رقبته فري يده في يد العاصب ثم يضمن فان  
العاصب اذ اقصى بتطوع اليد يجب رده كذا فان استنع فعليه قيمته اقطع واذا اقطع المولى في يد  
العاصب استوفى عليه فصار مستورا في العاصب من الضمان مع انه مات في يده ومن عبد مجرور  
نصب مثله فان معه ثا في المجرور واخذ بالماله فان كان العاصب طاهرا يباع فيه وان لم يكن طاهرا  
بل اقربه لايباع فيه بل واخذ به اذ اعتق ثم فان جنى من رقبته عاصبه لم يضمن سيده او عكس ضمن قيمته لهما  
ورجع بنصفها على العاصب ودفع الى الاول ثم في الاول رجع به على العاصب وفي الثانية لاس اي نصب  
رجل مديرا ففجى عبده خطا شروده على المولى ففجى عبده خطا او كان الامر بالعكس اي عصى المولى خطا ففجى  
عصيه رجل ففجى عبده في المصون يضمن المولى قيمته لاجل الجنايتين ثم يرجع بنصفها على العاصب ثم يباع  
هذا النصف الى ولي الجناية الاول فاذا دفع هل يرجع به على العاصب ام لا ففي صورة الاول يرجع م وفي  
صورة العكس وهذا عند ابي حنيفة وابي اس وقال م نصف القيمة التي يرجع به على العاصب يعلم للمولى لا  
يدفع الى ولي الجناية الاول لانه عوضا عن رقبته الجناية الاول فلا يدفع اليه لئلا يجمع البدل والمدر في ذلك  
شخص واحد لهما ان في الاول في جميع القيمة لانه حين جنى قيمته لا يراهم احدا وانما يفسع باعتبار من اخذ  
الثاني فاذا وجد شيئا من بدل العبد في يد المالك فارعا ياخذ منه لئلا يمت حمة فاذا اخذ منه يرجع المولى على  
العاصب لانه اخذ منه بسبب كان عند العاصب ولا يرجع به في صورة العكس لان الجناية الاولى كانت  
م والفرق الفصلين كالمدر كن السيد يدفع القرض قيمة المدر شي اذا كان مقام المدر فوق الفصلين  
يدفع القرض ثم يرجع بنصف حمة على العاصب ويسلم المالك عند مجر وعندهما لا يسلم له بل يدفع الى المولى  
فان دفع الى الاول يرجع في الفصل الاول وفي الثاني لام مدير عصب مدين ففجى في كل من سيده قيمته  
لها ويرجع بنصفه على العاصب ودفع نصفها الى المولى ويرجع به في اي مدير عصب رقبته ففجى عند ثم رد  
على المالك شرع عصبه ففجى عبده فعلى المالك حمة بينهما نصفين لانه منع رقبه واحدة بالبدل ففجى عليه  
قيمته ثم يرجع بتكدا القيمة على العاصب لان الجنايتين كانتا عبده فيدفع نصفها الى الاول ويرجع به على  
العاصب قبل دفع النصف الى الاول وهذا متفق عليه وقيل فيه خلاف مجر في ذلك المسئلة ومن نصب  
صبيارا فان حجة او محي لم يضمن وان مات بصاعقة او رجم ضمن عاقلة اليه شر والقياس ان لا يضمن  
وهو قول زفر والشافعي لان الغصب في الحر لا يتحقق وجه الاستحسان ان لا يضمن بالعصبة بل باللاف



سببا ينقله الى مكان فيه الصواعق والحياة ثم كذا في صبي اودع عبدا فان ائلف ما ايلاد ايداع من  
 وان ائلف بعده لا الايداع بتغير النقولين يقال اودعت زيدا درهما فافعل المجهول وهو اودع  
 استند الى المنقول الاول وهو الصبي فالودع عنده ان كان عبدا ضمنه بالقتل وان كان حرا لا عليه  
 يضمن عن ايداع ويجوز ويضمن عنه اي يوسف والمثاقفة لا ائلف ما لا مضمونا قلنا غير العبد بصورة الحق  
 السيد وقدرت حيث تقع وضع في يد الصبي والامام لم يضمنه كذا اذ من ضمنه على احد الحرية في حق الام  
**باب التماسه** يفت به جرح او اضرار او خرق او خروج دم من اذنه او عينه وجرح في حلة  
 او دية بلا راس او اكثره او يضمنه مع نفسه لا يعلم قابله فادعي عليه القتل على اهلها او بعضهم حلفون  
 وجلانهم بخيار هدر الولي بالله ما قلناه ولا علمنا له قاتلا لا الولي ثم قضي له اهلها بالدية شرعا بدية  
 قاتلا لاف والدم يقوم مقامه فيموت في المبتدأ وموت هذا عندنا وعندنا ان كان هناك ارب ارب  
 علامه القتل على واحد بعينه او ظاهرا يهدد له في عداوة طاعة او شهادة واحد على جماعة غير عدو له  
 ان اهل المحلة قتلوه استخلف الاوليا فميت عينا ان اهل المحلة قتلوه ثم يقضي بالدية على المدعي عليه سواء  
 كان المدعي بالعدو وبالخطا قال مالك يقضي القود ان كان المدعي بالعدو وهو احد قول القاضي  
 وان يكن ارب فذهبته شل مذهبنا الا انه لا يكره الميتين بل يرد على الولي هو ان حلفوا الادية عليهم لما ان  
 البينة على المدعي والميمين على من انكر فالبينة عندنا ليظهر القتل لضررهم على البينة فافعلوا القتل  
 فاذا حلفوا حل البراءة عن الفصاح والمناجحة البينة بوجود القتل يبرأ ظاهرا وانه عليه اللام مع براءة  
 والقسامة في حديث رواه سهل وحديث رواه ابن زياد ابن مريم وكذا اخبرهم قال ادمي على واحد من قريتهم  
 سقط القسامة عنهم فان لم يكن فيها شيء الحسوبة المحلة مكر الحلف عليهم الى ان تتم ومن نكحهم  
 حبس حتى يحلف ولا قسامة على صبي ومجنون وامرأة وعبد ولا قسامة ولا دية في بيت لا ائرفه او خرج دهر  
 فله اودع او ذكركه فان الدم يخرج من هذه الاعضاء لا فعل احد بخلاف الاذن والعين وما تم خاتمة  
 كالكيرواي وجد سقط فامر المحل به انما الضرب فهو كاللبرم وفي قتل وجد على ابيه يسوتها رجل على عاقلة  
 دية لا اهل المحلة وكذا ان قاتلها او رجمها فان اجتمعوا صلبوا اي السابق والعايد والراكب وفي  
 دانه بين قريتين عليها فتيل على اقرنها فان وجد في رجل فعليه القسامة والدية على عاقلة ان ثبت  
 الخصال بالهجة وعاقلة كورثته ان وجد في ابيه ش هذا عندنا في حيفه فان الدارط لظهور القتل  
 للورثة فالدية على عاقلة وعندهما وعند زفر لاني فيه والحق هذا لان الدار في يده حال ظهور القتل  
 فيحصل كانه قتل نفسه فكان هدر وان كانت الدار للورثة فالعاقلة انما يتحملون ما يجب عليهم فكيف لهم ولا

١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

يمكن الايجاب على الورثة للورثة والقسامة على اهل الخطه دون السكان والمشتريين فان باع كليم  
 فعلى المشتريين ش هذا عندنا في حيفه ومحمد فان اجرة نزع البقعة على اهل الخطه وعندنا في يوسف  
 عليهم جميعا لان ولاية التدبير كانت تكون بالملك تكون بالسكني والمشتري واهل الخطه سوا في  
 التدبير وقيل الوصيفه بقي هذا على ما شاهد به بالكوفة فان وجد في ارب من قوم لبعض الكوفي  
 على الروس ش لان صاحب القليل والكثير سوا في الحفظ والتقصير فان بيعت ولم يقبض  
 فعلى عاقلة البايع وفي البيع بخيار على عاقلة ذي اليد ش هذا عندنا في حيفه وقال ان لم يكن فيه خيار  
 فعلى عاقلة المشتري وان كان فعلى عاقلة من يصير له سوا كان الخيار للبايع او المشتري وفي القتل على  
 من فيه وفي مسجد محلة على اهلها وبين القريتين على اقرنها وفي سوق مملوك على المالك ش هذا عندنا في ح  
 وم وعندنا في س على السكان م وفي غير مملوك والشارع والسجن والجامع لاقسامة والدية على بيت  
 المالك م اما عندنا في يوسف فالقسامة على اهل السجن لانهم سكان م وفي يوم القوا بالسوق واجلوا  
 عن قتل ش اي الشفوع عنه على اهل المحلة الا ان يدعي الولي على القوم او على بعض منهم فان وجد في يده  
 لا عارة بقرها او عايمه فهدر **باب حلف بالله** ما ضلت ولا عفت له قاتلا غير زيد  
 م وبطل شهادة بعض اهل المحلة ثقيل غريم او واحد منهم ومن جرح في جرحي فتقتل فتقذا فراس م  
 فالقسامة والدية على الحي وفي رحلين بيت بلانك وجد احدهما قتيلا ضمن الاخر عندنا في س خلافا  
 لمحمد فانه لا يضمن لاحد ان قتل نفسه ولا في يوسف ان الظاهر ان الانسان لا يقتل نفسه م وفي  
 قتل قريب امرأة كرا الحلف عليها وبدي عاقلة لها ش هذا عندنا في حيفه ومحمد وعندنا في يوسف القسامة  
 على العاقلة ايضا لان القسامة على اهل الضره والمدة ليست مر اهلها **كتاب العاقلة**  
 العاقلة اهل الديوان لم يضمنهم س في الجفس الذي كتب اسامهم في الديوان وهذا عندنا وعندنا في  
 اهل العشيده لانه كان كذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نسخ بعده لنا ان عمر لما روى  
 الدواوين جعل الصحابة فملا لا يكون شخا بل تقدير المعنى ان الفعل على اهل النص وقد كانت بانواع  
 بالقرابة وخوها فصارت في عهد عمر بالديوان وكذا لو كانت بالحر فملا لعاقلة اهل الحر م ويؤخذ من عطاء  
 ثلاث سنين وكذا ما يجب في مال القاتل بان قتل الاب ابنه يؤخذ في ثلاث سنين عندنا وعندنا في حيفه  
 حالام فان خرجت لاكثر منها او اقل اخذت او في اربع سنين يؤخذ في سنة واحدة او اربع سنين وهي  
 لس ليس منهم م من اهل الديوان يؤخذ من كل سنة ثلاث سنين بلانهم درهم او اربعة قسط في كل سنة درهم  
 او مع ذلك وهو الاصح م انما قال هو الاصح لان رواية المدركي ان لا يراة الواحد على اربعة دراهم في كل



سنة لكل واحد من اربعة دراهم في ثلاث سنين هكذا نص محمد وعليه الشافعي يجب على كل واحد  
نصف دينار وان لم يقع الميراث اليه اقرب الاحيان سببا الاقرب فالاقرب كما في العصبات والقاتل  
كاحد من شريعتنا وعند الشافعي يجب على القاتل شي من ولعته وحيده ولو لم يولد له ولد  
ويقتل العاقلة ما يجب بنفس القتل وان قتل جرحا خطا وقدر او بين وضوح فصاعدا لما يجب بصلح  
او اقرار لم يصدق العاقلة او عسر سقط قوده بشبهة او قتل ابنه عمدا ولا حسنه عبد او عذو ما دون  
ارث الموصي بل الجاني **كتاب الوصايا** بابي احباب بعد الموت ونسب باقرب  
الثلاث عند غني ورثته او استغنا عنهم بحصتهم كتر لها بلا احد ما سرك ان لم يكن الورثة اغنيا ولا يورث  
اغنيا بحصتهم من التركة فترك الوصية افضل وصحة الحمل وبه ان ولدت اقل من عدة زوجهات اي انا  
الوصية ان ولدت اقل من ستة اشهر من وقت الوصية والرق بين اقل مدة الحمل وبين اقل من مدة الحمل دقيق  
والاول ستة اشهر والثاني اقل من ستة اشهر وهي الاستئنا اي تصح الوصية والاستئنا في وصيته بانه اهل  
فان نكل ما يصح اقراره بالتعدي يصح استئنا والعقد فاذ اصح الوصية بالحمل صح استئنا الحمل من الوصية  
م ومن المسلم الذي وعكسه قيد بالذي لان الوصية للحري لا تجوز م وبالثلاث الاجبي في اكثر منه ولا لوارثه  
وقالته مباشرة الاجارة ورسمه سر قوله مباشرة احترام ان التل سببا كحز البير وعند الشافعي تجوز الوصية  
للقاتل وعليه خلاف اذا اوصى لرجل شره قتل الموصي ولا موصي هذا عندنا وعند الشافعي لا يجوز م  
وبالثلاث للاجبي في اكثر منه ولا لوارثه وقالته مباشرة الاجارة ورسمه ومكاتب وان ترك وفا وقدر  
الدين عليها وتقبل بعد موته وبطل قبولها وردھا في حياته وبسرك بالقول م يملك الا اذا مات بوصية  
شره هو ترك الموصي له م بلاقبول فهو لورثته س اي في ورثته الموصي له م وله ان يرجع عنها بقول جرح او قتل  
يقطع حق المالك عما غصب كما مر م اي مركاب الغصب فان غصب وغيره فالرسم وعظم ما نفعه منه وملكه  
فهذا الفعل يرجع عن الوصية م اودية في الموصي له ما يستع تسليم الامه كلت الوتو بمن والبناء في اراضيها  
وتصرف بثلثه كالباع والهبة لا بفصل ثوب اوصي به ولا تجوزها ش خلا فالاني يوسف فان لم يجد رجوع عند  
م وتبطل هبة المريض وصيته لمن نكحها شرك وهما المريض لامرأة شيا او اوصي لها بشي ثم تزوجها ثمرات  
تبطل الهبة والوصية لان الوصية احباب بعد الموت وعند الموت بي وارثته واما الهبة فهي ان كانت بخرة  
في كالمضافة الى الموت لان حكمها يتقرر عند الموت الا ترى المفا تبطل بالدين المستغرق وعند عدم الدين تعتبر  
من الثلث بخلاف الاقرار فانه اقرارها ثم تزوجها حيت يصح لانها عند الاقرار اجنبيه م كقاراه ووصيه ووصية  
لابنه كافرا او عبدا اسلم او اعتق شرك امر المريض او اوصي او وهب لاسنه الكافر ثم اسلم الابن قبل موت الاب بطل

ذلك اما الاقرار فلا ينفع قايمة وقسا او اورد فاعتبر في المات تهمه الميثار واما الهبة والوصية  
فكاسر وكذا ان كان الابن عبدا او مكاتب فاعتق بما ساءم وهبة متعده ومفوض واشل ومكاتب  
من كماله ان طال موته ولم يخف موته والاخر ثلثه وان اجتمع الوصايا قدم الغرض وان اخرج  
وان تساوت قوة قدم ما قدم سرك اجتمع الوصايا وضاق عنها ثلث المال فان كان بعضها مضافا  
وبعضها مضافا قدم الغرض وان كان كلها فريض او كلها نوافل قدم ما قدم الموصي م فان اوصي  
بشيء اخرج عنه راجا من ثلثة ان بلغ نفقة ذلك والاخر ثلثه تلغ فان مات حاج في طريقه فاقصم  
بالج عنه م من ثلثة ش حيث م من ثلثة عند اوصيه ان بلغ نفقة ذلك والاخر ثلثه تلغ  
وعند ما م من حيث مات وان لم تبلغ النفقة ذلك فم حيث تبلغ باب الوصية بانه  
في وصية بثلثه اريد وثلثه لآخر ولو خرج وبصرف ثلث بينهما وثلث له وسدس لآخر وثلثه  
لغيره وكله لآخر نصف وقال اربع ش قال ابو حنيفة الوصية بالكر من الثلث اذ الرجح الورثة  
قد نفع باطلا فكان اوصي بالثلث لكل واحد نصف الثلثينهما وقالا اما سطل الزايد على الثلث يعني  
ان المرض له لا يستحقه فم للورثة لكن يصير ان الموصي له ياخذ من الثلث بحصة ذلك الزايد اذ هو  
الموجب لا بطلان هذا يعني فخرج الثلث ثلاثة فالثلث واحد والثلث لثلاثة صارت اربع فتنقسم  
الثلث بهذا السهام فهذا مبني على اصل مختلف بينهم وهو قوله م ولا يضرب بالموصي له الثلث  
عند اوصيه ش المراد بالضرب الضرب المصلح بين الحساب فانه اذا اوصي بالثلث والحل فعند  
اوصيه سهام الوصية اربعة والواحد من اربعة ربع فيضرب الربع في ثلث المال فالربع في  
الثلث يكون ربع الثلث ثم تصاحب الثلث ثلاثة من اربعة وهي ثلاثة اربع فيضرب ثلاثة الارباع في  
الثلث يكون ثلاثة اربع الثلث وهذا معنى الضرب وقد يحير كثير من العلماء الا في المحاباة والعيانة  
والدراهم المرسلة ش صومع المحاباة ان يكون لرجل عيوان قيمة احداهما ثلاثون والاخر ستون فاقصم  
بان باع الاول ثريد بعشره والاخر من عمره بعشرين ولا مال له سواهما فالوصية في حق زيد بعشرين  
وفي حق عمر باربعين يقسم الثلث بينهما اثلاثا فباع الاول من زيد بعشرون والعشر وصية له وبباع  
الثاني من عمر باربعين والعشر وصية له فاخذ عمر من الثلث بقدر وان كانت زايدة على الثلث  
وصورة السعاية اعتق عبيد بينهما ما ذكر ولا مال له سواهما فالوصية الاول بثلث المال والثاني  
بثلثي المال فسهام الوصية بينهما اللان واحد للاول واثنان للثاني فتنقسم الثلثين بينهما كذلك  
من

اسان مكر واحد نصف مكر النصف  
وهو الذي فكل من المال و



بثلاثين فرهما والاخر ستين درهما وماله تسعون فيصير كل بقدر وصيته الاول الثلث في ثلث المال هو  
والمراد بالمرسلة المطلقة اي غير مقيدة بانها ثلث او نصف او نحوها وانما فرق ابو ج بين هذه الصور  
الثلث وبين غيرها لان الوصية اذا كانت متدرة مما اراد على الثلث صرحا كالنصف والمليين وغيرها  
والشرع ابطال الوصية في الرايد يكون ذلك لغوا فلا يقصر في حق الضرب بخلاف ما اذا لم تكن متدرة بانها اي  
شي من المال في الصور الثلاث فانه ليس العبارة ما يكون بطلا للوصية كما اذا اوصي بخمسين درهما وانفق  
انما له درهم فان الوصية غير باطلة بالكلمة لا مكان ان يظهر له مال فوق المائة واذا لم يكن ناطقا بالكلية  
يكون معتبرا في حق الضرب وهذا فرق دقيق شريف ومثل نصيبا بنصف وصية لانا الوصية بما هو  
حق الابن لا يصح لغيره وفيه خلاف زفرم وله ثلث انا وصي مع انيس وكحر من ماله على الورثة من ثلث يقال  
للورثة اعطوه ما سئتم لانه مجهول والجهالة لا تمنع صحة الوصية فالبيان للورثة م ويسمى الدرهم في علم  
وهو كالجزء في عرفنا فالسدر في قولنا في حقيقته بنا على عرف بعض الناس وقاله مثل نصيبا لحد الورثة ولا يراد  
على الثلث الا ان يخبر الورثة م فان قال سدر ماله ثم قال ثلثه واجازوا له ثلثا ماله لان السدر والثلث  
في الثلث فان قلت قوله ثلث ماله ان كان اجارا وكاذب وان كان ثلثا يجازي ان يكون له النصف عند حارة  
الورثة وان كان في السدر اجارا وفي الثلث انما هذا يمنع ايضا قلت قوله ثلث ماله له بعد قوله  
سدر ماله محتمل يجوز ان يكون مراده بهذا زيادة سدر اخر ويجوز ان يكون مراده ثلثا اخر غير السدر  
فعند الاحتمال الجدل على المتيقن وهو الثلث م وفي سدر ماله مكررا له سدر ماله لان المعرفة اذا اعيد  
بعرفة كان الثاني عين الاول م وثلثا درهم او غنمه او ثيابه متفاوتة او عين ان هلك ثلثاه فله ما  
يتم في الاولين وثلثا الباقي في الاخير م وهذا عندنا وعند زفرم ثلثا الباقي في كل الصور لان حق الموصي له  
يشاع في الجمع فانه اهلك ثلثا المال هلك ثلثا حق الموصي لانا ان حق الموصي له مقدم على حق الورثة فكل ما حرم  
فيه يصير على التمس ويكفي جمع حق احد المستحقين الواحد كالدرهم والغمم جمع حق الموصي فيه مقدما مع  
في الباقي بخلاف ما ليس كذلك كالثياب المتفاوتة والعبيد وبالف وله عين ودين هو عين اخرج  
من ثلث العين والافلث العين وثلث ما يوجد من الدين وثلث ليريد وعمر والميت كله ليريد لان الميت  
لا يراعى اليه ما قال ليريد وجار وعنده اي يوسف ان لم يعلم بموته فله نصف الثلث لانه صرح بان ليريد  
الثلث لان الوصية عنده صحيحة لعموم فلم يوص للحي الا بنصف الثلث بخلاف ما اذا علم بموته لان الوصية  
للميت لغو فيكون راضيا بتمام الثلث ليريد م فان قال ليريد ما تفقته له شرعا قال ليريد ماله في الورثة

وهو ميت فليريد نصف الثلث لانه صرح في ان ليريد نصف الثلث م وثلث وهو فقير ليريد ماله عند  
موته من اهل الثلث ماله ولا مال للموصي فاكسب مالا فللموصي ليريد ثلثا للموصي وموته م وثلث غنمه  
واغنمه له وهلك قبل موته بطلت شرقيه ولا غنمه معانم انه لا غنم له عند الوصية ولا يستفيد غنما  
حتى ان استفاد غنما فالصحيح ان الوصية تصح م وثلثا من ماله او غني وثلثا له في ماله بطل  
في غني شرقيه اذا قال له ثلثا من ماله وثلثا له على المراد ماله ان شاء واذا قال له ثلثا من غني لم يراد  
عين الثاء وليست بوجوده في بطل واعلم انه قال في الهداية ولا غنمه له وقال في المتن ليريد ماله م  
وبينهما فرق لان ثلثا من ماله لا يكون له ثلثا من ماله لا يكون له ثلثا من ماله لا يكون له ثلثا من ماله  
ثالثا لاحتمال ان يكون له واحد لا الثلث في ماله عندنا في الهداية تناولت صورتي ماله اذ لم يكن له ثلثا ماله اصله وان كان  
له ثلثا لكان لا غنم له في الصورتين تبطل الوصية بعبارة المتن تناولت الا الصورة الاولى ولم يعلم منها  
الحكمة في الصورة الثانية بعبارة الهداية اشتمل على هذا احوط م وثلث ماله لاهل ماله ولده ومن ثلث  
والفقراء والمساكين فمن ثلثه اخص م وهذا عند ابو حنيفة وابو يوسف وعند محمد يقسم الثلث على سبعة  
اسم ولا ماله الا ولاد ثلثه منها لان الورثة الفقراء والمساكين لفظ الجمع واقله في الميراث اثنان م  
والوصية انما للميراث ولما ان الجمع الجازي للام يراد به الجنس وتبطل الحق كقوله تعالى لا تحل للنساء  
يراد به الواحد فيقسم على خمسة فمن ثلثه م وثلث ماله وللفقراء نصفه ونصفه م وهذا عند ابو حنيفة  
وابو يوسف وعند محمد يقسم الثلث للاثام وبما ليريد ومائة لعمرو وابوها ليريد وخمسين لعمرو وان اشرك اخر  
بعضا فله ثلث ما اكل في الاول ونصف في الثاني من لان في الصورة الاولى نصيب زيد وعمر ونفساويان  
وقد اشرك اخر منهما فهو شريك الاثنين فله ثلث ما اكل واحدهما ولا يمكن مثل هذا في الصورة الثانية  
لتفاوت نصيب زيد وعمر فهو شريك لكل واحد فله نصف ما اكل واحده وفي هذا م صدق قوله  
في الثلث م امران يصدقوا الدين بمقدار الدين يجب علمه ان يصدقوا الي الثلث فاصل الحق بين  
ومقداره ثبت بطريق الوصية فهذا استحسن وفي القياس لا يصدق لان الميراث لا يصدق الا بالجمع  
م فان اوصي مع ذل عزل ثلثا لهما وثلثا للورثة وقيل لكل صدقوه فيما سئتم ويوجد دوا لثلثك  
ما اقروا به وما تقولم والورثة يثلثها اقروا بحليف كل علم بدعوى الزيادة م اوصي مع ذلك الدين الذي امر  
بتصديق مقداره بثلث ماله لقوله عز وجل ثلثا للمال للوصية والثلثان للورثة وقيل الموصي لم يثلث  
للورثة صدقوه فيما سئتم فاذا اقروا بمقدار ثلثا ذلك الشيء يكون في ماله ومولثا المال والباقي للورثة  
وحلت كل واحد من الموصي لم والورثة على العلم بدعوى الزيادة م ويعين الورثة واجنبي نصف وطالب



سرا لا يكون للاجنبي النصف الا لو ارث اهل الوصية بخلاف ما اذا اوصى به لحي والميت فان الميت ليس  
باهل م وثلاثة اوثاب متفاوتة بكل رجل ان ضاع ثوب ولم يدري هو والورثة تقول لكل حصة  
بطلت لكن ان اسلموا ما ابي اخذوا الجيد ثلثي الا غروذ والردى ثلثي الا غروذ والمتوسط ثلث كل م  
اي وصي ثلثه اوثاب متفاوتة جيد ومتوسط وردى وقال الجيد لزيد والمتوسط لعمرو والردى لبيكر  
فملاك واحد ولا يدري اي هو والورثة تقول لكل واحد حصة حصة فالوصية باطلة للورثة ان لم يسموا  
وسلموا التوبين الباقيين الي زيد وعمرو وبكر اخذ زيد الموجود من التوبين واخذ بكتلي الردى وعمرو  
كل واحد م وبقيت معين من التوبين فتمت فان اصاب الموصي فهو للموصي والا فلا قدره س اوصي  
زيد وعمرو بميت معين من التوبين فتمت فلهما نصيبا وان لم يسموا فلهما نصيبا زيد فهو للموصي  
فان وقع في نصيب الشريك للموصي له مثل ذراع ذك لانيتم من نصيب الموصي وهذا عند ابي ج والي س  
وعند حله مثل ذراع نصف ذك لانيتم فاني الامر اري ان كان مكان الوصية اقرا فالحكم لزيد قبل الاجازة  
وقيل فيه خلاف مجرم وبالف من غير الاجازة بعد موت الموصي والمنع بعد ما س اوصى بعد  
الاجازة فانه ان اجازته فاجازته شرع فله ان يمنع من التسليم م فان اقرا احد الابنين بعد التمس الوصية  
لنه بالثلث دفع ثلث نصيبه ثم هذا عندنا والقياس انه يعطيه نصف ما في يده وهو قول زفران  
اقرار بالثلث يوجب ساوته اياه وجه الاحتياط انه اقر بثلث ما يوجب فليكون ثلث ما في يده م فان  
ولدت الموصي ما بعد موته فماله س الامنة الموصي لها ولد هام ان خرجا من الثلث والا اخذ الثلث منهما م  
س هذا عند ابي ج لان البيع لا يزعم الاصل وعندنا ما يخذ من كل واحد بالحصة فاذا كان له ستمائة درهم ولم  
تساوي بتمائة درهم فولدت ولدا يساوي بتمائة بعد موت الموصي حتى صار الف ومائتين فله المال اربعاء  
فعند ابي ج للموصي الامنة وثلث لولد وعندنا ثلثا كل منهما والله اعلم **باب العتق**  
**في المرض المعبر** بحال العتق في القرف المعبر فان كان في الصحة فكل ماله والا فثلثه والمضاف لمن  
الموت الي الثلث الي الموت من الثلث وان كان في الصحة من القرف المعبر هو الذي اوجب حكمه في الحال  
والمضاف الي الموت ما اوجب حكمه بعد موته كانت حر بعد موت او هذا لزيد بعد موت فيعتبر حاله القرف  
فان كان صحيحا في تلك الحال سقط من كل ماله وان كان مريضا بثلث الثلث فالمراد القرف الذي هو  
لنشأ ويكون فيه مع التبرع حتي ان لا قرار بالدين في المرض ينفذ من كل المال والتكاح والمرض بعد المثل  
سند من كل المال اما المضاف الي الموت فيعتبر من الثلث سوا في من الصحة او من المرض ومرض صح  
كالصحة واعتقاده ومحاباته وهبته وضمانه وصيبته فان جابا فاعتق من احرى وبما في عكسه س

صورة المحاباة ثم الاعتاق باع عبدا قيمته مائتان بمائة ثم اعتق عبدا قيمته مائة ولا مال له سواها يصر  
الثلث الي المحاباة ويسمي العتق في كل قيمته وصورة العتق العتق العتق الذي قيمته مائتان بمائة يقسم  
الثلث وهو المائة بينهما نصفين فالعبد المقتى يعتق نصفه محاباة وسعي نصف قيمته وصاحب المحاباة  
ياخذ العبد الاخر بمائة وخمسين وقالوا عتقه او في ثلثيها لانه لا يلحقه الفسخ له ان المحاباة اقوي في ضمن  
عقد المعاوضة لكران وجدا العتق ولي وسواي يحتمل الرفع بزجر المحاباة م ففي عتقه بين المحابين نصف  
الاول ونصف الاخرين وفي محاباه بين عتقين لها نصف ولها نصف والعتق والعتق بينهما وصية  
بان يعتق عبدا هذه المائة عبدا لا يعتق بها ثلثي ان هلك درهم بخلاف الحج وهذا عند ابي ج وعندنا ما ينفذ  
العتق بما بقي في الحج له ان لقرته متفاوتة بفاوت قيمة العبد بخلاف الحج ونظر الوصية بعتق  
عبده ان وصي بعد موته فرفع وان فري لا س اوصى بان يعتق الورثة عبده بعد موته فحجي العبد فرفع بطلت  
الوصية لان الرفع قد خرج عن ملكه فبطلت الوصية لما ان فري الورثة كان العتق في ماله لانه الترموه م  
لجارت الوصية لانه ظهر من الحسنة م فان اوصى لزيد بثلث ماله وترك عبدا فادعي زيد عتقه في صحته م  
والوارث في مرضه صدق الوارث ورحم زيدا لان بفضل عن ثلثه شي ويرهن علي عواه م اوصى لزيد  
ثلث ماله واعتق عبدا فادعي زيد ان الميت قد اعتق العبد في الصحة لئلا يكون وصية فنفسه وصيته م  
ثلث المال وقال الوارث اعتقه في مرضه والعتق المرض مقدم على الوصية بثلث المال فالقول للورثة  
لانه ينكر استحقاق زيد بثلث ماله الا ان يكون ثلث المال لزيد علي قيمة العبد فنفسه الوصية لزيد فيها  
زاد الثلث علي القيمة او يبرهن زيد علي ان العتق مرض الصحة فيقبل لانه خصم في ثبات ذلك  
ليثبت له الوصية بالثلث م فان ادعي رجل ذبا عيامة وعنده وصية وصدة وارثه  
يسمي العبد في وصية س هذا عند ابي حنيفة ولا يفتق ولا يسعي في ثلث الدين والعتق في الصحة  
ظهر ما ينصير الوارث في كلام واحد فصلا كلامها وقعا معا والعتق في الصحة لا يوجب لعائنه ان  
القرار بالدين اقوي لانه في المرض يعتبر من كل المال والاقرار بالصحة في المرض يعتبر من الثلث فيجب ان  
يبطل العتق لانه لا يحتمل البطلان فيبطل معنى ايجاد السجاية **باب الوصية**  
**للاقارب وغيرهم** جاز من وصية س هذا عند ابي حنيفة وعندنا الملامقة غيره السوا ومن  
كل ذي رحم محرر من عرسه و زوج كل ذات رحم محرر منه واهله وعرسه س هذا عند ابي ج وعند  
كل من يعلوم ونصيبهم نفقة لقوله تعالى واتواي باهلكم اجمعين لانه حقيقة في الزوج قاله  
الله تعالى وسار باهله ويقال يا اهل فلان م والاهل بيتة وابوه وجده منهم واقاربهم واقربا



وكذا وقرابته واسنابه محماه فصاعدا من ذى رحم الاقرب فالاقرب غير الوالد والاب والجد  
واما قال محما لان اقل الجمع هنا اثنان فاعتبر الاقربيه كما في الميراث هذا عندنا في ح وقالوا  
نظر من يشب الي اقصي اب له ادرك وعند بعض المشايخ الي اقصي اب له ويدخل الاعد مع وجود  
الاقرب فخر يدخل قرابة الولاد وقد قيل من قال للوالد قريبا فهو عاق م فان كان له عمان وعلان  
فرا العميه من هذا عندنا في حينه وقالوا لا يتسم بينهم ارباعا لعدم اعتبار الاقربيه م وفي عمر  
وخالف نصف بينه وبينها من لان اقل الجمع اذ كان اثنين فللواحد النصف فبقي النصف لآخر  
فيكون لثالثين وعندنا يتسم اثلاثا بينهم وفي علم نصف اوصى للاقارب وله م واحد له نصف  
لما ذكرنا اتفاقا م والعلم والعمه سواها وان لم يرث وفي الولد زيد والابن سوا في ورثته  
ذكرنا الساس سانه اعتبار الوراثه وحكم الاوث هذام وفي ايتام بينه عيانتهم وزمانهم واراسهم  
دخل فقيرهم وغنيهم وذكرهم وانما انما خصوا والا فلا فقر اس ا اوصى لايتام يعني زيد وعيانتهم  
الح فان كانوا قوما يخصصون دخل التفر والغني فانه يكون تخليصا لهم وان كان قوما لا يخصصون يكون  
تخليصا بل يراد به القرية وهي دفع الحاجه مصرف الى الفقراء اى فقرا ايتام بي زيد وفقراد  
عيانتهم وكذا في الباقي م وفي بي فلان الاسي منهم وبطلت الوصيه بمواليه من يعتقدون ويعتقون  
لان اللفظ مشترك ولا له ولا قرينه تدل على صحتها وفي بعض كتب الشافعي ان الوصيه لذلك  
**باب في الوصيه** تضع الوصيه بخبره عنده وسكنه ان من عتقه وانما يعلمها فان  
خرجت الورقه من تلك المثلاليه لما سلك الموصل لاجل الوصيه م والاقسم الدار ابا ما وخدم  
العبد الورثه بيمين الموصل بوعاس سلك تقسم الدار وتسلم الي الموصل له مقدار ثلث المال ليكن  
فيه العبد يخدم الموصل له بمقدار ما صحت فيه الوصيه ويخدم الورثه بمقدار ما لم يصب م وموته  
في حياة موصيه تبطل وبعد موته يعود الى الورثه م اى يموت الموصل له بعد موت موصيه يعود  
الى ورثه الموصل به فتنفع الموصل له على ملك الموصل فاذا مات الموصل يعود الى ورثه الموصل علم  
الملك م وبثمة بسنانه انما وفي ثمة له هذه فقط سلك الموصل النجم الكايه حال موت  
الموكل ما يحدث م وان ضم ابا فله هذه وما يحدث كما في ثمة بسنانه م اى اوصى بعله  
بسنانه سوا ضم لفظ الابدا ولا فله هذه وما يحدث م وبصنوف غفقه وولدها وليها له  
ما في وقت موته ضم ابا اولاس والفرق بين الثمة والعلة والصنوف ان العلة تطلق على  
الموجود وعلى ما يوجد من بعد اخر والثمة والصنوف لا يطلقان الا على الموجود الا انه اذا

ضم ابا صار قرينه على تناول المعلوم في ثمة دون الوصف لان العقد على الثمة المدونه يصح شرعا  
كالمساقاه لا على الصنوف والولد ونحوها م وبورث بيعه وكيسه بعلمه في الصحة لان هذه عندنا الوقت  
عندنا في ح لان الوقف يورث عندنا ولما عندنا فلا لان هذه بعصيه فلا تصح فالوصيه احداهما  
سبي قوما لا يصح م فان اوصى بولد او بغيره ان يجعل لقوم سبيهم سعة او كيسه يصح ولقوم غير سبيهم  
يصح عندنا في ح لا عندنا فان الوصيه بالعصيه لا تصح له الا فريده في معتقدهم وبم م وكونه على ما يكون  
م كوصيه مستانم لا وارث له هنا بكلامه لمسلم او ذي م فان الوصيه بكل المال لا تصح لغير الورثه وانما  
المستانم من ثورته في دار الحرب وبم حكم الاموات فلما منع من الصحة **باب في الوصيه** وقال اوصى  
فلان اى فوض اليه الثمره في حاله بعد موته والاسم منه الوصايه بالكسر والفتح والمفوض اليه الوصي م ومن  
اوصى الي زيد وقبله فانه رد عنه رد والا م وانما لا يصح الرجوع بعينه لانه اعتد عليه حيث قبله فان  
صح الرجوع بعينه يلزم الغرور فان سكت ثمة بموصيه فله رده ومثله سلك القول ولو رجع في تركه  
وان جعله سلك بالايضا فان الوصي اباغ شيئا من تركه من غير علم بالايضا ينفذ البيع بخلاف الوكيل اذا  
باغ شيئا بعلم الوكالة م فانه رده بعد موته ثم قبل صح الا اذا ائتم فاض رده م اى يجرى الرد لا تبطل  
الوصايه لان بطلانه ضربا بالميت الا اذا اتا له ذلك بحكم القاضي م والعبد او كافرا او فاسقا يده القاضي  
بغيره م قبل الوصايه صحيحه وانما تبطل باخراج القاضي وقيل في العبد باطله وغيره صحيحه وقيل  
في الكافر باطله لعدم ولايته على المسلم وفي غيره صحيحه م والعبد صح ان كان ورثته  
لا يصح وان كانت الورثه صفارا وهو القياس لانه قبل المشرع له ان يعبد من النفع ما لا يكون  
لغيره والصغار وان كانت املا كالسليم ولايه المنع فلا مساقاه بخلاف ما اذا كان البعض كافرا اذا  
لم المنع ويسع نصيبه من هذا المعنى م والى ما خرج عن القيام بها ضم اليه غيره م اى ضم القاضي اليه غيره وبقي  
اين بقدر اى اذا كان الوصي ميتا فادرا على الثمره لا يجوز للقاضي ارجاعه بل بحسب نصيبته م والى اثنين لا يوزع  
احدهما الا شراكته وتجهيزه والخصومه في حقوقه وقضا دينه وطلبه وشرا حقه الطفل والاهتباب له  
ولا عا وعبد م عبد عيلى اى اوصى باعتاق وعبد معين فاخذ الوصيين مسلمين م فله لعدم الاحتياج الي  
الراي بخلاف اعتاق العبد عين المعين م ورد ودعيه وتنفيذ وصيه بعينين وجمع اموال الصايه وجمع  
ما يخاف تلفه م فان بعض هذه الاور مما لا يحتاج الي الراي وبعضها مما يفرضه التوقف فلا يشترط الاجماع  
والاجتماع في الخصومه سعتب وهذا قولنا في ح ومحمد وعندنا ليس ينفرد كل بالتصرف في جميع الاشيا موصي  
الوصي اوصى اليه في حاله او مال موصيه وصي فيها وقسمه الوصي عن الورثه مع الموصل ولا يصح يرجع عليه ان ضاع



مع اي قسمة الوصي التركة مع الوصي له من الورثة الصغار والكبار الغائبين يصح حتى لو قبض الوصي  
نصيب الورثة وضاع في يده لا يكون للورثة الرجوع على الوصي له بشي وقسمته

فلا يكون له حق الرجوع وان لم يكن ياذنه فله الرجوع وصحة العاقبي واخذه  
قسمة من القاضى قسمة التركة عن العوض مع الورثة واخذ القاضى نصيب الوصي له فقوله واخذه  
عطف على الصغير في صحته ويجوز لوجود الفصل بينهما فان قاسمهما في الوصية صح بطل ما بقي ان فعلك  
في يده او من يجره اليك الولى مع الورثة في الوصية صح فذلك الما يبيد الوصي له او لم يملك ما بقي عند  
ايح وعند اي من كان طاقا ثلث المال لا يوجد في الباقي شي ليح وان كان اقل يوجد في تمام الثلث  
وعند محمد لا يوجد شي في المالين لان اقرار الوصي كاقرار الميت شيئا من ماله المح فضاء بعد نوقه لايح عن الباقي  
ولا يبرأ من محل الوصية الثلث فتفقد ان يقر من الثلث ولا يجر ان تمام القسمة بالتسليم الي جهة المسألة  
فاذا لم يصر في تلك الجهة صار كهلالة قبل التتمه وصح بيع الوصي عبد من التركة بعينه الغنم  
لجوز للوصي ان يبيع لتضا الدين عبد من التركة بعينه الغنم وضمنه في بيع ما اوصى ببيعه وتصدق ثمنه  
فاستحق بعد ذلك ثمنه معه ورجع في التركة اوصى الميت بان يبيع هذا العبد ويتصدق ثمنه فباعه

على الورثة بحضنه من قسم الوصي الميراث فاصابا لطفل عند ابياعه الوصي وقبض عنه فملك في يده  
فاستحق العبد واخذ الميراث من الوصي مع الوصي في مال الطفل لانه عامل له ويرجع الطفل على الورث بضميه  
مما في ايديهم لان القسمة قد انقضت فصار كان العبد لم يكن ولا يبيع وصي ولا يشتري الا بما يتعارف اعلم  
انه يجوز للوصي ان يبيع مال الصبي وسوا من الموقوفات من الاجنبي مثل القيمة وما يتعارف الناس فيه وهو ما  
يدخل تحت عموم الموقوفات ويجوز ان يشتري له من الاجنبي لولده لا با لغيره لاشي واما من نفسه فان كان  
الوصي وصي لابي يجوز لا ان كان وصي القاضى لكنه يشترط ان يكون للعقد منفعة ظاهرة و  
بان يبيع ماله من الصغير وهو يساوي عنه غير بعث او يشتري مالا للصغير لاجل نفسه وهو يساوي  
عنه بخسسته عن هذا عند ايح والي يوسف وعند محمد لا يجوز بكل مال واما بيع الميراث للصغير  
نفسه فيجوز بمثل القيمة وما يتعارف فيه واما عقار الصغير فاذا باعه الوصي من غير ان يكون حاضر

يجوز هذا جواب المتقدمين وقال المتأخرون انما يجوز لو رغب الميراث نصف القيمة او للصغير جام الى ثمنه  
او على الميت دين لا يبقى الا ثمنه قالوا وبه يفتي في اما الاب ان باع عقار صغيره عند العبد ان كان موجودا  
عند الناس ومستورا لم يجز فالقول بان يبيع العقار من الاجنبي انما يجوز عند تحقق شرائطه المذكورة  
كثبنة المشتري بضعف القيمة ونحو ذلك بدون ان يبيعه من نفسه لا يجوز لان العقار من انفس الاموال  
فاذا باع من نفسه فالقيمة ظاهرة ويدفع في ماله مضاربة وشركه وبضاعة وتحال على ذلك لا الاعس  
ولا عرض ويبيع على الكبر الغائب العقار لان ماله انما يجوز الحفظ والعقار محصن بنفسه ولا يجر  
في ماله لان المعوض اليه الحفظ لا التجارة ووصي او الطفل اخي بماله منزه فان لم يكن وصيه فالجد لغت  
شهادة الوصي لوارث صغير ماله او كبير ماله الميت وصحت بغيره ان الترف في مال الصغير للوصي و  
كان من التركة او لم يكن واما مال الكبير فان لم يكن من التركة فلا ترف للوصي في ميراثها وانه كان من  
التركة لا يجوز الشهادة عند ايح ويجوز عند ماله لانه لا ترف للوصي في مال الكبير قلنا له ولاية الحفظ ولا  
البيع اذا كان الكبير غائبا كشهادة رجلين اخرين بدين القاضى الميت وللآخرين الاولين عليه فانه يجوز  
الشهادة عند ايح وعند ايح لا بخلاف شهادة بوصية الف او الاولين بعده والآخرين كله

**باب الحنفى** هو ذ وفجر وذكره فان بال مرفق فذكر وان بال مرفق فاني فان بال مرفق  
مكبر بالاسبق وان استويا في الشكل ولا يعتبر الكثرة في هذا عند ايح وقال لا تعتبر الكثرة فان بلغ  
وخرج لحينه او وطى امرأة فوجله وان ظهر له ثبوت الزنا او حاضر او وطى فاني ان ظهر ذلك  
العلامات فقط فذكر وان ظهر هذه العلامات فقط فاني ولا في الشكل اي وان لم يكن كذلك بان لم  
يظهر له ثبوت الشكل فان قام في منهن اعداد وفي منهن من حصة ومن خلفه حلاله وصل تنافع ولا  
يلبس حريرا وحليما ولا يكشف عن درج واملة ولا يحملوا به غير محرم ولا وامرته ولا يباشره ولا يمس  
وكره للرجل والمرأة حنته وبيع له امة حنته ان ملك مالا والا فليس له ان يبيع فان قبل ظهور  
حاله لم يقبل **ش** ويتم من التيم وهو جعل العبد اتم وانما لا يشتري له جارية ثقله لان الجارية لا  
تكون مملوكة له بعد الموت اذ لو كانت بجار غسل الجارية سيدها اذ الميكس مسمى وكان هذا اول  
من غسل الرطل ولا يحضر راقه فيسلب بيت وذب بحبه قهره **س** قد مر معنى التيميم في باب الجنائز  
ويوضع الرجل بقرب الامام ثم هو ثم المراه اذ اصلي عليهم ليكون جنائز المراه بعد من عيون الناس  
**م** فان تركه ابوه وابنا له سهم والابن سهمان وعند الشعبي نصف النصيبين وذو الثلثة من  
سبعة عند ايح وخمسة من اثني عشر عند محمد **س** اعلم ان عند ايح لا لاقل النصيبين ان ينظر



